سعد طه علام

التنمية..و المجتمع



مكتبة مدبولي

التنمية ... والمجتمع

الـكتـاب : التنمية ... والمجتمع

التـأليـف : سعد طه علام

الطبعـة : الناشـر : الأولى عام ٢٠٠٦

مكتبة مدبولى ٦ ميدان طلعت حرب – القاهرة

البريد الإلكترونى : تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ – فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤

www.madboulybooks.com

رقم الإيداع : الترقيم Info@madboulybooks.com

الدولى : ٢٠٠٦/١١٨١٢

977-208-614-X

سعد طه علام

التنمية ... والمجتمع

الناشر
مكتبة مدبولي
2006

المحتويات

مقـــدمـة

تتمثل المشكلة التنموية أساسًا فى انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لمجتمع معين. حيث يتجسد التخلف فى كل تلك القطاعات وبصور مختلفة، سواء مادية أو معنوية، وبمستويات مختلفة، وسواء كان ذلك فى انخفاض ما يحصل عليه الفرد من دخل وسلع وخدمات أو فى إمكانية وأسلوب ممارسة الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية فى المجتمع. معنى ذلك أنه ليس هناك تقدم مطلق، أى إن الدول المتقدمة بها بعض الجوانب والقطاعات التى تتطلب التنمية باستمرار. ونؤكد أنه لا تنمية بدون حرية. والحرية هى هدف التنمية وغايتها النهائية كذلك جائت البداية بتناول موضوع الحرية كهدف للتنمية.

كما أن التخلف ليس مشكلة اقتصادية فحسب ولكنه أيضًا مشكلة وظاهرة اجتماعية وثقافية وسياسية، بمعنى أنه يمس كل جوانب المجتمع، ولذلك فإن التنمية مفروض أن تعمل على تغيير أو علاج أو تحسين وتنمية كل الجوانب السابقة.

وقد تغير مفهوم التنمية عبر الزمن، وأصبح المقصود بالتنمية هى تلك التى تضمن حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص أو القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال القادمة. وذلك بالعمل على تنمية الموارد – وإطالة عمر استخدامها – والمحافظة عليها من التلوث.

إلا أن هناك مستجدات أثرت على إمكانيات وتوجهات التنمية فى كافة الدول – المتقدمة والنامية – منها العولمة بكل جوانبها، هذا إضافة إلى الثورة التكنولوجية التى غيرت فى قدرات الدول وفقًا لما وصلت إليها – أو حصلت عليه – من تلك الثورة التكنولوجية.

وقد أدت هذه المستجدات إلى ضرورة إعادة ترتيب الأولويات فى الداخل، وإعادة تشكيل العلاقات والتكتلات فى الخارج. كل هذه الأمور كان لها مردود على سرعة إيقاع التنمية ونتائجها فى العالم.

ذلك مما أدى بنا إلى التعرض على عمق لموضوع التنمية، وتناوله من خلال وجهة النظر والتجربة المصرية، من حيث أعراض أزمة التنمية فى مصر والتداخل – المخل – بين الأسباب والأعراض لأزمة التنمية والتى يقع الكثيرين فى عدم إمكانية التفرقة بينهما ومن ثم جاءت أساليب العلاج لا تتفق مع الواقع مما أدى إلى تعثر وتدنى معدلات التنمية فى المجتمع المصرى، وتبعثر وتشتت جهود التنمية نتيجة لتعاملها مع الأعراض وليس الأسباب.

كما أن تلك المستجدات السابقة الإشارة إليها أدت إلى تغيرات كبيرة وأساسية فى الدور الاجتماعى للدولة – بعد أن تقلص دورها الاقتصادى، ومنه يتضح أن هذا الدور – الاجتماعى – دور أساسى وفاعل فى عملية التنمية واستمرارها وعدالة توزيع عوائدها، ومن ثم يلزم التعرف على هذا الدور– وهو ليس بجديد – ولكن محيط تواجده هو المستجد، وكيفية أداء أو تأدية هذا الدور فى المحيط الجديد.

ويتغير دور الدولة ووظائفها من فترة لأخرى ومن مرحلة إلى مرحلة وفقاً للتطور فى عملية التنمية ووفقاً للمتغيرات التى طرأت عالمياً ومحلياً وأثرت على دور الدولة الذى يزداد أهمية وضرورة فى ظل هذا الأسلوب التخطيطى عن طريق مؤشرات السوق، حيث يتم استخدام السياسات الاقتصادية المختلفة، واستخدام العديد من المؤشرات والحوافز، وهذا الدور هو أكثر أهمية وصعوبة وحرفية عن دور الدولة السابق عن طريق التدخل المباشر، كما أن الأهداف العامة للمجتمع تتحمل الحكومة مسؤوليتها الأولى مع شركاء التنمية.

كذلك فإن مسار التطورات الاقتصادية المعاصرة يقضى بتقسيم العمل بين القطاعين الحكومى من جهة والخاص من جهة أخرى فى مجال الاستثمار، ونظراً

لضخامة الاستثمارات بما يستلزم قدرة عالية تضطلع بموجبه الدولة بمهام الاستثمار فى تنمية البنية الأساسية المادية والبشرية والمعرفية، ونظراً لضخامة تلك الاستثمارات بما يستلزم قدرة عالية على تعبئة الموارد المحلية والخارجية لتمويلها وتهيئة أطار السياسات اللازمة لهذه التعبئة، كذلك وضع الأولويات وتلك مهام جديدة على أسلوب التخطيط القيام بها بالإضافة إلى مجابهة الفجوة التكنولوجية والمشكلات البيئية والتى لم تحتويها الخطط من قبل وجميعها مهام للدولة الباع الأكبر فيها.

والدولة بحكم ما هو متاح لديها من مؤسسات تخطيطية وبحثية وعلمية وإحصائية وكذلك بحكم مسؤوليتها عليها أن تقوم بدور المنسق فى كل ما يتعلق بالعملية التخطيطية مع القطاع الخاص مع التأكيد على دور الدولة كمراقب للنشاط الاقتصادى من النواحى الاجتماعية والقانونية ومنع الاحتكار ونظام السوق ومؤسساته والتزامها بالقوانين والتشريعات المنظمة لذلك.

كما كان للتغير التكنولوجى – سرعته ومداه – أثر كبير وعلاقة طردية بالتنمية من كافة جوانبها، ومن ثم أصبح من يملك تكنولوجيا أكثر تطورًا يملك بالتبعية مفاتيح التقدم، فكان من المنطقى لاستكمال بعض أهم جوانب ومتطلبات التنمية، تناول موضوع التكنولوجيا.

وقد جائت العولمة بمالها وبما عليها لتغير من نهج التنمية و طريقها وأهدافها، ومن ثم أستعرض المؤلف سرعة العولمة وإنجازاتها، أهدافها ومبرراتها، جوانبها الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، وكذلك الجوانب القانونية.

كما تم تناول آليات العولمة والتى تضم منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى. كما تم الإشارة إلى مخاطر العولمة وأثرها على الدول النامية.

وجاء الفصل السابع ليتناول موضوع تنموى تعانى كافة الدول النامية من آثاره ومشكلاته كمعوق للتنمية، ألا وهو تخلف الريف عن الحضر عامة، وتخلف الريف

بصفة خاصة فى تلك الدول. ومن ثم أصبحت التنمية الريفية مدخلاً ضرورياً للتنمية الشاملة. حيث تم تناول المفهوم والمبررات ومظاهر وآثار تخلف الريف. كذلك مناقشة تحليلية للبرنامج القومى للتنمية الريفية فى مصر (شروق) من كل جوانبه.

والفصل الثامن تناول موضوع أصبح محور التنمية فى العقود الأخيرة، وهو التنمية البشرية مفهوماً ومؤشراتها ومدى الاستفادة من تلك المؤشرات للحكم على مستوى التنمية فى المجتمع، كما أنه يرتبط فى ذات الوقت بالعلاقة بين الحرية والتنمية.

وحيث أن المرأة هى نصف المجتمع، وأن تنمية المرأة تنعكس آثارها كلية على مختلف جوانب المجتمع فقد تناول الفصل التاسع هذا الموضوع موضحاً آثاره ومتطلباته التنموية ووضع المرأة فى المجتمع المصرى.

وتناول الفصل العاشر موضوع التنافسية من حيث قدرة المجتمع على البقاء فى السوق المحلى والعالمى، وقدرته على رفع مستوى معيشة أفراده، جوانبها المختلفة ومؤشراتها.

وقد تم تزويد الكتاب بملحق إحصائى من البيانات المستجدة إضافة إلى البيانات المتاحة فى المتن والتى اشتملت فقط على الفترة التى تم خلالها إعداد موضوعات الكتاب السابقة.

والله ولى التوفيق.

أ.د. سعد طه علام

القاهرة ٢٠٠٦

الفصل الأول

الحرية والحد من الفقر... هدفا التنمية

الهدف النهائى والأساسى لعملية التنمية هو تحقيق الحرية فى المجتمع، وأن كل الظواهر التى تحدث كظواهر تنموية أنما هى أساليب لتحقيق الهدف النهائى من التنمية وهو تحقيق الحرية.

فقوام التنمية هو إزالة مختلف أشكال افتقاد أو تقييد الحريات التى تحد من خيارات الناس وتقلص فرص الاختيار أمامهم(١).

ويتطابق هذا المفهوم مع مفهوم أن التنمية هى إتاحة وتوسيع فرص ومجالات الاختيار أمام البشر بما يؤدى إلى تحسين جودة الحياة أو تحسين نوعية حياة البشر، ويرتبط بالحرية كل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فالحريات فى تلك الجوانب يعزز بعضها البعض.

وإذا كانت الحرية هى هدف وغاية التنمية، وفى نفس الوقت هى ما تقدمه التنمية، إذاً لابد من التركيز على هذا الهدف الأشمل بدلاً من الوسائل والأدوات التى تستخدم لتحقيقه (مثل الدخل، التوزيع...).

ومن ثم فأن عملية التنمية إذا ما اعترفنا بأنها تعزز حرية الفرد، فلابد أن تتضمن عملية التنمية تلك التخلص من كل أنواع القصور والحرمان والحد من الحريات التالية:

---

(١) أمارتياسن – "التنمية... حرية" – المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والآداب – عالم المعرفة – الكويت – مايو ٢٠٠٤ – ص ٣٠ وما بعدها.

- حرية التعبير.
- حرية المشاركة.
- حرية اتخاذ القرارات وحرية الاختيار.
- الحرية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا الأساس فإن التنمية تستلزم إزالة كافة المعوقات التى تؤدى إلى افتقاد الحريات (مثل القوانين والتشريعات التى تعطى الحكام سلطات مطلقة، الفقر، عدم عدالة الفرص الاقتصادية، الحرمان الاجتماعى المنظم، إهمال المرافق والتسهيلات العامة، التدخلات غير المبررة وغير القانونية فى مؤسسات المجتمع المدنى...).

كما أن نقص الحريات مقترن مباشرة بالفقر الاقتصادى (الجوع، نقص الغذاء، العلاج، المسكن، المرافق الصحية، الرعاية الاجتماعية...) وجميعها تتصف بها الدول التى تغيب عنها الحريات[1].

حيث أن هناك علاقة أكيده بين الحرية الفردية وإنجاز التنمية، حيث أن ما يمكن للناس تحقيقه يتأثر بالفرص الاقتصادية والحريات السياسية وبمدى توافر أو ضمان الجوانب الاجتماعية كالصحة والتعليم الأساسى وحرية المشاركة. ذلك لأن كل عناصر التنمية تصب فى بعضها كالاهتمام بالصحة يؤدى إلى خفض معدل الوفيات يؤدى إلى خفض معدل المواليد يؤدى إلى خفض معدل نمو السكان. والاهتمام بالتعليم يؤدى إلى الاهتمام بالصحة ويؤدى إلى متابعة الصحف والأحداث والمشاركة السياسية، أى أن التنمية حلقة أو حلقات تصب فى بعضها.

وهذا يتعارض مع الآراء ضيقة الأفق التى تنظر إلى التنمية فى ضوء زيادة الناتج الإجمالى أو التصنيع أو ما شابه ذلك وكانت تقوم الدول النامية ودول شرق أوربا من قبل ولم تؤدى إلى تحقيق تنمية. لأن السؤال المطروح هو ما إذا كانت

(١) المصدر السابق .

الحريات السياسية والاجتماعية وفرص الحصول على التعليم والصحة تساعد بصفة أساسية فى تحقيق التنمية واستدامتها وتواصلها، وبالتالى فأساس التنمية وغاياتها تتحقق عن طريق الحريات وليس زيادة الناتج القومى أو التصنيع فهما أدوات.

إن تغيير الناس من عناصر متلقية سلبية تتلقى برامج وثمار تنمية حكومية تتحمل العبء فيها بمفهوم الشمولية مع سيطرة الدولة... وعلى ذلك فان الحرية لابد أن تكون محور التنمية وهدفها وأفراد المجتمع هم العناصر المشاركة بفاعلية ونشاط شرط أن تتاح لهم الفرص فى صياغة مصيرهم وأهداف مجتمعاتهم وأولوياتهم وأساليب تحقيقها، وحجم وتوزيع الأعباء والتضحيات المطلوبة.

ومن ضمن جوانب الحرية المطلوب أن تسود فى المجتمع هو حرية السوق، حيث أن آلية السوق لها القدرة فى تحقيق النمو الاقتصادى، حيث أن حرية التبادل والمعاملات هى ضمن مقومات الحريات الأساسية، وتفاعل عناصر المجتمع مع بعضها ولا يمكن إيقافها إلا بتدخل حكومى مستبد.

كما أن هناك عامل أساسى يتعلق بحرية السوق وهى حرية الوصول أو الدخول إلى أسواق الإنتاج وخاصة صغار المنتجين والزراع وتؤدى إلى نوع من التمييز والحرمان. كما أنه من الضرورى إتاحة الفرص لهؤلاء الصغار لتصريف (تسويق) أنتاجهم.

إن القيود التعسفية التى تفرض على آلية السوق يمكن أن تفض إلى خفض وتقليص الحريات بسبب النتائج المترتبة على غياب الأسواق، لأن السوق يعمل على توسيع نطاق الدخل والثروة والفرص الاقتصادية للناس، كما أن السوق يمكن أن تكون قاطرة لنمو اقتصادى سريع. ولكن أيضاً لابد من توافر ضوابط معينة كالرقابة على الأسواق.

إن تحقيق هدف التنمية فى سيادة الحرية فى المجتمع يتأثر ولاشك بالقيم الاجتماعية والأخلاقيات السائدة التى تمارس الحرية فى إطارها. ومن هذه القيم التى تتباين من مجتمع إلى آخر قيم المساواة بين الجنسين، وضع المرأة، طبيعة رعاية الأطفال، حقوق وواجبات كل من الرجل والمرأة، المواريث، تقاليد وممارسة المعتقدات الدينية وتقاليد المناسبات الاجتماعية، تنظيم النسل...وغيرها.

وهذه القيم ليست بالضرورة جامدة، فهى تتأثر بالتطورات الداخلية والخارجية – راجع هذه القيم فى العشرينيات من القرن السابق بالوضع الحالى فى مصر–، ومن هذه القيم السائدة فى مجتمعنا بما لها وما عليها، قيم التدين والمحافظة، الاعتدال والوسطية، الواقعية والرضا، السلبية والاتكالية... وغيرها. ومنها ما هو إيجابى وما هو سلبى. ومن خصائص القيم بصفة عامة أنها لا تتغير إلا من خلال فترات زمنية طويلة. كما أنها تتأثر بالثقافة المحلية والأجنبية، والتفاعلات الاجتماعية، والتعليم والمناقشات والحريات المتاحة فى المجتمع. ومن ثم فأن السؤال التالى يطرح نفسه أى من هذه العناصر يلزم تغييره وأيها يلزم الإبقاء عليه؟، انه قرار مجتمعى وليس قرار صفوه، أى أنه للناس جميعاً الحق فى أن يدلوا برأيهم فى هذا الموضوع وليس نخبه معينه نيابة عنهم تحت أى مسمى، وذلك يعنى تعطيل حرية المشاركة تأسيساً على قيم تقليدية.

كما أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل التعليم الأساسى، والرعاية الصحية الأولية، وإتاحة فرص العمل، والتأمينات الاجتماعية، هى عوامل أساسية حيث تهيئ للناس فرص التعامل فى شجاعة وحرية – عندما يكون الإنسان آمناً على مقدراته – مع محيطهم، وعلى قدرة الناس على اختيار نمط الحياة ومؤسساتهم الشعبية وقياداتهم.

وبصفة عامة من الملاحظات المؤكدة أن المطحونين من البشر يتوافقون مع أوضاعهم المأساوية بحكم دافع البقاء كضرورة حياتية – كانعدام المياه النقية، والتعليم، والخدمات الصحية والكهرباء، ووسائط النقل والانتقال... – ورغم ذلك يعيش

الناس ويتكاثروا ويوائموا رغابتهم وتوقعاتهم مع هذا الواقع وتعوزهم الشجاعة والقدرة على المطالبة بتغييره.

الحريات السياسية كحرية التعبير والانتخاب تسهم فى تحقيق الحرية الاقتصادية كحرية المنافسة والأسواق، كذلك فى عدالة الفرص الاجتماعية من مرافق وتعليم وصحة، بما يعزز الإنتاج وعدالة التوزيع، ومن ثم يتضح أن جميعها تدعم بعضها، حيث أن فقر الحرية يؤدى إلى فقر القدرة البشرية يؤدى إلى فقر الدخل ومن ثم فقر الحياة البشرية.

إن توسيع قدرات البشر تمكنهم من أن يختاروا ويبنوا الحياة التى يعيشونها، كما أن المزيد من الحرية يدعم ويزيد من قدرة الناس على مساعدة أنفسهم والتأثير على محيطهم أى زيادة فاعلية الفرد.

كما أن حرمان الفرد من القدرات له صله وثيقة – كما سبق الإشارة – بتدنى الدخل ومن ثم زيادة وانتشار الفقر فى المجتمعات، حيث أن الدخل المنخفض يمكن أن يكون سبباً للأمية واعتلال الصحة، والجوع ونقص التغذية...، وبالتالى يتضح أن الفقر هو حرمان من قدرات أساسية – بل أيضاً حرمان من حاجات أساسية – وليس فقط مجرد انخفاض فى الدخل.

الفقر:

كما سبق يتضح أن هناك ارتباط بين الحرية والفقر. فالفقر سبب ونتيجة. الفقر من أسباب تدنى الحرية فى المجتمع – من لا يملك قوته لا يملك حريته – والمقصود بالقوت هنا الضروريات التى تبقى على الحياة، كما أن تدنى الحرية فى المجتمعات تؤدى إلى تفشى الفقر فيها.

ورغم أنه آفة المجتمعات النامية والفقيرة، فأنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه للفقر، كما أنه لا يوجد مقياس واحد متفق عليه كذلك له.

ومن ثم فأن هناك أكثر من اجتهاد لتعريف الفقر، فقد عرف البنك الدولى الفقر فى تقريره عام (١٩٩٠) بأنه "عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة" – وبالتالى يعزى ذلك إلى تدنى مستوى الدخل.

وحالياً ينظر إليه (الفقر) على أنه مفهوم له أكثر من زاوية يمكن التعرف على مستوى الفقر من خلالها. فبالإضافة إلى فقر الدخل، هناك أيضاً مفهوم فقر القدرات، بمعنى أن "الفقير هو الذى لا قدره له على تحقيق حياه جيدة" وهذا المفهوم يعنى أن هناك مواصفات لابد أن تتوفر فى الفرد حتى يستطيع الحصول على حياة جيدة، وهى التى تقوم على التعليم / الصحة / الدخل، وهى الجوانب التى تضمنها تعريف التنمية البشرية التى تقول أن التنمية هي؛ " تطوير وتنمية العنصر البشرى بما يؤدى إلى توسيع فرص ومجالات الاختيار أمامه فى شفافية وحرية وديمقراطية " بما يؤدى إلى تحسين نوعية أو جودة حياة البشر.

ومن ثم أصبح قياس فقر القدرات يعتمد على ثلاث مؤشرات أساسية هى:

١ – مؤشر غذائى صحى = نسبة ناقصى الوزن من الأطفال دون سن الخامسة. (٨.٨%)[١]

٢ – مؤشر صحى إنجابى = نسبة حالات الولادة دون أشراف صحى. (٤٣.٥%)

٣ – مؤشر تعليمى معرفى = نسبة الأمية بين الإناث.(٥٥.٨%)

ويتم جمع هذه المؤشرات وقسمتها على ثلاث ويقيس هذا المتوسط فقر القدرة وكلما كان منخفضاً كان فقر القدرة أقل.

وبالتالي= $\frac{٨.٨ + ٤٣.٥ + ٥٥.٨}{٣} = \frac{١٠٨.١}{٣} = ٣٦.٠$

وهى فقر القدرة فى مصر وفقاً لبيانات عام ٢٠٠١ – جدول (١).

(١) بيانات تقرير التنمية البشرية – مصر ٢٠٠٣ – معهد التخطيط القومى.

كما أن هناك تعريفاً للفقر مبنى على مقدار الاحتياجات من السعرات الحرارية من عدة مصادر غذائية (نحو ٢٥٠٠ سعر حرارى يومياً كحد أدنى). وقدر خط الفقر فى عام ١٩٩٦/٩٥ بنحو ٥٩٤ جنيهاً للفرد، ونحو ٣١٤٨ للأسرة سنوياً – والأقل من ذلك يعد تحت خط الفقر.

وهناك خط الفقر المبنى على أساس تكلفة الحاجات الأساسية (كحد أدنى للأنفاق الاستهلاكى) فقد قدر لنفس العام (١٩٩٦/٩٥) بنحو ٤١٦٨ جنيهاً للأسرة، ٧٨٦ جنيهاً للفرد سنوياً. وهما مقياسان تقريبيان – السعرات الحرارية والإنفاق الاستهلاكي– ورغم ذلك يمكن استخدامهما كمؤشرات لحالة المجتمعات.

جدول (١): فقر القدرات(*)

(%)

البيان	ناقصو الوزن	ولادات فى غير حضور طبى مؤهل	إناث لم يتلقين تعليماً	الفقراء فى القدرات	الفقراء فى الدخل
مصر	٨.٨	٤٣.٥	٥٥.٨	٣٦.٠	٢٠.١
حضر	٦.٩	٢٦	٣٨.٥	٢٣.٨	١٨.٤
ريف	٩.٩	٥٤.٤	٧٢.٣	٤٥.٥	٢١.٤

المصدر: تقرير التنمية البشرية – مصر ٢٠٠٣ – معهد التخطيط القومى.

إلا أن هناك مقياس أكثر شمولاً لحالة الفقر فى المجتمعات وهو ما يطلق عليه دليل الحرمان[١]. ويقدر كالتالى:

(*) فقر القدرات عبارة عن متوسط (ناقصو الوزن + ولادات فى غير حضور طبى مؤهل + إناث لم يتلقين تعليماً) .

(١) راجع دكتور ابراهيم محرم – تقارير التنمية البشرية للمحافظات – وزارة التنمية المحلية – ٢٠٠٥.

١– توقع الوفاة قبل سن ٦٠ سنة.

٢– معدل الأمية للبالغين (١٥+).

٣– معدل البطالة.

٤– نسبة السكان تحت خط الفقر.

٥– فجوة مستوى المعيشة: ويتم قياسها من خلال المعادلة:–

أ– نسبة السكان المحرومين من مياه شرب نقية.

ب–نسبة السكان المحرومين من صرف صحى محسن.

ج–نسبة الأطفال دون الوزن الطبيعى فى سن ٥ سنوات.

د– نسبة الأطفال المحرومين من الالتحاق بالتعليم الابتدائى.

$$\text{فجوة مستوى المعيشة} = \frac{\text{أ} + \text{ب} + \text{ج} + \text{د}}{٤}$$

$$\text{ومن ثم دليل الحرمان} = \frac{١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥}{٥}$$

كما يتضح من جدول (٢)

دليل الحرمان

المؤشـر	القيمة %
توقع الوفاة قبل سن ٦٠ سنة(*)	٩.٥
معدل الأمية للبالغين (١٥+)	٣٤.٤
معدل البطالة	٩
نسبة السكان تحت خط الفقر	٢٠.١

(*) تقدير بناء على بيانات تقارير التنمية البشرية فى المحافظات.

القيمة %	المؤشـر
	فجوة مستوى المعيشة:
٨.٧	نسبة السكان المحرومين من مياه شرب نقية
٦.٤	نسبة السكان المحرومين من صرف صحى محسن
١٥.٤	نسبة الأطفال دون الوزن الطبيعى فى سن ٥ سنوات
١٠.٣	نسبة الأطفال المحرومين من الالتحاق بالتعليم الابتدائي

المصدر: تقارير التنمية البشرية – ٢٠٠٣، ٢٠٠٤.

فجوة مستوى المعيشة = (٨.٧ + ٦.٤ + ١٥.٤ + ١٠.٣) / ٤ = ٤٠.٨ / ٤ = ١٠.٢

دليل الحرمان = (٩.٥ + ٣٤.٤ + ٩ + ٢٠.١ + ١٠.٢) / ٥ = ٨٣.٢ / ٥ = ١٦.٦٤

ويقدر عدد الفقراء فى المجتمع بنحو ١٣.١٥ مليون نسمه[١]، منهم فقراء مدقعون ٣.٨٣ مليون نسمه (عام ٢٠٠١)، ذلك بناء على تعاريف الأمم المتحدة التى تشير إلى أن من يحصل على دولارين فأقل مقيماً بالقوة الشرائية المعادلة هو من الفقراء، أما من يحصل على دولار فأقل فهو من الفقراء المدقعين.

ومشكلة التنمية الأكبر هى هؤلاء الفقراء المدقعون، حيث لا يستطيعون الاستفادة من أى أنشطة موجهه للفقراء، مثل تعليم الأطفال/ مياه الشرب/ الصرف الصحي/ المشروعات الصغيرة... وغيرها، لأن هذه الخدمات والأنشطة لها تكاليف لا يستطيعها الفقراء المدقعون نظراً للتدنى الشديد لدخولهم، كما أن بعض من هذه المشروعات تقوم على الطلب – أى لابد أن يطلبها الناس – وهو ما يثير العديد من العقبات فى وجه الفقراء المدقعين.

(١) معهد التخطيط القومى – تقرير التنمية البشرية – مصر ٢٠٠٣.

كما أن الفقراء المدقعون هم أولائك اللذين لا منفذ لهم سوى إلى فرص الكسب غير النظامية، أو إلى أعمال عرضيه ومؤقتة، وغير منتجه، وطفيلية، تعيق حركة المجتمع أكثر مما تؤدى إليه من دخل لهؤلاء الفقراء.

ولعل من ضمن أهم أسباب الفقر فى المجتمعات النامية هو تدنى حالة المرأة – من كل النواحى وازدياد فقرها – جانب من هذا التدنى يرجع إلى التقاليد المتوارثة فى تلك المجتمعات، وجانب يرجع إلى فقر تلك المجتمعات، وجانب مهم يرجع إلى التحيز للرجال دون المرأة، ويظهر هذا التحيز فى: مستويات الأجور الأعلى للرجال من النساء، تفضيل تشغيل الرجال عن البنات، كما أن المشروعات الصغيرة تفضل توفير الائتمان للرجال. كما أن معدلات تسرب النساء من التعليم أعلى من معدلات الأولاد.

ورغم الجهود المستمرة فى المجتمع لمحاربة الفقر، فأن ظاهرة انتشار الفقر وأعداد الفقراء فى تزايد وكذلك المناطق العشوائية تؤدى إلى انتشار ظاهرة الفقر فى المجتمع حيث أنها مأوى من لا مأوى لهم من المهاجرين من الريف إلى الحضر.

ويقدر عدد سكان الأحياء الفقيرة فى القاهرة على سبيل المثال بنحو ٥٠% من سكان العاصمة، وهذه الأحياء هى: حلوان – المطرية – لبساتين – حدائق القبة – الزيتون – عين شمس – الزاوية الحمراء.

بالإضافة إلى المناطق العشوائية حول بعض الأحياء مثل دار السلام – منشية ناصر – الدويقه – عزبة الهجانه وعدد من المسميات الأخرى...

ولمكافحة الفقر لابد من وجود استراتيجية واضحة لذلك، وقد أكدت المنظمات الدولية أن أى استراتيجية لمكافحة الفقر لابد أن تتضمن العناصر التالية:

- الاستقرار الاقتصادى الكلى.
- معدل متسارع للنمو الاقتصادى.
- توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء.

- برنامج شامل للتحويلات ولشبكات الأمان الاجتماعى.

وما سبق يدخل ضمن بنود توفير الحرية فى المجتمع والتى فى ظلها يمكن معالجة حالة الفقراء. وفى هذا المجال يركز البنك الدولى على:

- الاستخدام المنتج للعمل باعتباره أكثر أصول الفقراء وفره (بخلق مزيد من فرص العمل).
- توفير الخدمات الاجتماعية (الرعاية الصحية الأولية – تنظيم الأسرة – التغذية – التعليم) بحيث تصبح فى متناول قدره الفئات الفقيرة فى المجتمع – ولا تحرم منها بسبب فقرها – وإلا سيترتب على ذلك زيادة أعداد الفقراء فى المجتمع.
- ومن ثم فأنه يمكن القول أن النمو الاقتصادى الجيد من منظور التنمية البشرية ومكافحة الفقر هو ذلك النمو الذى يحقق الآتى:–
- يولد توظيفاً كاملاً، وآماناً للناس فى معايشهم (من أمثلة ذلك الأمان هو استقرار أسعار السلع الاستهلاكية وعدم زيادتها فى قفزات متتالية مفاجئه للناس مما يشعرهم بعدم الأمان).
- ينمى حرية الناس بديمقراطية، ويدعم وجودهم وفاعليتهم.
- يوزع المكاسب بالعدل (عدالة التوزيع).
- يدعم الترابط والتعاون الاجتماعى.
- يؤمن تواصل التنمية البشرية فى المستقبل، حيث أن البشر هم اللذين يحققون التنمية ويستفيدوا من عوائدها حالياً ومستقبلاً، ومن ثم وجب المحافظة على حق الأجيال القادمة فى موارد الثورة القابلة للنفاذ (النفط – الغاز الطبيعى – المياه الجوفية – الثروات المعدنية) وهذا ما يحقق تواصل التنمية.

الفصل الثاني

التنمية والمشاركة

المفهوم :

"التنمية" كلمه لها أكثر من مفهوم، حيث تثير العديد من التعاريف والطروحات التى تتعدد بتعدد الزوايا التى ينظر منها إلى الكلمة ذاتها.

فهناك من يرى أن التنمية – ببساطة شديدة – هى الانتقال من حال إلى حال أفضل، أو انتقال المجتمع من وضعه الحالى إلى وضع أفضل – بكل المقاييس وخلال فترة زمنية معينه يحددها المجتمع فيما يطلق عليه خطة التنمية.

وقد ينظر إلى التنمية من زوايا اقتصادية أو زوايا اجتماعية أو غير ذلك من الزوايا المتعددة التى ينظر منها إلى التنمية، ولكن عندما تتضمن التنمية كافة الزوايا السابقة (اقتصادية/ اجتماعية/ ثقافية/ سياسية---) فى هذه الحالة تعد التنمية شاملة.

وقد تطور مفهوم التنمية عبر العقود السابقة، حيث كان يركز على أهمية التراكم الرأسمالى فى عمليات النمو الاقتصادى وتحقيق فائض فى قطاع الزراعة، يمكن من تنمية القطاعات الأخرى.

كما أن إدخال مفهوم البيئة فى التنمية أضاف معنى استدامة التنمية، أى "استمرارية عملية التنمية خلال الزمن" وأخذ مصالح الأجيال المتعاقبة فى الاعتبار والحفاظ على البيئة.

والتطور فى مفهوم التنمية عبر الزمن جاء من الانتقال من المفهوم التقليدى وهو "الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية"، إلى المفهوم المعدل للتنمية وهو "الاستخدام

الأمثل للموارد سواء المتاحة لدى أو المتاحة لدى الغير"، إلى "التنمية البشرية"، إلى "تنمية نوعية الحياة، حيث انتقل المفهوم أو ضم المفهوم "تحسين نوعية حياه البشر" Development Human Quality

ويعنى ذلك التحسن فى مختلف نواحى الحياة أى رفع مستوى العنصر البشرى بما يؤدى إلى توسيع فرص ومجالات الاختيار أمام العنصر البشرى فى حرية وديمقراطية، ومن ثم فأن هذا التعريف يتضمن عدد من العناصر هى:

- الاهتمام بتنمية العنصر البشرى.
- إتاحة وتوسيع فرص و مجالات الاختيار أمام العنصر البشرى.
- سيادة الشفافية والحرية والديمقراطية أمام العنصر البشرى (فى المجتمع).

والمقصود بتنمية العنصر البشرى كل ما يتصل بذلك، سواء بطريقة مباشرة كالتعليم والصحة والغذاء أو بطريقة غير مباشرة كالبنية الأساسية (المياه والصرف الصحي...، وغير ذلك من جوانب تؤثر فى تنمية العنصر البشرى، حيث أتضح انه هو العامل الحاسم فى عملية التنمية.

والمقصود بتوسيع فرص ومجالات الاختيار، أن هناك جانبين لابد من العمل من خلالها لتحقيق التنمية. الجانب الأول وهو جانب العرض للعنصر البشرى أى إعداد المتاح فى المجتمع من القوى البشرية (قوة العمل) أعداداً جيداً مناسباً لاحتياجات سوق العمل (من حيث التعليم والتدريب).

أما الجانب الثانى وهو جانب الطلب، ومن اللازم أن تعمل كافة وحدات المجتمع عامه وخاصة فى إتاحة المزيد من فرص العمل أمام العنصر البشرى.

ونعنى بالشفافية والحرية والديمقراطية، أن نجاح عملية الاختيار وضمانها – بل كل جوانب عملية التنمية فى المجتمع مرتبطة إلى حد بعيد بسيادة الديمقراطية. مثلاً فأن عملية ضمان عدالة فرص الاختيار لا يمكن أن تتم إلا فى وجود الشفافية والديمقراطية.

الديمقراطيـة لهـا جوانـب عديـدة ومتعـددة ولـيس فقـط مجـرد أحـزاب وصـناديق انتخاب، ولكن أول سلمها هو تداول السلطة على كافة المستويات.

وعلى هذا الأساس تقوم التنمية فى المجتمع، لدرجة أن بعض الأدبيات أصبحت تقصر مفهوم التنمية على انه إتاحة الديمقراطية فى المجتمع ومن ثم سوف تحقق الديمقراطية باقى الجوانب المادية للتنمية.

ومن الواضح أن المجتمعات والدول التى تعانى من غياب الديمقراطية وهى فى نفس الوقت التـى تتصـف بـالتخلف وكلمـا تـدنت حالـة الديمقراطيـة فـى المجتمـع ازداد المجتمـع تخلفـاً، وأصـبح العكـس لا يقـوم أو لا يصـح بمعنــى أنــه لا تنميــة بــدون ديمقراطيــة، أو لــن تتحقـق التنميــة بمعناهــا الصــحيح فــى غيــاب الديمقراطيــة، وأى مجهودات تنموية تبذل فى هذا الصدد هى نوع من الحرث فى البحر، ولم ولن تحقق التنمية. ونظره إلى عالمنا العربى تؤكد ذلك.

أين هذه الدول من التنمية؟

بل ويسبق ذلك السؤال

أين هذه الدول من الديمقراطية التى تحقق التنمية؟

الإجابة واضحة ومعرفة.

ذلك لأن التنمية عملية مجتمعية جماعية، لا يقوم بها فرد أو مجموعة أفراد أو جهة أو الدولة بمفردهم، ولكن تتم بمشاركة وتعاضد الجميع أفراداً ومنظمات وجمعيات بالإضافة إلى الدولة.

ومـن ثـم فلابـد مـن تلاقـى آراء النـاس جميعـا بطريقـة ديمقراطيـة لتحقيـق التنميـة واتجاهاتها وأولويتها ثم الاستفادة من عوائدها بعدالة مطلقة لجميع أعضاء المجتمع.

بعض مظاهر تدنى التنمية فى مصر

يعتمد الاقتصـاد المصـرى بصـورة أساسية على أربعة مصـادر للدخل تتمثل فـى: السـياحة وتحـويلات المصـريين العـاملين فـى الخـارج، وعائـدات كـل مـن قنـاة السـويس

والبترول. وجميع تلك المصادر غير ثابتة بل ومتقلبة، وبعضها شديد التقلب مثل السياحة، هذا بالإضافة إلى الصادرات السلعية.

وقد شهد النمو الاقتصادى انحسار كبير فى آخر خمس سنوات، حيث تراجع من نحو ٥% سنويا فى العقدين السابقين إلى نحو يتراوح بين ٢.٩% – ٢.١% سنويا. وقد قلل من هذا الأثر انخفاض معدل التضخم.

ولا تزال مصر تعانى من مشكلة التضخم السكانى، رغم انخفاض معدل نمو السكان إلى نحو ٢.٠٠% إلا أن المشكلة مازالت تعيق وتدنى من آثار عملية التنمية، كذلك ارتفاع الفئة العمرية الشابة إلى نحو ٤٠% من السكان أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة.

كما أن الأمية المنتشرة بين السكان البالغين بمعدل يصل إلى نحو ٤٠%، وفى النساء تصل لنحو ٦٠% فى المتوسط وتزداد معدلات الأمية فى الريف عن الحضر بنسب مرتفعة، وتعد من ضمن أهم مسببات تدنى التنمية.

وتعد البطالة والتى تصل إلى ما يقارب ٩% وفقاً للتقديرات الرسمية من ضمن معوقات التنمية، والتى تتطلب خلق عدد من فرص العمل يصل إلى نحو يزيد عن ٦٠٠.٠٠٠ فرصه عمل سنويا لاستيعاب المنضمين الجدد إلى قوة العمل وهذا خارج عن قدره الاقتصاد القومى.

كما أن ظاهرة الفقر والتى أشار إليها البنك الدولى بأن نحو ٢٣% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وتدنى المستويات الصحية وانتشار الأمراض كل هذه المظاهر مترابطة وترجع إلى تدنى حاله التنمية وهى سبب ونتيجة فى نفس الوقت.

ومما يزيد من حده ظاهرة تدنى التنمية التفاوتات أو الفجوات الموجودة فى المجتمع، فهناك التفاوت بين الريف والحضر، والتفاوت الثانى بين المناطق الحضرية وبعضها (الحضر المركزي/ حضر الوجه البحري/ حضر الوجه القبلي). والتفاوت

الثالث هو التفاوت بين المناطق الريفية وبعضها (ريف الوجه البحري/ ريف الوجه القبلي).

والتفاوت الرابع – وهو من أهمها – هو التفاوت النوعى بين الذكور والإناث. ويوضح جميع تلك الجوانب تقرير التنمية البشرية (مصر ٢٠٠٣).

التباين فى بعض أهم المؤشرات التنموية بين محافظات الجمهورية

	دليل التنمية البشرية ٢٠٠١	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالجنيه ٢٠٠١/٢٠٠٠	نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى (%) ٢٠٠١/٢٠٠٠	معدل القراءة والكتابة (+١٥)% ٢٠٠١	معدل البطالة (+١٥) ٢٠٠١	معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى ٢٠٠١
القاهرة	٠.٧٥٢	١٠١٦٧.٧	٩٠.٢	٨١.١	٧.٣	٤٢.٢
الدقهلية	٠.٦٧٧	٤٣٧٣.٦	٨٩.٢	٦٧.٤	١١.٦	٥٨.٨
القليوبية	٠.٦٩٠	٥٣٩١.٨	٨٣.٤	٦٨.٨	٧.٥	٣٠.٣
الفيوم	٠.٥٩٩	٣٦١٢.٨	٧٤.٥	٤٧.٧	٨.٥	٤٢.٥
أسيوط	٠.٦١٦	٣٠٠٨.٨	٨٦.٨	٥٢.٠	١١.٢	٣٦.٢
سوهاج	٠.٦٠٩	٣٢٧٨.١	٧٩.٨	٤٩.٥	٩.٦	٥١.٣
أسوان	٠.٦٩١	٤٧٨٠.٦	٩٤.٥	٧٠.٢	١٤.٩	٩٦.٩
الجمهورية	٠.٦٨٠	٥٥٣٧.٦	٨٦.٠	٦٥.٦	٩.٠	٦٠.٧

المصدر: معهد التخطيط القومى، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة "تقرير التنمية البشرية – مصر ٢٠٠٣".

ومما يؤدى أيضاً إلى تدنى حالة التنمية فى مصر هو ضعف (أو انعدام) القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى. والتى تقوم على مجموعة من العوامل منها العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الديموجرافية، بالإضافة إلى العوامل السياسية.

وربما تأتى العوامل السياسية فى مقدمة العوامل اللازمة لبناء القدرة التنافسية، لماذا؟ لأن هناك عديد من الدول التى تعانى من النقص والقصور فى العوامل الثلاث السابقة ولكن عن طريق العوامل السياسية استطاعت أن تبنى قدره تنافسية فائقة.

وهذه العوامل السياسية تضم الديمقراطية، والاستقرار (سياسي/ اقتصادي/ اجتماعي)، والمؤسسات السياسية الفاعلة، والعلاقات الدولية.

ومن ثم يتضح دور وأهمية الديمقراطية كمحور لعملية التنمية ككل. وهنا نود ن نشير بإيجاز وفى لمحة سريعة إلى أن إخفاق التنمية فى العالم النامى يرجع إلى غياب الديمقراطية.

حيث أن الدول النامية ومن ضمنها مصر والمجموعة العربية والإسلامية تقل وتتضاءل وقد تغيب عن بعضها الممارسة الديمقراطية. وبالتالى تتدنى حالة التنمية فى تلك الدول.

كما أن تبدل أسس التنمية أدت إلى تباطؤ حركة النمو فى الاقتصاد القومى. فقد تغيرت تلك الأسس منذ نهاية عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينيات، فحيث كان الهدف هو تعظيم الناتج المحلى الإجمالى تبدل ذلك إلى هدف تحقيق تنمية مستدامة متواصلة. وكذلك تبدل هدف التصنيع عن طريق الإحلال محل الواردات إلى أن أصبح التصدير هو المحرك للنمو.

وكان التغير الأكبر فى دور القطاع العام من قيادة التنمية، إلى أن القطاع غير الحكومى (والخاص) يقوم بالدور الأكبر فى عملية التنمية. كذلك من التخطيط الشامل المركزى إلى اقتصاد السوق الحر.

والانتقال من مفهوم أن الاستثمار المادى هو العنصر الأساسى للنمو إلى أن أصبح الاستثمار البشرى ودوره هو أساس عملية التنمية.

وقد جاءت أهداف خطة التنمية ٢٠٠٧/٢٠٠٢ لتعالج جوانب التدنى السابق الإشارة إلى بعضها وهذه الأهداف تشمل، تحسين نوعية الحياة ومستوى المعيشة، وزيادة فرص التشغيل وخفض معدل البطالة، والحد من الفقر وتوفير التأمين الاجتماعى للأسر الفقيرة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادى، وزيادة مشاركة المرأة فى عملية التنمية، وتحسين الموارد البشرية والحفاظ على البيئة. ولم يرد بها شيء عن أحوال الديمقراطية التى هى أحوج ما يكون إلى التنمية.

التنمية/المشاركة/الديمقراطية:

والمشاركة الحقيقية فى التنمية لاتقوم إلا فى مناخ ديمقراطى وهى وسيلة لدمج أو إدخال الأفراد فى العمليات والإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر مباشرة على حياتهم وتجعلهم يقومون بدورهم ومسئولياتهم تجاه المشاركة فى التنمية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالى فأن المستهدف لتحقيق ذلك هو تمكين الناس من الوصول إلى صنع قراراتهم بأنفسهم.

ومشاركة أفراد المجتمع فى التنمية تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً، مع الاستفادة من عوائد التنمية وتحمل الأعباء، يبنى الديمقراطية فى المجتمع، والمشاركة الديمقراطية فى التنمية تعتمد فى الأساس على فرص متكافئة تتاح أمام الجميع دون تمييز أو تفرقة وبالتالى توفى بشرط الشفافية ومجالات الاختيار، ومن خلال الجهد والعمل تظهر التمايزات المقبولة بين الأفراد. ومن غير المستطاع إنكار الجهود الحكومية فى التنمية، حيث أنها لازمه حتى تتحقق المشاركة، مع الأخذ فى الاعتبار أنها جهود مساعده ومكمله للتنمية بالمشاركة التى يقوم بها المواطنون أنفسهم.

والشراكة فى التنمية Partnership تعنى حق جميع الأطراف فى المشاركة فى صنع القرار وتحديد الأدوار والمسئوليات والالتزام بما يسفر عنه الاتفاق التشاركى، وعلاقات متبادلة تتوفر فيها درجة من التكافئ بين جميع الأطراف.

وتشكل الشراكة لتحقيق أهداف معينه أو مجابهه قضية معينه، مثل قضية التنمية، أو أحداث تغييرات معينه فى المجتمع، أو فى الاتجاهات والقيم التى لا يستطيع فرد أو جهة بمفردها تحقيقها.

وتقوم الشراكة على بناء خلفيه مشتركة مع وضع أسس الاتفاق أو الاستمرارية، ثم التعرف على القضايا والمشكلات والفرص المتاحة والمتوقعة وتحديد الأهداف المشتركة مع ترتيب الأولويات، وتجميع الموارد. ويلزم اتفاق الشركاء على مبدأ المنفعة لجميع الأطراف بدلاً من السعى لمنافع فردية وذلك عن طريق العمل الجماعى وبأسلوب ديمقراطى، وذلك يؤدى إلى زيادة الخيارات والوعى العام بما يساعد على خلق المساندة وتقليل المعارضة وتعميق الديمقراطية.

وهنا نود الإشارة إلى التفرقة القائمة بين مفهومى التنمية بالمشاركة، والمشاركة فى التنمية. فبالنسبة للمفهوم الأول أى التنمية بالمشاركة فأنه يعنى أن التنمية لاتقوم إلا من خلال مشاركة كافة مؤسسات المجتمع وأفراده مع الدولة لتحقيق التنمية بشموليتها واستدامتها وعدالتها.

والمفهوم الثانى – أى المشاركة فى التنمية، وهو مفهوم قاصراً حيث يعنى أن التنمية تقوم وندعوا للمشاركة فيها – بمعنى أن تضطلع جهة ما (الدولة مثلاً) بعملية التنمية، والمواطنين مدعوون للمشاركة فيها.

وربما ينطبق هذا المفهوم على النظم الشمولية فى الماضى، الذى كانت فيه الدولة تقوم بكل شيء وهى المسئولة عن كل شيء، وقد اندثر هذا المفهوم وأصبح مفهوم التنمية بالمشاركة هو الذى يسود الفكر التنموى حالياً.

التنمية بالمشاركة هى قاعدة التنمية فى القرن الحالي[١]:

استكمالاً لما سبق الإشارة إليه، فأن زيادة المشاركة الايجابية من قبل أبناء المجتمع اتساعاً وعمقاً فى تخطيط وتنفيذ وتقويم عملية التنمية ذاتها يجب أن يكون

(١) معهد التخطيط القومى – تقرير التنمية البشرية – مصر ٢٠٠٣

هو المقياس الجوهرى والضرورى لمدى نجاح البرامج التنموية فى تحقيق أهدافها، وليس فقط المقاييس المادية، والمضمون الحقيقى للتنمية هو بث وتقوية الشعور بالمسئولية الفردية والجماعية والمجتمعية عن تنمية المجتمع عامة، والمجتمع المحلى خاصة، وتدعيم الشعور بالممارسة الفعلية لهذه المسئولية، ولابد أن تكون التنمية متكاملة تغطى بشمول واتساق كافة مناشط الحياة وينخرط فى جهودها كافة المواطنين والمنظمات الحكومية والشعبية، كما أنه من الضرورى أن تكون التنمية محلية تعتمد على لامركزية القرار.

والهدف الاستراتيجى للتنمية بالمشاركة هو الارتفاع المستمر فى مستويات نوعية الحياة، وتوسيع الخيارات أمام الناس والارتقاء المتوالى بمستويات طموحاتهم وتطلعاتهم ومشاركتهم الفعالة فى تقرير شئون مجتمعهم، وذلك يتأتى عن طريق إطلاق حركة وقوى النمو الذاتى داخل المجتمع بما يحقق التقدم والنمو المستمر والمتواصل لهذا المجتمع، وتنمية الموارد المادية للمجتمع بإدخال التكنولوجيات المناسبة والحفاظ على البيئة وصيانة الموارد، وتنمية الموارد البشرية، وتنمية الجوانب التنظيمية والمؤسسية، وبما يؤدى إلى تنظيم المشاركة الشعبية الواسعة فى إحداث التنمية وعدالة توزيع أعبائها وعوائدها.

المجتمع المدنى والمشاركة فى التنمية :

المجتمع المدنى شكل من أشكال الحياة الاجتماعية يربط الأفراد بالدولة، يضم مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، كالأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والروابط المهنية، وقد يتسع ليشمل منظمات القطاع الخاص. كما يشمل المنظمات غير الحكومية، وهى التى تعنى بتوفير الخدمات والسلع التى تتطلبها المصلحة العامة، وهى منظمات غير تجارية لا تستهدف الربح تعمل على أساس النشاط الطوعى والعمل المأجور فى آن واحد.

وهذه الجهات والمنظمات تشارك فى صنع التنمية على كافة المستويات، والمحلى على وجه الخصوص، وذلك يتطلب التعمق فى اللامركزية بآلياتها وسياساتها لاسيما فى مجال صنع القرار، وتخصيص وإدارة الموارد، وبناء القدرات البشرية. وكما يؤدى إلى اختلاف المشاركة – نوعاً وأداءاً – وفقا للجهات الفاعلة التى تشارك فى الحياة العامة. على أن تتوزع الأهداف والأدوار ولا تتقاطع بين القطاع الحكومى ومنظماته، والقطاع الأهلى، والقطاع الخاص.

الجمعيات الأهلية جزء من المجتمع المدنى ودورها أساسى فى عملية التنمية:

المجتمع المدنى، مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة والمؤسسات التى تتفاعل بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها مع الالتزام بقيم المجتمع وحرية الاختيار، وضمن هذا المجتمع تأتى الجمعيات الأهلية وهى المسجلة تحت قانون الجمعيات ٣٢ لسنه ١٩٦٤– ويطلق عليها البعض المنظمات غير الحكومية، وتمثل ٦١% من إجمالى عدد المنظمات والتنظيمات غير الحكومية.

الجمعيات الأهلية فى مصر:

ظهرت الجمعيات الأهلية فى مصر فى بداية القرن التاسع عشر (١٨٢١) استجابة لاحتياجات المجتمع. وتتكون فى معظمها من متطوعين من المجتمعات المحلية تجمع بينهم أهداف مشتركة. ومن ثم فهم جزء من منظمة مشهرة ومسجلة ومعترف بها فى المجتمع والدولة وتخضع لقانون الجمعيات وإشراف ومتابعة وزارة الشئون الاجتماعية. وتتمتع الجمعيات الأهلية بنوع من حرية الحركة مما يمكنها من الاحتكاك والتواصل مع الجمعيات المحلية والإقليمية والدولية. وهى فى أنشطتها ليست بديلة للدولة أو منافسة لها ولكنها مكملة لجهود الدولة المخططة والمنظمة والتى تكون غير كافية. وتقوم على الاستقلال الذاتى ولا تعمل من أجل الربح ولا تتدخل فى السياسة ومن ثم تكون بمثابة صمام أمان وعامل استقرار للعمل.

وفى مصر يوجد نوعان من الجمعيات الأهلية، هى جمعيات الرعاية الاجتماعية (٧٤%)، وجمعيات تنمية المجتمع (٢٦%)، وتعمل فى كافة المجالات الاجتماعية، هذا عدا نوعيات أخرى كالجمعيات الدينية وجمعيات الدعوة، وجمعيات تنظيم الأسرة ولها أيضاً أنشطة اجتماعية.

(تطور أعداد الجمعيات الأهلية حسب نوع النشاط وتوزيعها ريف/حضر)

السنة / نوع الجمعية	١٩٩٢/٩١	١٩٩٩/١٩٩٨		
		ريف	حضر	**جملة**
جمعيات الرعاية الاجتماعية	١٠٠٤٨	٢٣٢٣	٨٥٢٧	**١٠٨٥٠**
جمعيات تنمية المجتمع	٣٤٧٣	٢٦٨٦	١١٢١	**٣٨٠٧**
الإجمالي	**١٣٥٢١**	**٥٠٠٩**	**٩٦٤٨**	**١٤٦٥٧**

والهيكل التنظيمى يشمل ثلاث مستويات، الأول هو الإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية (مركزى ويضم ٣٠ عضواً)، الاتحادات الإقليمية (٢٦ إتحاداً) والاتحادات النوعية (١٠ اتحادات)، ثم الجمعيات والمؤسسات الأهلية. وأعداد الجمعيات فى تزايد مستمر، وتوسعت وتنوعت أنشطتها، وتحول بعضها من جمعيات خيرية إلى جمعيات تنموية، إلى جمعيات منتجة، وعملت على توفير الخدمات الصحية والتعليمية، وبعضها مدر للدخل.

وفى الدول المتقدمة تقوم الجمعيات الأهلية بالعبء الأساسى أو الدور الرئيسى فى عملية التنمية فى مجتمعاتها سواء فى النواحى الاقتصادية أو الاجتماعية وتصبح الدولة مشاركه لتلك المنظمات لتحقيق وتفعيل ومراقبة عملية التنمية.

الدولة كشريك للجمعيات الأهلية فى التنمية:

توجد علاقة تعاون رقابى بين وزارة الشئون الاجتماعية محددة بقانون الجمعيات الأهلية ٣٢ لعام ١٩٦٤ باعتبارها الجهة الإدارية المشرفة على الجمعيات وكذلك نص

عليها القانون الجديد ٨٤ لسنه ٢٠٠٢. والتعامل مع القانون تتم بطريقة وظيفية، ورغم ذلك فإن العلاقة تتراوح مابين التعاون والمنافسة. ولكن التغيرات العالمية والمحلية تفرض اعتبار الجمعيات الأهلية عنصر أساسى وفعالاً لاستدامة التنمية الشاملة. ولكن البعض مازال يعتبر أن مسألة التنمية هى مسئولية الحكومة وحدها فى حين أنها لازمة ومكملة لجهود الحكومة على المستوى المحلى.

ويجابه تلك المشاركة عديد من المعوقات منها عدم توفير الممارسة الديمقراطية، مع عدم تمثيل بعض الجمعيات للمجتمع المحلى، وغياب الهيكل الإدارى والبناء المؤسسى المناسب للجمعية، مع وجود الصراعات داخل الجمعية. مع غياب آلية التنسيق وتنظيم العمل بين الجمعيات والهيئات الحكومية.

توزيع الجمعيات وفقا لميادين العمل عام (١٩٩٩)

مجالات العمل	العدد	%
رعاية الطفولة والأمومة	٨٦٨	٥.٩
رعاية الأسرة	٨٥١	٥.٨
المساعدات الاجتماعية	٤٥٩١	٣١.٤
رعاية الشيخوخة	٥٦	٠.٠٤
رعاية الفئات الخاصة والمعوقين	٢١٢	١.٥
الخدمات الثقافية والعلمية والدينية	٤٢٦٥	٢٩.٢
تنمية المجتمعات المحلية	٣٤٣٧	٢٢.٥
التنظيم والإدارة	٢٢	٠.٠٢
رعاية المسجونين	٢١	٠.٠٢
تنظيم الأسرة	٨١	٠.٠٦
الصداقة بين ج.م.ع والشعوب الصديقة	٤١	٠.٠٣
النشاط الأدبي	٢٥	٠.٠٢

مجالات العمل	العدد	%
الدفاع الاجتماعى	٢٦	٠.٠٢
أرباب المعاشات	٢	٠.٠١
حماية البيئة والحفاظ عليها	٥٣	٠.٠٤
التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية الدخل	٣	٠.٠١
حماية المستهلك	٤٦	٠.٠٣
أخرى	٥٧	٠٠%
الإجمــالى	**١٤٦٥٧**	**١٠٠**

المصدر: وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة عام ١٩٩٩ للمؤتمر السنوى العام للاتحاد العام للهيئات والمؤسسات الخاصة.

أنشطة الجمعيات الأهلية فى مصر:

وبصفة عامة تبين أن الجمعيات التطوعية (الأهلية) تأتى فى مقدمة القنوات المفضلة للعمل التطوعى، يليها المجهود الفردى، ثم الأحزاب السياسية، ومن الجمعيات الأهلية تأتى الأسر المنتجة، ثم الجمعيات الخيرية، ثم الجمعيات ذات الطابع الوظيفى (الجمعيات الاستهلاكية، والإسكان والنقل)، ثم تنظيم الأسرة، ثم الجمعيات ذات الطابع الدينى، ثم جمعيات الدفاع الاجتماعى (برعاية الشباب، ومكافحة الإدمان)، ثم الاتحادات الأهلية، وأخيراً الجمعيات الثقافية.

" تفضيلات المواطنين للعمل التطوعى"

الجمعية	نسبة المفضلين
جمعيات تنمية المجتمع	٢٢%
الأسر المنتجة	١٥%
الجمعيات الخيرية	١٤%

الجمعية	نسبة المفضلين
الجمعيات ذات الطابع الوظيفي (الجمعيات الاستهلاكية، الإسكان، النقل)	١٢%
جمعيات تنظيم الأسرة	١٠%
الجمعيات ذات الطابع الديني	٩%
جمعيات الدفاع الاجتماعى (رعاية الشباب ومكافحة الإدمان)	٨%
الاتحادات الأهلية	٦%
الجمعيات الثقافية	٤%
الإجمالى	**١٠٠%**

النقابات العمالية من منظمات المجتمع المدنى ولها دورها التنموى:

النقابة جماعة (تنظيم) تشكل لرعاية شئون مجموعة أو طائفة أو مهنه أو حرفه معينه، وهى تقوم بدور كبير فى رعاية والنهوض بالقاعدة العمالية. وقد وصل عدد النقابات العمالية فى مصر لنحو ٢٣ نقابة عامة تضم نحو ٤.٤ مليون عضو. وهناك قدر من الاستقلالية والديمقراطية للعمل النقابى.

النقابات المهنية:

كذلك هى من منظمات المجتمع المدنى، إلا أن العضوية فيها إجبارية وشرط لمزاولة المهنة. وفى مصر نحو ١٩ نقابة مهنية تضم ٣.٩ مليون عضو عام ٢٠٠١. أكبرهم نقابة المهن التعليمية ثم الزراعية ثم التجارية وبنسب ٢٨.٤%، ١٧.٧%، ١٦.٩% لكل على الترتيب من إجمالى العضوية النقابية.

وللنقابات ثلاث محاور لأنشطتها هو المحور الاجتماعى، ومحور الدفاع عن حقوق الأعضاء، والمحور القومى الذى يتمثل فى رأى النقابة فى وضع سياسة المهنة والتنسيق بين الدولة والنقابات المهنية والعمالية عند تنظيم المهنة وإصدار تشريعاتها.

الأحزاب ومنظمات حقوق الإنسان.. آليات تنموية ضمن منظمات المجتمع المدنى:

تعد الأحزاب من ضمن أهم منظمات المجتمع المدنى.. فى المجتمعات الديمقراطية، لطابعها النيابى وتمثيلها للمصالح الاجتماعية المتعددة فى الإطار المؤسسى لذلك، وهى آلية الديمقراطية والمشاركة السياسية وتداول السلطة.

وتداول السلطة هو المؤشر الرئيسى للديمقراطية، وهو أيضاً المقياس الديمقراطى على كافة المستويات التنظيمية فى المجتمع.

وللأحزاب السياسية أدوار أساسية فى التطور الاجتماعى، ويتأثر أداء الأحزاب فى هذا المجال بأمور عدة مثل نوعية القيادات الحزبية ومهاراتها، ومدى أتساع قاعدة الأحزاب السياسية وانتشارها فى المجتمع، ثم طبيعة علاقة تلك الأحزاب بالهياكل الحكومية القائمة، والتعددية الحزبية تساهم فى تشجيع العمل الاجتماعى الجماعى لتحقيق الأهداف التنموية والمشتركة للمجتمع.

وللعمل الحزبى فى مصر دلالات تؤثر عليه منذ بدايته حتى الآن وهذه الدلالات منها ما يتعلق بحرية تأسيس الأحزاب، وما يتعلق بوظائف الأحزاب ذاتها. ونستطيع القول أن الجانبان عليهما من القيود التى تحد من حريتهم وبالتالى من الديمقراطية المتاحة فى المجتمع.

ومن الدلالات ما يتعلق بوظائف وأسلوب عمل الأحزاب نفسها، وما شهدته الأحزاب من عثرات وسلبيات ترجع فى معظمها إلى البنيان الداخلى للأحزاب وقدرتها الذاتية على ممارسة الديمقراطية الأمر الذى انعكس سلبياً على نظره الرأى العام للحياة

الحزبية فى مجملها والمشاركة فيها. ويتضح ذلك فى انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠، وتفضيل الناخبين للمستقلين، وضآلة شعبية مرشحى الأحزاب عموماً.

ومما أدى إلى تدنى قيمة المشاركة الشعبية فى العمل الحزبى هو تحول الكثير من المستقلين الفائزين فى الانتخابات إلى عضوية الحزب الحاكم، ويعد ذلك نوعاً من خرق العقد الذى كان بين الناخبين والمرشحين والذى بمقتضاه وصلوا إلى مقاعد البرلمان.

ومن جانب آخر، فإن شبكة القيود الموضوعة على العمل الحزبى فى مصر وحرية حركة الأحزاب، والقانون رقم ٤٠ لسنه ١٩٧٧ الصادر بشأن تنظيم الأحزاب السياسية قد فرض العديد من هذه القيود والمعوقات، ولم يكتف القانون بهذه القيود بل أشترط موافقة لجنة الأحزاب – وهى لجنة يغلب عليها الطابع الحكومى –، كما أشترط وجود نصف المؤسسين على الأقل من العمال والفلاحين. ومن ثم أصبحت التعددية الحزبية شكلية أو ديكورية لاستكمال الصورة الديمقراطية ليس أكثر. ومثال ذلك المادة (٤) من الدستور "يشترط عدم تعارض مبادئ الحزب وأهدافه أو برامجه مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ ثورتى ٢٣ يوليو، ١٥ مايو، وأن يلتزم الحزب بالحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، والنظام الاشتراكى الديمقراطى، والمكاسب الاشتراكية".

تعد الأحزاب من أهم مؤسسات المجتمع المدنى المسئولة عن الوضع الراهن المتدنى لمستويات المشاركة فى التنمية المحلية والقومية، أو من حيث القدرات المتاحة والممكنة للأحزاب مستقبلاً. ولهذا فإن الأحزاب السياسية مطالبة بإعادة النظر فى علاقتها بالتنمية عموماً، والتنمية المحلية خصوصاً، ودعم المشاركة الشعبية فى هذه التنمية على وجه التحديد، وهناك عدد من الأمور المطروحة على الأحزاب فى هذا المجال، أولها إعادة تعريف المواطن بالأحزاب، وثانيها تطوير وتطويع وسائل العمل الحزبى وفق الظروف المحلية.

كما أن الأحزاب لم تعطى العمل مع المنظمات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدنى الأهمية الواجبة رغم أن هذه المؤسسات تعتبر البنية التحتية للتطور الديمقراطى، وما تقدمه للمواطنين والفئات الضعيفة من خدمات، كما أنها إطاراً مهماً للاتصالات الفعالة بالمواطنين. مع استكمال البناء التنظيمى القاعدى للأحزاب باعتباره أساسى للاتصال بالجماهير، على أن يتم ذلك بطريقة ديمقراطية، مع اقتراح الحلول لمشكلة تمويل الأحزاب.

وفى مجال المناخ الديمقراطى فإنه يلزم ضمان حرية تأسيس الأحزاب وفقاً للقوانين الحاكمة للتعددية السياسية. ومع امتداد الإشراف القضائى لكل مراحل العملية الانتخابية وما يتصل بها.

لا توجد علاقة حتمية بين الديمقراطية والتنمية، فهى ليست شرطاً لازماً لحدوث التنمية، لأن التنمية حدثت فى كثير من النظم غير الديمقراطية، إلا أنها كان محكوماً عليها بالفشل أو عدم الاستدامة كما حدث فى الأنظمة الفاشية والنازية والاتحاد السوفيتى بعد انهياره. ومن الملاحظ تاريخياً أن الأنظمة غير الديمقراطية توهم شعوبها بتحقيق تنمية ولكن هذا غير حقيقى، حيث لم يحقق أى نظام غير ديمقراطى أى قدر من التنمية بمفهومها الشامل المستدام.

أما التنمية بالمشاركة فأنها تعتبر جزء لا يتجزأ من الممارسات الديمقراطية فى إطار بناء اجتماعى سليم للدولة يتيح إمكانية وحرية المشاركة لكافة أفراد المجتمع.

وفى مصر انحصرت المشاركة فى التنمية فى تنفيذ الأوامر، والتأييد الجماهيرى للخطط والإنجازات الحكومية بلا مساهمة فعالة ولا مناقشة جادة ولا مسائله ولا اعتراض، وذلك خلال الفترة من بداية الخمسينيات حتى نهاية السبعينيات، وبدرجة أقل حتى الآن.

ونتيجة لذلك تخلى المجتمع بأفراده وفئاته وجماعاته عن حرية المشاركة الفعالة فى التنمية على المستوى القومى والمحلى طالما قام النظام بإشباع حاجاتهم. ومن ثم غلب الطابع البيروقراطى على العملية التنموية وأحكمت الدولة قبضتها على المجتمع المدنى بعد أن قضت على الطبقة المتوسطة، وحيدت المثقفين، واشترت بعضهم، وأخضعت تنظيمات النقابات العمالية والمهنية جميعاً للاتحاد العام لنقابات عمال مصر لسهولة السيطرة الحكومية والإدارية عليه. بل حلت مجالس إدارة عدد من النقابات المناوئة للسلطة ووضعت بعضها تحت الحراسة، وغيرت قانون الصحافة ثم عدلت عن ذلك. هذه بعض الجوانب المثبطة للديمقراطية حاليا فى المجتمع.

وتزداد أهمية الديمقراطية والمشاركة بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (والأمنية) التى يمر بها المجتمع المصرى داخليا وخارجيا. والجهود والمجادلات المبذولة حاليا لأحداث تغيير يوحى (يوهم) بزيادة الديمقراطية والمشاركة لا يتناسب مع المتطلبات الداخلية والخارجية ولا مع النتائج المرجوة، وقد يحتاج هذا التغيير الضرورى والمطلوب وقتاً يطول أو يقصر بقدر الجهود المبذولة لتحقيقه، ولكنه من المؤكد انه سوف يحدث وبنمط وشكل واتجاه غير ما هو حادث الآن وما هو مخطط لحدوثه مستقبلاً. ومن ثم فإنه يجب العمل على نشر وتدعيم وبناء الديمقراطية الحقيقية فى المجتمع لتتحقق التنمية.

الفصل الثالث

أزمة التنمية والمشروع الحضارى

تقديم :

تتمثل المشكلة التنموية أساسًا فى انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى لمجتمع معين. حيث يتجسد التخلف فى كل تلك القطاعات وبصور مختلفة، وسواء بصورة مادية أو معنوية، وسواء كان ذلك فى انخفاض ما يحصل عليه الفرد من دخل وسلع وخدمات أو فى إمكانية وأسلوب ممارسة الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية فى المجتمع.

وتتضح تلك الحالة فى كل الدول النامية بدون استثناء، ولكنها تتباين من دولة لأخرى، كما تتباين من قطاع إلى أخر. كما أن استمرار التخلف فى المجالات المختلفة راجعًا بصفة أساسية لممارسات تلك المجتمعات، وأسلوب تفكيرها. حيث أن المجتمعات المتخلفة تدخل القرن الحادى والعشرين بأفكار القرون الماضية وبأساليب القرون الماضية.

فطالما تتغير الظروف العالمية والداخلية فلابد أن تتطور الأفكار وأساليب مواجهة تلك الظروف. حيث قد تبدل الفكر الاقتصادى والإدارى والسياسى تبدلاً كبيرًا خلال العقود الأخيرة بل أنه خلال هذا العقد تغير كما لم يحدث فى العشر عقود السابقة. ورغم تلك التغيرات فما زالت الدول النامية تسير الهوينا وبنفس الأفكار والأساليب.

وكان من المنطقى ونتيجة لما سبق أن تزداد مشاكل تلك الدول وتتعقد، وتزداد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، مما أضطرها للبحث على إمكانيات وأساليب أخرى لتحقيق التنمية فيها.

وكـان أمـام تلـك الـدول مسلكان للمحـاولات التنمويـة، يتمثـل المسلـك الأول فـى أسلـوب الحلـول الجزئيـة للمشـاكل التنمويـة، والمسـكنات لتأجيـل الحلـول الجذريـة لمـا تقتضيه من تضحيات.

فمثل تلك الحلول الجزئية، التعامل مع القطاع العام ووحداته رغم ما يؤدى إليه من مشاكل فى الاقتصـاد القومى، كذلك التستر وراء ما يسمى الدعم رغم ما يكتنفه من نقائص تقضى على أهدافه، كذلك المجانيات فى قطاعات الخدمات وفى مقدمتها قطاع التعليم، والهروب الجزئى من كل تلك المشاكل دون المواجهة الحاسمة. وسياسـة تعيـين الخـريجين والالتفـاف حولهـا وتأجيـل مواجهتهـا، والعلاقـات بـين المـلاك والمستأجرين وتسويفها وتأجيل حلها ومواجهتها وغيرها...

كل تلك الظواهر وما يرتبط بها من مشاكل نتجت عنها وارتبطت بها، لم تؤدى بالمجتمع إلى تحقيق التنمية المنشودة بل فى كثير من الحالات أدى ذلك إلى تكريس التخلـف ونمـو المشـكلات، والتـى تجلـت فـى مظـاهر الخلـل الاقتصـادى والعجـز فـى مختلف مكونات وأنشطة الاقتصاد القومى.

والمسلـك الثـانى فـى المحـاولات التنمويـة، يتمثـل فـى أسلـوب المواجهـة والحلـول الجذريـة، وهـو الـذى يعنـى إجراء تغييرات اقتصـادية اجتماعيـة شـاملة وأساسية، منهـا مثلاً التعامل مـع القطـاع العـام والتبـديل فـى السياسـات الاقتصـادية كالدعم.والتوظيف والمجانيـة، وتغيير السياسـة الاقتصـادية كليـة كـالتحول من التخطيط الشمولى – الذى أثبت عدم جدواه – إلى قوى السوق والحرية الاقتصـادية.

تلك المواجهة والحلول الجذرية المطلوبة، لها تضحياتها وأعبائها التى لا بد أن يتحملها المجتمع خلال مرحلة التغيير، وكلما كانت المشاكل التى نتجت فى المرحلة السـابقة كبيرة كلمـا كانـت الأعبـاء أكبـر، والجمـاهير محـدودة الصـبر ممـا تخشـى معـه القيـادة السياسـية مثـل تلـك الأعبـاء والمواجهـات. ولكـن عنـد حـد معـين مـن التـدنى والتدهور لابد من تلك المواجهة وأعبائها وهو ما حدث خلال السنوات الأخيرة فى كل دول العالم التى سادت بها الأوضاع السالفة.

لقد فرضت التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد العالمي[١] أوضاعًا اقتصادية جديدة على الدول النامية، وهذه التغيرات الهيكلية ترجع إلى نمو وتطور اقتصاديات الدول المتقدمة مما انعكس سالبًا على اقتصاديات الدول النامية واتسعت فجوة النمو بينهما.

من هذه التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد العالمى، تدنى اعتماد الإنتاج الصناعى على المواد الأولية، ومن ثم فقد انخفض الطلب عليها وبالتالى أسعارها العالمية، ولما كانت كل الدول النامية تعتمد فى صادراتها على المواد الأولية فقد انهارت قيمة وعوائد صادراتها، وتحول ميزانها التجارى إلى العجز وما ترتب على ذلك معروف.

كذلك، ومن هذه التغيرات، قلة اعتماد الإنتاج الصناعى على العمالة، حيث أدت التطورات التكنولوجية إلى الآلية الكاملة فى الإنتاج، مما أدى إلى نوعية أفضل وإنتاج أكبر وتكلفة أقل، وبطالة أكثر.

وكان من نتيجة ذلك التخلص من نظم الإنتاج السابقة وتصديرها ونقلها إلى الدول النامية، وهى أقل كفاءة، مما أدى إلى انعدام منافسة إنتاج الدول النامية الصناعى لإنتاج الدول المتقدمة، ومن ثم تدنى صادرات الدول النامية أيضًا من السلع الصناعية وبالتالى زيادة خلل وعجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات فى تلك الدول.

ومن ضمن أهم التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد العالمى ، انكماش أهمية التجارة الدولية فى السلع والخدمات بالمقارنة بحركة رؤوس الأموال وتبادل العملات، حيث أدى ذلك إلى انخفاض مساهمة الدول النامية فى التجارة الدولية سواء كدول مصدرة للمواد الخام أو مستورده لسلع ومنتجات. حيث قامت رؤوس الأموال والشركات متعددة الجنسيات بتوطين الصناعة والإنتاج فى المناطق الأكثر احتياجًا والأقل تكلفة.

(١) دكتور إبراهيم شحاتة – "برنامج للغد" – القاهرة ١٩٨٨.

كما أن تبادل العملات وتطور أسواقها وأسعارها أدى إلى تدهور أسعار صرف عملات الدول النامية فى مقابل عملات الدول المتقدمة لأسباب عديدة من ضمنها ضعف اقتصاديات تلك الدول، واختلال الميزان التجارى بها.

ويلتبس الأمر على كثيرين فى التعرف على – التفرقة بين – أعراض الأزمة الاقتصادية وأسبابها، حيث تتداخل الأسباب مع الأعراض عند البعض، بينما يبدل البعض الآخر الأسباب مكان الأعراض، وذلك يزيد المشكلة تعقيداً وتتضارب سبل وأساليب الحل لعدم دقة التشخيص والتداخل السابق الإشارة إليه، ومع تعدد الأعراض والأسباب سنشير إلى أهمها فيما يلى:

أولاً: أعراض الأزمة:

١ – عجز الموازين:

حيث تعانى الدول النامية – وفى مقدمتها مصر من العجز المزمن والمستمر فى موازينها، وفى مقدمتها الميزان التجارى – وميزان المعاملات الجارية، وميزان المدفوعات، والميزانية العامة.

حيث بلغ الميزان التجارى نحو ١٠.٨ مليار جنيه عام ١٩٨٩ ازداد إلى نحو ١٧.٨ مليار جنيه عام ١٩٩٠، ووصل العجز إلى نحو ٢٢ مليار جنيه عام ١٩٩١، وانخفض عجز الميزان التجارى إلى نحو ١١.٤ مليار جنيه عام ١٩٩٢ كما يتضح من جدول (١).

وهذه الصورة تميز الاقتصاد المصرى – مثل باقى الاقتصاديات النامية – وتسبب الإزعاج والقلق لواضعى السياسة والمخططين. وقد يتم التركيز على العجز وكأنه هو مبعث الأزمة وسببها ولكنه ليس أكثر من عرض من أعراضها ورائه أسباب يلزم التعرف عليها وتحديدها حتى يمكن العلاج.

ويرتبط بذلك ويعد من الأعراض الرئيسية للأزمة الاقتصادية تقلب حصيلة الصادرات القومية من سنة إلى آخر – يرجع ذلك إلى كمية ونوعية الصادرات كذلك

الأسعار العالمية – فقد بلغت تلك القيمة نحو ٢.١ مليار جنيه عام ١٩٨٠ وصلت إلى نحو ٥.٧ مليار عام ١٩٨٩ ثم إلى نحو ٩.٤ مليار عام ١٩٩١ وانخفضت إلى نحو ٥.٧ مليار جنيه عام ١٩٩٢ جدول (١).

وفى ذات الوقت الذى تزداد فيه قيمة إجمالى الواردات القومية من سنة لأخرى، حيث ازدادت من نحو ٣.٤، ٦.٩، ٢٤.٨، ٣١.٣ مليار جنيه فى السنوات ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩١ على الترتيب، ثم انخفضت إلى نحو ١٧.١ مليار جنيه عام ١٩٩٢ جدول (١).

جدول (١): الميزان التجارى القومى والزراعى فى مصر خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٩٢

مليون جنيه (أسعار جارية)

السنة	صادرات قومية	واردات قومية	الميزان التجاري	صادرات زراعية	واردات زراعية	الميزان الزراعي
١٩٨٠	٢١٣٢.١	٣٤٠١.٩	١٢٦٩.٨	٤٥٤.٥	٦٨٨.٤	٢٣٣.٩
١٩٨٥	٢٥٩٩.٩	٦٩٧٣.٠	٤٣٧٣.١	٥١٠.٢	٢٠٢٠.٠	١٥٠٩.٨
١٩٨٧	٣٠٤٦.٠	١٣٥٧.٨	٨٣١١.٨	٣٣٣.٤	١٧٤٥.٥	١٤١٢.١
١٩٨٨	٣٩٩٤.٤	١٦٣٠٨.٥	١٢٣١٤.١	٣٢٨.٨	١٩٠٥	١٥٧٦.٢
١٩٨٩	٥٧٣٤.٧	١٦٦٢٣.٦	١٠٨٨٨.٨	٤١٠.٨	٢٦٧١.٥	٢٢٦٠.٧
١٩٩٠	٦٩٥٣.٨	٢٤٨٢٣.٢	١٧٨٦٩.٤	٥٢٣.٨	٤١٠٨.٩	٣٥٨٥.١
١٩٩١	٩٤٣٨.٩	٣١٣٩٢.٠	٢١٩٥٣.١	٨٣٥.٩	٤٣٥٦.٩	(٣٥٢١.٠)
١٩٩٢	٥٧٠١.٧	١٧١٠١.٧	(١١٤٠٠.١)	١٠٩٩.٣	٥٣٢٧.٨	(٤٢٢٨.٥)

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

ومن ثم فإن معدل التبادل التجارى تدنى سنة بعد أخرى حيث انخفض من نحو ٩٧.٣% عام ١٩٧٠ إلى نحو ٦٢.٦% عام ١٩٨٠ إلى نحو ٣٣.٦٦% عام ١٩٩٢ جدول (٢).

وهذا التناقص المستمر فى معدل التبادل ينعكس بالضرورة على أداء الاقتصاد القومى، حيث يؤثر هذا المعدل على قيمة العملة الوطنية فى مقابل العملات الأجنبية، فكلما زاد العجز فى الميزان التجارى يزداد الانخفاض فى قيمة العملة الوطنية (الجنيه).

وينعكس ذلك على الوضع الاقتصادى الداخلى، وعلى الأسعار المحلية للواردات، ومن ثم زيادة فى التضخم الذى يخل بأداء مجمل الاقتصاد القومى.

جدول (٢):تطور معدل التبادل فى الاقتصاد القومي(*) خلال الفترة ١٩٧٠/١٩٩٤

السنة	الصادرات القومية	الواردات القومية	المعدل %
١٩٧٠	٣٣٣	٣٤٢	٩٧.٣
١٩٧٥	٥٤٨.٦	١٥٣٩.٣	٣٥.٦
١٩٨٠	٢١٣٢.٢	٣٤٠٢.٩	٦٢.٦
١٩٨٥	٢٥٩٩.٩	٦٩٧٢	٣٧.٢
١٩٩٠	٦٩٥٣.٨	٢٤٨٢٣.٢	٢٨.٠
١٩٩١	٩٤٣٨.٩	٣١٣٩٢.٠	٣٠.٠
١٩٩٢	٥٧٠١.٧	١٧١٠١.٧	٣٣.٣
١٩٩٣	١١٣٠٩.٣	٣٥٧٢٤.٩	٣١.٦
١٩٩٤	١٠١٤٤.٥	٣٥٤٦٨.٦	٢٨.٦

المصدر: حسبت من جدول (١)، البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، العدد الرابع (١٩٩٤/٩٣).

(*) معدل التبادل = $\frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}} \times ١٠٠$

٢ - الدعم:

الدعم من أعراض ونتائج الأزمة الاقتصادية وليس سببًا لها. فلو كان الاقتصاد سليمًا ما كان هناك دعماً. وكلما تزايدت مبالغ الدعم وتنوعت كلما دل ذلك على تفاقم الأزمة وتزايد الخلل.

وتتعدد أنواع الدعم ومجالاته والذى يقارب نحو ١٣ مليار جنيه سنويًا، ولعل أهمها وأكبرها حجمًا هو الدعم السلعى المباشر للسلع الرئيسية، والذى بلغ نحو ١.٧٥ مليار جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ وذلك كما يتضح من (جدول ٣).

إن للدعم مشاكله - وليس الدعم هو الأسلوب الوحيد أو الأمثل لتحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع، ولكن هناك من الأساليب ما هو أكفأ منه وأقل تكلفة. كما أن الدعم كأسلوب أصبح إلى حد كبير يتعارض مع مفاهيم (أو بعض) مفاهيم الإصلاح الهيكلى للاقتصاد القومى ويعيق برنامج إعادة الهيكلة، ومن ثم فهناك عديد من الآراء التى تدعو إلى إلغاء الدعم بصورته الحالية فى مختلف القطاعات واستبداله بأساليب أكثر ملاءمة.

٣ - الخلل فى نظام الأسعار:

ويتمثل ذلك فى التقارب والتذبذب والتعدد فى أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وأيضًا أسعار السلع والخدمات.

حيث تراوحت أسعار الفائدة على الودائع من نحو ٤% عام ١٩٧٥ إلى نحو ١٨% عام ١٩٩٢، وإلى نحو ١٢% عام ١٩٩٣، نحو ١٠.٥% عام ١٩٩٤ جدول (٤ أ، ب).

أما بالنسبة لأسعار الفائدة على القروض فقد بلغت نحو ٦-٧% لكافة القطاعات عام ١٩٧٥، بلغت نحو ١٢-١٤% عام ١٩٨٠، ونحو ١٣-١٨% عام ١٩٨٩، ووصلت لأكثر من ٢٠% عام ١٩٩٠ ثم تدنت بعد ذلك إلى نحو ١٥-١٣% حتى عام ١٩٩٤، جدول (٤ ج).

ويتضح مما سبق مدى التذبذب الحادث فى أسعار الفائدة سواء للودائع أو القروض وانعكاس ذلك على النمو الاقتصادى بصفة عامة، والناتج من تذبذب المدخرات ومن ثم الاستثمارات.

جدول (٣):الدعم المباشر للسلع الرئيسية للفترة ١٩٨٠/١٩٩٠

السنة	إجمالى الدعم (مليون جنيه)
١٩٨١/٨٠	١٦٩٠.٤
١٩٨٢/٨١	١٧٧٩.٢
١٩٨٣/٨٢	١٦٤٥.٤
١٩٨٤/٨٣	٢٠٥٤.٩
١٩٨٥/٨٤	١٨١٥.٢
١٩٨٦/٨٥	١٥٤٠.٧
١٩٨٧/٨٦	١١٥٧.٧
١٩٨٨/٨٧	٨٣٣
١٩٨٩/٨٨	١٥٣٥.٢
١٩٩٠/٨٩	١٧٤٧.٣

المصدر: هيئة السلع التموينية – وزارة التموين والتجارة الداخلية – سنوات مختلفة.

جدول (٤ – أ): أسعار الفائدة على الودائع

% سنويًا

تاريخ سريان سعر الفائدة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠ ٦/١	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧ ٥/١	١٩٨٨	١٩٨٩ ٥/١٥	١٩٩٠
سبعة أيام واقل من ١٥ يوم				–*	٤.٥			٥		٥.٠	
١٥ يوم وأقل من شهر				٢.٠	٥,٥			٦		٦.٠	
شهر وأقل من ٣ شهور				٢.٥	٦.٥			٧.٥		٧.٥	
٣ شهور وأقل من ٦ شهور				٣.٠	٧.٥			٨.٥		٨.٥	
٦ شهور وأقل من سنة				٣.٥	٨.٠			٩.٥		١٠.٠	
سنة وأقل من سنتين				٤.٠	٩.٠			١١.٠		١٢.٠	
سنتين وأقل من ٣ سنوات				٤.٠	٩.٥			١٢.٠		١٣.٠	
٣ سنوات وأقل من ٥ سنوات				٤.٠	١٠.٠			١٢.٥		١٤.٠	
٥ سنوات وأقل من ٧ سنوات				٤.٠	١٠.٥			١٣.٠		١٥.٠	
٧ سنوات فأكثر				٤.٠	١٠.٥			–		١٦.٠	
ودائع التوفير				٣.٠	٨.٠			١٠		١١.٠	
شهادات الاستثمار				–	١١			١٣.٢٥		١٦.٢٥	

* تم تحديد سعر الفائدة على الودائع ٧ أيام وأقل من ١٥ يوم على أساس ٤% اعتبارًا من ١٩٧٩/٣/٧.

المصدر: البنك الأهلى المصرى – النشرة الاقتصادية – سنوات مختلفة.

جدول (٤ – ب): أسعار الفائدة بالجنيه المصرى*

تاريخ سريان سعر الفائدة	البنك الأهلى المصرى					متوسط الجهاز المصرفى				
	١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤	١٩٩٢		١٩٩٣		١٩٩٤
(١) الودائع	يونيو	ديسمبر	يونيو	ديسمبر	مارس	يونيو	ديسمبر	يونيو	ديسمبر	مارس
لمدة شهر وأقل من ٣ شهور	١٣.٥	١٢.٠	١١.٥	٨.٥	٨.٧٥	١٣.٤٠	١٢.٤٠	١١.٦٠	٧.٦٠	٩.٠
لمدة ٣ شهور واقل من ٦ شهور	١٦.٠	١٤.٥	١٣.٥	١١.٥	١١.٥	١٧.٦٠	١٥.٩٩	١٣.٩٥	١٢.٥	١١.١٠
لمدة ٦ شهور وأقل من سنة	١٦.٠	١٤.٥	١٣.٥	١١.٥	١١.٥	١٧.٦٠	١٥.٩٨	١٣.٧٥	١٢.٢٥	١١.٠
لمدة سنة وأقل من سنتين	١٥.٠	١٣.٠	١٢.٠	١١.٠	١١.٠	١٧.٠٨	١٥.٧١	١٣.٠٥	١١.٧٠	١٠.٥
لمدة سنتين واقل من ٣ سنوات	١٥.٠	١٣.٠	١١.٥	١٠.٠	١٠.٠	١٦.٣٠	١٣.٣٠	١٢.١٠	٩.٣٠	١٠.١
لمدة ٣ سنوات وأقل من ٥ سنوات	١٦.٠	١٣.٠	١١.٥	١٠.٠	١٠.٠	١٦.١٠	١٣.٩٥	١٢.١٠	٩.٣٠	١٠.١
لمدة ٥ سنوات وأقل من ٧ سنوات	١٦.٠	١٣.٠	١١.٥	١٠.٠	١٠.١	١٥.٧٠	١٣.٧٠	١٢.٠	٧.٨٠	٩,٩
ودائع التوفير	١٥.٠	١٣.٠	١٢.٥	١١.٥	١١.٨	١٥.١٠	١٤.٠٨	١٢.٩٠	١٢.٢٥	....
(٢) القروض والسلفيات	١٩.٨	١٨.٧	١٦.٥	١٧.٠	١٦.٠	٢٠.٣	١٩.١	٢٢.٠	١٩.٥	٢٠.٠
(٣) شهادات الاستثمار	فبراير ١٩٨١ يوليو ١٩٨٢ يونية١٩٨٩ أغسطس١٩٩٢ مارس١٩٩٣ نوفمبر١٩٩٣ مجموعة (أ) مجموعة (ب) مجموعة (أ) مجموعة (ب) ١٢.٠ ١٣.٢٥ ١٦.٢٥ ١٧.٥ ١٤.٥ ١٥.٥ ١٣.٠ ١٤.٠									

* تم تحرير أسعار الفائدة للجنيه المصرى اعتبارًا من ١٩٩١/١/٣ وأصبح للبنوك المصرية حرية تحديد أسعار الفائدة على الودائع والقروض والسلفيات.

المصدر: البنك الأهلى المصرى – النشرة الاقتصادية – ١٩٩٤.

جدول (٤ – ج): أسعار الفائدة على القروض والسلفيات

% سنويًا

السنوات	تاريخ السريان	الزراعة والصناعة			الخدمات			التجارة		
		سنة فأقل	أكثر من سنة وحتى سنتين	أكثر من سنتين	سنة فأقل	أكثر من سنة وحتى سنتين	أكثر من سنتين	سنة فأقل	أكثر من سنة وحتى سنتين	أكثر من سنتين
١٩٦٠										
١٩٦٥										
١٩٧٠										
١٩٧٥		٦–٧	٦–٧	٦–٧	٦–٧	٦–٧	٦–٧	٦–٧	٦–٧	٦–٧
١٩٨٠	١/٦	١٢–١٤	١٢–١٤	١٢–١٤	١٢–١٤	١٢–١٤	١٢–١٤	١٢–١٤	١٢–١٤	١٢–١٤
١٩٨٥										
١٩٨٦										
١٩٨٧	١/٥	١١–١٣	١٢–١٤	١٣–١٥	١٣–١٥	١٤–١٦	١٥–١٧	١٦	١٧	١٨
١٩٨٨										
١٩٨٩	١٥/٥	١٣–١٥	١٤–١٦	١٥–١٧	١٥–١٧	١٦–١٨	١٧–١٩	١٨	١٨	١٨
١٩٩٢										١٧.٢
١٩٩٣										١٥.٢
١٩٩٤										١٣.٦

المصدر: البنك الأهلى المصرى – النشرة الاقتصادية – سنوات مختلفة.

ونتيجة لتذبذب أسعار السلع وتزايدها – خاصة السلع الغذائية – وزيادة أسعار الواردات – لانخفاض قيمة الجنيه، فقد ازدادت الأرقام القياسية لنفقة المعيشة (أسعار المستهلك) من نحو ٤٣.٤، ٤١.٤ فى كل من الريف والحضر عام ١٩٨١ على الترتيب إلى نحو ٢٣٨.٦، ٢٣٧.٤ لكل عام ١٩٩٢ على الترتيب جدول (٥– أ) وباتخاذ عام ١٩٨٧/٨٦ سنة أساس.

كما ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين فى الريف من نحو ٦١.٣ عام ١٩٨٣ إلى نحو ٢٧٤.٥ عام ١٩٩٤ وباتخاذ عام ١٩٨٧/٨٦ سنة أساس، كما ارتفعت أسعار المستهلكين فى الحضر خلال نفس الفترة من نحو ٥٥.٢ إلى نحو ٢٨٧.٦، وذلك باتخاذ سنة ١٩٨٧/٨٦ سنة أساس جدول (٥– ب).

كما ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار الجملة من نحو ٣٩١.١ عام ١٩٨٣ إلى نحو ١٧٧١ عام ١٩٩٣. وباتخاذ سنة ١٩٦٦/٦٥ كسنة أساس جدول (٥– ب).

٤ – المديونية:

تعد مشكلة المديونية من أخطر المشكلات التى واجهت الاقتصاد المصرى فى السنوات الأخيرة وذلك حيث لم تستطع الموارد والإمكانيات المحلية من تلبية الطلب المحلى، وهو ما يعنى الاعتماد على الخارج فى تغطية جانب من الطلب المحلى. وحيث تزداد الواردات من مختلف السلع والمواد تقصر الصادرات عن تغطيتها، مما يترتب عليها الاعتماد على الاستدانة لمقابلة الواردات اللازمة للمجتمع سواء فى صورة غذاء أو سلع لازمة للتنمية.

وقد ترتب على استمرار الاستدانة تراكم الديون وأصبحنا فى وضع يصعب معه باستمرار تأدية حقوق خدمة الدين أى سداد الجزء المستحق من أصل القرض والفائدة، لأن ذلك يعنى استقطاع الجانب الأكبر من حصيلة العملات الأجنبية وحيث بلغ ذلك – خدمة الدين – عام ١٩٨٧/٨٦ نحو ٢٥.٤% من جملة الصادرات ووصلت تلك النسبة إلى نحو ٧٦.١% عام ١٩٩٣/٩٢ جدول (٦).

وهذا يؤدى إلى عجز فى واردات الغذاء وسلع التنمية ومن ثم اختلال الجهاز الإنتاجى وزيادة معدلات التضخم وتراجع معدلات النمو. وإذا ما توقفنا عن السداد يؤدى إلى إهدار الأهلية الائتمانية – شبه إفلاس – واستحالة الحصول على تمويل خارجى بعد ذلك.

ومن ثم تتكامل الحلقات المرضية فى الاقتصاد القومى وتنتج وتسبب كل منها الأخرى (أى أنها سبب ونتيجة فى ذات الوقت).

جدول (٥– أ): الأرقام القياسية لنفقة المعيشة (أسعار المستهلك)

٨٦/٨٧ = ١٠٠

السنة	ريف	حضر
١٩٨١	٤٣.٤	٤١.٤
١٩٨٥	٧٤.٨	٧٣.٢
١٩٨٩	١٨٢.٧	١٧٣.٣
١٩٩٠	١٩٠.٨	١٨٥.٨
١٩٩١	٢٣١.٩	٢٣٣.٧
١٩٩٢ (مارس)	٢٣٨.٦	٢٣٧.٤

المصدر: بنك مصر، النشرة الاقتصادية، السنة السادسة والثلاثون، العدد الأول، ١٩٩٣.

جدول (٥– ب):الأرقام القياسية للأسعار

السنة	الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الريف ١٩٨٧/٨٦ = ١٠٠	الرقم القياسى للأسعار فى الحضر ١٩٨٧/٨٦ = ١٠٠	الرقم القياسى لأسعار الجملة ١٩٦٦/٦٥ = ١٠٠
١٩٨٣	٦١.٣	٥٥.٢	٣٩١.١
١٩٨٤	٦٦.٩	٦٤.٦	٤٣٠.٩

السنة	الرقم القياسى لأسعار المستهلكين فى الريف ١٩٨٧/٨٦ = ١٠٠	الرقم القياسى للأسعار فى الحضر ١٩٨٧/٨٦ = ١٠٠	الرقم القياسى لأسعار الجملة ١٩٦٦/٦٥ = ١٠٠
١٩٨٥	٧٤.٨	٧٣.٢	٤٨٧.٨
١٩٨٦	٩١.٨	٨٩.٨	٥٧٢.١
١٩٨٧	١٠٤.١	١٠٧.٤	٦٥٠.٢
١٩٨٨	١٣٧.٨	١٢٦.٤	٨٨٥.٩
١٩٨٩	١٨٢.٧	١٥٣.٣	١١٦٧.٧
١٩٩٠	١٩٠.٨	١٧٩.٠	١٣٠٢.٥
١٩٩١	٢٣١.٩	٢١٤.٣	١٥٦٢.٥
١٩٩٢	٢٣٧.٣	٢٤٣.٥	١٦٦١.٥
١٩٩٥ (يناير)	٢٧٠.٣	٢٨٠.٣	١٧٧١.٠
١٩٩٤ (يناير)	٢٦٧.١	٢٨١.٧	–

المصدر: البنك الأهلى المصرى – النشرة الاقتصادية – ١٩٩٤.

فقصور الإنتاج المحلى مع زيادة السكان يؤديا إلى الفجوة الغذائية – أى نقص عرض الغذاء عن الطلب عليه وازدياد أسعاره، وتقديم الدعم وزيادته باستمرار – ويؤدى ذلك إلى عجز الميزانية فتضطر الدولة إلى الإصدار النقدى والاستيراد من الخارج مما يؤدى إلى عجز ميزان المدفوعات والاقتراض من الخارج وبالتالى انخفاض سعر الجنيه فى مقابل العملات الأخرى بما يؤدى إلى التضخم ومن ثم زيادة البطالة فى الاقتصاد القومى.

البطالة

ضخم

سعر الجنيه

من الخارج

المدفوعات

وبالتالى لا يمكن فصل ظاهرة المديونية عن مجمل أعراض مشاكل الاقتصاد القومى فهى نتيجة وسبب فى نفس الوقت – كما سبق الإشارة – حيث تؤدى فى النهاية إلى تخلف الإنتاج ومن ثم معدل النمو فى الاقتصاد القومى.

وبالنسبة لحجم الدين الخارجى فقد تعددت تقديرات المصادر المختلفة ولكنها أجمعت تقريبًا أنه وصل إلى حوالى ٣٠ مليار دولار سنة ١٩٩٣، حيث بلغ نحو ١٥، ٣٠، ٢٧، ٢٩ مليار دولار فى سنوات ١٩٨٣، ١٩٨٧، ١٩٩١، ١٩٩٣ على الترتيب كما يتضح من جدول (٦)، وما تم بعد ذلك من مفاوضات مع صندوق النقد والدول الدائنة لتخفيض وإعادة جدولة الديون معلوم لنا، وتم بالفعل تخفيض جانب

كبير من الديون المدنية ومعظم الديون العسكرية. وقد تصل الديون المدنية حاليًا لنحو أقل من ٣٠ مليار دولار بعد عديد من التخفيضات وخدمة الديون بسداد بعض الأقساط.

جدول (٦): بعض مؤشرات الاقتصاد المصري

البيان	الوحدة	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٧/٨٦	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢
السكان	مليون نسمة	٤٤.٧	٤٨.٢	٥٤.٤	٥٧.٣
عدد العاملين	بالألف	١٢١١٠.٧	١٢٤١٨.٠	١٣٥٢٧.٠	١٤٣٣٥
الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	مليون جنيه	٢١١٠٤.٧	٤٠٨٨٤.٧	٥٠١٧٦.٦	١٣٠٥٣٠
الناتج الزراعي	مليون جنيه	٣٨٨٦	٨٦٤٠	٩٨٢٠	٢١٢٧٥
عجز الموازنة	مليون جنيه	(٤٨٤٥.٢)	(٩٠٨١)	(٨٧٦٧)	(٩١٤٤)
الدين العام الخارجي	بليون دولار	١٥.٢٥	٣٠.٥	٢٧.١	٢٩.١
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلى الإجمالي	%	٤٣	٥٥.٣	٢٧.٤	–
نسبة خدمة الدين إلى الصادرات	%	٢٢	٢٥.٤	٢١.٥	٧٦.١
سعر صرف الجنيه المصري	بالدولار	١.٤٣	١.٤٣	٠.٣١	٠.٣٠
المتحصلات الجارية فى ميزان المدفوعات	مليون جنيه	–	–	–	٣٩٨٣٧.٥ (٩٢/٩١)
المدفوعات الجارية فى ميزان المدفوعات	مليون جنيه	–	–	–	٤٩٥٧٧.٢ (٩٢/٩١)

المصدر: البنك الأهلى المصرى – النشرة الاقتصادية – المجلد السادس والأربعون – ١٩٩٣ – القاهرة.

٥ – التضخم:

من أصعب أعراض مشكلات الاقتصاد القومى هى ظاهرة – أو مشكلة – التضخم، الذى يظهر فى الارتفاع المستمر فى أسعار السلع والخدمات، وانخفاض القوة الشرائية وتدنى قيمة العملة الوطنية.

وفى الفترة الأخيرة تزايدت معدلات التضخم بسرعة كبيرة، فقد زاد معدل التضخم من نحو ١٠% سنويًا فى أواخر السبعينيات إلى نحو ٢٥% سنويًا فى أواخر الثمانينيات. ثم انخفض فى بداية التسعينيات إلى ما كان عليه فى السبعينيات وحاليًا يقل عن نحو ٦ – ٨% كما تعلن الحكومة ذلك. جدول (٧).

وترجع ظاهرة التضخم إلى أسباب متعددة، لعل فى مقدمتها – فى حالة مصر – عجز الميزانية وتمويل نسبة كبيرة من هذا العجز عن طريق الإصدار النقدى. ففى سنة ١٩٨٩/٨٨ قدرت الإيرادات العامة بنحو ٢٠ مليار جنيه، والمصروفات العامة (جارية واستثمارية) بنحو ٣٠ مليار جنيه وهذا الفرق يمول العجز أى عن طريق إصدار النقود، وهى نسبة كبيرة بالنسبة للدول النامية.

جدول (٧): معدل التضخم والميزان التجارى

بالمليون جنيه

السنة	معدل التضخم %	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري
١٩٦٥	١٠.٦	–	–	–
١٩٧٠	٤.٤٠	–	–	–
١٩٧٥	٧.٧	٢١٣٢.١	–	–
١٩٨٠	٢٤.٥	٢٥٩٩.٩	٣٤٠١.٩	(١٢٦٩.٨)
١٩٨٥	١٠.١	٢٠٥٣.٩	٦٩٧٣.٠	(٤٣٧٣.١)

السنة	معدل التضخم %	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان التجاري
١٩٨٦	١٩.٢	٢٠٤٦.٠	٨٠٥١.٤	(٥٩٩٧.٤)
١٩٨٧	٢٥.١	٢٠٥٣.٩	١١٣٦٧.٨	(٨٣١١.٨)
١٩٨٨	١٤.٨	٣٩٩٤.٤	١٦٣٠٨.٥	(١٢٣١٤.١)
١٩٨٩	٢٨.٥	٥٧٣٤.٧	١٦٦٢٣.٦	(١٠٨٨٨.٨)
١٩٩٠	١٦.٨	٦٩٥٣.٨	٢٤٨٢٣.٢	(١٧٨٦٩.٤)
١٩٩١	١٦.٢	٩٤٣٨.٩	٣١٣٩٢.٠	(٢١٩٥٣.١)
١٩٩٢	١٠.٠٠	٥٧٠١.٧	١٧١٠١.٧	(١١٤٠٠.١)

المصدر: البنك المركزى المصرى – المجلة الاقتصادية.

ويرجع عجز الميزانية أساسًا، بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى الآتى:

– زيادة الإنفاق العام.

– زيادة الدعم.

– خسائر القطاع العام.

والتضخم هو العدو الأول للعدالة الاجتماعية، حيث أن زيادة الأسعار يتضرر منها بصفة رئيسية أصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة ويؤدى الأمر إلى انخفاض مستوى معيشتهم، وهو ما قد حدث بالفعل حيث زادت الأسعار عام ١٩٩٠ فى كل من الريف والحضر بنحو ٢٠٠% عما كانت عليه عام ١٩٨١، جدول (٨).

وتخفيض معدلات الارتفاع السنوى فى مستوى الأسعار يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل لمصلحة أصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة كما يترتب عليه إعادة العلاقة المقبولة بين الأجور وتكاليف المعيشة.

كما أن تخفيض معدلات التضخم يقلل من الضغط على أسعار الفائدة وسعر الصرف، حيث تقل الحاجة إلى تخفيض قيمة الجنيه أو الزيادة الكبيرة فى أسعار الفائدة.

جدول (٨): من مظاهر التضخم

نسبة الارتفاع فى الأسعار عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٠ عن عام ١٩٨١

المجموعة	حضر		ريف	
	١٩٨٥ عن ١٩٨١	١٩٩٠ عن ١٩٨١	١٩٨٥ عن ١٩٨١	١٩٩٠ عن ١٩٨١
الانتقالات والمواصلات	٥٢%	١١٠%	٦٠%	١٠٠%
الأثاث والسلع المعمرة	٧٤%	١٥٠%	٦٦%	١٤٠%
الطعام والشراب	٦٩%	٢٢٥%	٧٤%	٢٤٠%
الملابس والأقمشة	٨٠%	١٤٠%	٨٥%	١٥٠%
النفقات الطبية	–	–	–	–
النفقات الثقافية والاجتماعية	١٢٣%	١٨٠%	١٠٠%	١٧٥%

المصدر: نشرة أسعار المستهلك – الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء.

كذلك يؤدى تخفيض التضخم إلى الحد من ظاهرة الهرب من الجنيه المصرى إلى العملات الأجنبية، أى إعادة الثقة فى العملة الوطنية وما يؤدى إليه ذلك من آثار إيجابية على الادخار والاستثمار.

ثانيًا: أسباب الأزمة:

بعد التناول المركز لأعراض ومظاهر الأزمة الاقتصادية وحتى يمكن التفرقة بين

الأعراض والأسباب (كأعراض المرض وأسبابه) وجب تناول الأسباب، حتى يمكن وضع وتحديد برنامج للحل يتعامل مع الأسباب وليس مع الأعراض. ومن أسباب الأزمة ما يلى:

(١) عدم إتباع سياسة جادة للحد من الزيادة السكانية:

كما أتضح من التعرض للزيادة السكانية كعرض من أعراض الأزمة، وأتضح تزايد معدلات النمو السكانى – عدا العاملين الأخيرين – ذلك رغم الجهود المعلنة والمبذولة، والهيئات والأجهزة المشكلة لمجابهة تلك المشكلة لإعاقتها للتنمية بصفة عامة.

حيث لا توجد سياسة معلنة تتضمن إجراءات تنفيذية محددة لعلاج تلك الظاهرة. كما أنه ليس هناك أهداف يمكن قياسها – كأن يستهدف مثلاً خفض معدل نمو السكان بمقدار ٠.٢% سنويًا –، ومن ثم تتداخل أنشطة تلك الأجهزة بالإضافة إلى عدم وضوح أنظمة عملها مما يترتب عليه كافة التداعيات والانحرافات المعروفة.

وإذا لم يكن هناك هدف محدد يمكن قياسه فلا يمكن القول بأن هذه الأجهزة والتنظيمات تحقق أهدافها من عدمه، وإنما ما يتم هو عبارة عن إجراءات جزئية اجتهادية ترتبط بأسباب وأشخاص معينة.

(٢) انخفاض مستوى إعداد العنصر البشرى فى التعليم والتدريب:

تقوم التنمية على العنصر البشرى بكافة مستوياته، وإعداد العنصر البشرى الكفء يبدأ من نظام التعليم والتدريب السليم. ونظره على دول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) تجد أن التنمية السريعة الحادثة بها قامت على العنصر البشرى رغم محدودية الموارد والإمكانيات.

ويعانى المجتمع المصرى من تخلف العنصر البشرى، سواء بالنسبة للتعليم وما يضخه فى المجتمع أو قطاع التدريب وما يقدمه، ومن ثم فإن الكفاءة الإنتاجية تصبح

متدنية، ولا يكون هناك مجال لربط الأجر بالإنتاج لأن الإنتاج (إنتاجية العمل) متدنية نظرًا لانخفاض مستوى إعداد وتعليم وتدريب هذا العنصر.

وتعد تلك المشكلة من أهم أسباب أزمة الاقتصاد القومى حيث يرتبط بها انخفاض إنتاجية عنصر العمل – والبطالة المقنعة وتدنى مستويات الأجور. ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى يرتبط بانخفاض الإنتاجية، انخفاض الإنتاج ومن ثم الفائض وبالتالى عدم إمكانية التوسع فى الاقتصاد القومى وخلق فرص عمل جديدة ومن ثم زيادة البطالة فى المجتمع ككل.

ونقطة البدء الأساسية لأى تنمية اقتصادية واجتماعية جادة، هى رفع كفاءة العنصر البشرى من كافة جوانبها، ومن ثم يمكن تحقيق تنمية شاملة فى المجتمع مع التأكيد على أهمية ودور الجوانب الاجتماعية فى إعداد العنصر البشرى حيث لا تقل – وربما تزيد – عن الإعداد الفنى والعلمى.

(٣) إتباع سياسات اقتصادية غير سليمة:

الثقة فى السياسة الاقتصادية واستقرارها من أهم عوامل ودوافع التنمية. وإتباع أسلوب التجربة والخطأ فى السياسات الاقتصادية من أهم العوامل المعوقة للتنمية. وقد كانت السمة الظاهرة خلال الفترة السابقة (عقدين على الأقل)، هو تبديل وتغيير السياسة الاقتصادية كل فترة وأخرى وذلك لثبوت عدم صحتها خلال التطبيق مما يستلزم تعديلها أو تغييرها كل فترة وأخرى. وينعكس ذلك دون شك على الأوضاع الاستثمارية فى المجتمع وإمكانيات التنمية بصفة عامة.

وقد تجلت تلك الحالة فى سياسات سعر الصرف (ثلاث أسعار متباينة للعملة)، وأسعار الفائدة، وسياسة التجارة الخارجية (الاستيراد بدون تحويل عملة)، وغير ذلك من السياسات الاقتصادية، بل امتد الأمر إلى بعض القوانين الاقتصادية التى تصدر

ثم يتم تغييرها بعد فترة قصيرة لما يشوب تطبيقها من أخطاء. وانعكس كل ذلك بالطبع على مناخ الاستثمار والتنمية فى المجتمع.

(٤) عدم الكفاءة فى إدارة الاقتصاد:

من أهم الفروق بين الدول النامية والمتقدمة والدول التى تتقدم بخطى سريعة – هو كفاءة إدارة الاقتصاد القومى.

حيث يتجمع فى مفهوم إدارة الاقتصاد كل عوامل النجاح أو عدمه فى التنمية الاقتصادية. وحيث تتصف اقتصاديات الدول النامية كافة بتدنى مستوى الإدارة الاقتصادية مما ينعكس بصورة واضحة على تدنى معدلات نمو الاقتصاد القومى.

فانعدام الكفاءة فى إدارة القطاع العام، وفى تخصيص الموارد، وفى توجيه الاستثمارات تعد من الأسباب الأساسية للأزمة الاقتصادية فى تلك الدول ومنها مصر.

وبالإضافة لكل مظاهر انعدام كفاءة إدارة الاقتصاد القومى المعروفة لدينا. فإن هناك ظاهرتين تسودان فى الدول المختلفة ولا يلقيان الاهتمام الكافئ، وهما بطء رد الفعل فى مختلف مجالات وقطاعات المجتمع سواء كان رد فعل لتغييرات إيجابية أو تغييرات سلبية.

فبطء رد الفعل لا يمكن المجتمع – الاقتصاد – من الاستفادة من التغييرات الإيجابية، كذلك لا يمكن من التحوط وعلاج آثار التغييرات السلبية سواء كانت محلية أو عالمية. وهذه الخاصية نلاحظها فى حياتنا اليومية سواء أكانت مشكلات محدودة أو على نطاق واسع.

ويرجع بطء رد الفعل هذا فى جانب أساسى منه إلى انخفاض العنصر البشرى وعدم مقدرته على اتخاذ القرار فى الوقت المناسب وعدم الإحساس بالمسئولية لانعدام الحوافز الإيجابية والسلبية حيث يتساوى المجد والمقصر فى مثل تلك المجتمعات.

أما الظاهرة الثانية التى تسود تلك المجتمعات وتعتبر دليل ومؤشر على انخفاض كفاءة إدارة الاقتصاد فهى عدم الاهتمام بوجود مخصصات صيانة لمعظم الوحدات الاقتصادية وغير الاقتصادية (الخدمية) فى المجتمع.

فمعظم الدول النامية تقيم مشروعاتها وتنفق عليها استثمارات باهظة، ومتى بدأ المشروع فى العمل لا يجد مخصصات صيانة للحفاظ على طاقته الإنتاجية، وسواء كان هذا المشروع مصنع أو مدرسة أو مستشفى أو طريق تنعدم أو تكاد مخصصات الصيانة وبالتالى يتدهور المشروع بسرعة قبل بلوغ العمر الافتراضى بسنوات مما ينعكس أثره على انخفاض كفاءة الاقتصاد القومى وتدنى العائد فيه ومن ثم معدل النمو، وهذه الخاصية (الظاهرة) ليس لها ما يبررها سوى حلقة التخلف المتواصلة حيث يؤدى التخلف إلى استمرار التخلف وعدم محاولة الخروج منه لأن العقليات الإدارية التى تباشر عملية التنمية متخلفة وغير مؤهلة لممارسة الأعمال المنوطه بها، والدليل على ذلك واضح فى كل جنبات المجتمع بدءاً من الحى إلى المشروعات العملاقة.

يتضح سوء الإدارة فى الاقتصاد القومى من الأوضاع التى تردى إليها الاقتصاد والمشاكل التى تعقدت بصورة لم يسبق لها مثيل.

ويرجع سوء الإدارة لعوامل متعددة منها ما يرتبط بنظام الإدارة ذاته (النظام الشمولى والتخطيط المركزي)، ومنها ما يرتبط بالأشخاص القائمين بالإدارة.

وينصب سوء الإدارة على كل من القطاع العام والقطاع الحكومة ويتضح ذلك فى الخسائر المتتابعة للقطاع العام وسوء نوعية منتجاته واحتياجه المتزايد إلى دعم الدولة.

وقد تزايدت سيطرة الدولة حيث تتحكم فى ٧٠% من الموارد الاستثمارية، ٨٠% من التجارة الخارجية، ٩٠% من النظام المصرفى، ٦٠ – ٦٥% من القيمة المضافة فى القطاع الصناعى.

كما تشعبت إدارة الدولة وتعقدت حيث تضم:

٣٣ وزارة.

٧٤ جهازًا وإدارة ومصلحة حكومية.

٦٧ هيئة عامة خدمية.

٥١ هيئة عامة اقتصادية.

٣٣٤ وحدة وإدارة تابعة للمحليات.

وتضم هذه الشبكة ٤ ملايين موظف بالمقارنة بأقل من مليون عام ١٩٦٥/١٩٦٦.

هذا بالإضافة إلى شبكة ضخمة من منشآت القطاع العام تشمل ٤٠٠ منشأة، أكثر من ربعها فى القطاع الصناعى تضم ١.٣ مليون من العاملين.

هذا هو السرطان البيروقراطى الذى انتشر فى كل الجسم الاقتصادى وأصبح من العسير إدارته وتوجيهه والسيطرة عليه بدرجة مقبولة من الكفاءة وانعكس ذلك فى تخلف المجتمع بصفة عامة، وتدهور مستوى المعيشة وانخفاض معدل نمو الاقتصاد القومى

ومجمل الأوضاع السابقة يرجع إلى عديد من العوامل منها:

- نتائج المرحلة السابقة مثل الشمولية والتخطيط المركزى والدعاوى الاشتراكية.
- سوء اختيار القيادات، وانعدام القدوة على كافة المستويات.
- إدارة بعض الوحدات والمؤسسات لتكوين مكاسب شخصية، مما يؤدى إلى تمسك العديد من القيادات بالأوضاع القائمة المتردية.
- عدم الاهتمام بالمال العام.
- انخفاض أو انعدام التدريب والتعليم.
- تحلل عديد من قيم وتقاليد المجتمع المصرى فى الفترة الأخيرة.

<u>(٥) غياب المناخ الاستثمارى:</u>

تقوم التنمية على الاستثمار، سواء محلى أو أجنبى، ومن الاستثمار المحلى العام والخاص. وفى مصر نعانى من عدم إقدام الاستثمارات الخاصة محلية وأجنبية على الاستثمار فى مشاريع التنمية. ذلك رغم قوانين الاستثمار والحوافز المعروفة والتى لم تؤدى إلى تدفق الاستثمارات على الاقتصاد القومى.

وعزوف الاستثمارات يرجع إلى غياب المناخ الاستثمارى، حيث أن أساس المفاضلة والعامل الحاسم لتوجه الاستثمار إلى بلد دون الأخر، وإلى تشجيع المدخرين هو ما يطلق عليه المناخ الاستثمارى العام الذى يسود فى الدولة.

والمناخ الاستثمارى يعنى مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التى تتوفر فى دولة ما وتؤثر فى ثقة المستثمر وتؤدى إلى توجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، وإلى تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات.

وفى مصر يعانى المناخ الاستثمارى من قصور شديد أدى إلى إحجام الأموال الوطنية أولاً عن المشاركة فى التنمية، وثانيًا تخوف الأموال الأجنبية من الاستثمار فى مصر:

ومن العوامل التى أثرت سلبيًا على المناخ الاستثمارى فى مصر ما يلى:

- محدودية – وعدم فاعلية – الديمقراطية السياسية.
- سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادى.
- التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة.
- الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثمارى.
- عدم استقرار السياسات الاقتصادية.
- البيروقراطية المصرية.

(٦) التحيز ضد القطاع الزراعى:

بصفة عامة اعتمدت معظم الدول النامية – أو كلها – فى تمويل عملية التنمية فيها على القطاع الزراعى. وذلك حيث لم يكن هناك قطاع صناعى أو قطاعات

أخرى يمكن أن يتحقق بها فائض سوى القطاع الزراعى، ومن ثم عمدت هذه الدول على أثقال كاهل القطاع الزراعى بعبء تمويل عملية التنمية عن طريق سحب كل ما يمكن سحبه من تمويل من هذا القطاع وذلك عن طريق:

- تسعير الحاصلات الزراعية.
- التسليم الإجبارى للحاصلات.
- التسويق التعاونى (أو ما يطلق عليه ذلك).
- الضرائب الزراعية.

حيث سعرت العديد من الحاصلات الزراعية بأقل من قيمتها وتحصل الدولة على هذا الفرق للتمويل التنموى، وفى مقدمة هذه المحاصيل القطن، والذى كان يصدر بأسعار أعلى بكثير من أسعار الشراء من الزراع.

يلى ذلك كل من القمح وقصب السكر وكانا يسعران بأسعار أقل مما يتم الاستيراد به من الخارج لتغطية الفجوة بين الإنتاج المحلى والاحتياجات المحلية.

ويرجع مفهوم التحيز ضد قطاع الزراعة أساسًا إلى إيمان واضعى السياسات فى الدول النامية بالحكمة التقليدية القائلة بأن (فرض الضرائب على الزراعة لا يضعف الإنتاج) ويرجعوا ذلك لضعف استجابة الزراعة لحوافز الأسعار، حيث يسود الاعتقاد بأن الصناعة هى القطاع المتحرك (الديناميكى) بينما الزراعة هى القطاع الساكن (الإستاتيكى) والذى لا يستجيب للحوافز، ومن ثم فإن تسارع خطى النمو الاقتصادى يحدث بتحويل الموارد من الزراعة للصناعة ويتم التوصل لتمويل الموارد بفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الزراعة.

ولكن خلال الثمانينيات سقطت هذه القاعدة، إذ أتضح أنه إضافة لسياسات الأسعار الزراعية هناك بعض السياسات الأخرى المؤثرة على قرارات المزارعين كما تبين أيضًا أن الضريبة على الزراعة ضررها أكبر مما كان معروفًا من قبل.

ومن مظاهر التحيز ضد قطاع الزراعة :

١- ارتفاع متوسط الضريبة على الزراعة عنها فى باقى قطاعات الاقتصاد الأخرى.

٢- تتدخل الحكومات فى تحديد الأسعار الزراعية مباشرة عن طريق سياسات القطاع الزراعى وبطريقة غير مباشرة بحماية الصناعة وسياسات الاقتصاد الكلى التى تؤدى إلى فرض الضرائب على الزراعة كغيرها من السلع التجارية وغير التجارية من خارج القطاع الزراعى.

ويؤدى ذلك التدخل الغير مباشر إلى خفض أسعار المنتجات الزراعية المسوقة مقارنة بالمنتجات الغير مسوقة وبالمنتجات التجارية الأخرى.

٣- تؤثر هذه السياسات على حوافز الإنتاج الزراعى مما يجعل الزراعة أقل جاذبية للاستثمار من قطاعات الاقتصاد الأخرى.

٤- كما تلحق سياسة حماية الصناعة المحلية الضرر بالزراعة نتيجة لرفع الأسعار المحلية للمدخلات الزراعية المستوردة مقارنة بالأسعار العالمية لتلك المدخلات كما تضعف القوة الشرائية للمزارعين عند استهلاكهم للسلع المصنعة.

٥- تتسبب كثير من الإجراءات الاقتصادية المباشرة فى فرض الضريبة على الزراعة مما يخفض من أسعار المنتجات الزراعية كالتدخل الحكومى المباشر فى التسويق الإجبارى للحاصلات الزراعية والعمل بنظام الحصص فى مجال صادرات المحاصيل الغذائية وغيرها من السلع الزراعية وفرض ضرائب مباشرة على تلك الصادرات.

٦- إجراءات السيطرة على أسعار الغذاء للمستهلك الحضرى بتحديد أسعار التجزئة للغذاء بوضع سقف لتحديد أسعار المنتجين. كما أن برامج دعم الغذاء غير عملية فى كثير من الأحيان وخاصة فى الدول ذات الدخول المنخفضة نتيجة لبعض المعوقات الإدارية ولكثرة المجموعات المستفيدة منها.

٧- يعتبر الأثر المباشر للتدخل فى الأسعار الزراعية هو تحويل دخول ضخمة خارج قطاع الزراعة (قد تقارب نصف إجمالى الناتج القومى السنوى للزراعة) وهذه التحويلات الضخمة تضعف وبشدة الاستثمارات الخاصة فى الزراعة وكذا النمو الزراعى.

٨- بطا حركة النمو الزراعى نتيجة للضرائب فكلما انخفضت الضريبة على الزراعة كلما كان النمو عاليًا وكلما ارتفعت أسعار الزراعة تنخفض نسبة الهجرة من قطاع الزراعة وتزداد الاستثمارات ويتسع استخدام الأساليب الحديثة فى الزراعة وتكون النتيجة ارتفاع نسبة النمو.

(٧) عدم الاهتمام بتغيير الثقافة العامة للشعب:

تتضمن الثقافة العامة عناصر عديدة، ولها مكوناتها وتأثيرها المعروف للجميع. ومن ضمن هذه المكونات والمؤثرات التنموية، هى النظرة إلى العمل بنوعياته المختلفة وخاصة العمل اليدوى، كذلك النظرة والتعامل مع الملكية العامة والمال العام.

أيضًا أنماط الإنفاق والاستهلاك والادخار كل تلك العناصر نتاج الثقافة العامة للشعب، وهى من أهم عوامل التنمية التى إما أن تدفع التنمية للإمام وإما أن تكون من أهم معوقاتها.

وفى الدول النامية التى لا تهتم بتغيير تلك العناصر فى ثقافة الشعب تصبح التنمية كمن يحرث فى البحر - خطوة للإمام وخطوتين للخلف - نتيجة للثقافة غير السليمة والتى لم تجرى محاولات تغييرها بما يخدم عملية التنمية.

إن تغيير الثقافة العامة للشعب يرجع إلى نظام التعليم، والإعلام والمؤسسات الثقافية، ولابد أن تعزف تلك المؤسسات معزوفة واحدة متناسقة فيما بينها، ولكن فى كثير من الأحيان - وكثير من الدول النامية - تعمل كل جهة بمفردها وقد يكون عملها متعارض مع باقى المؤسسات مما يترك المجتمع فى حالة حيرة ثقافية أو تشتت فكرى، بما ينعكس على عملية التنمية ونتائجها.

والدول التى تقدمت – اليابان – والدول التى تحقق تنمية متسارعه حاليًا – النمور الآسيوية – عمدت إلى تغيير الثقافة العامة بما يخدم عملية التنمية وذلك بالنسبة للعوامل والعناصر السابق الإشارة إليها.

ومن ثم، فإن من أهم أسباب تعثر التنمية فى مصر لا يرجع إلى نقص الموارد أو التكنولوجيا والخبرة أو لقصور الإدارة بقدر ما يرجع إلى عدم الاهتمام بتغيير ثقافة الشعب بما يدفع التنمية.

وذلك واضح فى كل القطاعات والمجالات، ويتضح بصورة جلية فى العوامل والعناصر المشار إليها سابقًا خاصة فيما يتعلق بالعمل، والإنفاق، والاستهلاك، والادخار وغير ذلك من عناصر ومقومات التنمية.

ثالثًا: برنامج الحل (المشروع الحضارى المصرى):

من الاستعراض السابق لأعراض وأسباب أزمة التنمية فى مصر، أتضح أن هناك مسلكان للعلاج، الأول هو الحلول الجزئية للمشاكل التنموية، والثانى هو أسلوب المواجهة والحلول الجذرية.

ومن المعلوم أن الأسلوب الثانى – الحلول الجذرية – أكثر تكلفة اقتصاديًا واجتماعيًا ويحتاج إلى مدى زمنى أطول، وتظهر نتائجه بعد فترة زمنية طويلة قد تتراوح بين ثلاث إلى أربع خطط خمسيه. وهذا المسلك أكثر فائدة للجيل الحالى والأجيال القادمة وهو ما سارت فيه التنمية فى مصر فى العقد الأخير.

وقد تركز أسلوب الحل الجذرى للمشاكل التنموية فى محاور رئيسية هى:

١- الإصلاح الاقتصادى.

٢- إصلاح التعليم.

٣- الاهتمام بالتدريب.

٤- الإصلاح الإدارة وملاحقة الثورة العلمية.

٥- عدالة التنمية.

٦- البنية الأساسية.

وهذا المسلك فى التنمية هو ما يمكن أن يطلق عليه المشروع القومى للتنمية، أو المشروع الحضارى المصرى وهو واضح من حيث جوانبه وأهدافه منذ بدايته فى أوائل الثمانينيات. ولا يمكن إنكار أن هناك مشروع تنموى قومى فى مصر.

(١) الإصلاح الاقتصادى – الدوافع والمكونات:

تمر الدول النامية جميعًا – ومن ضمنها مصر – بأزمة اقتصادية عارمة. حيث اختلت موازين مدفوعاتها، وتزايد عجز الميزان التجارى، وانخفضت قيمة عملتها الوطنية، وازداد معدل التضخم، وكذلك البطالة...

ولقد كان من أهم مسببات تلك الأزمة إتباع سياسات اقتصادية خاطئة، قامت على مركزية القرارات، وإغفال قوى السوق. وفى ظل هذه المشاكل ومع تزايد المعاناة والعجز والقصور فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى، أيقنت تلك الدول أن السبيل الأفضل للتنمية هو تحرير الاقتصاد القومى، وإتباع سياسة السوق الحر، ورفع يد الدولة عن العديد من الأمور الاقتصادية، وتحجيم القطاع العام، وإطلاق حرية القطاع الخاص.

ليس هذا فقط ما تيقنت منه الدول النامية، ولكن أيضًا ما اعتنقته أخيرًا الدول الاشتراكية مبتدعة النظام الاقتصادى الذى يقوم على التخطيط المركزى والقطاع العام وتحجيم قوى السوق.

وقد أوضحت التجربة وأثبتت أن البلاد التى نجحت فى تحقيق التنمية هى التى اعتمدت على قوى السوق، وحررت نظامها الاقتصادى من القيود البيروقراطية،

وطبقت سياسة ذات توجه تصديرى، ومن تلك الدول الآسيوية كوريا، سنغافورة، ماليزيا وغيرها. كذلك تلك الدول التى اعتمدت على القطاع الخاص وحدت من سيطرة وحجم القطاع العام.

⇐ دوافع التحرير الاقتصادى فى مصر:

يتبادر للذهن كثيرًا هذا السؤال، ما هى دوافع سياسة التحرير الاقتصادى، سياسية هي؟ أم اقتصادية ؟، ومهما كان الرد، فإن الدوافع الاقتصادية كان لها الأولوية فى كل الدول التى أخذت بتلك السياسة – ومنها مصر – فهناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية وراء الأخذ بتلك السياسة فى مصر، فمن العوامل الداخلية سوء الأوضاع الاقتصادية[١]، عجز ميزان المدفوعات، زيادة التضخم من نحو ١٠% إلى ٢٥% سنويًا، وزيادة معدلات البطالة من ٧% إلى ١٥%، وانخفاض معدل نمو الإنتاج المحلى الإجمالى من ٨% – ٩% إلى أقل من ٢% سنويًا، هذا بالإضافة إلى تدنى كفاءة القطاع العام وما يرتبط به من مشاكل ومعوقات اقتصادية ضخمة فى الاقتصاد القومى.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا تيقنا بأن معدل نمو الناتج المحلى وصل إلى نحو ٢%، وأن معدل نمو السكان يقارب ٣%[٢] فإن هذا يعنى أن معدل النمو فى الاقتصاد القومى بالسالب، أى أن هناك تدهور فى معدل نمو الاقتصاد القومى ذلك لأن:

معدل نمو الاقتصاد القومى = معدل نمو الناتج المحلى – معدل نمو السكان
= ٢ % – ٣ % = –١%

والعوامل الخارجية التى دعت إلى الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادى فى مصر – عديدة هى تلك العوامل – فى مقدمتها فشل نظام التخطيط المركزى النظام الاشتراكى –

(١) تشير تلك البيانات إلى فترة ما قبل بداية سياسة الإصلاح الاقتصادى فى مصر.

(٢) معدلات النمو قبل بداية الثمانينيات وفى أوائلها.

فى تحقيق التنمية فى دول المعسكر الاشتراكى، وإقلاع تلك الدول عن الأخذ بهذا النظام واتجاه معظمها إلى التخلص من القطاع العام والعودة إلى الاقتصاد الحر.

كذلك ما يراه البنك الدولى وصندوق النقد من أن رفع كفاءة الاقتصاد لا تتأتى إلا عن طريق تحجيم القطاع العام والحد من التخطيط المركزى، والعودة إلى قوى السوق وإطلاق حرية القطاع الخاص. وتلك التوجيهات تعد ملزمة فى بعض الأحوال حتى تحوز القبول الدولى فى أسواق الاقتصاد العالمى.

كما أننا نتفق مع تلك المؤسسات على تشخيص أمراضنا الاقتصادية، ونتفق على مقترحات العلاج والتى منها، تخفيض عجز الميزانية، ورفع سعر الفائدة، توحيد سعر الصرف، احترام سقوف الائتمان، رفع مستوى كفاءة القطاع العام، تشجيع دور القطاع الخاص... ولكن الاختلاف كان فى التوقيتات وسرعة الأخذ بتلك الإجراءات لعوامل الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى.

كذلك فإن معدلات النمو بدأت تتناقص فى تلك الدول، وتعثرت معظمها فى سداد مديونيتها والتى أخذت فى التراكم.

مع تخلف الاستثمار فى تلك الدول، عدم إمكانية المحافظة عليه نتيجة للخاسر من جانب وعدم الإحلال والتجديد والصيانة من جانب آخر. ومع انعدام الحافز الفردى تخلف التطوير والابتكار تدنت جودة المنتجات ومن ثم المقدرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية والداخلية.

⇐ مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادى:

يتكون برنامج الإصلاح الاقتصادى من جانبين[١] رئيسيين:

- جانب السياسات والبرامج المالية والنقدية، الذى يحدد الإطار العام للأداء الاقتصادى.

---

(١) دكتور / عاطف محمد عبيد، "التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادي"، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد العاشر، أكتوبر ١٩٩٢، ص ٨.

- جانب منهج الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية فى المجتمع والذى يحدد قواعد التعامل للوحدات الاقتصادية فى السوق.

⇐ الإصلاح الاقتصادى فى مجال البرامج المالية والنقدية:

تتضمن عدد من الإجراءات والتى تؤدى إلى تحقيق عدد من الإصلاحات فى الهياكل المالية والنقدية فى المجتمع، منها:

١ - تخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق:
- ترشيد الإنفاق الحكومى.
- زيادة موارد الدولة.
- تخفيض العمالة فى الجهاز الحكومى.
- تخفيض الدعم .
- تخفيض الاستثمارات العامة.
- رفع أسعار الخدمات والمرافق لتقارب الأسعار العالمية.

٢ - تحرير سعر صرف العملة، وذلك برفع القيود على تداول وتسعير النقد الأجنبى، وذلك يساعد على تنشيط الصادرات.

٣ - تحرير سوق رأس المال، بتحرير أسعار الفائدة وتركها لقوى العرض والطلب، بما يؤدى إلى زيادة المدخرات.

⇐ الإصلاح الاقتصادى فى مجال أداء الوحدات الاقتصادية:

وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات والسياسات التى تؤدى إلى زيادة المنافسة فى السوق، وترك الأسعار لقوى السوق سواء بالنسبة للإنتاج أو لعوامل الإنتاج. ومن هذه البرامج ما يلى:

١- برامج الخصخصة، أو التخصيص: أى تحويل وحدات القطاع العام إلى قطاع خاص.

٢- خصخصة الإدارة، أى فصل ملكية الدولة عن إدارة مشروعاتها. وذلك لتحقيق حرية الانطلاق والحركة للإدارة فى تلك المشاريع.

٣- تحرير الأسواق، عن طريق عدم تدخل الدولة فى التسويق أو الأسعار للسلع سواء زراعية أو صناعية.

٤- تحرير الاستثمار، بما يعنى رفع القيود الموضوعة على الراغبين فى الاستثمار مع أخذ ضوابط المجتمع فقط فى الاعتبار.

٥- تحرير التجارة الداخلية والخارجية، وبما يعنى أن القادر على المنافسة قادرًا على التصدير.

وإذا تحقق برنامج الإصلاح الهيكلى للاقتصاد فإنه يؤدى إلى تحقيق.

(١) السيطرة على التضخم، العدو الأول للتنمية.

(٢) تحقيق معدلات نمو مرتفعة تزيد عن معدلات نمو السكان.

وذلك بما يؤدى إلى تحسن مستوى المعيشة فى جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، والتعليمية والصحية والثقافية مع تحقيق قدر أكبر من المساواة والعدالة فى توزيع الدخل.

(٢) إصلاح التعليم:

يعد التعليم هو محور الانطلاق لأى مجتمع، وبالتعليم طفرت عديد من الدول من التخلف إلى التفوق، وفى مقدمتها اليابان وبالطبع غرب أوروبا – ثم النمور الآسيوية.

والحديث عن إصلاح التعليم قد يطول، ويحتاج إلى متخصصين فى تفصيلاته ومحتوياته. ولكن هنا نشير إلى عدة جوانب تعد من الركائز الأساسية للتعليم وذات أثر مباشر على مجمل العملية التعليمية:

(أ) يتطلب إصلاح التعليم تناول مستوياته ونوعياته المختلفة بالإصلاح، وهى التعليم الأساسى، التعليم المتوسط (الثانوى)، التعليم العالى، كذلك التعليم الفنى.

(ب) إصلاح التعليم يتطلب توحيد نمط التعليم العام، وكذلك توحيد المحتوى خاصة فى التعليم الأساسى.

(ج) إصلاح التعليم يتطلب إصلاح المدرسة، المدرس، والمنهج. مدرسة اليوم الكامل – كما كانت فى الماضى – تقدم العلم والثقافة، والتربية، وتنمية المواهب. ولذا فمن الضرورى العودة إلى هذا الأسلوب، والذى يتطلب مع تطوير المدرسة تطوير المدرس.

(د) المناهج التعليمية هى أساس العملية التعليمية، من الضرورى أن يتم تطوير كافة مناهج التعليم للتلائم مع مستجدات العصر والتطور السريع فى العلم والتكنولوجيا.

(هـ) كذلك التعليم الجامعى فى شدة الحاجة إلى التطوير، والتخطيط لمستقبله، لرفع مستوى الخريجين، وهان تجدر الإشارة إلى حال الجامعات الإقليمية، ويجب إعادة النظر إليها من كافة النواحى.

(و) موضوع مجانية التعليم لم يعد كما كان فى السابق، وقد اختلف الوضع والنتائج التى ترتبت عليه. ومن ثم فمن الضرورة إعادة النظر فى مجانية التعليم بصفة شاملة، وقد يكون من المفيد اقتراح ما يلى:

- التعليم الأساسى مجانى.
- التعليم الفنى (الذى يحتاجه المجتمع) مجانى.
- التعليم المتوسط (الثانوى) بمصروفاته.
- التعليم الجامعى بمصروفاته.
- المتفوقين فى كل مستويات التعليم بالمجان.

إن حل مشكلة التعليم شيء وإعادة بناء العملية التعليمية لمواجهة الظروف التى سيفرضها مجتمع (عصر) المعلومات شيء آخر. لذا فمن الضرورى بداية التعرف على طبيعة عصر المعلومات قبل التفكير فى عملية الإصلاح الجذرى للتعليم. ذلك لأن التعرف على العصر الجديد يجعلنا نتعرف على احتياجاتنا من نوعية التعليم الذى يلائمه – هذا ببساطة – فالتعرف على متطلبات العصر الجديد يمكن أن تكون الحلول الجزئية والمرحلية لمشاكل التعليم متناسقة مع الوضع المستقبلى وتقربنا منه. وهذا لا يتأتى إلا بالتعرف على هذا الوضع المستقبلى واحتياجاته من العملية التعليمية[١].

فالتعرف على طبيعة إنسان مجتمع المعلومات وما يتصف به ليستطيع التعامل مع معطيات العصر، ومن هذه الصفات:

- الفردية وعدم النمطية.
- ممارسة التفكير الناقد.
- القدرة على التعليم الدائم، الذاتى، والشامل.
- الإبداع والابتكار.
- التعاون والإيجابية.

وفى ضوء الخصائص المطلوب أن يتسلح بها الفرد فى مجتمع المعلومات فإن التحولات اللازم إدخالها على التعليم تتضمن بعض النواحى التالية:

١- تحول البيئة التعليمية المغلقة إلى بيئة تعليمية مفتوحة تعتمد على شبكات المعرفة الإلكترونية، قد تنهى احتكار المدرسة بمفردها للعملية التعليمية وتفتح الباب أمام التعليم فى البيوت والمؤسسات والتى تعمل على تعليم الأفراد كل الخبرات والمهارات المستخدمة.

(١) راجى عنايت "أفيقوا يرحمكم الله" دار الشروق – الطبعة الأول –١٩٩٢ (من ص ١٠–٧٠).

٢- التعليم الشخصى الذى يتفق مع قابلية وقدرات كل شخص واستبدال النظام النمطى الجماعى القائم على الأعمار والفصول والمدرسة بنظام آخر يسمح لقدرات الأفراد بتحديد المستويات التعليمية اللازمة لهم.

٣- التعليم الذاتى حيث يصبح فى ظل توافر شبكات الكمبيوتر فى مقدور كل فرد الاعتماد على ذاته فى التعليم.

٤- خلق المعرفة بمعنى أن نظام التعليم السابق هو استيعاب وحفظ المتاح من المعارف، أما النظام الجديد فإنه سيعمل على خلق معارف جديدة باستخدام المعارف المتاحة وباستعمال أجهزة الكمبيوتر.

٥- امتداد التعليم، بمعنى أن التعليم كان ينتهى بالحصول على الشهادة، أما فى عصر المعلومات فإن التعليم سيستمر لتجدد وزيادة المعلومات باستمرار.

٦- تغير فى شكل ومضمون ومحتوى المدرسة بما يلائم عصر المعلومات.

واعتقد أنه اعتمادًا على تلك الأسس يمكن تناول موضوع التعليم من الناحية القومية ودراسته والتعامل معه وصولاً إلى نمط تعليمى متطور يحقق الأهداف القومية للمجتمع مع استقرار النمط التعليمى خلال فترات زمنية محددة.

(٣) التدريب، الأهمية والأسس:

لم يعد الربط بين حجم الاستثمارات ومعدل التنمية على نفس درجة الاعتقاد كما كان فى الماضى، حيث أثبتت تجارب الواقع أن الجزء الأكبر من النمو يرجع إلى إنتاجية رأس المال وليس لرأس المال فى حد ذاته، وبالتالى تحقيق معدلات النمو المرتفعة يتحقق عن طريق الاستخدام الكفء لرأس المال.

وجانب أساسى من الاستخدام الكفء لرأس المال يرجع إلى القوى البشرية (عنصر العمل) وكفاءته وارتفاع إنتاجيته.

ولا شك أن برامج الإصلاح الهيكلى السابق الإشارة إليها تؤدى إلى توفير المناخ الأفضل لاستخدام رأس المال بمختلف مكوناته بما فيها العنصر البشرى.

والعنصر البشرى فى النشاط الاقتصادى هو القادر على:

١-دفع الاستثمارات وتدفقها من الداخل والخارج.

٢-تقييم البدائل المتاحة.

٣-تحقيق مستوى إنتاجية مرتفع.

٤-اختيار توقيتات العمليات الاقتصادية.

٥-اتخاذ القرارات الإدارية.

٦-دراسة وإنشاء وإدارة وتشغيل المشروعات.

وغير ذلك مما يؤدى إلى رفع كفاءة وإنتاجية الاستثمارات فى الاقتصاد القومى.

والتدريب أساسى ولازم للدول النامية فى تلك المرحلة حيث يؤدى إلى زيادة القدرات والمهارات والمعارف بما يؤدى لتنفيذ العمل المطلوب فى الوقت المحدد وبالمواصفات المطلوبة.

والدول النامية فى مرحلة الإصلاحات الهيكلية تجابه عدد من المشاكل بالنسبة للقوى البشرية والتى يمكن أن تتغلب عليها بواسطة التدريب ومن هذه المشاكل:

- ضعف القيادات الموجودة فى الأجهزة الحكومية والوحدات الاقتصادية، من حيث مستوى الكفاءة والقدرة على الإدارة واتخاذ القرارات القيادية.
- عدم توفر الاستثمارات اللازمة لإعداد الكادر البشرى اللازم لعمليات التنمية، حيث تحتاج عمليات التعليم والتدريب لقوى العمل الداخلة سنويًا فى سوق العمل إلى استثمارات كبيرة.
- الجيل الموجود حاليًا فى العمل فى الدول النامية لم تتح لغالبيته فرصة تنمية القدرات والمهارات وبما يلزم أن تتجه إليه المؤسسات التدريبية والتعليمية.

- ضعف الصلة بالعالم الخارجى بما يؤدى إلى عدم الاستفادة الكاملة بالتطورات الفنية والإدارية وسرعة نقلها من العالم المتقدم إلى العالم النامى مما يستلزم تقوية ودعم هذه النوعيات من الاتصال.
- يرتبط وجود ونمو القيادات واكتسابها الخبرة فى تلك الدول بنمو القطاعات الاقتصادية وزيادة المنافسة فى الأسواق، ولا يمكن إعدادها فى الفصول.

وحيث تعد الموارد البشرية المؤهلة والمدربة أهم العناصر الأساسية فى إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويعد مستوى ونوعية تلك الموارد أحد المحددات الرئيسية لزيادة الإنتاجية، وتحقيق الرفاهية إلى الحد الذى يمكن معه القول أن نجاح التنمية بجناحيها، الاقتصادى والاجتماعى مرهون أصلاً بمدى التقدم فى مؤسسات التعليم والتدريب، إذ يعتبر التدريب فى إطار التربية المستمرة بذرة التنمية وثمرتها فى آن واحد.

وقد بين أحد العلماء الأمريكيين[١] أن نصف عائد الإنتاج فى الغالب يتأتى من التقدم التكنولوجى والابتكار (والذى يعود فى معظمه إلى البشر) وثلث عائد الإنتاج التالى يتأتى من الإعداد المناسب للقوى البشرية العاملة، أما الجزء الباقى من عائد الإنتاج (حوالى ١٥%) فهو نتيجة الاستثمارات المادية، مع العلم بأن العائد المقصود هو العائد المادى لعملية الإنتاج. فعند القيام بوضع السياسات الهادفة إلى تحرير الاقتصاد ، ومن أجل التأكد من نجاح هذه السياسات يستوجب ذلك مراعاة تلبية الاحتياجات البشرية المتكاملة بالإضافة إلى استغلال الدوافع البشرية الطبيعية لدفع هذه السياسات.

وجدير بالذكر أن تنمية القدرات البشرية الذاتية سواء كانت قدرات عقلية مهارية جسدية أو ملكات معنوية وجدانية تعتبر هى محور السياسات البعيدة المدى الممتدة التأثير ومنها سياسات تدعيم ورفع المهارات والقدرات البشرية والتى تنظر إلى التعليم

(١) سيد محمد متولى (دكتور)، "الاستثمار البشرى والتحرير الاقتصادى الحقيقي"، الأهرام الاقتصادى، العدد ١١٨٨، أكتوبر ١٩٩١، ص٢٠.

والتدريب كجزء أساسى من العملية الإنتاجية وليس كخدمات ويجب الاستثمار فيهما بأقصى قدر ممكن ويعنى هذا الاستثمار فى المعلم والمدرب والعملية التدريبية نفسها.

⇐ تحديد الاحتياجات التدريبية للمجتمع فى المرحلة الحالية:

كما سبق الإشارة فإن الإنسان هو محور التنمية الشاملة فهى لا تتم إلا به وله، فعلى سبيل المثال فى مصر وفى المرحلة الحالية التى تمر بها وفى ظل الاقتصاد الحر وعمليات إعادة الهيكلة للاقتصاد المصرى والذى يصطدم فى المقام الأول بنحو ٤.٥ مليون عامل بالحكومة والقطاع العام تعجز الوحدات التى يعملون بها عن استيعابهم فى المرحلة القادمة فى ظل الاعتبارات الاقتصادية ومقتضيات الخصخصة فى تلك المرحلة فإن تحديد الاحتياجات التدريبية والتدريب الداخلى والتحويلى تصبح من الأمور الهامة التى تلعب دورًا أساسيًا فى الموائمة بين عرض وطلب العمالة والحد من البطالة والآثار الاجتماعية والاقتصادية الضارة خلال مرحلة التحول.

وفى هذا المجال يتطلب الأمر مصر شامل وتصنيفى للقوى العاملة فى الوحدات الإنتاجية المختلفة، وتحديد المتطلبات الفعلية لكل قطاع والفائض أو العجز به فى ضوء المحددات التكنولوجية والتنموية. ويتطلب ذلك بالقطع التعرف على احتياجات المنظمات من جهة واحتياجات الفئات الوظيفية المختلفة وخصائصها وإمكانيات الأفراد من جهة أخرى.

ورغم الاهتمام بمفهوم التدريب فى الدول النامية، ورصد المخصصات المالية له إلا أنه مازال يعتريه من نواحى القصور التى تحد من الفاعلية الكاملة له، بل وتحد من تأديته للدور المستهدف منه فى تنمية وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية فى المجتمع.

⇐ ومن بعض أوجه القصور التى يعانى منها التدريب فى مصر، ما يلى:

- **اعتبار التدريب عمل وظيفى:**

كثير من الأجهزة والإدارات والمؤسسات الحكومية تعتبر التدريب عمل وظيفى – تحصيل حاصل – ذلك رغم ما له من أهمية فى تنمية مهارات العاملين ونقل الجديد من المعارف وفنون الإنتاج إليهم. رغم ذلك تقوم الجهات بتدريب العاملين بواسطة رؤسائهم المباشرين أو مديرى الإدارات، ذلك لحصولهم على مخصصات التدريب، فماذا يمكن أن يقدمون من جديد وهم الذين يعايشون العاملين بصفة دائمة ولم يقدموا ذلك الجديد إليهم.

إن الإيمان بأهمية ودور التدريب يقتضى الاهتمام بنوعية القائمين بالتدريب والمستهدف من هذا التدريب.

- **عدم ربط التدريب بالإطار العام للتنمية فى المجتمع :**

ينهج التدريب فى معظم الدول النامية نهجًا نمطيًا سواء التدريب الفنى، وبصفة خاصة التدريب الوظيفى. حيث لم يتم ربط مناهج التدريب واستراتيجيته بالإطار العام للتنمية واستراتيجيتها فالتحرير الاقتصادى، والخصخصة، والبطالة، وإعادة التأهيل، والتخلص من بعض أو معظم وحدات القطاع العام... الخ، كل ذلك يتطلب مفهوم جديد واستراتيجية وأساليب جديدة للتدريب فى هذه الدول، وهذا لم يؤخذ فى الاعتبار حتى الآن.

فمخصصات التدريب المالية فى مستوى الدولة والمؤسسات ذات حجم يسمح بتغطية تلك المطالبات إذا أحسن توجيهها واستثمارها، ومن ثم ينتفى التمسح بعذر عدم كفاية المخصصات، ولكن تنبع المشكلة من الاستخدام غير الأنسب لتلك المخصصات.

- **غياب التصنيف والتوصيف لنوعيات التدريب ومستوياته ومحتواه :**

حيث هناك تداخل بين التدريب الفنى والوظيفى – الإدارى – مع عدم وجود أهداف محددة لكل نوعية ولكل مستوى يمكن مقارنتها وقياس نتائجها، ويترك محتوى كل نوعية ومستواها لاجتهادات القائمين على التدريب سواء المنظمين أو المدربين

أنفسهم، بالإضافة إلى عدم الاختيار الأمثل لنوعية المدرب، وذلك يرجع إلى ما سبق ذكره من اعتبار التدريب نوعًا من تأدية الواجب – أو تحصيل حاصل وهذا عكس المستهدف تمامًا من التدريب. حيث أن الدول التى حققت تقدمًا كبيرًا فى العقد الأخير – النمور الآسيوية – اعتمدت اعتمادًا كبيرًا على التدريب الفنى والتكنولوجى للعنصر البشرى وبه حققت هذه الطفرات التنموية الهائلة.

كذلك فإن غياب المتابعة والتقييم لنتائج التدريب وآثارها على العاملين تؤدى إلى عدم الاستفادة الكاملة من أى برامج تدريبية. فليس هناك أى خطة لتقييم ومتابعة نتائج تدريب العاملين وقياس مدى الاستفادة المتحققة من التدريب، وأثار ذلك على الإنتاجية التدريبية وعناصرها بما يتلاءم مع الحاجة الحقيقية للقطاع الإنتاجى والخدمى فى المجتمع ويؤدى إلى تحقيق المستهدف من التدريب.

مما سبق يتضح أن للتدريب دور أساسى فى تنمية ورفع مستوى أداء العاملين فى المجتمع، ومن ثم فالحاجة إليه ماسة. وتدعيم التدريب والاهتمام بتأديته لدوره له عدة متطلبات يلزم توفيرها حتى يؤدى التدريب هدفه – وهو رفع كفاءة العنصر البشرى فنيًا وإداريًا – ومن هذه المتطلبات ما يلى:

- جهاز تدريبى قادر على تحديد وحشد الموارد والمهارات المطلوبة لمواجهة مشكلات الحاضر واحتمالات المستقبل، وخلق البيئة التدريبية المتفاعلة لتشجيع وتحقيق اتصال وابتكاريه وقيادة أفضل، مع ربط استراتيجية التدريب باستراتيجية التنمية فى المجتمع.
- إمكانيات تدريبية مناسبة لتقديم خدمات ذات فعالية وكفاءة عن طريق تصميم وإعداد برامج تدريبية لتلبية احتياجات الأفراد والمنظمات وتصميم خبرات تعليم متنوعة وموجهة ومعتمدة على المتطلبات الحالية.

- نظم مرنة لتقديم التدريب، وإعادة تدريب وظيفى لكل العاملين سواء العاملين الذين يوضعون فى أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم أو هؤلاء الذين تتفاوت مهاراتهم وأيضًا العاملين الجدد الذين لديهم نقص فى المهارات الأساسية.
- الإدارة الواعية للتغيرات التى تحدث فى القوى العاملة من حيث تركيبها ومستواها التعليمى، وقيمها وتطلعاتها والتنبؤ بتأثير التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية والتقنية على مؤسسات التدريب وعلى التدريب والتطوير.
- الاستخدام الأفضل لتقنيات التدريب لمواجهة التكلفة المتزايدة وتعظيم العائد من التدريب، وتنفيذ البرامج والأنشطة التى تعتبر فعالة فى تغيير السلوك بالطرق المرغوبة واستغلال التقنيات الحديثة ونظم المعلومات والاتصال فى جعل التدريب أفضل وأقل تكلفة فى التوقيت المناسب.
- كذلك فمن متطلبات نجاح التدريب حسب اختيار المتدرب الأكثر احتياجًا وتقبلاً للتدريب، وعدم اعتبار التدريب واجب وظيفى لابد أن يمر به كافة العاملين للترقى.
- متابعة المتدربين فى أعمالهم على مدى الاستفادة من التدريب وأوجه القصور وإمكانية تلافيها فى برامج تالية تعد من النواحى المكملة والهامة للعمل التدريبى الناجح.

⇐ مجالات التدريب المطلوبة واللازمة للمجتمع فى المستقبل:

تطرق معظم الدول النامية أبواب مرحلة جديدة اقتصاديًا واجتماعيًا. ولهذه المرحلة خصائصها ومتطلباتها. ويأتى فى مقدمة هذه الخصائص الحرية الاقتصادية وسيادة قوى السوق والتخلص من سيطرة الدولة الاقتصادية. وتحجيم القطاع العام والتخلص من معظم وحداته.

وهذا التحول له أثاره والتى يعد التخلص من عدد ضخم من القوى العاملة إحدى نتائجه وما قد يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية واقتصادية خطيرة إذا لم يتم التخطيط لها وتوجيه تلك العمالة إلى مجالات عمل جديدة وخلق فرص عمل أمامها.

⇐ التدريب التحويلى:

يعد التدريب التحويلى أحد الأسس والمرتكزات التى يمكن إتباعها لتوجيه فائض العمالة من القطاع العام وتوجيهه إلى مجالات عمل جديدة بإعادة تأهيله وتدريبه التدريب المناسب للمجالات التى يكون المجتمع أكثر احتياجًا لها بمعنى زيادة الطلب على تلك النوعيات من القوى العاملة.

ويجب ملاحظة أن هذا التدريب يقدم لنوعيات من الأفراد عند مستوى عمرى معين ولديهم خبرة معينة ومستوى ثقافى معين، حيث قد سبق لهم العمل لفترات متباينة فى القطاع العام ووحداته المختلفة بالدولة.

ومن ثم وجب تحديد برامج تدريبية تحويلية مناسبة لإعدادهم للعمل كحرفيين أو صغار منتجين أو غير ذلك وتتعدد هذه البرامج من حيث المحتوى والمستوى، سواء الفنية التطبيقية منها أو النظرية.

وفى هذا الصدد يلزم التنويه بأن المجتمع أكثر احتياجًا للبرامج التدريبية التى تؤدى إلى زيادة الفنيين الحرفيين وصغار المنتجين فى كافة القطاعات والأنشطة.

وبالتالى يفضل إعداد برامج تدريبية فنية تطبيقية لإعداد العاملين بالقطاع العام لممارسة عمل إنتاجى فى وحدات خاصة صغيرة بعد تركهم للقطاع العام. ومثل هذه البرامج ذات تكلفة مرتفعة لأنها تطبيقية ويلزم الإعداد الجيد لها واختيار المدربين الأكفاء.

⇐ التدريب العام لموظفى الدولة:

حيث يعد هذا النوع من التدريب هو العمود الفقرى والأساسى للنشاط التدريبى الرسمى فى الدولة، وبصفة عامة يؤدى بهدف الترقية إلى المستويات الأعلى ولذا يطلق عليه التدريب الإدارى.

ويؤخذ على أنه واجب وظيفى وإن كان يضيف قدرًا من المعلومات للمتلقين ولكن هذا ليس هذا هو الهدف الكامل من وراء التدريب.

ومن ثم نرى أن هذا النوع من التدريب يجب أن يعاد النظر فيه ويتم تطويره ليحقق أهدافًا معينة لعل فى مقدمتها زيادة معارف العاملين فى مجالات إعمالهم، كذلك إكسابهم مهارات إضافية جديدة تؤهلهم لتطوير وظائفهم وفقًا للتطورات العالمية فى مجالات العمل وإكسابهم مهارات حرفية كاستخدام الحاسبات الآلية التى أصبحت عنصرًا أساسياً لتطوير وإنجاز العمل.

⇐ **التدريب المهنى للشباب:**

ويعد هذا النوع من التدريب من الأنماط التدريبية المستجدة والمرافقة للمستجدات الاقتصادية فى المجتمع. حيث مع التحرر الاقتصادى وتقليص القطاع العام وتوقف سياسة توظيف الخريجين ستكون نتيجة ذلك زيادة البطالة فى المجتمع، خاصة بين شباب الخريجين سواء الجامعيين أو خريجى المدارس المتوسطة.

ومن ثم تهتم جهات عديدة – حكومية وغير حكومية – بتدريب شباب الخريجين لإعدادهم لممارسة أنشطة اقتصادية عديدة، قد تختلف كلية عن دراساتهم الأصلية، حيث تقوم وزارة الزراعة فى مصر بتدريب بعض الخريجين من مختلف التخصصات – ومن ضمنها خريجى الحقوق والآداب – على استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية ومزارع الأسماك. كما يقوم الصندوق الاجتماعى بتمويل برامج تدريبية حرفية لتمليك الشباب لمشروعات إنتاجية صغيرة.

وهذا النوع من التدريب على درجة كبيرة من الأهمية، والمجتمع أكثر احتياجًا له، وذلك لحل مشاكل البطالة وزيادة الطاقات الإنتاجية فى المجتمع، ومن ثم وجب الاهتمام به وتطويره وتوفير احتياجاته المادية والفنية.

(٤) الإصلاح الإداري[١]:

إن التغير الحادث فى عالم اليوم غير مسبوق فى تاريخ التطور الإنسانى فالمستجدات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية على درجة كبيرة من السرعة وفى مقدمة هذه التغيرات ثورة المعلومات والتى تتضمن عدة جوانب منها، تكنولوجيا الحاسب الآلى، تكنولوجيا الاتصالات، تكنولوجيا الإلكترونيات وهذه التطورات الهائلة بما توفره من إمكانيات وطاقات تكنولوجيا المعلومات التى تعمل على تطوير الوحدات الإنتاجية وزيادة إمكانياتها وطاقاتها.

ومن ثم يمكن القول بأن التكنولوجيا هى وسيلة الإدارة الجديدة لتحقيق أهدافها لخدمة قضية التنمية فى المجتمع، وعلى ذلك فإن الإدارة الحديثة هى إدارة التغيير. حيث لابد أن تتغير المفاهيم التقليدية للإدارة، فنحن فى حاجة إلى إدارة جديدة قادرة على القيادة والابتكار والتجديد واستيعاب المتغيرات قادرة كذلك على قيادة وإدارة التحول، وتحقيق الاستمرارية والاستخدام الكفء للمورد البشرى لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

ومن أهم تلك التحولات التى حدثت ومازالت على المستوى العالمى خلال العقدين الأخيرين الآتى:

- التحول من عصر الصناعة إلى عصر ما بعد الصناعة.
- عصر ما بعد الصناعة هو عصر المعلومات.
- التحول إلى التكنولوجيا العالمية.
- التحول إلى الاقتصاد العالمى.
- التحول إلى اهتمامات الأجيال القادمة.
- التحول إلى نظام اللامركزية.

(١) دكتور على السلمى، "الإدارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد"، كتاب الاقتصادى. العدد ٥٤ . أغسطس ١٩٩٢. من ص ١٩ . ٨٠.

- التحول من التنظيم الرأسى إلى التنظيم الأفقى.
- التحول إلى حرية السوق.
- التحول إلى المشروع الخاص.
- التحول إلى الفردية والتفرد.
- تحولات تكنولوجية حادة متمثلة فى:
  - الحاسب الآلى.
  - الاتصالات.
  - الهندسة الوراثية.
  - الليزر.
  - الألياف الضوئية.
  - الذكاء الاصطناعى.
  - الهندسية العكسية، وغيرها.
- التحولات الاقتصادية والمتمثلة فى:
  - النظام الاقتصادى العالمى الجديد وتسوده حرية التجارة (الجات) وحرية المنافسة.
  - تنافس الكتل الثلاث العملاقة (الكتلة الآسيوية، الكتلة الأوروبية، الولايات المتحدة.
  - تفكك الاتحاد السوفيتي

كل تلك التحولات - وغيرها - تؤكد أن مختلف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والإنتاجية وما يرتبط بها تنتقل إلى نمط مختلف تمامًا عن ما كان عليه فى السابق، وهو عصر ما بعد الصناعة (عصر الثورة التكنولوجية)، أنه عصر المعلومات (تكنولوجيا المعلومات).

وهذه التغييرات والتطورات التكنولوجية غير المحدودة تعنى أن إمكانيات تطوير وزيادة الإنتاج أصبحت أيضًا غير محدودة اعتمادًا على تكنولوجيا المعلومات إذا اتيحت أمام الإدارة القادرة على استيعابها واستخدامها.

ومن ثم يمكن القول بأن نمط الإدارة الجديد ومرتكزاته لابد أن تكون متميزة ومبتكرة، تعتمد على البحث والتطوير التكنولوجى، مما يستلزم نظام تعليمى وتدريبى جديد فى المجتمع.

كما أن وحدات الإنتاج فى المجتمع فى عصر المعلومات لابد أن تختلف عن تلك فى عصر الصناعة (عصر ما قبل المعلومات) ومن ثم فإن التغير لابد أن ينسحب على إدارة تلك المؤسسات حتى تستطيع أن تتواءم وتستمر وتنمو فى هذا المناخ الجديد وينعكس ذلك على الإدارة من حيث:

- توفير المعلومات التى تساعد على إيجاد ميزة تنافسية.
- الاهتمام بالأبحاث وسرعة تطبيق النتائج التى تؤدى إلى تطوير السلعة أو الخدمة.
- تقليص العمالة العادية.
- توفير المعلومات التى تتيح السرعة والقدرة على اتخاذ القرارات ومن ثم تصبح معايير الإدارة الناجحة هى:
  - السوق (حجم المبيعات).
  - التطوير والتجديد فى السلع المنتجة.
  - نمو الإنتاجية والربحية.

وفى مصر رغم التغيرات التى حدثت فى السوق، المستهلكين، قوة العمل، دور الدولة، والهياكل الاقتصادية، فإن تركيب الإدارة وأساليبها لم تتغير بالقدر الذى تتطلبه التغيرات السابقة، ومن ثم كان هناك فجوة بين الإدارة والتغيرات فى المجتمع اتضحت

بصورة أكثر وضوحًا فى وحدات قطاع الأعمال العام الذى تؤكد نتائج أعماله هذه الحقيقة.

ومن ثم أصبح على الإدارة المصرية الجديدة أن تتصف بما يلى:

- إلمام شامل بمستجدات العصر وكيفية استخدامها والاستفادة منها وتوظيفها لخدمة المؤسسة (تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي).
- تحرر كامل للعمل الإدارى مع القبول بالمحاسبة كل فترة زمنية (سنة إلى ثلاث سنوات)، مع تجديد العناصر الإدارية باستمرار.
- منهج إدارى عصرى يقوم على الأسس الجديدة التى حققت النهضة الاقتصادية وقفزت بدول النمور فى جنوب شرق أسيا. وفى مقدمة تلك الأسس الاعتماد على السوق فى الحكم على كفاءة الإدارة، والقبول والدخول فى المنافسة.
- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة فى تخفيض وقت الأداء، الحد من الأيدى العاملة، تخفيض التكاليف، التطوير والابتكار والتجديد.
- اعتماد مفهوم الجودة الشاملة الذى يعنى أن كل مجال وكل مرحلة من مراحل العمل تخضع لمراجعة دقيقة وإعادة تنظيم وتصميم وتطوير بما يرفع كفاءة الأداء من حيث جودة المنتج وكفاءة العمل والمواد المستخدمة، وهذا هو المقصود بمفهوم الجودة الشاملة أى التى تشمل كافة مراحل العملية الإنتاجية للسلعة.

ولكى تنشأ الإدارة الجديدة وتنمو فى المجتمع المصرى – وأى مجتمع لابد أن يتوفر مناخ من الحرية والديمقراطية والمشاركة الفعالة من مختلفة فئات المجتمع، مع التخلص من سيطرة البيروقراطية الحكومية وألا تصبح كافة محاولات التنمية كمن يحرث فى البحر.

(٥) عدالة التنمية بين الحضر والريف:

تحديات التنمية فى مصر كبيرة وذلك راجعًا للظروف التى مر بها المجتمع خلال النصف قرن الأخير، بالإضافة إلى التغيرات العالمية والتى تنعكس بدورها

محليًا، ومن ضمن تلك الآثار تركز الاهتمام بالحضر دون الريف، بالمدينة أكثر من القرية. مما ينتج عنه فجوة تنموية كبيرة بينهما.

ومن ثم أصبحت عملية تنمية الريف متداخلة ومتشابكة وتتطلب النظرة التكاملية من حيث البعد الاقتصادى والبيئى لهذه التنمية، مع التركيز على تحسين دخول ومستوى معيشة الفئات السكانية الأكثر فقرًا وحاجة فى مجتمع القرية، مع الأخذ فى الاعتبار مقدرة على التنمية على الاستمرار والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية.

وهنا تجدر الإشارة إلى جملة من المشاكل والمعوقات التى تتصف بها القرية والتى يلزم الإلمام بها حتى يمكن التعرض لجوانب التنمية الريفية على أسس واضحة.. ومن تلك المعوقات:

- اختلال التوازن بين الأرض والسكان، بما يعنى انخفاض نصيب الفرد من الأرض المزروعة، وكذلك تضاؤل الحيز المخصص للسكن الريفى، وتكدس القرية بالسكان، وما يترتب على ذلك من آثار والتى من ضمنها تلوث البيئة.
- انخفاض الاستثمارات فى القرية وبالتالى فرص العمل مع استمرار الزيادة السكانية، مما يؤدى إلى الزيادة فى تيار الهجرة من الريف إلى المدن وما يترتب عليه من مشكلات ونتائج.
- ما تتصف به القرية من تخلف اقتصادى واجتماعى من حيث ندرة المشروعات، وتخلف التكنولوجيا الزراعية وطرق الإنتاج، وتخلف الإدارة الزراعية، وتخلف المنظمات الزراعية كالتعاونيات وعدم قيامها بالدور المنوط بها، ومن ضمن أهم المشكلات الاجتماعية والتى تنعكس على مختلف جوانب الحياة فى القرية المصرية، ظاهرة الأمية فى الريف (حيث قدرت نسبة الأمية فى تعداد عام ١٩٨٦ نحو ٤٧% للذكور ونحو ٧٧% للإناث).

– غياب التنظيمات والمنظمات الأهلية والتى من المفروض أن يشارك بها المواطنون لخدمة أنفسهم وتنمية مجتمعاتهم المحلية بالاعتماد على الذات وعلى القدرات المتاحة (مع بعض المساعدات والدعم من عدة مصادر حكومية وغير حكومية)، وذلك حتى يمكن تنمية المجتمع المحلى.

وفى ضوء ما سبق فإن التنمية العادلة للريف وللقرية أصبحت ضرورة ملحة حتى نستطيع أن نلحق بالقرن الحادى والعشرين وحتى لا تزداد الفجوة التنموية، وذلك من خلال:

– تنمية ريفية متكاملة تشارك فيها وتتحمل مسئولياتها كافة جهات ومؤسسات الدولة بالإضافة إلى المؤسسات غير الرسمية والمنظمات الشعبية التى يفترض أن يكون لها الدور الأكبر فى عملية التنمية الريفية.

– توفير قاعدة البيانات عن القرية – حيث يعد ما هو متاح من بيانات ومعلومات اقتصادية واجتماعية عن القرية غير كافى – ويجرى تحديث تلك البيانات باستمرار لاستخدامها فى حصر الموارد والإمكانيات والتعرف على الاحتياجات ووضع الخطط وتنفيذها ومتابعة التنفيذ. مع التأكيد على دور الوحدات المحلية فى هذا المجال.

– تشجيع وتنظيم الأنشطة المرتبطة بالمشروعات الإنتاجية المولدة للدخل فى الريف لخلق فرص العمل ورفع المستوى الاقتصادى، ومن ثم الاجتماعى وتثبيت سكان الريف، وذلك من خلال دعم وتوفير التدريب والإرشاد، وتنظيم وتشجيع التسويق والتمويل وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وزيادة دور ومشاركة المرأة الريفية فى الأنشطة التنموية من خلال تطوير وتحديث المؤسسات والمنظمات الريفية – أو العاملة فى الريف سواء كانت حكومية أو شعبية وإيجاد إمكانية للتنسيق بينها لدفع عملية التنمية الريفية.

وفى ضوء التوصيف السابق ولكى تتحقق تنمية ريفية مستوفاة لأهداف المجتمع فمن الضرورى وجود البرنامج القومى للتنمية الريفية(١)، وأولى ركائزه هو إقناع واقتناع القيادة السياسية فى الدولة بأهمية وحتمية التنمية الريفية وجوهريتها لمستقبل التنمية القومية فى البلاد، وذلك من حيث تغيير الرؤى الرسمية للريق وتنميته عن ذى قبل. وتلك التنمية تتحقق من خلال مشاركة شعبية إيجابية فى كافة مراحل التنمية وفى إطار ديمقراطى سليم. ومن ثم فإن عملية التنمية الريفية تمر بمراحل عدة على مستويين:

١- المستوى القومى وفيه يتم دعم مفهوم التنمية الريفية، وإعداد الاستراتيجية العامة لها.

٢- المستوى المحلى، ويتضمن عدة مراحل، الاستكشاف والتحليل التى تشمل حصر الموارد البشرية المتاحة وحصر الخدمات المتاحة بالقرية وحصر المنظمات الاجتماعية والشعبية ومواردها. ثم مرحلة استثارة المجتمع لتركيز انتباه المجتمع على إمكانياته وموارده وطرق استغلالها والطرق الأفضل للاستغلال.

يلى ذلك مرحلة التخطيط للتنمية وتهدف إلى وضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة تحقق أهداف أبناء المجتمع المحلى.

يلى ذلك مرحلة تنفيذ الخطة ولها مواصفاتها وخصائصها أيضًا. ثم مرحلة التقييم والتى تستهدف التعرف على ما تحقق ومقارنته بالمستهدف.

(٦) البنية التحتية:

تعد البنية التحتية العمود الفقرى للتنمية الشاملة. فوجود بنية تحتية سليمة وقادرة على تلبية احتياجات المجتمع تسارع بعملية التنمية فى المجتمع، ومن المعلوم إمكانية تحقيق التنمية فى غياب أو النقص فى البنية التحتية. وتشمل تلك البنية الطرق،

(١) د. إبراهيم محرم، "التنمية الريفية"، مؤسسة فريدريش ناومان، ١٩٩٤، من ص ٢٣٥-٢٧٠.

الكهربـاء والطاقـة وميـاه الشـرب والصـرف الصـحى، الـرى والصـرف، الاتصـالات والمواصلات.

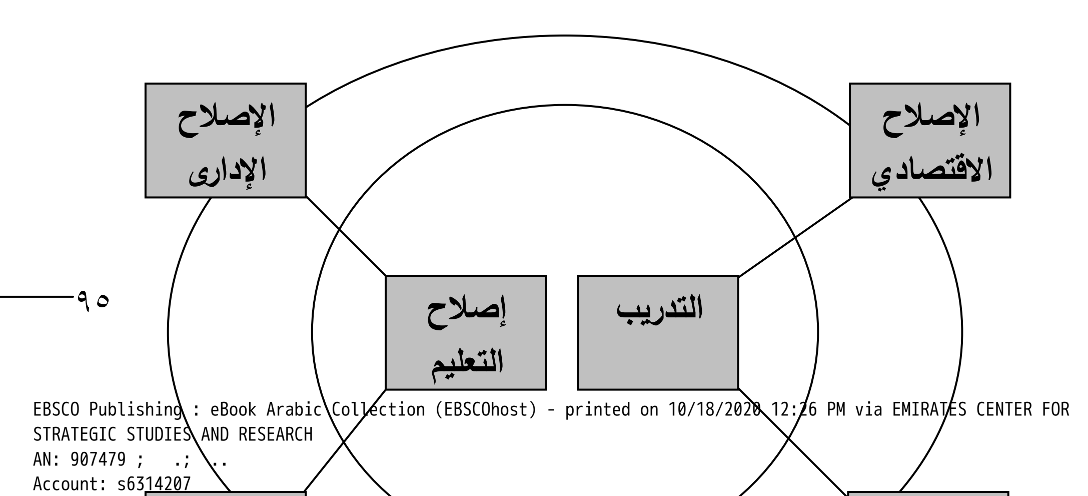
وتعانى الدول النامية بصفة عامة من النقص فى تلك المرافق، بل أيضًا عدم صلاحية ما هو متاح منها وذلك لغياب عمليات الصيانة والإصلاح الدورية. ومن ثم تتـدنى معـدلات النمـو وتـنخفض مسـتويات المعيشـة، وتقـل المشـروعات الاقتصـادية، وتتركز فى مناطق توافر تلك البنية دون غيرها مما يؤدى إلى الاختلال السكانى وما يرتبط به من مشكلات.

والتنمية فى جانبيها الأساسيين الصناعى والزراعى تحتاج إلى حد أدنى من تلك البنية، فبدون الطرق والطاقة والمواصلات والاتصالات يصعب وقد يستحيل إقامة أى مشـاريع اقتصـادية (صـناعية)، أو يـؤدى ذلـك إلـى ارتفـاع التكلفـة ومـن ثـم الأسـعار وانعدام القدرة على المنافسة.

كذلك عدم وجود البنيـة التحتيـة يعيـق إقامـة أى مشـاريع تنمويـة زراعيـة فـالطرق والطاقة والرى والصرف تعد الركائز الأساسية للتنمية الزراعية فى أى منطقة أو إقليم يراد تنميته أو إقامة مجتمع جديد به.

ومن ثم فإن أولـى متطلبـات إحداث التنمية فـى أى مجتمـع تواجد البنيـة الأساسية، وهى التى تدفع عملية التنمية وتؤدى إلى قيام مجتمعات عمرانية جديدة.

ومن ثم فعلى المجتمع وخطة التنمية أن تعطى الأولوية لإقامة تلك البنية، والتـى يـأتى فـى مقـدمتها شـبكة الطـرق والتـى تـربط تلـك المنـاطق ببعضـها بأقـاليم الدولـة وأسواقها. يلى ذلك بنية الطاقة والتى تعد المحرك الرئيسى للحياة والتنمية، ثم المياه والصرف سواء كان صحى أو زراعى.



أركان المشروع الحضارى

وإذا قصرت الدولة دورها الأساسى على تلك النواحى فإن ذلك قد يكون أجدى بكثير لعملية التنمية، على أن تترك باقى النواحى للقطاع الخاص الذى هو أكثر كفاءة على التعامل معها.

مما سبق يتضح أن المشكلة التنموية تتمثل أساسًا فى انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى للمجتمع وأمام تلك المجتمعات مسلكان للمحاولات التنموية، يتمثل المسلك الأول فى أسلوب الحلول الجزئية للمشاكل التنموية، والمسلك الثانى يتمثل فى أسلوب المواجهة والحلول الجذرية.

وعلى كثيرين يلتبس أمر التفرقة بين أعراض الأزمة الاقتصادية وأسبابها حيث تتداخل الأسباب مع الأعراض، بينما يبدل البعض الآخر الأسباب مكان الأعراض.

فمن أعراض الأزمة، عجز الموازين، الدعم بمختلف صوره، الخلل فى نظام الأسعار، المديونية، التضخم.

أما أسباب الأزمة، والتى تؤدى إلى الأعراض السابقة، فمنها، عدم إتباع سياسة جادة للحد من الزيادة السكانية، انخفاض مستوى إعداد العنصر البشرى فى التعليم والتدريب، إتباع سياسات اقتصادية غير سليمة، عدم الكفاءة فى إدارة الاقتصاد

القومى، غياب مناخ الاستثمار، التحيز ضد قطاع الزراعة، وأخيرًا عدم الاهتمام بتغيير الثقافة العامة للشعب.

أما برنامج الخروج من تلك الأزمة أو ما يطلق عليه مجازًا – المشروع الحضارى المصرى فهو يتضمن محاور رئيسية وتتضمن: الإصلاح الاقتصادى، إصلاح التعليم، الاهتمام بالتدريب، الإصلاح الإدارى وملاحقة الثورة العلمية، وعدالة التنمية، والبنية التحتية.

المراجــع

١- إبراهيم شحاتة (دكتور): "برنامج للغد"، القاهرة . ١٩٨٨.

٢- إبراهيم محرم (دكتور): "التنمية الريفية" مؤسسة فريدريش ناومان ١٩٩٤.

٣- البنك الأهلى المصرى: "النشرة الاقتصادية"، المجلد السادس والأربعون ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤.

٤- البنك المركزى المصرى: "المجلة الاقتصادية"، العدد الرابع (٩٤، ١٩٩٤).

٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء: "نشرة أسعار المستهلك"، سنوات مختلفة.

٦- بنك مصر: "النشرة الاقتصادية"، السنة السادسة والثلاثون، العدد الأول، ١٩٩٣.

٧- راجى عنايت: "أفيقوا يرحمكم الله"، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.

٨- سيد محمد متولى (دكتور): "الاستثمار البشرى والتحرير الاقتصادى الحقيقي" الأهرام الاقتصادى، العدد ١١٨٨، أكتوبر ١٩٩١.

٩- عاطف محمد عبيد (دكتور): "التنمية البشرية ركيزة أساسية لنجاح البرامج الهيكلية للإصلاح الاقتصادي"، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد العاشر، أكتوبر ١٩٩٢.

١٠- دكتور على السلمى، "الإدارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد"، كتاب الاقتصادى - العدد ٥٤ - أغسطس ١٩٩٢.

١١- هيئة السلع التموينية: "وزارة التموين والتجارة الداخلية"، سنوات مختلفة.

الفصل الرابع

التغيير فى وظائف الدولة الاجتماعية فى ظل المستجدات العالمية والمحلية

تقديم :

تتمثل المشكلة التنموية أساسًا فى انخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى لمجتمع معين. وتتضح تلك الحالة فى كل الدول النامية بدون استثناء، ولكنها تتباين من دولة لأخرى، كما تتباين من قطاع إلى أخر. فطالما تتغير الظروف العالمية والداخلية فلابد أن تتطور الأفكار وأساليب مواجهة تلك الظروف.

وللتنمية الاجتماعية نفس أهمية التنمية الاقتصادية – إن لم تفوقها – والترابط والتلازم قائم بين كليهما. حيث لا يمكن تحقيق تنمية شاملة بدون تنمية مختلف الجوانب، حيث أن التداخل قائمًا بين النواحى الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الجوانب السابق الإشارة إليها.

ودور الدولة ووظائفها تتغير كذلك من فترة لأخرى ومن مرحلة إلى مرحلة وفقًا للتطور فى عملية التنمية، ووفقًا للمتغيرات التى طرأت عالميًا ومحليًا وأثرت على دور الدولة ووظائفها.

ولابد أن توائم الدولة نفسها لتأدية وظائفها فى ضوء المستجدات العالمية (الخارجية) – والمحلية. شكل (١).

فمثلاً من قيام الدولة بالدور الأساسى فى عملية التنمية والقطاع العام، إلى دور الشريك فى عملية التنمية، إلى دور المراقبة لعملية التنمية والموجه لها.

ومهما كان دور الدولة فإن المستهدف هو تحقيق التنمية والتى تتمحور حول عدة نقاط أو ركائز أساسية تتأثر وتؤثر فى وظيفة الدولة فى كل مرحلة تنموية – ومن هذه الركائز:

– تنمية تلبى الاحتياجات الأساسية

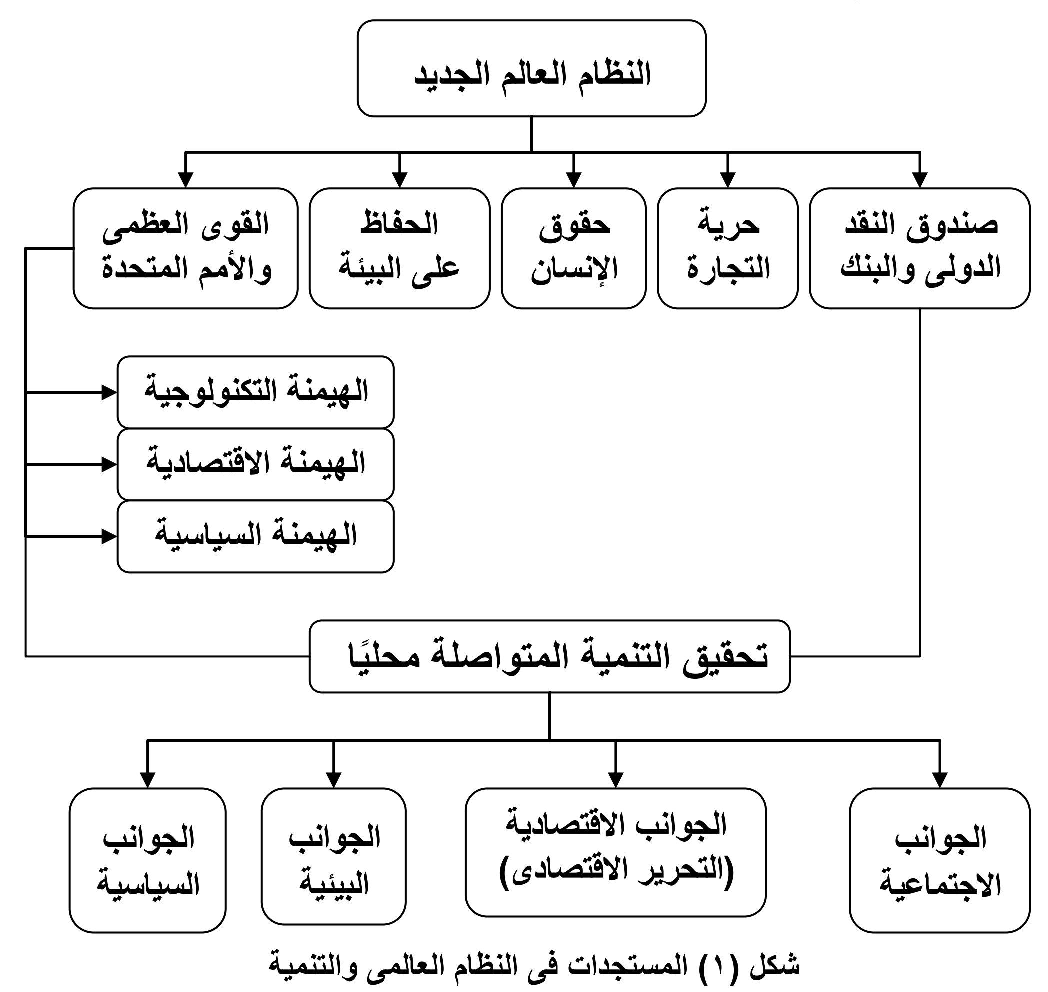
– تنمية تعتمد على الذات أولاً.

– تنمية ذات تكنولوجيا ملائمة.

– تنمية تحافظ على الهوية الحضارية.

– تنمية بعيدة عن التبعية.

– تنمية مستقرة ومتواصلة ومستقلة.



شكل (١) المستجدات فى النظام العالمى والتنمية

ولإيجاد هذه الركائز فلابد من وظائف محددة للدولة، وهذه الوظائف – وفى ظل المستجدات – تتركز فى أن الدولة شريك فى التنمية ومراقب لها، وهى محفز لتوجيه النشاط الاقتصادى الوجهة التى يحتاجها المجتمع، كما أنها مازالت رائدة خاصة فى المجالات والقطاعات التى لا يقدم عليها القطاع الخاص، وهى أيضًا الميسر لأمور الاستثمار فى المجتمع.

ومن ثم يتضح أن الثقل أصبح فى جانب التنمية الاجتماعية حيث لم تحقق التنمية الاقتصادية بمفردها طموحات الدول النامية. ومن ذلك يتضح أن فى مقدمة العوامل المعوقة للتنمية تخلف السياسات الاجتماعية (أو بمعنى أدق التخلف الاجتماعى) فى تلك الدول.

إن الوظائف التى على الدولة أن تؤديها ليست بالجديدة تمامًا، ولكن ما حدث هو تطوير فى مهام ووظائف الدولة فى ضوء ما استجد من متغيرات اقتصادية واجتماعية.

وهذه الوظائف التى أمكننا أن نوجزها فى سبع وظائف – شكل (٣) – لابد أن تؤديها الدولة بكفاءة إذا كان هناك رغبة فى تحقيق تنمية شاملة عادلة تدخل بها الدول النامية القرن الحادى والعشرين.

وحيث يعد البحث عن أكفأ الأساليب التى تمكن من تحقيق التنمية هو غاية مختلف الدول، وذلك يجرى فى مناخ من المنافسة الدولية والمتغيرات والمستجدات العالمية والمحلية، وفى ضوء التجارب والمحاولات التاريخية للتنمية أتضح أن الدول التى استطاعت أن تقفز بمعدلات تنميتها لم يتم لها ذلك عن طريق وفرة مواردها بقدر ما أمكن تحقيقه من خلال كفاءة وحسن إدارة المنظمات التى تقوم على استغلال وإدارة الموارد والمشروعات.

كما أن كثيرًا من الفشل فى تحقيق التنمية يعود إلى تدنى مستويات الإدارة فى منظمات الإنتاج والخدمات وخاصة المملوكة للدولة لذلك أصبح نظام إدارة الدولة – تطويره وتجديده وتحسينه – بما يتماشى مع المستجدات من أهم متطلبات تحقيق التنمية.

وهنا نود أن نشير ونؤكد أن الإدارة – إدارة الدولة – ظاهره مجتمعية[١]، أى أنها جزء من المجتمع تنبع منه وتعمل فيه، وهى نظام فرعى فى إطار مجتمعى كلى. وعلى ذلك فإن تراث المجتمع – قيمه وتقاليده – يؤثر على إدارة المجتمع، كذلك كل ما يطرأ على المجتمع من تغييرات يؤثر بالتالى على الإدارة.

ويؤثر المناخ الاجتماعى فى الدولة – قيم وتقاليد المجتمع – على الإدارة من حيث:

- قيمة الوقت.
- قيمة الجودة.
- قيمة الصدق.
- قيمة المثابرة.
- قيمة الإتقان فى العمل.
- قيمة التجديد والابتكار.
- قيمة التميز وعدم التقليد.
- قيمة المحافظة على المال العام.

وهذه القيم ومدى تواجدها فى المجتمع – أى التزام أفراد المجتمع بها – تؤثر على إدارة الدولة كما تؤثر على عملية التنمية فى المجتمع وتكلفتها ونتائجها شكل (٢).

وكل هذه القيم وما يرتبط بها من الممكن زرعها فى أفراد المجتمع – وتنشئتهم عليها – من خلال ما تقوم به الدولة – والمجتمع بصفة عامة – من مهام اجتماعية.

وفى هذه الورقة نتعرف أولاً على الوظائف الاجتماعية للدولة فى ظل حرية السوق – الإصلاحات الهيكلية – وهل حدث تغير كبير فى تلك الوظائف. ثم بعد ذلك نتعرض لكيفية إدارة الدولة لتلك الوظائف المنوطه بها – أيضًا فى ظل التغيرات والمستجدات.

(١) دكتور على السلمى، "الإدارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد"، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٥٤، أغسطس ١٩٩٢.

برة إتقان
العمل

(٧)
ى الحد من
الفقر

توجيه
ستثمارات
لمناطق
الفقيرة

ومن الوظائف الاجتماعية – شكل (٣) – والتى للدولة دور أساسى فيها عليها أن تقوم به – ويعد من مهام وظيفة الدولة[١] وهى:

(١) دور الدولة ووظائفها فى قطاع التعليم:

يعد التعليم هو محور الانطلاق لأى مجتمع، وبالتعليم طفرت عديد من الدول من التخلف إلى التفوق، وفى مقدمتها اليابان وبالطبع غرب أوروبا – ثم النمور الآسيوية.

والحديث عن تطوير التعليم وإدارته قد يطول، ويحتاج إلى متخصصين فى تفصيلاته ومحتوياته. ولكن هنا نشير إلى عدة جوانب تعد من الركائز الأساسية للتعليم وذات أثر مباشر على مجمل العملية التعليمية فى دولنا النامية.

إن تطوير التعليم وإدارة القطاع التعليمى شىء وإعادة بناء العملية التعليمية لمواجهة الظروف التى سيفرضها مجتمع (عصر) المعلومات شىء آخر. لذا فمن الضرورى بداية التعرف على طبيعة عصر المعلومات قبل التفكير فى عملية التطوير الجذرى للتعليم وكيف ومن يتولى إدارته. ذلك لأن التعرف على العصر الجديد يجعلنا نتعرف على احتياجاتنا من نوعية التعليم الذى يلائمه – هذا ببساطة – فالتعرف على متطلبات العصر الجديد يمكن من الوصول إلى أفضل نظم الإدارة والتطوير.

وهذا لا يتأتى إلا بالتعرف على هذا الوضع المستقبلى واحتياجاته من العملية التعليمية[٢].

(١) نظام إدارة الدولة يتوقف وإلى حد كبير على الوظائف التى من المفروض أن تقوم بها الدولة – سواء اقتصادية أو اجتماعية – ولكل نوعية من الوظائف نظام الإدارة الذى يتناسب مع تلك الوظيفة. فنظام إدارة التعليم الحكومى غير نظام إدارة البنية الأساسية والمرافق فى الدول مثلاً.

(٢) راجى عنايت: "أفيقوا يرحمكم الله"، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ (ص ١٠ . ٧٠).

فالتعرف على طبيعة إنسان مجتمع المعلومات وما يتصف به ليستطيع التعامل مع معطيات العصر، ومن هذه الصفات:

- الفردية وعدم النمطية.
- ممارسة التفكير الناقد.
- القدرة على التعليم الدائم، الذاتى، والشامل.
- الإبداع والابتكار.
- التعاون والإيجابية.

وفى ضوء الخصائص المطلوب أن يتسلح بها الفرد فى مجتمع المعلومات فإن التحولات اللازم إدخالها على التعليم تتضمن بعض النواحى التالية:

١- تحول البيئة التعليمية المغلقة إلى بيئة تعليمية مفتوحة تعتمد على شبكات المعرفة الإلكترونية، قد تنهى احتكار المدرسة بمفردها للعملية التعليمية وتفتح الباب أمام التعليم فى البيوت والمؤسسات والتى تعمل على تعليم الأفراد كل الخبرات والمهارات المستحدثة.

٢- التعليم الشخصى الذى يتفق مع قابلية وقدرات كل شخص واستبدال النظام النمطى الجماعى القائم على الأعمار والفصول والمدرسة بنظام آخر يسمح لقدرات الأفراد بتحديد المستويات التعليمية اللازمة لهم.

٣- التعليم الذاتى حيث يصبح فى ظل توافر شبكات الكمبيوتر فى مقدرة كل فرد الاعتماد على ذاته فى التعليم.

٤- خلق المعرفة بمعنى أن نظام التعليم السابق هو استيعاب وحفظ المتاح من المعارف، أما النظام الجديد فإنه سيعمل على خلق معارف جديدة باستخدام المعارف المتاحة وباستعمال أجهزة الكمبيوتر.

٥- امتداد التعليم، بمعنى أن التعليم كان ينتهى بالحصول على الشهادة، أما فى عصر المعلومات فإن التعليم سيستمر لتجدد وزيادة المعلومات باستمرار.

٦- تغيير فى شكل ومضمون ومحتوى المدرسة بما يلائم عصر المعلومات.

واعتقد أنـه اعتمادًا علـى تلك الأسـس يمكن تنـاول موضـوع التعليم مـن الناحيـة القوميـة ودراسـته والتعامـل معـه وصـولاً إلـى نمـط تعليمـى ومتطـور وإدارتـه بمـا يحقق الأهداف القومية للمجتمع مع استقرار النمط التعليمى خلال فترات زمنية محددة. وهنا يمكننـا أن نحـدد كيـف يمكـن إدارة العمليـة التعليميـة وتأديـة الوظيفـة التعليميـة فـى المجتمع فى المرحلة المقبلة.

(٢) وظيفة الدولة فى مجال التدريب وإعداد الكادر البشرى:

لم يعد الربط بين حجم الاستثمارات ومعدل التنمية على نفس درجة الاعتقاد كما كان فـى الماضـى، حيث أثبتت تجارب الواقـع أن الجزء الأكبـر مـن النمو يرجـع إلـى إنتاجيـة رأس المـال ولـيس لـراس المـال فـى حد ذاتـه، وبالتـالى تحقيـق معـدلات النمـو المرتفعة يتحقق عن طريق الاستخدام الكفـء لرأس المال.

وجانـب أساسـى مـن الاسـتخدام الكفـء لـرأس المـال يرجـع إلـى القـوى البشـرية (عنصر العمل) وكفاءته وارتفاع إنتاجيته.

ولا شك أن برامج الإصلاح الهيكلى فى عديد من الدول النامية تؤدى إلى توفير المناخ الأفضل لاستخدام رأس المال بمختلف مكوناته بما فيها العنصر البشرى.

والعنصر البشرى فى النشاط الاقتصادى هو القادر على:

١- دفع الاستثمارات وتدفقها من الداخل والخارج.

٢- تقييم البدائل المتاحة.

٣- تحقيق مستوى إنتاجية مرتفع.

٤- اختيار توقيتات العمليات الاقتصادية.

٥- اتخاذ القرارات الإدارية.

٦- دراسة وإنشاء وإدارة وتشغيل المشروعات.

وغير ذلك مما يؤدى إلى رفع كفاءة وإنتاجية الاستثمارات فى الاقتصاد القومى، وبالتالى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر أو الحد منه.

والتدريب مع التعليم والتربية يؤدى إلى:

- التعليم Learning، يؤدى إلى تغيير فى المعارف Knowledge.
- التدريب Training، يؤدى إلى تغيير فى المهارات Skills.
- التربية Education، يؤدى إلى تغيير فى السلوك Attitudes.

وهو ما تحتاجه الدول النامية لخلق وإعداد كوادر بشرية تستطيع أن تخرج من حالة الفقر إلى مستويات معيشية أفضل.

وحيث تعد الموارد البشرية المؤهلة والمدربة أهم العناصر الأساسية فى إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية – ويعد مستوى ونوعية تلك الموارد أحد المحددات الرئيسية لزيادة الإنتاجية، وتحقيق الرفاهية إلى الحد الذى يمكن معه القول أن نجاح التنمية بجناحيها، الاقتصادى والاجتماعى مرهون أصلاً بمدى التقدم فى مؤسسات التعليم والتدريب، إذ يعتبر التدريب فى إطار التربية المستمرة بذرة التنمية وثمرتها فى آن واحد.

وبالتالى تعد السياسة التدريبية أحد السياسات الاجتماعية فى المجتمع وذات المردود التنموى كبير الأثر، ومن الضرورى أن تولى الدول النامية سياسة التدريب الاهتمام الواجب، حيث يجب أن يقوم بها كل من الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، وإن كان دور الدولة أكبر فى المراحل الأولى للإصلاح الاقتصادى، حيث يجب أن تخصص نسبة معينة من الناتج المحلى للتدريب، وكذلك نسبة من دخل كل مؤسسة خاصة، كما يجب أن تتواءم وتنسجم خطة الدولة التدريبية مع خطط المؤسسات الخاصة وبما يحقق احتياجات المجتمع.

(٣) دور الدولة فى مجال البحث العلمى والتطوير التكنولوجى:

هو ركيزة التقدم، والذى أعطى ميزة للدول المتقدمة هو اهتمامها بالبحث العلمى والتكنولوجيا، ويتضح ذلك فى مخصصات كل دولة للبحث والتطوير – جدول (١).

حيث لم تعد الموارد قيدًا على التنمية، وإنما المعرفة هى الأساس. وحيث تعد التكنولوجيا هى الباب الواسع للتطوير الكمى والنوعى للإنتاج بما يتجاوز التوقعات، وبدون توقف – أى بما يعنى استمرار التطوير وبدون حدود – كما أن التكنولوجيا تؤدى إلى تعظيم الإنتاج من نفس القدر من الموارد وهذا من أهم الأهداف التنموية.

وقد أدى البحث العلمى والتكنولوجيا إلى[١]:

- التغيير فى أساليب الإنتاج.
- تقسيم العالم إلى من يملكون المعرفة، ومن لا يملكونها (وهم التابعون).
- لم يعد للقيود التقليدية المحددة للإنتاج – الموارد والميزة النسبية مثلاً.. – لم يعد لها نفس التأثير.
- أدت إلى اتساع السوق.
- تعدد الموارد غير الطبيعية (البدائل الصناعية) وأصبح الإحلال شبه كامل محل الموارد الطبيعية.
- قلة الاعتماد على عنصر العمل. بما يعنى تناقص العمالة فى القطاعات السلعية وزيادتها فى القطاعات غير السلعية (المهن الذهنية والخدمات المرتبطة بالعلم والمعلومات والتكنولوجيا) – جدول (٢)، شكل (٤).

---

(١) دكتور على السلمى، "الإدارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد"، مرجع سابق . ص ٣٣.

جدول (١): نسبة الإنفاق على البحث العلمى والتطوير التجريبي

الدولة	السنة	النسبة المئوية من الناتج القومى الإجمالي
مصر	١٩٨٢	٠.٢
الجماهيرية العربية الليبية	١٩٨٠	٠.٢
الهند	١٩٨٨	٠.٩
الأردن	١٩٨٦	٠.٣
الكويت	١٩٨٤	٠.٩
ماليزيا	١٩٨٩	٠.١
باكستان	١٩٨٧	١.٠
سنغافورة	١٩٨٧	٠.٩
إسرائيل	١٩٨٥	٣.١
الاتحاد السوفيتى السابق	١٩٨٨	٦.٥
اليابان	١٩٨٨	٢.٨
الدانمرك	١٩٨٩	١.٦
فرنسا	١٩٨٨	٢.٣
ألمانيا	١٩٨٧	٢.٩
إيطاليا	١٩٨٨	١.١
النرويج	١٩٨٩	٢.٠
المملكة المتحدة	١٩٨٩	٢.٣
الولايات المتحدة	١٩٨٨	٢.٩

المصدر: مؤسسة الكويت للتقدم العلمى – إدارة التأليف والترجمة والنشر تقرير ١٩٩٣ عن العلم فى العالم – إصدارات اليونسكو.

ويطرح السؤال التالى نفسه، من الذى يستطيع القيام بالبحث العلمى والتطوير التكنولوجى فى الدول النامية ؟

واعتقد أن الإجابة معلومة وهى أن الدولة هى المؤهلة والقادرة على تأدية هذه الوظائف – خاصة فى المراحل الأولى لإدخال التغييرات الهيكلية فى المجتمع – حيث لا يستطيع القطاع الخاص ولن يقدم بدرجة كافية على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى.

ومن ثم تعد تلك الوظيفة من أهم وظائف الدولة التى يجب أن تؤديها بفاعلية وكفاءة.

جدول (٢): تغير هيكل العمالة فى الدول المتقدمة (%)

الدولة / القطاع، السنة	فرنسا	ألمانيا	اليابان	الولايات المتحدة
الزراعة				
١٩٦٠	٢١.٩	١٣.٨	٣٠.٢	٨.٢
١٩٧٣	١١.٠	٧.٢	١٣.٤	٤.١
١٩٨٤	٧.٦	٥.٥	٨.٩	٣.٣
٨٩-١٩٩٤	٥	٤	٧	٣
الصناعة				
١٩٦٠	٣٦.٣	٤٨.٢	٢٨.٥	٣٤.٣
١٩٧٣	٣٨.٤	٤٦.٦	٣٧.٢	٢٢.٥
١٩٨٤	٣٢.٠	٤٠.٥	٣٤.٨	٢٨.٠
٨٩-١٩٩٤	٢٩	٣٨	٣٤	٢٨
الخدمات				
١٩٦٠	٤١.٨	٣٨.٠	٤١.٣	٥٧.٥
١٩٧٣	٥٠.٦	٤٦.٢	٤٩.٤	٦٣.٤
١٩٨٤	٦٠.٤	٥٤.٠	٥٦.٣	٦٨.٧
٨٩-١٩٩٤	٦٦	٥٨	٥٩	٦٩

المصدر: World Bank Book 1996 .

(٤) دور الدولة فى مجال البيئة والتنمية المستدامة:

التنمية المستدامة أو المتواصلة هى التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار والاستدامة من حيث استخدامها للموارد الطبيعية والتى تتخذ من التوازن البيئى محور ضابط لها، بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها. وكل الدول النامية لم تدخل العوامل البيئية فى خططها التنموية إلا خلال العقدين الأخيرين على أحسن تقدير، مما أثر على مواردها وعلى عملية التنمية بتلك الدول.

⇐ ومن ثم فهناك عدة خصائص للتنمية المستدامة:

١- الاستمرارية:

وهو ما يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه، بما يمكن من إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد.

٢- تنظيم استخدام الموارد الطبيعية:

القابلة للنفاذ والمتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.

٣- تحقيق التوازن البيئى:

وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة – أى المحافظة على البيئة – بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية، وإنتاج ثروات متجددة، مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.

وخصائص التنمية المستدامة تلك يتضح دور ووظيفة الدولة الضرورية فيها خاصة فيما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية – وتحقيق التوازن البيئى.

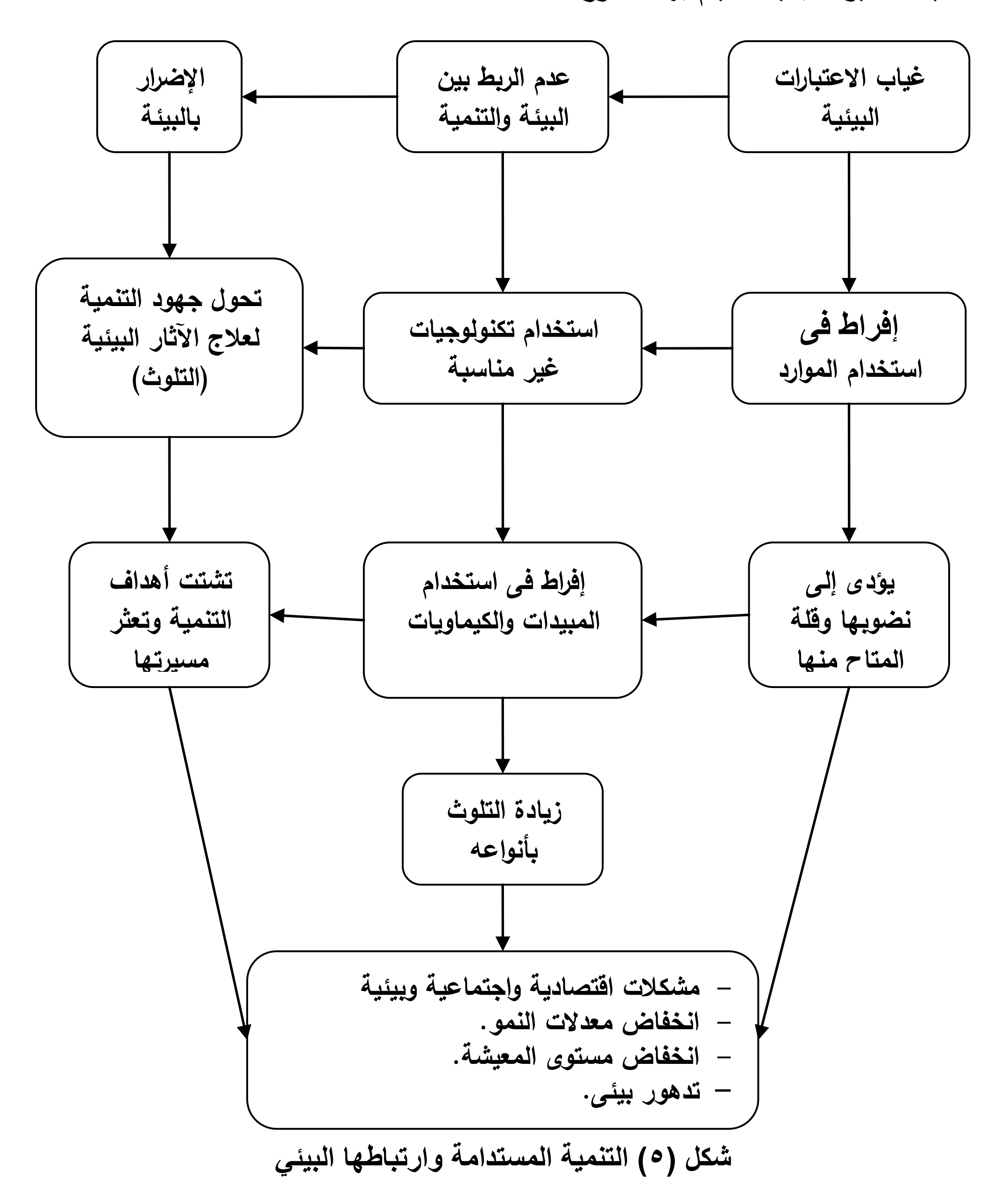
وقد أصبح هناك ربطًا واضحًا وأكيدًا بين التنمية والبيئة وأصبحت البيئة عنصرًا أساسيًا ضمن أى أنشطة تنموية وركيزة ذات أهمية تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومشاريعها ومواقع تلك المشاريع بما يهدف فى النهاية إلى المحافظة على البيئة، والحصول على موافقة المجتمع (ممثلاً فى الدولة) على نوعية ومكان المشاريع.

وقد كان الاعتقاد السابق (الخاطئ) أن الثروات الطبيعية كم لا يفنى، وإنها فى حالة ثبات واستقلالية – أى استقلال حركة وأنشطة استغلال الأرض عن النبات عن المياه عن الحيوان، عن المناخ، ومن دولة لأخرى.

ولكن ثبت أن الثروات محدودة بمحددات بيئية وبيولوجية وطبيعية متوازنة وهى تمثل أنظمة بيئية فرعية / مرتبطة ومتوازنة مع النظام البيئى العالمى، وكل ما يؤثر على المياه، الأرض، الطاقة، والمناخ يؤثر على ديناميكية تكوين الموارد الطبيعية فى المدى الطويل.

ونتيجة للتعدى الجائر على هذه المنظومة الطبيعية (فى الدول المتقدمة والنامية) والإخلال بالتوازنات الطبيعية أدى ذلك إلى التأثير على مسيرة التنمية واستقرارها حيث اختل مسار التنمية نتيجة تناقص المعروض من الموارد ونتيجة للاختلال البيولوجى الناتج عن التصنيع والاستخدام المفرط للكيماويات وزيادة تركيز ثانى أكسيد الكربون

شكل (٥). وهنا أتضح أن هناك دور أساسى ومهام وظيفية للدولة لابد أن تمارسها – حيث لا يوجد بديل للقيام بهذا الدور.



شكل (٥) التنمية المستدامة وارتباطها البيئي

إن السبب الرئيسى لعدم استدامة (تواصل) التنمية يرجع لعوامل بيئية فى الأساس، وهى الهدر البيئى، والتلوث البيئى:

الهدر البيئة للموارد (استنزاف الموارد): ويتضح هذا الاستنزاف للموارد فى، زيادة سحب مياه الآبار، زيادة استخراج النفط، الزراعة الكثيفة، الرى الكثيف، قطع الغابات، تجريف التربة، صيد الحيوانات، الصيد الجائر للأسماك، وجميعها عوامل تؤدى إلى نقص الموارد ونضوبها بمرور الزمن وبالتالى عدم استدامة التنمية فى مثل تلك المجتمعات.

كما أن التلوث البيئى يؤدى إلى عدم استدامة التنمية من حيث أنه يؤدى إلى الإخلال بالتوازن وعدم القدرة على تجدد الموارد الطبيعية، والقضاء على نوعيات وإعداد من النبات والحيوان والطيور والحشرات، وإصابة الإنسان بما يحد من قدراته الصحية ومن ثم الإنتاجية.

وبالتالى فمن الضرورى أن يكون فى كل مجتمع سياسة بيئية ملزمة للجميع – وكى تحقق السياسة البيئية أهدافها الاقتصادية والاجتماعية هناك شرطان أساسيان:

أولاً: أن تكون تلك السياسة ملزمة للمجتمع بقانون – وهناك جزاءات رادعة للخارجين عليه تشرف عليها الدولة.

ثانيًا: التعليم والإعلام البيئى، حيث أن السلوك البيئى السليم يأتى عن طريق التعليم فى مختلف المراحل، وعن طريق الإعلام بأهمية البيئة والإضرار المترتبة على الإساءة إليها.

ومن ثم تتأكد هنا وظيفة الدولة وضرورة تأدية تلك الوظيفة فى المجال البيئى حتى يمكن إيقاف الهدر والتلوث البيئى فى أى مجتمع، وليس هناك من بديل للدولة – يعاونها المنظمات الأهلية والخاصة – للقيام بهذا الدور.

(٥) وظيفة ودور الدولة فى القطاع الزراعى فى الدول النامية[1]:

وحيث أن الزراعة هى مهنة وطريقة معيشة، والقطاع الزراعى يختلف عن غيره من القطاعات، حيث هو قطاع اقتصادى اجتماعى فى ذات الوقت، والنواحى الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة ببعضها فى هذا القطاع لذا فالسياسة الزراعية هى اجتماعية اقتصادية.

وبصفة عامة، اعتمدت معظم الدول النامية – أو كلها – فى تمويل عملية التنمية فيها على القطاع الزراعى وذلك حيث لم يكن هناك قطاع صناعى أو قطاعات أخرى يمكن أن يتحقق بها فائض سوى القطاع الزراعى، ومن ثم عمدت هذه الدول على إثقال كاهل القطاع الزراعى بعبء تمويل عملية التنمية عن طريق سحب كل ما يمكن سحبه من تمويل من هذا القطاع وذلك عن طريق:

١- تسعير الحاصلات الزراعية.

٢- التسليم الإجبارى للحاصلات.

٣- التسويق التعاونى (أو ما يطلق عليه – وهو تسويق حكومى).

٤- الضرائب الزراعية.

حيث سعرت العديد من الحاصلات الزراعية بأقل من قيمتها وتحصل الدولة على هذا الفرق للتمويل التنموى، وفى مقدمة هذه المحاصيل القطن – فى مصر – والذى كان يصدر بأسعار أعلى بكثير عن أسعار الشراء من الزراع.

يلى ذلك كل من القمح وقصب السكر وكانا يسعران بأسعار أقل مما يتم الاستيراد به من الخارج لتغطية الفجوة بين الإنتاج المحلى والاحتياجات المحلية.

---

(١) البنك الدولى، معهد التنمية الاقتصادية، "ما يحدث للزراعة من استلاب فى البلدان النامية"، موريس إسكيف، أكبرتوفالديس، ترجمة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم ١٩٩٥.

ويرجع مفهوم التحيز ضد قطاع الزراعة أساسًا إلى إيمان واضعى السياسات فى الدول النامية بالحكمة التقليدية القائلة بأن (فرض الضرائب على الزراعة لا يضعف الإنتاج) ويرجعوا ذلك لضعف استجابة الزراعة لحوافز الأسعار، حيث يسود الاعتقاد بأن الصناعة هى القطاع المتحرك (الديناميكى) بينما الزراعة هى القطاع الساكن (الاستاتيكى) والذى لا يستجيب لا يستجيب للحوافز، ومن ثم فإن تسارع خطى النمو الاقتصادى يحدث بتحويل الموارد من الزراعة للصناعة ويتم ذلك بفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الزراعة.

ولكن خلال الثمانينيات سقطت هذه القاعدة، إذ أتضح أنه إضافة لسياسات الأسعار الزراعية هناك بعض السياسات الأخرى المؤثرة على قرارات المزارعين كالضرائب الزراعية.

وكان نتيجة لهذه السياسة غير الرشيدة، تدنى الإنتاجية والإنتاج الزراعى، وتدهور الموارد الزراعية، والهجرة من الريف إلى المدينة، ومجمل القول انخفاض مستوى المعيشة فى الريف بصفة عامة. وما ترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية عديدة، علاجها لا يكون إلا فى القطاع الريفى.

ومن ثم فإن تنمية القطاع الريفى تتطلب سياسة زراعية تأخذ النواحى الاقتصادية والاجتماعية فى الاعتبار، وتوقف تحويل فائض القطاع الزراعى إلى خارجه.

كما أن ضعف إمكانيات الزراعة تفرض على الدولة عبء القيام باستثمارات معينة فى القطاع لدفع الإنتاج الزراعى وتنميته. كذلك فإن التحول إلى حرية السوق أضعف من قدرة الدولة على التدخل فى الزراعة لتخطيط وتوجيه الإنتاج – ومن ثم يجب البحث عن البدائل التى يمكن أن تقوم بهذا الدور.

ومن ثم يمكن تحديد الوظائف المطلوب تأديتها فى القطاع الزراعى على النحو التالى:

١- إيقاف سحب الفائض الزراعى خارج القطاع الزراعى.

٢- تخطيط وتوجيه القطاع الزراعى.

٣- إدارة وتنفيذ خطط القطاع الزراعى.

فما هو دور الدولة والممكن أن تؤديه فى القطاع الزراعى - لا شك أن الدور الرقابى والبحثى والإرشادى للدولة سيظل قائمًا ومتواجدًا فى القطاع - ولكن الدور التخطيطى والإدارة للدولة فى القطاع الزراعى قد تقلص كثيرًا.

(٦) الدور الرقابى للدولة:

فى ضوء المستجدات العالمية والمحلية والتحرير الاقتصادى، وحرية السوق وما يترتب على ذلك من آثار. فلابد من دور رقابى للدولة. سواء كانت هذه الرقابة على المدخلات، أو الإنتاج، أو الأسواق ومثال ذلك الرقابة على الواردات من مستلزمات الإنتاج، وعلى صلاحية السلع، وعلى الحد من التلوث.

كما أن دور الدولة فى الرقابة على تنفيذ القانون وتشريعاته يعد من أهم مهام الدولة فى مرحلة التحرير الاقتصادى. حيث تتولى الجهات المعنية فى الدولة مراقبة التزام الجميع بتنفيذ القانون.

وهذا الدور الرقابى يمكن تحديده فى الآتى:

- الرقابة على مدخلات الإنتاج.
- الرقابة على السلع.
- الرقابة على الأسواق.
- الرقابة على الواردات (الحد من التلوث والحفاظ على البيئة).
- الرقابة على الالتزام بتنفيذ القوانين والتشريعات فى المجتمع.

وحتى تؤدى الدولة هذه المهام فلابد من أجهزة على درجة من الكفاءة والكفاية والشفافية حتى يمكن أن تؤدى تلك المهام.

وتحقيق التنمية – سواء من النواحى الكمية أو التوزيعى – يرتبط وإلى حد كبير بالنجاح فى تحقيق الدور الرقابى للدولة.

(٧) الدور الحكومى للحد من الفقر:

من ضمن تعريفات الفقر هو أنه عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة. وحيث يتضمن مستوى المعيشة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ويوجد ارتباط قوى بين المؤشرات الاجتماعية وبين انتشار الفقر. فانخفاض الدخل، وسوء التغذية، ونقص وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة. هذا بالإضافة إلى تدنى أو انعدام المشاركة السياسية للسكان، جميعها مؤشرات لانتشار ظاهرة الفقر.

وبإدخال الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التى تسود معظم الدول النامية حاليًا – تصبح تلك الفئات التى تعانى من الفقر هى أشد الفئات تأثرًا بنتائج تلك الإصلاحات حيث يعانى الفقراء فى المدى القصير من تلك النتائج [١]. مما يتطلب أن تقوم الدولة بإجراءات ووظائف معينة علاجًا لتلك الآثار.

ومن تلك التحديات أيضًا، كيف يتسنى حماية المجموعات الأكثر تعرضًا للمخاطر (الفقراء، أرباب المعاشات... الأطفال) من التكاليف الاجتماعية للإصلاح الاقتصادى.

كذلك، كيف يمكن تلبية الحاجة إلى خدمات صحية وتعليمية أفضل فى ظل عجز الموازنة والتضخم. كل تلك التحديات وأساليب المواجهة اللازمة لها تقع على عاتق الحكومة وهى ذات ارتباط وثيق بمستوى المعيشة وحالات الفقر فى المجتمع.

ومن ثم فإنه لابد من إجراءات تؤدى إلى تقليص ظاهرة الفقر والحد من تزايدها تمهيدًا للقضاء عليها فى المجتمع، وهذه الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر لن يقوم

---

(١) صندوق النقد والبنك الدولى – التمويل والتنمية. سبتمبر ١٩٩٠.

بها المستثمرون أو القطاع الخاص – وإن كان هناك جانب من عوائدهم يوجه للنواحى الاجتماعية – وبالتالى فلا مناص من أن تتولى الدولة مسئولية وعبء القيام بالعبء الرئيسى فى الحد من الفقر والقضاء عليه، أو بمعنى أخر مساعدة الفئات الضعيفة فى المجتمع.

ويتمثل الدور الحكومة فى مواجهة الفقر فى نواحى عديدة نتعرض لأهمها فيما يلى – شكل (٣):

٧–١ العمل الحكومى فى القطاعات الاجتماعية:

وذلك فى مجالات الصحة والتعليم الأساسى وخدمات الأسرة والرعاية الاجتماعية وكل تلك النواحى تتولاها الدولة، وهى جانب أساسى من مسئولياتها. والتقدم فى النواحى الاجتماعية تلك ينعكس على الإنتاج والإنتاجية ومن ثم معدل النمو فى المجتمع ففى ظل العمل الحكومى فى تلك المجالات حققت دول عديدة تقدم اجتماعي[١] – أعلى مما يتيحة مستوى دخلها (الصين، سيرى لانكا، شيلى، كوستاريكا، كولومبيا) ونقيض ذلك أن النمو المرتفع اقتصاديًا. فى غياب العمل الحكومى الفعال فى القطاعات الاجتماعية لن يحقق مكاسب مماثلة فى مجال التنمية الاجتماعية (البرازيل، باكستان).

ويعد التعليم الأساسى من أهم التزامات الدولة تجاه المواطنين خاصة غير القادرين، حيث يجب التوسع فيه ليشمل كل الأطفال فى سن الإلزام وأن يتضمن عدم تخلفهم أو تسربهم منه. حيث أثبتت الدراسات[٢]، أن زيادة متوسط مقدار التعليم سنة واحدة يرفع الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٩% وذلك للسنوات الثلاث الأولى من التعليم وبما يعادل ٢٧%. بعد ذلك يصبح العائد ٤% لكل سنة ولمدة ثلاث سنوات

(١) صندوق النقد والبنك الدولى. التمويل والتنمية. سبتمبر ١٩٩٠.

(٢) مؤشرات التنمية الدولية، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩١، البنك الدولى ١٩٩١.

أخرى بما يحقق ١٢%. أى أن التعليم لمدة ستة سنوات فقط يزيد الناتج المحلى الإجمالى ٣٩%. وقد اهتدت إلى هذا الأساس الدول الآسيوية المنطلقة حاليًا والتى تعرف بنمور آسيا، حيث ركزت على التعليم والتدريب بالإضافة إلى التحرير الاقتصادى مما أتاح لها هذه الدفعة التنموية القوية.

يضاف إلى ما سبق دور الدولة فى قطاع الخدمات الصحية، وحيث يعد المستوى الصحى وراء إنتاجية المجتمع، ومع انخفاض مستويات الدخول وارتفاع الأسعار مع تحرير الاقتصاد فليس هناك إمكانية لدى الفقراء للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الصحية، ومن ثم وجب على الدولة العمل على توفير هذه الخدمة الضرورية للقطاعات الأقل دخلاً فى المجتمع. وهنا يمكننا الاقتراح بأن تقسم تلك الخدمات إلى عدة نوعيات تشمل[1]:

- خدمات الصحة الأساسية للفقراء.
- خدمات صحة الأطفال الفقراء.
- خدمات صحية للأمهات والأطفال الرضع الفقراء.
- خدمات التأمين الصحى.
- خدمات صحية عامة.

ولابد أن تقوم الدولة بدورها فى النواحى الخمس السابقة. أن تحدد المجموعات المستهدفة جيدًا. وأن يتم تخصيص الاحتياجات الاستثمارية بحيث تغطى تلك الحاجات، ولا يمكن أن تترك النواحى الصحية نهبًا لقلة الاعتمادات المالية، حيث يجب أن تعطى أولوية فى تمويلها ولو بفرض نوعيات معينة من الضرائب لتلك الخدمات مع التأكيد الحاسم على نوعية الخدمة المقدمة للمحتاجين.

ودور الدولة لازم كالفقراء، ظل التحرير الاقتصادى – فيما يتعلق بالضمان الاجتماعى. وتوفير شبكات أمان الفقراء ، وفى توفير المرافق الأساسية.

(١) معهد التخطيط القومى "دور الدولة فى مرحلة التحرير الاقتصادي"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٩٢)، ١٩٩٤، ص٩٧.

٧-٢ دور الدولة فى استخدام آلية الأسعار فى زيادة الدخول الحقيقية للفقراء

بما يعنى أنه فى إمكان الدولة استخدام الأسعار النسبية بما يحقق أوضاع اقتصادية أفضل للفقراء. حيث يمكن توجيه الأسعار نحو الزيادة للسلع التى ينتجها الفقراء أو القطاعات كثيفة استخدام عنصر العمل كالقطاع الزراعى.

فعن طريق زيادة الأسعار النسبية لتلك السلع يتم إعادة توزيع الدخل لصالح تلك الفئات. فزيادة أسعار السلع الزراعية (كالقطن، الأرز، القمح...) يؤدى إلى حصول الزراع على دخول أعلى وعلى حصول العمالة الزراعية على أجور أفضل مما يؤدى إلى رفع مستوى القطاع الريفى والحد من الفقر فيه.

وحيث كان العكس هو السائد(١)، بتسعير السلع الزراعية بأسعار أقل من أسعارها السوقية الحقيقية – داخليًا وخارجيًا – وتحصل الدولة على هذا الفرق – بالنسبة للصادرات أو تعتبر دعمًا للقطاعات الأخرى بالنسبة للسلع التى تستهلك داخليًا مما أدى إلى النتائج المعروفة بالقطاع الزراعى والآثار السلبية المترتبة على ذلك سواء فيما يتعلق بالإنتاج الزراعى أو الدخل أو مستوى المعيشة فى القطاع.

أما بالنسبة للمستهلكين فعن طريق أسعار السلع التى يستهلكها فقرائهم يمكن الحد من الفقر وزيادة دخولهم الحقيقية إذا تم خفض أسعار تلك السلع. وذلك ممكن عن طريق قيام الدولة بالحد من الوسطاء. وخفض الضرائب عليها. وقيام شبكات توزيع شبه حكومية أو تعاونية لخفض التكاليف التسويقية. كذلك يمكن للدولة أن تشترى إنتاج سلعة معينة لتوزعها على الفقراء بسعر التكلفة.

معنى ما سبق أنه فى ظل التحرير وحرية السوق والأسعار. ستظل آلية الأسعار أداة يمكن للدولة عن طريقها تنفيذ سياسات اجتماعية (واقتصادية) مستهدفة فى المجتمع لصالح فئات معينة.

---

(١) أمثال ذلك أسعار القطن، القمح، والأرز فى مصر قبل الإصلاح الاقتصادى.

٧-٣ الاستثمار فى رأس المال البشرى:

والمقصود بذلك هو تعليم وتدريب وتطوير عنصر العمل ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية ومن ثم أعلى أجرًا ودخلاً وبالتالى تتاح أمامه فرص أكبر للعمل والأجر ويرتفع مستوى معيشته ويخرج من دائرة الفقر. حيث أصبح المعلوم أن الفقر هو فقر قدرات وليس فر موارد.

وفى ظل التحرير الاقتصادى يلزم دعم الاستثمار فى رأس المال البشرى خاصة فيما يتعلق بالتدريب التحويلى، حيث ستؤدى عملية الخصخصة إلى التخلص من أعداد كبيرة من العاملين، ومن ثم يلزم إعادة تأهليهم لأنماط إنتاجية جديدة يمكنهم مزاولتها.

كما أن إقلاع الدولة عن سياسة تشغيل الخريجين أدت وستؤدى إلى زيادة البطالة بينهم وهم بمؤهلاتهم الحاصلين عليها غير معدين لتأدية أعمال إنتاجية فى المجتمع، مما يتطلب إعادة تأهليهم وتدريبهم لمزاولة أعمال وحرف وأنشطة يرغبوا فى ممارستها.

ومن ثم فإن دور الدولة أساسى ومطلوب لتوفير الاستثمارات اللازمة للتعليم والتدريب، بل أن وضع السياسة التعليمية للمجتمع تعد من صميم مسئوليات الدولة. حيث تعد مسئولية الدولة فى إتاحة فرص التعليم والتدريب عند مستويات معينة للفقراء والذين لا يستطيعون دفع تكلفة الحصول عليه والذين سيؤدى غياب الدور الحكومى إلى عدم حوصلهم على أى قسط من التعليم. ومن ثم يتأثر الإنتاج فى المجتمع.

٧-٤ تسعير الغذاء وتوزيعه:

تحرير الاقتصاد وإطلاق حرية السوق والأسعار يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع – خاصة فى المراحل الأولى –، وفى الدول الفقيرة حيث مستويات الدخول منخفضة ومع ازدياد أسعار الغذاء ستزداد معاناة الفقراء ومن ثم فلابد من دور للدولة لضمان حد مقبول من الغذاء لهذه الفئات.

مما يستدعى تدخل الدولة بأى صورة من الصور. ومن تلك الأساليب تحديد السقف السعرى لكل سلعة ضرورية. بمعنى تحديد الحد الأقصى للسعر الذى يجب أن تباع السلع بأقل منه. ويتم ذلك بالاتفاق بين الدولة وممثلى المنتجين. وممثلى التجار. وبالتالى فإنه إذا زاد السعر عن الحد الأقصى يصبح من حق الدولة التدخل المباشر لحماية فقراء المستهلكين وذلك عن طريق طرح كميات إضافية فى السوق أو فتح الاستيراد، أو غير ذلك من الأساليب التى تؤدى لانخفاض السعر تحت الحد الأقصى (السقف السعرى) السابق تحديده حماية لأصحاب الدخول الصغيرة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أسلوب السقوف السعرية يستخدم أيضًا بالنسبة للخدمات الأساسية فى عديد من دول الاقتصاديات الحرة.

كذلك فإن شراء الغذاء من المنتجين وتوزيعه عن طريق الدولة، وعلى أساس عدم تحمل الدولة أى دعم، ولكن فقط ينحصر دورها فى خفض الهوامش التسويقية التى يغالى الوسطاء فى الحصول عليها، وضمان انسياب العرض دون اختناقات فى مقابلة الطلب وعدم ارتفاع الأسعار.

٧-٥ مشروعات التوظيف، وتوجيه الاستثمارات للمناطق الفقيرة:

تنتشر البطالة فى الدول النامية لأسباب عديدة، منها تخلف قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية، وسياسات الإصلاح الاقتصادى، وتوقف سياسات تعيين الخريجين. والبطالة تسبب العديد من المشاكل فى المجتمع ولابد للدولة من بحث سبل الحد والقضاء على البطالة.

ومن أهم أساليب الحد من البطالة وإتاحة مزيد من فرص العمل فى المجتمع مشروعات التوظيف العامة، والمشروعات الصغيرة وتشغيل الشباب ومشروعات التشغيل العامة وهى الممولة من ميزانية الدول والتى تنصب أساسًا على الخدمات. مثل إنشاء المرافق، والطرق وغيرها. وهى مشروعات ضرورية للمجتمع ولكن عائدها الاقتصادى طويل الأجل. وثانيًا.ذات مردود مالى فى المجتمع بما يدفع عملية التنمية

ومن ثم إتاحة مزيد من فرص العمل فى المستقبل. وثانيًا . تشغيل مزيد من العمالة فى المدى القصير والحد من مشكلة البطالة.

أما المشروعات الصغيرة، فهى ممولة من خارج ميزانية الدولة. وقد يكون لها صناديق خاصة لتمويلها. وتقدم قروضًا محدودة للشباب مع المشورة الفنية والتسويقية. وهى بذلك تتيح عديد من فرص العمل للشباب وقد يجابهها عديد من المشاكل الإنتاجية والتسويقية التى يلزم العمل على تذليلها حتى تستمر وتنموا وتستوعب مزيدًا من الأيدى العاملة. وخير مثال لذلك هو الصندوق الاجتماعى وما أتاحة من تمويل للمشروعات الصغيرة (نحو ٨٠ ألف مشروع) وما ترتب على ذلك من فرص عمل.

- **توجيه الاستثمارات للمناطق الفقيرة:**

تعانى المناطق الفقيرة بطبيعتها من قلة الاستثمارات بها وندرة فرص العمل وزيادة البطالة وما يرتبط بذلك من مشكلات. والمناطق الفقيرة قد تكون بأطراف المدن أو القرى أو الأقاليم، ودفع الاستثمارات بهذه المناطق يعد ضرورى لطول حرمانها، وانخفاض مستوى المعيشة بها وانتشار الفقر. ومن ثم يلزم تنميتها ويتأتى ذلك عن طريق إتاحة الخدمات ونشر المشروعات التى تستوعب أيدى عاملة وتطور من أسواق تلك المناطق سواء الصناعية أو الزراعية. كما أن الوصول إلى الفقراء وإشراكهم فى تصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات التى تخدمهم يعد من ضمن أهم عوامل نجاح تلك المشروعات فى تحقيق أهدافها ورفع مستوى معيشتهم. وهذا ما يتم حاليًا بواسطة برنامج "شروق" للتنمية الريفية المتكاملة فى مصر.

(٨) إدارة وظائف الدولة:

إن ما يتطلبه إدارة الوظائف السابقة للدولة ويختلف تمامًا فى بداية القرن الحادى والعشرين عن ما كان من قبل. وذلك وبصفة أساسية لما استجد من تطورات أدت إلى تعاظم دور القطاع الخاص، وبالتالى أصبح من المنطقى ومن الضرورى أن يضطلع بالعبء الذى يتلاءم مع حجمه فى المجتمع، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإن تأدية الدولة لهذه الوظائف عن طريق ما يطلق عليها وزارات يعد أثر من الماضى، فالوزارات بمفردها وهياكلها لن تستطيع تأدية هذه الوظائف فى ظل المتسجدات وبكفاءة وفاعلية تحقق التنمية والأهداف المنشودة، ومن ثم فإنه من المقترح أن يكون هناك مجالس قومية تقوم على إدارة كل وظيفة من تلك الوظائف . وتضم تلك المجالس نوعيات ثلاث بصفة أساسية:

١- الجهات الحكومية ذات الاختصاص (الدولة).

٢- الجهات الأهلية ذات الاختصاص (المجتمع المدنى).

٣- خمسة مواطنين من ذوى الخبرة (الأهالى).

وهنا نود الإشارة إلى مقصدنا من المواطنين ذوى الخبرة، ونعنى بهم من عملوا أو بحثوا فى أى من المجالات المعنية، على أن يكونوا تخطوا سن العمل الحكومى (فوق الستين) حتى تصبح أرائهم منزهة عن الغرض عدا فائدة المجلس المعنى. وقد يكونوا من الوزراء السابقين لتلك الوزارات مثلاً، على أن يكون اختيارهم غير حكومى عن طريق النقابات مثلاً.

ومن ثم يصبح العبء الأساسى فى إدارة تلك الأجهزة ملقى على عاتق الشعب (الجهات الأهلية + المواطنين) وبصفة أساسية، هو الذى يخطط ويتابع ويتحقق من النتائج ويتحمل ما يترتب على ذلك.

ومن هنا يمكننا أن نقول أن الدولة تؤدى وظائفها وتدار بواسطة المواطنين ولصالحهم – وهذه المجالس موجودة وعلى صور ومستويات مختلفة فى العديد من دول العالم.

والمجالس المقترحة لإدارة الدولة فى المجلات التالية شكل (٦):

أولاً: المجلس القومى للتعليم:

ويضم أربعة مجموعات:

١- جهاز التعليم الحكومى - بكل نوعياته ومستوياته.

٢- جهاز التعليم الخاص.

٣- جهاز التعليم الجامعى.

٤- هيئة المواطنين (كما سبق الإشارة، خمسة مواطنين من ذوى الاختصاص).

ثانيًا: المجلس القومى للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى:

ويضم أربعة مجموعات بصفة أساسية وهى:

١- الهيئات الحكومية:

والتى تشمل الوزارات المعنية، والمؤسسات الحكومية والأجهزة - مثل الزراعة - الصناعة، النقل والمواصلات، التشييد والبناء وهيئات التصميمات الصناعية، والصناعات الحرفية، والصناعات المدنية، التوحيد القياسى، جهاز الإحصاء.

٢- الجهات البحثية:

وتشمل الجامعات، أكاديمية البحث العلمى، المركز القومى للبحوث، والمعاهد البحثية الأخرى.

٣- القطاع الخاص:

مع تزايد حجم ودور القطاع الخاص فى المجتمع فإن هناك العديد من وحدات القطاع الخاص التى تقوم بإنشاء وحدات بحثية على مستوى متقدم ومن ثم يجب أن يشملها تشكيل المجلس القومى للبحث العلمى.

٤- هيئة المواطنين:

خمسة مواطنين من ذوى الاختصاص وفقًا لما سبق الإشارة إليه من مواصفات.

ثالثاً: المجلس القومى للتدريب:

ويشمل الأجهزة التالية:

١-جهاز التدريب الحكومى متضمن:

التدريب التجديدي/ التدريب التحويلي/ التدريب التأهيلى.

٢-أجهزة تدريب القطاع الخاص (والأهلى):

من يمثلها . متضمنة: التدريب التأهيلي/ التدريب الفنى والمهارى.

٣- هيئة المواطنين:

وتشمل خمسة مواطنين من ذوى الاختصاص.

رابعًا:المجلس القومى للبيئة:

ويشمل:

١-الوزارات المعنية:

الزراعة/ الصناعة/ النقل والمواصلات/ البترول/ الري/ التعليم/ الداخلية/ الإعلام.

٢-القطاع الخاص:

بشركاته ومؤسساته ومصانعه.

٣-الجمعيات الأهلية.

٤- هيئة المواطنين.

خامسًا: المجلس القومى للتنمية الاجتماعية:

ويشمل الهيئات المسئولة عن:

١- التأمين والمعاشات.

٢- أصحاب الدخول المحدودة والفقراء.

٣- المرأة.

٤- الطفولة.

٥- الجمعيات الأهلية.

٦- هيئة المواطنين، وتضم خمسة مواطنين من ذوى الاختصاص.

سادسًا: المجلس القومى للتنمية الزراعية:

ويضم هذا المجلس كل من:

١- اتحاد المنتجين الزراعيين.

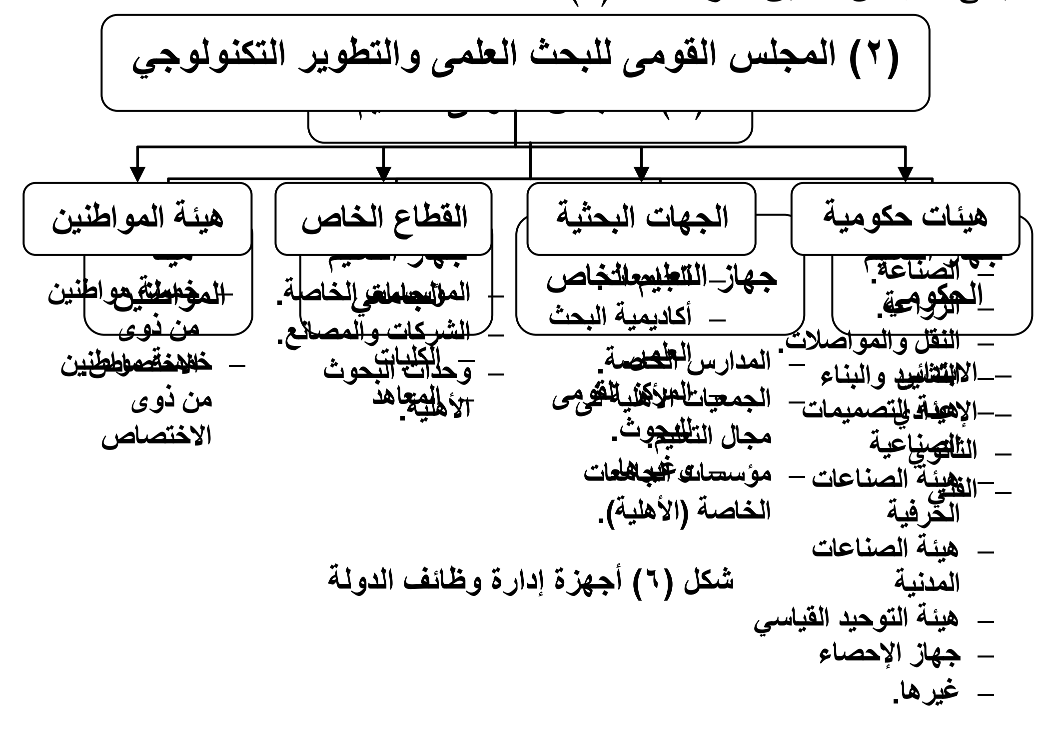
٢- التعاونيات الزراعية (جمعيات أهلية).

٣- وزارة الزراعة.

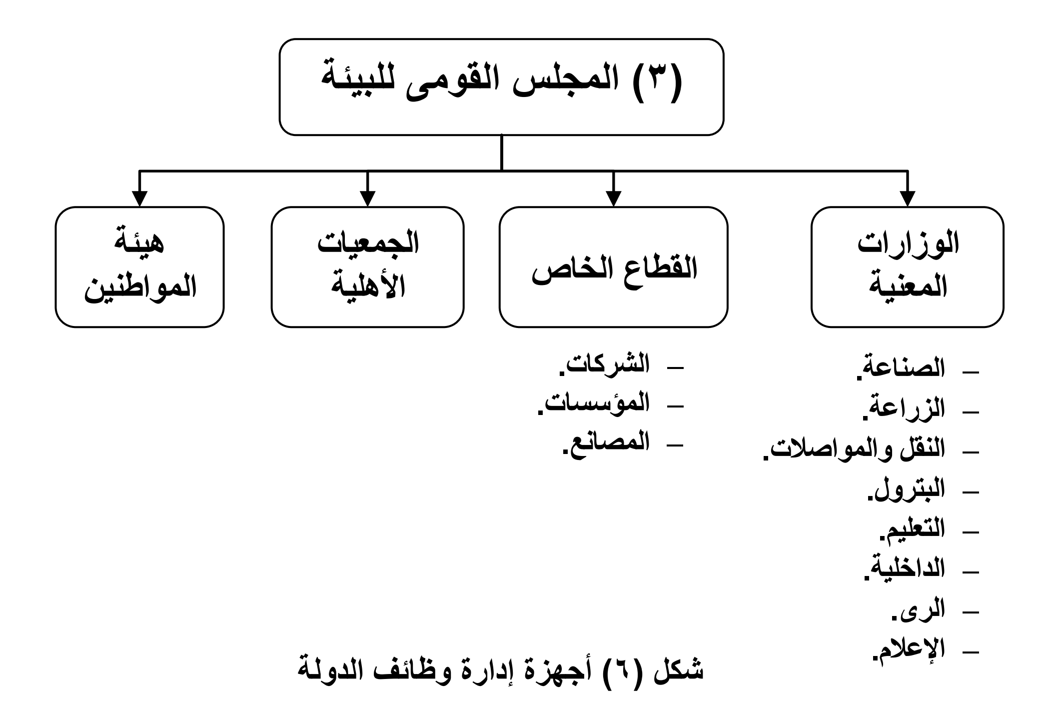
٤- البنوك الزراعية.

٥- هيئة المواطنين.

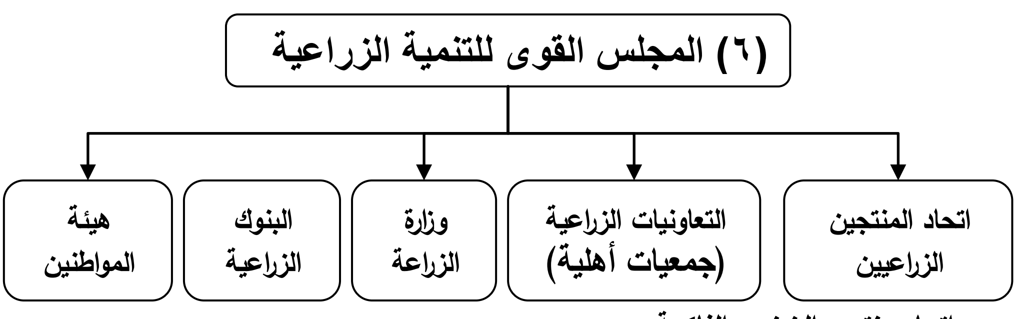
وهنا نود أن نتوسع فى توضيح دور كل من الهيئات الخمسة فى إدارة القطاع الزراعى كقطاع من أهم القطاعات الاقتصادية فى الدول النامية . وأيضًا كمثال لدور باقى المجالس السابق ذكرها. شكل(٦).



شكل (٦) أجهزة إدارة وظائف الدولة



شكل (٦) أجهزة إدارة وظائف الدولة



- اتحاد منتجى الخضر والفاكهة
- اتحاد منتجى المحاصيل الحقلية
- اتحاد منتجى المحاصيل الزيتية
- اتحاد منتجى اللحوم والألبان
- اتحاد منتجى الدواجن والبيض الإعلام.

شكل (٦) أجهزة إدارة وظائف الدولة

⇐ إدارة القطاع الزراعى:

مستقبل التنمية فى القطاع الزراعى يتوقف إلى حد بعيد على مدى القدرة على التأثير على توجيهات القطاع بما يخدم أهداف المجتمع وذلك عن طريق إيجاد تنظيم معين يستطيع التخطيط التأشيرى للقطاع بما يحقق أهداف مجموع الزراع والمجتمع فى آن واحد.

كما أن التخطيط – وضع خطة – بمفرده لن يكون كافيًا فى ظل اقتصاديات السوق لتحقيق الأهداف بل ويلزم وجود الإمكانية والقدرة الآلية التى تمكن من تنفيذ تلك الخطط وهو ما يستلزم قدرة هذا التنظيم على تنفيذ الخطط الموضوعة بما له من علاقات وانتشار فى القطاع الزراعى وكافة وحداته وقدره على التأثير. ومن ثم فلابد أن يكون هذا التنظيم قاعدى وله مستوياته بدءا من القرية.

وهذا لا يعنى أن يكون هناك عدة تنظيمات نوعية تخطط وتنفذ ما يتعلق بمجال نشاط كل تنظيم، على أن ترتبط تلك التنظيمات ببعضها لوضع استراتيجية وخطة القطاع ككل.

وفى ضوء متطلبات المرحلة المستجدة فى الاقتصاد القومى من ضرورة استحداث هياكل تؤدى أدوارها المطلوبة فى ظل حرية السوق. لذا فمن المقترح أن تتولى إدارة القطاع إعداد وتنفيذ الخطط الزراعية ومتابعتها وذلك عن طريق المؤسسات والمنظمات التالية:

١- التعاونيات الزراعية (جمعيات أهلية).

٢- اتحادات المنتجين الزراعين (قطاع خاص).

٣- وزارة الزراعة (الدولة).

٤- البنك الزراعى (بنك الفلاحين).

٥- خمسة مواطنين من ذوى الاختصاص.

⇐ **التعاونيات الزراعية:**

فالتعاونيات الزراعية بانتشارها فى أعماق الريف، وإعداد أعضائها، وقدراتها الذاتية لو تم تطويرها بما يتلاءم مع المستجدات. كذلك إعادة بناء هيكل الحركة التعاونية وفقًا للأسس التعاونية الحقيقية.

وبالتالى يستطيع التعاون الزراعى أن يمارس دوره فى التأثير على الإنتاج والمساعدة على توجيه وترشيد استخدام الموارد - سواء الطبيعية، أو الاستثمارية - بما يحقق الفائدة المثلى لكل من الزراع والمجتمع.

حيث يمكن أن تقوم كل جمعية تعاونية زراعية بمساعدة الزراع فى اتخاذ القرارات المثلى . بعد تطوير التعاونيات وإعادة هيكلتها . لتوزيع الموارد الزراعية، بما يعنى إرشادهم إلى التراكيب المحصولية الأكفأ لتعظيم دخولهم وفائدة المجتمع، وبذلك تحل الجمعية التعاونية محل أسلوب تنظيم الدورة الذى كان سائدًا ويمثل جانب من تخطيط الإنتاج الزراعى.

كما أن للقطاع التعاونى دور رئيسى فى توفير الاحتياجات التمويلية للزراع - خاصة صغارهم - وسيصبح فى منافسة مع القطاع الخاص لتوفير التمويل ومستلزمات الإنتاج الزراعى وبأساليب تعاونية. وبممارسة التعاونيات لهذا الدور تستطيع أيضًا التأثير على توجيهات الإنتاج الزراعى بما يعظم عائد الموارد بالنسبة للزراع والمجتمع، وبما يوفى بالطلب المحلى والتصدير.

وباختفاء التدخل الحكومى فى التسويق الزراعى ستتحول سوق السلع الزراعية إلى سوق تنافسية . وقد تحولت بالفعل فى معظمها . ونظرًا لما يتصف به الإنتاج الزراعى من خصائص، فإن الجانب الضعيف وهم الزراع. وتستطيع التعاونيات أن تمارس دورها التسويقى - سواء التسويق الداخلى أو الخارجى - بفاعلية بإعطائها كافة الصلاحيات التى تتطلبها المرحلة - وفقًا لقانون تعاونى جديد يؤكد أن التعاونيات منظمات شعبية خاصة - وليست حكومية أو شبه حكومية - ومن ثم

يصبح للتعاونيات دور فى التأثير على الأسعار سواء للمنتج وكذلك المستهلك عن طريق دورها فى السوق وقدرتها على المنافسة – أكثر بكثير مما هو فى متناول الزراع كأفراد . وبما يحقق مصلحة الزراع والمستهلكين والاقتصاد القومى.

⇐ اتحاد المنتجين الزراعيين:

تعد اتحادات المنتجين فى كافة القطاعات الأهلية من أهم التنظيمات ذات الأهمية فى إدارة شئون أعضاء تلك الاتحادات وبالمثل من الممكن – ومن المطلوب – أن يتضمن القطاع الزراعى عدد من الاتحادات لإدارة شئون أعضائها من المنتجين الزراعيين سواء كان إنتاجًا نباتيًا أو حيوانيًا.

ومن الممكن أن يضم القطاع الزراعة الاتحادات التالية:

- اتحاد منتجى الخضر و/أو الفاكهة.
- اتحاد منتجى المحاصيل الحقلية.
- اتحاد منتجى المحاصيل الزيتية.
- اتحاد منتجى اللحوم والألبان.
- اتحاد منتجى الدواجن والبيض.

ويشارك فى كل اتحاد المنتجين وبدون تحديد عدد معين كى يضم الاتحاد أكبر عدد من أصحاب المصلحة، وذلك على مستوى القرية، ثم اتحاد مركزى من ٢٠ عضوًا على مستوى المحافظة، ورئاسة الاتحاد من تسع أعضاء على المستوى القومى، ذلك كله بالانتخاب الحر المباشر. ثم الاتحاد العام للمنتجين الزراعيين وتمثل فيه كل الاتحادات ويتكون من ١١ عضو.

⇐ مهام الاتحاداتت:

يعد من أهم مهام تلك الاتحادات رعاية مصالح أعضائها سواء ما يتعلق بالنواحى الإنتاجية أو النواحى التسويقية ومن تلك المهام:

- تحديد حجم الإنتاج لمقابلة الطلب الداخلى والخارجى وتحقيق عائد مجزى للمنتجين.
- تحديد أفضل أماكن ومواعيد البيع.
- تحديد جهات التصدير وأسعارها.
- تقديم الإرشادات المتعلقة بالإنتاج.
- تقديم الإرشادات المتعلقة بالتسويق.
- تقديم خدمات إنتاجية وتسويقية.
- توفير قدرات تمويلية.

⇐ وزارة الزراعة:

فى ضوء تعديل مهام وزارة الزراعة فى مرحلة التحرير الاقتصادى – فسيكون دورها تأشيرى توجيهى فيما يتعلق بإدارة القطاع الزراعى، حيث ستقوم بتوفير كافة المعلومات والبيانات (للمجلس القومى للتنمية الزراعية)، وتقديم المشورة العلمية والفنية ونقل وجهة نظر الدولة، هذا بالإضافة إلى الرقابة الزراعية.

⇐ البنك الزراعى:

ونعنى به بنك الفلاحين، ويقوم هذا البنك بالدور الرئيسى فى تمويل القطاع الزراعى – سواء النواحى الإنتاجية أو التسويقية ويشارك ممثل البنك فى إعداد توجهات القطاع الزراعى وإعداد السياسة التمويلية للقطاع بما يؤدى إلى تحقيق الأهداف الإنتاجية.

وإنشاء هذا البنك يتم بمساهمة كل الاتحادات السابق الإشارة إليها كذلك التعاونيات الزراعية.

⇐ هيئة المواطنين:

وتشكل من خمسة مواطنين من ذوى الاختصاص/ قد يكون من بينهم وزراء زراعة سابقين/ أساتذة جامعات/ رؤساء بنوك/ نقابيين - ويتم اختيارهم عن غير طريق الحكومة. كأن ترشحهم النقابات الزراعية أو الاتحادات المعنية أو الجامعات. وهؤلاء تخطوا سن العمل الحكومى - فيصبح فى مقدورهم الإدلاء بآرائهم بحرية وبدون أهواء، كذلك فى مقدورهم الاعتراض ورفض ما قد يكون غير مفيد لأنهم لا يخضعون للحكومة.

ووفقًا لما سبق، فإن إدارة القطاع الزراعى والتخطيط له فى ظل حرية السوق سوف تقوم به الجهات الخمس السابق الإشارة إليها - وربما يضاف إليها منظمات أخرى - لتكون ما يمكن أن يطلق عليه المجلس القومى للتنمية الزراعية والمشكلة على النحو التالى:

- الاتحادات الزراعية الخمسة.
- التعاونيات الزراعية.
- وزارة الزراعة.
- البنك الزراعى (بنك الفلاحين).
- هيئة المواطنين.

ليقوم هذا المجلس بالآتى، وبإيجاز:

- وضع خطة القطاع الزراعى بما يخدم أهداف الزراع والمجتمع.
- توجيه الإنتاج المحقق داخليًا وخارجيًا بما يعظم عائد استغلال الموارد.
- تحديد مستلزمات الإنتاج الزراعى، والعمل على توفيرها عن طريق البنك.
- تقدير التمويل اللازم للقطاع.

– متابعة تنفيذ الخطة الزراعية.

وطالما كانت خطة القطاع نابعة من أصحاب المصلحة وقد شاركوا فى إعدادها، فمن المؤكد أنهم يلتزمون بها، إلا أن ذلك لا يمنح أن تكون هناك ضوابط فى كل اتحاد لالتزام أعضاءه بالخطة.

ومن ثم يتضح أن هناك تغيير أساسى فى أسلوب إدارة القطاع الزراعى – فمن إدارة حكومية خالصة – إلى إدارة زراعية قائمة على أصحاب المصلحة فى القطاع – ومن قم فإن دور الدولة يكون قد تقلص بصورة كبيرة فى عملية الإدارة المباشرة للقطاع. وكذلك تغير دور الدولة إلى الاستشارة وتقديم النصح والتوجيه والرقابة – وهذا التغيير حتى يحقق أهدافه ويؤدى وظيفته فله متطلبات لابد من العمل على تحقيقها وتوفيرها – ولا يسمح المجال بتفصيلها هنا.

مـوجـــز

يعد موضوع التغيير فى وظائف الدولة الاجتماعية فى ظل المستجدات العالمية والمحلية، من أهم المرتكزات التى تؤثر فى عملية التنمية. حيث أن من مهام الدولة الأساسية هو تحقيق التنمية.

ولذلك ومع المستجدات التى تتعلق بالتحرير الاقتصادى وسيادة اقتصاديات السوق وحرية التجارة، فقد يرى البعض أن هناك تغييرًا فى مهام ووظائف الدولة خاصة الاجتماعية. ولكن الوظائف التى على الدولة أن تؤديها اجتماعيًا – ليست بالجديدة تمامًا، ولكن ما حدث هو التطوير فى مهام ووظائف الدولة فى ضوء ما استجد من متغيرات اقتصادية واجتماعية.

وهذه الوظائف والتى لابد أن تؤديها الدولة بكفاءة وعدالة هى:

- دور ووظيفة الدولة فى قطاع التعليم.
- وظيفة الدولة فى مجال التدريب وإعداد الكادر البشرى.
- دور الدولة فى مجال البحث العلمى والتطوير التكنولوجى.
- دور الدولة فى مجال البيئة والتنمية المستدامة.
- وظيفة ودور الدولة فى القطاع الزراعى فى الدول النامية.
- الدور الرقابى للدولة.
- الدور الحكومة للحد من الفقر.

ويعد الدور الحكومى للحد من الفقر فى الدول النامية من وظائف الدولة الأساسية. حيث تؤدى الدولة وظائف وخدمات شبه مجانية أو مجانية للحفاظ على مستويات المعيشة ومن هذه المهام:

١- العمل الحكومى فى القطاعات الاجتماعية (خاصة الصحة والتعليم).

٢- استخدام آلية الأسعار لزيادة الدخول الحقيقية للفقراء.

٣- الاستثمار فى رأس المال البشرى.

٤- تسعير الغذاء وتوزيعه.

٥- مشروعات التوظيف وتوجيه الاستثمارات للمناطق الفقيرة.

وهذه الوظائف والمهام وحتى تؤديها الدولة كما ينبغى، فلابد من تنظيم معين – فى ضوء المستجدات – حيث أن الوزارات وهياكلها لن تستطيع تأدية هذه الوظائف بفاعلية تحقق التنمية المنشودة. ولذلك فمن المقترح أن يكون هناك مجالس قومية تقوم على إدارة كل وظيفة من تلك الوظائف. تضم هذه المجالس نوعيات ثلاث بصفة أساسية.

١- الجهات الحكومية ذات الاختصاص (الدولة).

٢- الجهات الأهلية ذات الاختصاص (المجتمع المدنى).

٣- خمسة مواطنين من ذوى الخبرة (الأهالى).

وبصفة عامة يمكن تلخيص دور الدولة فى المراحل القادمة على النحو التالى:

إن التنمية عن طريق السوق الحر يعنى زيادة دور القطاع الخاص، وتخلى الدولة عن عدد من المجالات، واحتفاظها بمجالات وأنشطة معينة يؤدى ذلك إلى تغيير فى أسلوب التنمية، وتغيير فى الأدوات والسياسات التى لابد أن تشملها خطة التنمية.

ومن ثم فان منهج التخطيط التأشيرى وآليات السوق لا يعنى غياب دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وإنما يعنى حدوث تغير فى مضمون هذا الدور بما يتطلبه ذلك من إعادة النظر فى أولويات الخطة وترتيبها وفقاً لاحتياجات المجتمع الحقيقية

وأهداف التنمية. ومن ثم تصبح الدولة شريك فى التنمية ومراقب لها، وهى محفز لتوجيه النشاط الاقتصادى الوجهة التى يحتاجها المجتمع، كما أنها مازالت رائدة خاصة فى المجالات والقطاعات التى لا يقدم عليها القطاع الخاص، وهى أيضاً الميسر لأمور الاستثمار من المجتمع.

وقد أصبح الثقل فى جانب التنمية الاجتماعية حيث لم تحقق التنمية الاقتصادية بمفردها طموحات الدول النامية. ومن ذلك يتضح أن فى مقدمة العوامل المعوقة للتنمية تخلف السياسات الاجتماعية – وبمعنى أدق التخلف الاجتماعى. والجانب الأكبر من عبء التنمية الاجتماعية يقع على عاتق الدولة. إن الوظائف التى على الدولة أن تؤديها ليست بالجديدة تماماً، ولكن ما حدث هو تطوير فى مهام ووظائف الدولة فى ضوء ما استجد من متغيرات اقتصادية واجتماعية. ومن ثم يمكن الإشارة إلى وظائف الدولة فى النقاط التالية:

- التعليم بصفة عامة والتعليم الأساسى بصفته هو محور الانطلاق لأى مجتمع، وتطوير التعليم وإدارة القطاع التعليمى، وإعادة بناء العملية التعليمية لمواجهة متطلبات عصر المعلوماتية يتطلب دور أساسى للدولة.
- أن كثيراً من الفشل فى تحقيق التنمية يعود إلى تدنى مستويات الإدارة فى منظمات الإنتاج والخدمات وخاصة المملوكة للدولة لذلك أصبح نظام إدارة الدولة وتطويره وتجديده وتحسينه بما يتماشى مع المستجدات من أهم متطلبات تحقيق التنمية، وهذا دور أساسى للدولة يرتبط ذلك بدعم نظام التدريب فى مؤسسات الدولة ويجب أن يقوم بها كل من الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، وإن كان دور الدولة أكبر فى المراحل الأولى للإصلاح الاقتصادى، حيث يجب أن تخصص نسبة معينة من الناتج المحلى للتدريب وكذلك من دخل كل مؤسسة خاصة. مع ربط خطة الدولة التدريبية مع خطط المؤسسات الخاصة.
- دور الدولة فى مجال البحث العلمى والتطوير التكنولوجى أساسى وضرورى، حيث لم تعد الموارد قيداً على التنمية وإنما المعرفة هى الأساس. وحيث تعد

التكنولوجيا هى الباب الواسع للتطوير الكمى والنوعى للإنتاج بما يتجاوز التوقعات، أى استمرار التطوير، كما أن التكنولوجيا تؤدى إلى تعظيم الإنتاج من نفس القدر من الموارد (تعظيم القيمة المضافة). والدولة هى المؤهلة والقادرة على تأدية هذه الوظائف، خاصة فى المراحل الأولى للإصلاح، حيث لا يستطيع القطاع الخاص ولن يقدم بدرجة كافية على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى.

- تحقيق التنمية المستدامة من ضمن مهام الدولة، وهى التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار والاستدامة من حيث استخدامها للموارد الطبيعية والتى تتخذ من التوازن البيئى محور ضابط لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها. وعن طريق الدولة يمكن إيقاف الهدر والتلوث البيئى فى المجتمع يعاونها المنظمات الأهلية والخاصة للقيام بهذا الدور.

- إن ضعف إمكانيات الزراعة تفرض على الدولة عبء القيام باستثمارات معينة فى القطاع لدفع الإنتاج الزراعى وتنميته. كذلك فان التحول إلى حرية السوق يضعف من قدرة الدولة على التدخل فى الزراعة لتخطيط وتوجيه الإنتاج. ولاشك أن الدور الرقابى والبحثى والإرشادى للدولة سيظل قائماً ومتواجداً فى القطاع.

- فى ضوء المستجدات العالمية والمحلية وحرية السوق وما يترتب على ذلك من آثار فلابد من دور رقابى للدولة، رقابة على مدخلات الإنتاج ورقابة على السلع ورقابة على الأسواق كذلك الرقابة على الالتزام بتنفيذ القوانين والتشريعات فى المجتمع.

- كما أن دور الدولة للحد من الفقر ومساعدة الفئات الضعيفة سواء بالعمل الحكومى فى القطاعات الاجتماعية، أو بالدعم أو غير ذلك من الأساليب يعد من صميم وظائف الدولة فى المجتمعات النامية والمتقدمة على السواء، ولا نغفل دور القطاع الخاص والمجتمع الأهلى فى هذا المجال.

- لم تعد الدولة وحدها المسئولة عن جهد التنمية والتخطيط، حيث يتنامى حجم القطاع الخاص، ودور المجتمع الأهلى. وحيث يصبح التخطيط والخطة بمثابة إطار للعقد الاجتماعى بين شركاء التنمية. أن التنسيق بين أهداف وبرامج المنشآت الخاصة، وأهداف وبرامج الحكومة على نحو يتسق مع الأهداف الوطنية يتطلب مشاركة المنشآت الخاصة فى صياغة الأهداف الأولويات والسياسات والإجراءات.

- بمعنى مشاركة القطاع الخاص من منتجين ومجتمعات واتحادات فى العملية التخطيطية كما أن نشاط الجمعيات الأهلية يعتبر من الظواهر الهامة ويلزم تشجيعها من المجتمع. إن وجود دائرة للحوار التخطيطى لمختلف الشركاء من القطاع الخاص، غرف تجارية واتحادات، وجمعيات أهلية، وجمعيات مستثمرين، وبنوك وشركات تأمين، بالإضافة إلى الوزارات والمحافظات والقطاع العام أصبح ضرورة تخطيطية تنموية.

- حيث يدور الحوار بين هؤلاء الشركاء الفاعلين الجدد فى الاقتصاد حول القضايا والأهداف والسياسات والوسائل والمعوقات لخلق رأى عام وقناعة مجتمعية فى ضوء الاستراتيجية العامة للتنمية والأهداف القومية ومن ثم يصبح الدور التخطيطى للقطاع الخاص أكبر مما سبق ويتطلب ذلك وجود الآلية التى تسمح بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع الأهلى فى إعداد وتنفيذ.

المراجـع

١- البنـك الـدولى، معهـد التنميـة الاقتصـادية، "مـا يحـدث للزراعـة مـن اسـتلاب فـى البلـدان الناميـة"، مـوريس إسـكيف، أكبرتوفالـديس، ترجمـة المنظمـة العربيـة للتنميـة الزراعية، الخرطوم ١٩٩٥.

٢- البنك الدولى ، "مؤشرات التنمية الدولية"، تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٩١.

٣- البنك الدولى، "تقرير عن التنمية فى العالم"، ١٩٩٧.

٤- راجى عنايت: "أفيقوا يرحمكم الله"، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.

٥- دكتور على السلمى، "الإدارة المصرية فى مواجهة الواقع الجديد"، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ٥٤، أغسطس ١٩٩٢.

٦- على حبيش (دكتور)، "استيعاب التكنولوجيا وتحديات العصر"، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة ١٩٩٢.

٧- صندوق النقد والبنك الدولى، "التمويل والتنمية"، سبتمبر ١٩٩٠.

٨- معهد التخطيط القومى "دور الدولة فى مرحلة التحرير الاقتصادي"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٩٢)، ١٩٩٤.

٩- مؤسسة الكويت للتقدم العلمى، "تقرير عن العلم فى العالم"، إدارة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٩٣، إصدارات اليونسكو.

الفصل الخامس

التغيير التكنولوجى فى الدول النامية

مقـــدمة :

الثورة التكنولوجية هى نوع من التغيير السريع والمتلاحق والمستمرة. وإذا كان هناك ربط بين الثورة والتغيير فهذا وارد لأن الثورة هى نوع من التغيير السريع والفجائى. وهو ما ينطبق بالفعل على ما حدث خلال العقدين الأخيرين فى مجالات التكنولوجيا. لأن ما حدث خلال هذين العقدين ربما يفوق بكثير ما حدث من تغيير منذ الثورة الصناعية وحتى بداية هذين العقدين.

والتغيير هو التحول من وضع إلى وضع آخر. يختلف عن الوضع السابق وهو عملية إرادية. ومن ثم فلابد أن يكون الوضع الجديد أفضل من الوضع السابق.

(والتغيير) مختلف عن (التغير). حيث أن (التغير) لا إرادى وهو أيضًا انتقال من وضع إلى وضع آخر. قد يكون أفضل وقد يكون أسوأ من الوضع السابق.

ومن ثم فإن التغيير مستهدف. له هدف. وله خطة، ويتطلب إرادة لتحقيقه. كذلك إدارة (عنصر البشر) وقوى عاملة معينة لها القدرة على إحداث التغيير المخطط وبالتالى تحقيق جهود التنمية.

وعلى ذلك فقضية التغيير فى الأساس هى قضية حضارية عامة. تهدف إلى أن يصبح المجتمع عصرى أخذ بأساليب العصر – وفى مقدمتها التكنولوجيا الحديثة – وقادرًا على استخدام تلك الأساليب، كذلك قادرًا على التكيف والتعامل مع التغييرات المستجدة عالميًا ومحليًا والتى هى أيضًا فى تغيير مستمر.

وهنا نقصد بالتغيير الانتقال إلى عصر التكنولوجيا الحديثة. ومن هذا المنطلق، فإن التغيير يشمل مجالات[١]:

- التغيير فى المعارف Knowledge.
- فى المهارات Skills.
- فى السلوك Attitudes.

وهذه الركائز الثلاث هى اللازمة لتحقيق التحول التكنولوجى (أو الثورة التكنولوجية) فى المجتمع. ولذا يعد التغيير أشمل من:

- التطوير Development.
- النمو Growth.
- التقدم Progress.
- التحديث Modernization.

لأن التغيير يضم هذه الجوانب جميعًا.

ومجالات التغيير الثلاثة السابقة (المعارف، المهارات، السلوك) ترجع إلى:

- التعليم Learning، يؤدى إلى تغيير فى المعارف Knowledge.
- التدريب Training، يؤدى إلى تغيير فى المهارات Skills.
- التربية Education، يؤدى إلى تغيير فى السلوك Attitudes.

ومن ثم فإن ثقافة التغيير – إلى التكنولوجيا – مرتبطة بفلسفة وثقافة "التعليم، والتدريب، والتربية" فى المجتمع. وبالتالى فلابد من ربط ثقافة وسياسة التعليم والتدريب والتربية فى المجتمع بالتغييرات والمستحدثات فى مختلف العلوم والفنون والتكنولوجيا حتى يستطيع المجتمع أن يلاحق الثورة التكنولوجية العالمية.

---

(١) م. عزمى مصطفى، "التغيير وثقافة التغيير، ودور الصندوق الاجتماعى"، مؤتمر جنوب الوادى وأفاق المستقبل، معهد التخطيط القومى، فبراير ١٩٩٨.

- **التغيير فى مفهوم التنمية:**

كما أصاب التغيير التكنولوجيا، أصاب كذلك مفهوم التنمية ذاته، بما يؤدى إلى إدخال عناصر وعوامل مستجدة فى عمليات التنمية تؤدى إلى التعجيل بها.

فخلال العقود القليلة الماضية تغير وتبدل مفهوم التنمية عدة مرات – ولكن لم يتم دراسة وتحليل هذه التغييرات بدرجة كافية حتى يمكن الإفادة منها، ومن هذه التغييرات:

١- من "**المفهوم التقليدى للتنمية**" حيث هى "الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة" – وظل هذا المفهوم جامدًا – دون أى تطور، حيث لم تدخل القيمة المضافة فى مكوناته.

مثال ذلك القطن المصرى طويل التيلة سلعة رقم (١) فى العالم[1]. عند تصديره غزل يصبح رقم (١٢) فى العالم. عند تصديره منسوجات يصبح رقم (١٨) فى العالم.

ومعنى ذلك أن هناك من يستخدم مواردى الطبيعة أفضل من – أى أن دولة مثل إنجلترا تستخدم مواردى الطبيعية بصورة أكفاء منى.

٢- إلى "المفهوم المعدل للتنمية" وهو: "الاستخدام الأمثل للموارد سواء المتاحة لدى أو المتاحة لدى الغير.

أى أن المواد الخام والموارد الطبيعية يحقق التنمية من ورائها من يستخدمها أكفاء وليس من ينتجها أو يملكها. وتجربة اليابان وأوروبا والنمور. إذ العبرة بمن يضيف قيمة مضافة أعلى من حيث الجودة والسعر.

أى أصبحت القدرة (أو الميزة) التنافسية هى الأفضل وهى المعيار ولها الغلبة وهى من صنع الإنسان، بينما تقلصت الميزة النسبية والتى هى من صنع الطبيعة.

(١) م. عزمى مصطفى، مرجع سابق.

ولو كان التحليل السليم وفى الوقت المناسب لتلك التغييرات قد تم لكنا استفدنا أكبر استفادة من الميزة التنافسية وفى وقتها.

٣- إلى "التنمية البشرية"، حيث اتجهت التنمية إلى التركيز على العنصر البشرى عن طريق تنمية الموارد البشرية Human Developments Resources على أساس أن البشر هم ركيزة تقدم الدول وليس الموارد الطبيعية. والدليل على ذلك اليابان والنمور الآسيوية.

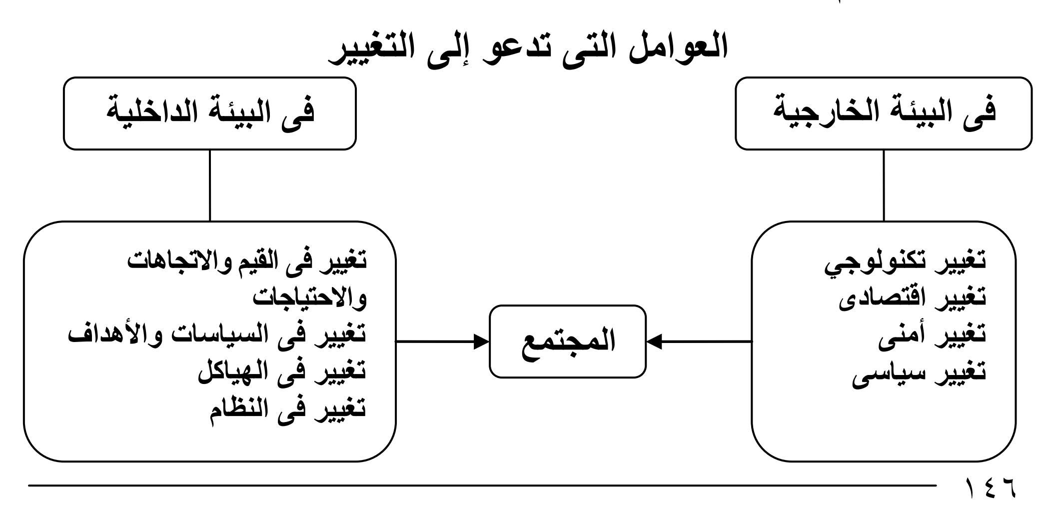
٤- إلى "تنمية نوعية الحياة"، حيث انتقلت من التنمية البشرية أى من تحسين نوعية البشر Human Quality Development إلى تحسين نوعية الحياة Quality of Life Development.

حيث أن تحسين نوعية البشر ينظر استغلالية ويعتبر البشر مورد أو عنصر Element شأنه شأن باقى عناصر الإنتاج – أما تحسين نوعية الحياة فهى أشمل ومعاييرها التحسن فى الصحة والتعليم والمسكن والعمل والدخل والحاجات الأساسية وغيرها.

• **دوافع التغيير:**

كثرة هى دوافع التغيير ومسبباته، فقد ترجع إلى عوامل خارجية و/أو داخلية. وعدم الأخذ بها يترتب عليه تدنى حالة المجتمع داخليًا وعالميًا، وتزايد الفجوة بينه وبين دول العالم الأخرى، وفقده للأمن الاقتصادى والاجتماعى والقومى.

العوامل التى تدعو إلى التغيير



والتغيير فى المجتمع له جوانبه العديدة، ولكن سنقصر حديثنا هنا على التغيير المرتبط بإدخال التكنولوجيا أو بالتغيير التكنولوجى فى المجتمع، حيث يترتب عليه التغيير فى بعض أو كل المجالات الآتية: (التغيير فى التكنولوجيا المستخدمة يترتب عليه):

١- التغيير فى الآلات والمعدات.

٢- التغيير فى الأفراد (نوعية ومستوى).

٣- التغيير فى طرق وأساليب العمل.

٤- التغيير فى السياسات والإجراءات.

٥- التغيير فى التنظيم الإدارى.

٦- التغيير فى السوق.

- **معوقات التغيير التكنولوجى:**

كل جديد يواجه بمقاومة معينة ناتجة عن تخوف من المستقبل مع عدم المعرفة والعلم بالجديد، ولكن فى مجال التكنولوجيا أصبح التجديد فرصة للتطور واللحاق بركب التقدم والتنمية.

وهناك من العوامل والأسباب وراء معوقات إدخال التكنولوجيا الحديثة لابد من علاجها والتخلص من تلك المعوقات وأسبابها حتى تؤتى التكنولوجيا الجديدة ثمارها وتستقر فى المجتمع وتتوالد وتتطور.

من هذه المعوقات ما يلى:

١- **عدم توفر الظروف الموضوعية** اللازمة للتغيير التكنولوجى (التجديد التكنولوجى) كالعلم والمعرفة، والكوادر الفنية والإدارية اللازمة. وتخوف الكوادر المتاحة من عدم مقدرتها على مجاراة التكنولوجيا فتعوقها أو تعارضها، وبالتالى تؤدى إلى تخلف المجتمع بأكمله.

٢- **عدم القبول بالتغيير** بمعنى أن المجتمع أو بعض فئاته ترفض التغيير – لأسباب عديدة – ومن ثم يكون هناك مقاومة لهذا التغيير مما يعيق إدخاله فى المجتمع (أو فى المؤسسة). لذلك فإن لظاهرة السلوك الإنسانى والعوامل النفسية المرتبطة به دور مهم فى عمليات التغيير ويجب العمل على دراسة تلك العوامل النفسية والتعرف على مفاتيح الشخصية وكيف يمكن العمل على قبولها بالتغيير والأخذ به، لأن التغيير إذا كان مرتبط بحياة البشر أو أساليب عملهم لا يمكن فرضه عليهم بدون قبول منهم. ومقاومة التغيير ظاهرة يواجهها كل المجددين فى كافة المجالات (حتى فى استصلاح الأراضى وإقامة المجتمعات الجديدة).

٣- الناس لا تقاوم التغييرات التكنولوجية فى حد ذاتها، ولكنها تقاوم ما قد يترتب على التغييرات التكنولوجية. من **تغييرات فى العلاقات الإنسانية** وفى المكانة الاجتماعية مع عدم القدرة على التنبؤ المستقبلى.

- **خصائص التغيير التكنولوجى:**

١- السرعة:

بمعنى أن التغيير يتم (أو يجرى) فى زمن متناهى الصغر (سنة أو ربما يوم)، بعدما كان يقاس بالعصر (عصر البخار، عصر الفحم، البترول...).

٢- الشمولية:

بمعنى أن يغطى معظم العالم فى وقت قصير، كذلك يشمل مختلف جوانب الحياة.

٣- الاستمرارية (التواصل):

التغيير يؤدى إلى تغيير جديد ينبعث ويتصلب التغيير (الوضع) السابق، أى أن التغيير مستمر (من وضع متحرك وليس ثابت).

٤ – **العمق:**

بمعنى أنه رغم اتصال الوضع الجديد بالوضع السابق، إلا أن الوضع الجديد قد يختلف تمامًا عما سبقه، ويأتى بابتكارات تؤدى إلى تقادم الوضع السابق بشدة (الجيل السادس والسابع من الحاسبات الآلية، الاتصالات، الألياف الضوئية).. لدرجة أنه قد يتبادر للبعض عد ارتباط الوضع الجديد (أو المستحدثات) بالوضع السابق.

- **التغيير التكنولوجى:**

مما سبق يتضح أن المجتمع لابد أن يأخذ بعوامل وأساليب التكنولوجيا الحديثة، بمعنى انه يلزم تغيير ما فى المجتمع من أساليب وأدوات ومعرفة على الاستخدام إلى ما هو أحدث أو أكثر تقنية، أى أن التغيير مرتبط بالتكنولوجيا فى عالمنا النامى.

ومن ثم فإنه يمكن أن تعرف التكنولوجيا على النحو التالى:

"هى الوسائل التى ينتجها الإنسان لخدمة أغراضه ونشاطاته المختلفة سواء كانت إنتاجية أو غير إنتاجية).

وبذلك تعد التكنولوجيا (التكنيك) وسائل تم إنتاجها أصلاً بواسطة الإنسان (أى عمل الإنسان)، لاستخدامها فى نشاطات حياته المختلفة.

كما تعرف التكنولوجيا[١] بأنها مجموعة من المعرفة والخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والإدارية التى يستخدمها الإنسان فى أداء عمل أو وظيفة ما فى مجال حياته اليومية لإشباع الحاجات المادية والمعنوية سواء على مستوى الفرد أو المجتمع.

(١) د. عفيفى عواد، "العالم العربى والتكنولوجيا"، "مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادى العربى المشترك"، المعهد العربى للتخطيط، الكويت ١٩٩٣، ص ١١٢.

ومن ثم فلابد من ثلاث عناصر للخيار التكنولوجى:

١- مهارات ومعارف لازمة للتقدم التكنولوجى (Software).

٢- معدات وأجهزة متطورة (Hardware).

٣- أرضية اقتصادية واجتماعية ملائمة للتطور التكنولوجى.

فالتكنولوجيا غير الملائمة أو بدون الأرضية الاقتصادية والاجتماعية التى تتواءم معها تصبح كرقعة جديدة على ثوب قديم.

مثال ذلك أن العالم العربى يستخدم كل منجزات العصر التكنولوجية وليس به مصنع واحد لإنتاجها (التليفون المحمول، الفاكس، الأقمار الصناعية... المفاعلات النووية... إلى أخره).

التكنولوجيا هى أدوات إنتاج وأدوات خدمات + مقدرة على استخدام تلك الأدوات فى وجود مناخ اقتصادى واجتماعى ملائم لذلك.

- **<u>دلالات مستفاده من الثورات الصناعية:</u>**

وهناك بعض الصفات والخواص ذات الدلالة فى كل من الثورة الصناعية الأولى والثانية والتى يمكن للدول النامية أن تتعلم منها وتستفيد من تلك التجارب والتى منها:

⇐ **<u>الثورة الصناعية الأولى فى إنجلترا (بداية القرن الثامن عشر):</u>**

نخلص منها بعدة مؤشرات:

- إن المحدد لانطلاق هذه الثورة هو العامل الاقتصادى وليس العامل التقنى.
- أن العلم لم يكن هو المحدد لسلسلة الاكتشافات والتحسينات التقنية التى أدخلت على وسائل الإنتاج.

– أن التقنيات التى أدخلت وإحجام وحدات الإنتاج خلال الثورة الصناعية لم تشكل انقطاعًا حادًا عن الفترة التى سبقتها.

– وبصفة عامة فإنه خلال الثورة الصناعية الأولى كانت التجريبية هى السائدة وليس العلم (كانت نسبة الأمية فى إنجلترا ٧٠% – ٨٠% بين العاملين، وخريجى الجامعة نحو ٧٤٠ خريج وذلك حتى عام ١٨٤٠).

أى أن التقدم التقنى اعتمد على الحرفية بناءً ا على التطوير المستمر البطيء.

⇐ الثورة الصناعية الثانية فى القرن التاسع عشر:

اعتمدت بلاد تلك الثورة على تكنولوجيات مصدرها الرئيسى إنجلترا وتتصف هذه الثورة بما يلى:

– الأولوية للعامل الاقتصادى وليس للتقنى.

– (زيادة الإنتاجية فى الزراعة وزيادة الطلب على الصناعات الوسيطة).

– بعد استيراد التكنولوجيا قامت بصناعتها وإنتاج الآلات داخليًا.

– إن التقنيات الجديدة لم تكن منفصلة عن القديمة وبمعنى آخر لم تكن صعبة، وكان من السهل استيعابها وتطويرها عن طريق الفنيين (الحرفيين).

نسبة الأمية فى البلدان الأوروبية مع الثورة الصناعية

الدولة	السنة	نسبة الأمية
فرنسا	١٨٤٠	٤٧%
بلجيكا	١٨٦٦	٤٢%
إيطاليا	١٨٧٨	٥٥%
ألمانيا	١٨٧٨	١٢%

حكومة اليابان جعلت ابتداءً ا من عام ١٨٧١ التعليم إجبارى لجميع المواطنين، ومع بداية القرن العشرين كان جميع من فى سن التعليم فى المدارس وكان نظام التعليم الذى صمم ليجيب عن حاجات محددة فيؤمن الاحتياج من الأيدى العاملة المؤهلة بأعداد كافية، وجهاز واسع من الفنيين بالإضافة إلى نخب قائده من خريجى الجامعات[١].

• الثورة التكنولوجية:

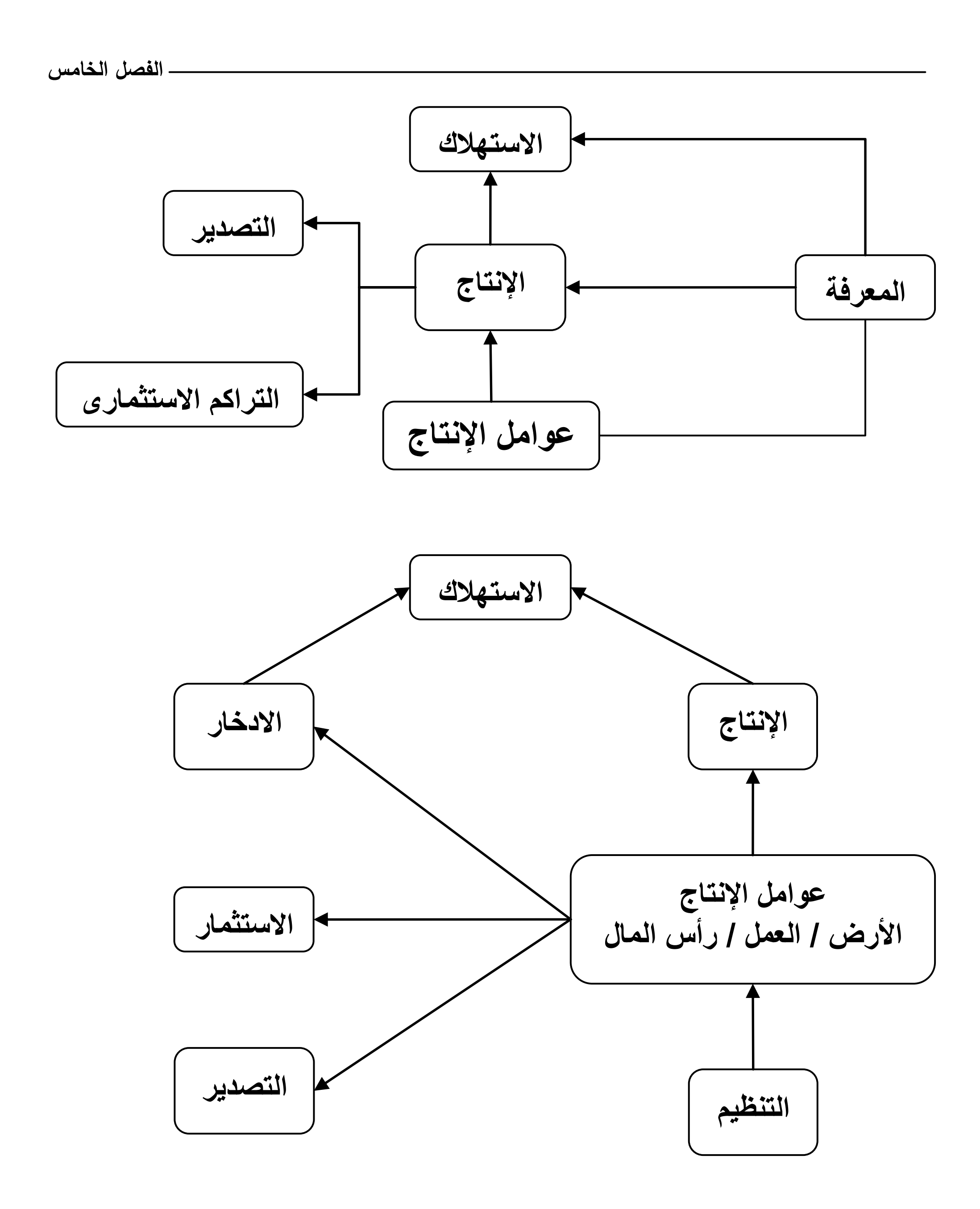
تعد الثورة التكنولوجية الحالية أهم حقائق هذا العصر أو تلك الحقبة، ومن المؤكد أنها مازالت فى بدايتها، بمعنى أنها ستغل غلات كثيرة قادمة أى أن التغيير سوف يظل مستمرًا عبر حياة بعض الأجيال القادمة.

وسرعة التغيير[٢] هذه تؤدى بمخططى التنمية إلى مواجهات صعبة وتحديات كبيرة نظرًا للسرعة وعدم القدرة على التنبؤ. سواء فيما يتعلق بمجالات الإنتاج، أو طلب الاستهلاك، أو الاستثمار.

وقد حلت المعرفة محل الرأسمال فى تحريك قدرة الاقتصاد، وأصبحت طاقة متجددة يمكن أن تتكاثر وتتضاعف دون الدخول فى إطار حلقة الفقر المفرغة. وسقطت الأوهام التقليدية للتنمية بأن المال هو صانع التنمية، وأين يمكن كسر حلقة الفقر المفرغة ؟

(١) دكتور نجيب عيسى، "مشكلة التكنولوجيا فى العالم الثالث"، فى مستقبل التنمية العربية والعمل العربى المشترك، المعهد العربى للتخطيط، الكويت ١٩٩٣، ص٣٠ . وما بعدها.

(٢) دكتور عبد الله يوسف أبو عياش، "التخطيط والتنمية فى المنظور الجغرافى"، دار القلم ، بيروت ١٩٨٣.



الحلقة الجديدة للتنمية (مثلث الإنتاج)

وأساسًا يقترن التطوير التكنولوجى بتقدم إدارى، ليس هذا فقط ولكن أيضًا لابد من سوق كبيرة تؤدى وظيفة ثنائية من ناحية التطوير والتكنولوجيا للإنتاج. والتطور والتكنولوجيا للاستهلاك. أى لابد من تكامل إقليمى معين حتى يمكن خلق هذه السوق، حيث يعوق غيابها عملية التنمية التكنولوجية فى الدول العربية.

ومن ثم يمكن القول أن التقدم فى هذا العصر والذى تحقق فى غالبية الدول الأوروبية والولايات المتحدة واليابان، وأخذت بناصيته دول جنوب شرق أسيا قام على[١].

(التكنولوجيا + الإدارة + التكامل) = التقدم)

والذى يقابل فى مجتمعاتنا العربية:

(التبعية + تخلف إدارى + تجزئة = تخلف)

تبعية تكنولوجية، بمعنى استخدام أو استهلاك أو حيازة التكنولوجيا وليس إنتاجها أو خلقها (أى تنشغل الدول النامية بعملية نقل التكنولوجيا).

كذلك تعانى دولنا النامية جميعًا من ترهل وبيروقراطية أجهزتها الإدارية مما يعيق عملية التنمية حتى ولو توفرت عناصرها. فبدون إدارة كفئة لن تتحقق التنمية المنشودة.

والتكامل، أو التكتل – سيمكن الدول من الإنفاق على التطوير التكنولوجى واستمرارية هذا التطوير سريع التغيير، كما يمكنها من تطبيقه والاستفادة منه فى الإنتاج. كذلك فى سوق الاستهلاك.

---

(١) دكتور عزت حجازى، "التحدى والتنمية والتخلف فى الوطن العربى"، دار التنوير، بيروت ١٩٨٥.

ففى الدول المتقدمة يسير الابتكار التكنولوجى على النحو التالى:

١- تحديد الحاجات.

٢- توجيه الأجهزة البحثية والإنتاجية وتطوير الأطر التنظيمية والمؤسسية والعلاقات الاجتماعية لتوفير مناخ الابتكار.

٣- ابتكار تكنولوجيات لإشباع الحاجات.

هذه العلاقة تأخذ اتجاهًا عكسيًا فى الدول المتخلفة:

١- **خلق حاجات:**

لم تكن معروفة وغير ملائمة للأنماط المعيشية فى تلك الدول (التقليد).

٢- **النقل التكنولوجى:**

بما قد يكون غير ملائم ولا تتوافر الأطر التنظيمية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية لها.

٣- **استهلاك واستخدام:**

مخرجات التكنولوجيات المتقدمة لإشباع ما تم خلقه من حاجات، وبالتالى عدم إنتاج، وبالتالى عدم إنتاج تكنولوجيا.

- **الثورة التكنولوجية والتغير فى عناصر الإنتاج[1]:**

المقصود هنا هو دخول عامل جديد على العوامل التقليدية الأربعة. (الأرض، رأس المال، العمل، التنظيم) أثر عليها جميعًا ألا وهو المعرفة (التكنولوجيا Know How). ليس فى تحديد مقادير كل منها فى دالة إنتاجية جديدة (أى إيجاد علاقات

(١) الأمم المتحدة، "اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا"، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، فى منطقة اللجنة"، بيروت ١٩٨٠.

جديدة بينها). ولكن أيضًا فى إعادة تشكيل الصفات العامة لتلك العناصر (بدائل الموارد/ البديل الصناعى بدلاً من الطبيعى) إلى الحد الذى أحدث تغييرًا جذريًا فى هياكل الموارد الإنتاجية وفى أهميتها ومعايير ندرتها النسبية والمطلقة. على نحو انعكس بصورة واضحة على التناقص فى نسب تبادل المصادر الطبيعية مع المنتجات المصنعة).

أى أن المعرفة (أو التكنولوجيا) لم تصبح عامل مكمل لباقى عناصر الإنتاج وإنما عامل أساسى.

وبالنسبة لعنصر العمل تقلصت الحاجة إلى العمل اليدوى ليحل محله العمال العلميون والتكنولوجيون. حيث أصبح دور الكمبيوتر أساسى فى التصميم وإعادة التصميم وإدخال أى تعديلات مطلوبة دون حاجة إلى التدريب عليها. وانشغال الجانب الأكبر من العمال بمهام التصميم بالاستعانة بالحاسبات الآلية. التى تحتاج إلى قدر أكبر من التعليم والقدرة على التخيل والابتكار. وهو ما يلزم الدول النامية حاليًا.

كما أن تطوير الإدارة (والإدارة التكنولوجية) ركيزة أساسية للتقدم الفنى والتنمية، فقد زاد التقارب بين عنصرى العمل والإدارة من حيث المستوى الفنى التأهيل العلمى أو التدريب المهنى).

ويتطلب التقدم التكنولوجى تحقيق أمور ثلاثة:

١- الدخول فى مجالات/ ومنتجات جديدة.

٢- فتح أسواق داخلية وخارجية.

٣- القدرة على الإدارة الحديثة المتطورة.

جاءت الثورة التكنولوجية بعدد من المتغيرات:

١- تعدد أساليب الإنتاج (وتعدد المدخلات) التى تحقق نفس المنتجات وتؤدى إلى إشباع نفس الحاجات.

٢- سرعة التقادم (فى كل شيء) فى المعدات والمنتجات وأساليب الإنتاج.

٣- تزايد مستوى الأوتوميشن - ودخول الكمبيوتر فى مختلف مراحل التصميم والإنتاج، مما أدى إلى زيادة معدل إحلال رأس المال (التكنولوجيا محل العمل)، وبالتالى تزايد الاستغناء عن عنصر العمل ومن ثم تزايد البطالة.

٤- تناقص العاملين فى الصناعة: مع الثورة التكنولوجية وإحلال التكنولوجيا محل العمل تناقصت العمالة فى القطاع الصناعى فى معظم الدول المتقدمة، مقابل تزايدها فى قطاعات الخدمات التى يعتبر جانب كبير من أنتجه الكمبيوتر مرتبط بالخدمات Software.

٥- تراجع بعض الصناعات - وتخلى الدول المتقدمة عنها، وانتقالها إلى الدول النامية - والتى كانت تعتبر فى الماضى من أعمدة التقدم الصناعى مثل الحديد والصلب وصناعة السيارات وبناء السفن.

٦- من التطور التكنولوجى - وزيادة البطالة - فى الدول المتقدمة أدى إلى عودة بعض الصناعات بتكنولوجيا متفوقة إلى الدول المتقدمة لخلق فرص عمل مثل صناعة النسيج، مع تطبيق سياسات حمائية فى وجه صناعات نسيج الدول النامية.

تغير هيكل العمالة فى الدول المتقدمة

(%)

الدولة / القطاع ، السنة	فرنسا	ألمانيا	اليابان	الولايات المتحدة
الزراعة				
١٩٦٠	٢١.٩	١٣.٨	٣٠.٢	٨.٢
١٩٧٣	١١.٠	٧.٢	١٣.٤	٤.١
١٩٨٤	٧.٦	٥.٥	٨.٩	٣.٣
٨٩-١٩٩٤	٥	٤	٧	٣
الصناعة				

القطاع ، السنة / الدولة	فرنسا	ألمانيا	اليابان	الولايات المتحدة
١٩٦٠	٣٦.٣	٤٨.٢	٢٨.٥	٣٤.٣
١٩٧٣	٣٨.٤	٤٦.٦	٣٧.٢	٢٢.٥
١٩٨٤	٣٢.٠	٤٠.٥	٣٤.٨	٢٨.٠
٨٩-١٩٩٤	٢٩	٣٨	٣٤	٢٨
الخدمات				
١٩٦٠	٤١.٨	٣٨.٠	٤١.٣	٥٧.٥
١٩٧٣	٥٠.٦	٤٦.٢	٤٩.٤	٦٣.٤
١٩٨٤	٦٠.٤	٥٤.٠	٥٦.٣	٦٨.٧
٨٩-١٩٩٤	٦٦	٥٨	٥٩	٦٩

المصدر: World Bank Book - ١٩٩٦.

- **الثورة التكنولوجية وتسارع معدلات التقادم:**

حدثت الثورة (أو التقدم) التكنولوجى فى العالم المتقدم اعتمادًا على نوعين من التطوير:

- تطوير للعلوم الأساسية، ولاسيما علوم المواد Materials Sciences.
- تطوير المنتجات Product Development.

وقدرة المنشآت على تخصيص وحدات للبحث والتطوير Research & Development (R&D) يرتبط ويؤكد التقدم التكنولوجى فى هذه المنشآت والدول:

والثورة التكنولوجية الحالية تعمقت أكثر فى علوم المواد بما ترتب عليه من تطوير سريع فى كل من المنتجات النهائية والسلع الوسيطة (مستلزمات الإنتاج)، كما أدت إلى تغييرات سريعة فى الحاسبات الآلية واستخداماتها بما فى ذلك الاستخدامات الإنتاجية، وكان معنى ذلك قصر وانكماش دورة حياة المنتجات Product Life Cycle.

وهذا التقادم السريع يواجهه المنتجون اعتمادًا على ضعف المرونة السعرية فى بداية المنتجات (نزولها السوق) برفع الأسعار بما يسمح باسترجاع الجانب الأكبر

من رأس المال فى أقصر فترة ممكنة قبل إدخال تعديلات على المنتجات أو إدخال نماذج وموديلات جديدة (مثال ذلك الراديو الترانزستور فى بداية إنتاجه، الآلة الحاسبة الصغيرة، التليفزيون الملون فى بداية عهده، الكمبيوتر الشخصى، وغيرها كثير).

وهذه الوضعية (استرجاع رأس المال) والتخلص من أعباء سرعة التقادم تمكنت منه الدول المتقدمة الصناعية لسببين:

أولاً: سيطرتها (أو امتلاكها) للتكنولوجيا.

ثانيًا: سيطرتها (أو امتلاكها) للصناعات الرأسمالية المتضمنة لها.

والدول النامية تفتقد العنصرين السابقين، ومن ثم فليس أمامها سوى أى من البديلين:

الأول:

- أن تبقى على التقنيات التقليدية.
- أن تحصل على بعض التقنيات التى تعرضت للتقادم فى الدول المتقدمة (رغم حداثتها النسبية).

وفى كلتا الحالتين ستنخفض قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية، ما لم تخفض أسعار مواردها المحلية المستخدمة فى الإنتاج (وهذا الخفض يعنى القبول بتحويل جانب من مواردها بدون مقابل للعالم الخارجى).

الثانى:

أن تدخل سباق التكنولوجيا، والذى يتضح أن دورات متلاحقة وسريعة، لا تتوافر لها الشروط اللازمة للاستمرار فيه وفى مقدمتها ضعف قطاع الصناعات الرأسمالية وليس أمامها من سبيل إلا التكتل أو التكامل مثل مجموعة "الآسيان ASEAN".

ويمكن تفسير تاريخ القفزات التكنولوجية التى حدثت ومكنت الولايات المتحدة من تحقيق تقدم واضح على الصعيدين الاقتصادى والتكنولوجى خلال القرن الحالى الذى يوصف بأنه "القرن الأمريكي" على النحو التالى:

كان للطلب الحكومى الذى استجاب لعوامل خارجية (الحرب العالمية الثانية) دور هام فى تشكيل الطلب الذى ساهم فى سداد تكلفة البحث والتطوير لتحقيق الانطلاقات نحو مجالات لم يكن بوسع القطاع المدنى العادى توليد طلب كافى عليها. فبناء الحاسبات الآلية، وبحوث العمليات، ومنافسة الاتحاد السوفيتى فى ريادة الفضاء . هى عبارة عن طلبات حكومية مولت بحوث التطوير لها، ثم تنتقل إلى المؤسسات المدنية يجرى التعاقد معها على إنتاجها ثم يوالى الجهاز المدنى تطويرها لخدمة الأهداف المدنية. كما فى شكل (١).

ومن ثم يمكن تحديد ما سبق فى الخطوات التالية:

١- تحملت الدولة الجانب الأكبر من تكلفة الاستحداث والتطوير التكنولوجى فى بدايته.

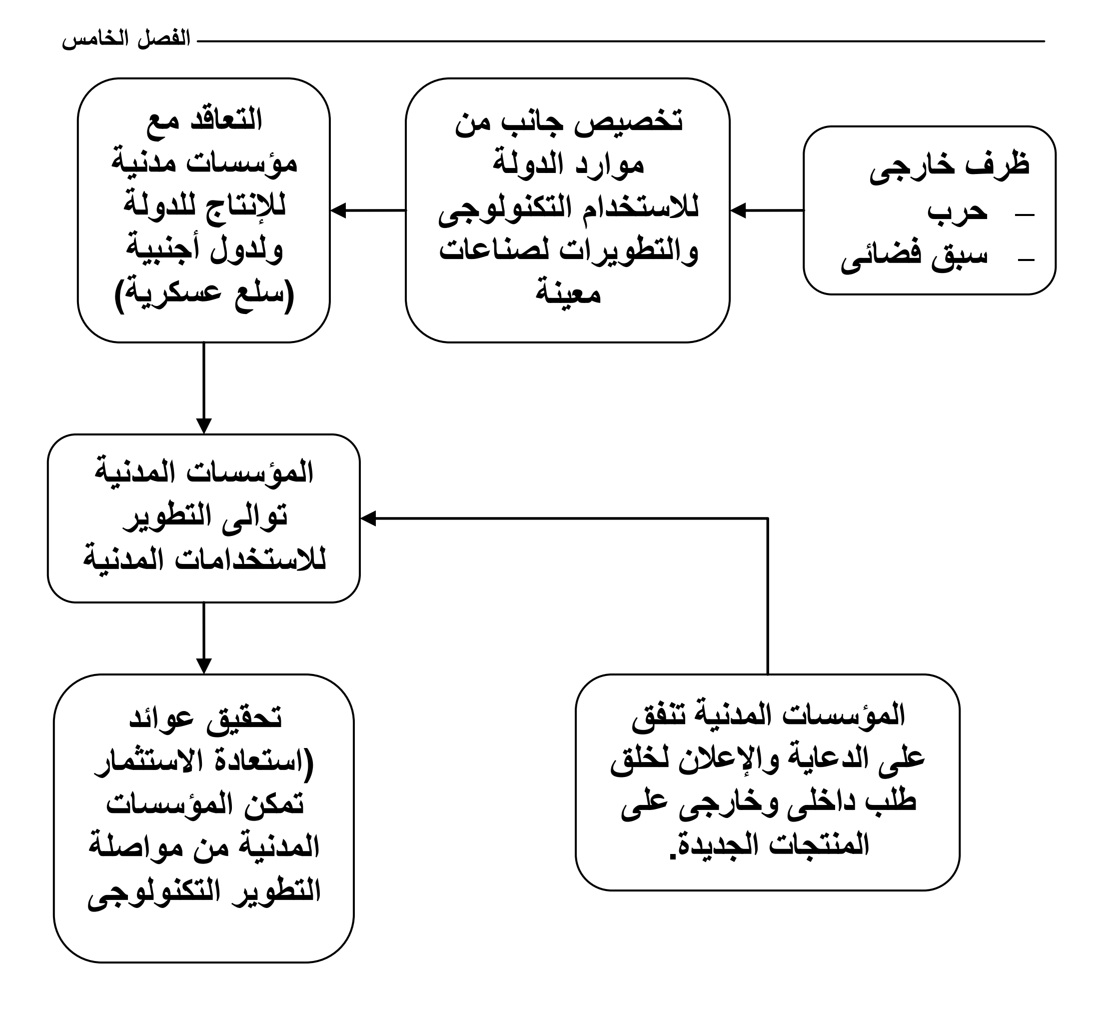
٢- تتولى المؤسسات المدنية بعد ذلك تكلفة إدخال التحسينات والتحويل للاستخدام المدنى.

٣- تتولى المؤسسات المدنية الدعاية والإعلان لخلق طلب داخلى وخارجى على المنتجات الجديدة.

٤- تستفيد المؤسسات المدنية من عوائد حداثة السلعة.

٥- تتولى المؤسسات المدنية (اعتمادًا على ما تحققه من عائد) استمرارية عملية التجديد والتطوير التكنولوجى.

بمعنى عدم تحمل الدولة أى أعباء بعد ذلك. (تخرج من اللعبة).



شكل (١) كيفية تحقيق الانطلاقات التكنولوجية فى الولايات المتحدة

- **الثورة التكنولوجية والسوق:**

تمر عملية التنمية التكنولوجية . فى الدول النامية . بأكثر من مرحلة ذات خصائص ومواصفات معينة تستلزم معها إجراءات اقتصادية . أيضا . معينة. وهناك ارتباط كبير بين التكنولوجيا وسعة وقدرة السوق. نوضحه فى الآتى:

ففى **المرحلة الأولى** وقبل إدخال التكنولوجيا الحديثة التى تزيد من كفاءة استخدام الموارد وبالتالى تزيد الإنتاجية، والإنتاج يكون الوضع فى المجتمع كالآتى:

١- موارد (مدخلات) كثيرة تزيد عن طاقة الاستخدام وتزيد عن احتياجات الطلب.

٢- طاقة إنتاجية متدنية لا تفى باحتياجات الطلب لعدة القدرة على تشغيل (استغلال) الموارد المتاحة.

٣- طلب منخفض - ولكن أكبر من الطاقة الإنتاجية - وذلك راجعًا للأسباب التنموية (شكل (٢) المرحلة I).

تأتى **المرحلة الثانية**، والتى فيها يتم استقدام التكنولوجيا الحديثة وتؤدى إلى:

١- زيادة استخدام الموارد المتاحة، حتى يتم التشغيل (الاستغلال) الكامل للموارد.

٢- زيادة الطاقة الإنتاجية نتيجة استخدام تكنولوجيا حديثة.

٣- زياد الطلب، ولكنه يظل أقل من الطاقة الإنتاجية.

ومن ثم فإن هذه المرحلة يلزمها زيادة الصادرات أى تصدير فائض الإنتاج أو استغلال الموارد للإنتاج التصديرى).

ومن ثم فإنه يلزم فى هذه المرحلة إيجاد السوق الواسع الذى يمكن من تصدير الإنتاج (شكل (٢) مرحلة II).

والمرحلة الثالثة والتى فيها تتوطن التكنولوجيا ويزداد استخدامها فى المجتمع مرحلة الاستخدام الاقتصادى للتكنولوجيا . كما فى الدول المتقدمة.

ويترتب على ذلك ما يلى:

١- زيادة كبيرة فى القدرة الإنتاجية.

٢- عدم كفاية الموارد (المدخلات) المحلية مما يستلزم استيراد مستلزمات وموارد من الخارج.

٣- زيادة الإنتاج زيادة كبيرة عن حاجة الطلب المحلى - مما يستلزم زيادة الصادرات.

أى أن التوسع التكنولوجى يستلزم وجود الاسوق الكبيرة والمتعددة الإمكانيات والمصادر. بما يمكن من استيراد مستلزمات إنتاج ومواد خام، وتصدير سلع (شكل (٢) – مرحلة III)[١]. وهذا مما يؤكد ضرورة قيام السوق العربية المشتركة كعامل محدد للتنمية التكنولوجية فى الدول العربية.

- **استخدام التكنولوجيا من الدول التى تقدمت حاليًا:**

الثورات الصناعية التى جاءت بعد الثورة الصناعية الأولى فى إنجلترا لجأت جميعها إلى نقل التكنولوجيا من الخارج. ونمط النقل هذا جاء فى سياق نمط معين من التطور الاقتصادى والاجتماعى فى تلك المجتمعات أدى إلى نجاح أسلوب نقل التكنولوجيا.

ومن هذه السمات ما يلى:

١- مرحلة نقل التكنولوجيا إلى الدول المختلفة التى جاءت بعد الثورة الصناعية فى إنجلترا، لم تكن سوء حلقة أخيرة من سلسلة تحولات اقتصادية واجتماعية بدأت قبل نقل التكنولوجيا بوقت طويل.

٢- كان من أهم هذه التحولات ما حدث من تطور فى قطاع الزراعة وأدى إلى زيادة الإنتاجية وزيادة الفائض الذى وظف فى طلب متزايد على السلع الاستهلاكية والوسيطة حتى جاء نقل التكنولوجيا من الخارج كوسيلة لتلبية هذا الطلب المتزايد الذى عجزت وسائل الإنتاج المحلية عن تلبيته.

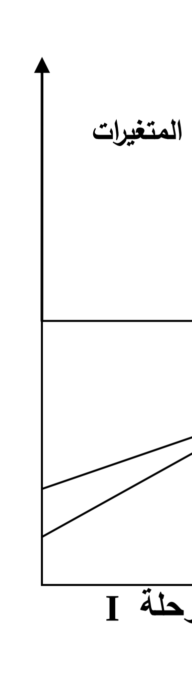
٣- جاء نقل التكنولوجيا على شكل آلات ومكائن (تستكمل العناصر المحلية) وتتيح تلك الركائز الثلاثة (الزراع، الصناعة الاستهلاكية، الصناعات الوسيطة) قاعدة الانطلاق الصناعى لتلك الدول.

(١) محمد وليد النورى ، "التخطيط فى القطاع الصناعى" معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" ، دمشق ١٩٩٧ .

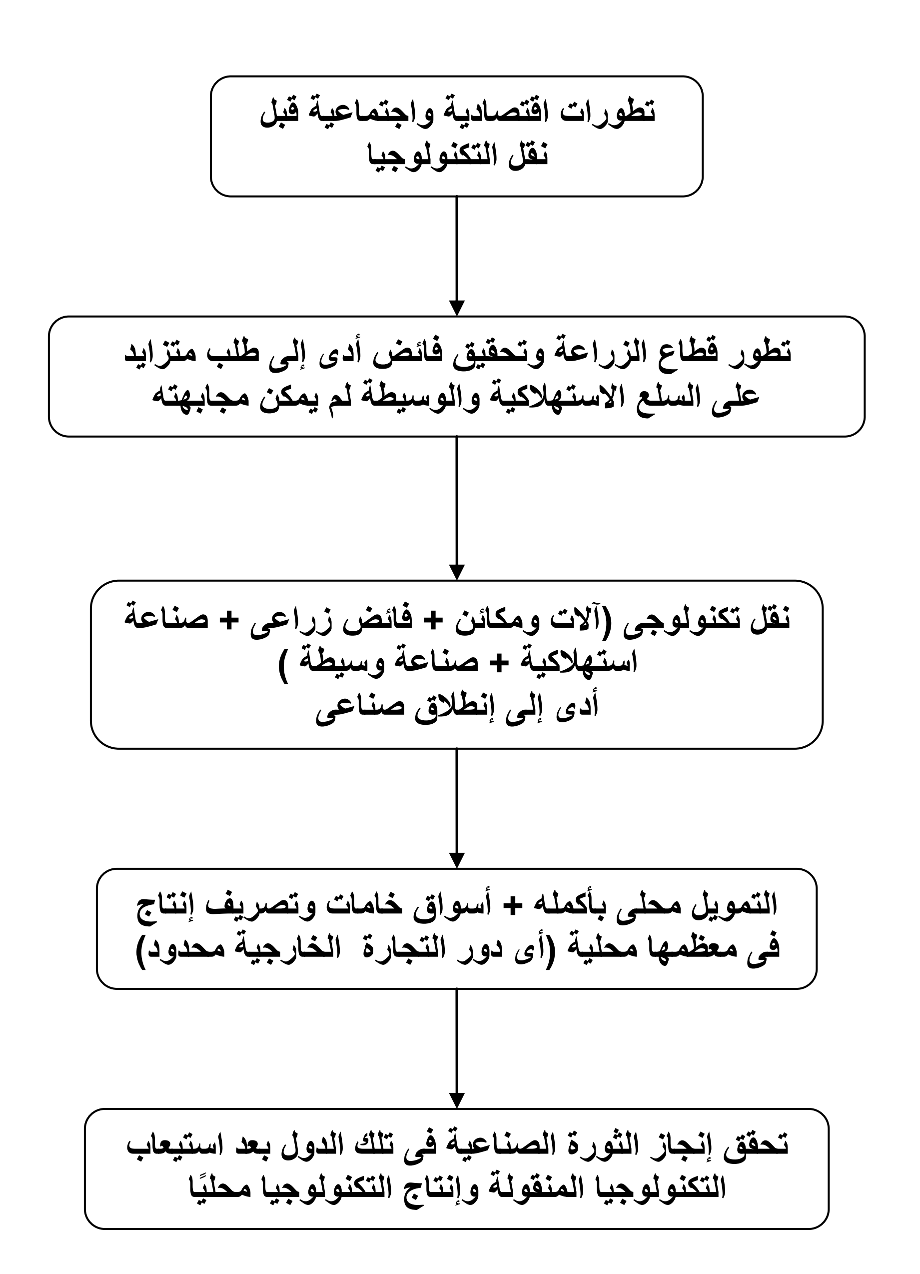
٤- كان التمويل محلى بأكمله، وأسواق الخامات وتصريف الإنتاج محلية فى معظمها. أى أن التجارة الخارجية لم تلعب سوى دور هامشى فى انطلاق الثورات الصناعية.

٥- لم يتحقق إنجاز الثورات الصناعية فى الدول التى نقلت التكنولوجيا إلا بعد أن وصلت إلى مرحلة تمكنها من إنتاج التكنولوجيا محليًا.

أى أن نقل التكنولوجيا شكل حلقة من حلقات التطور الاقتصادى المتكامل والمستقل والمقصود بها الوصول إلى إنتاج الآلات والمكائن (أى إنتاج التكنولوجيا محليًا).



تجارب التطور التاريخى لنقل التكنولوجيا فى الدول المتقدمة حاليًا - بعد الثورة الصناعية فى إنجلترا



وهذا التطور جاء فى سياق تطور اقتصادى واجتماعى يختلف عما سبق من أنظمة اقتصادية اجتماعية: من مجتمعات إقطاعية وشبه إقطاعية إلى مجتمعات رأسمالية واشتراكية.

- **سياسات التكنولوجيا فى الدول النامية:**

وضعت تلك الدول على رأس الأولويات وأهدافها وسياساتها وبرامجها التنموية هدف الحصول على أحدث الإنجازات فى حقل التكنولوجيا ولا يضع حد لتلك الطموحات إلا المقدرة المالية من جهة وسياسات الدول والشركات مالكة التكنولوجيا من جهة أخرى.

طريقة استقدام التكنولوجيا من الخارج لم تؤدى بتسريع عملية التنمية عمومًا والتصنيع خصوصًا ذلك لأن نقل التكنولوجيا الحديثة أدى بالبنية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلدان إلى مزيد من الاختلال والتبعية تجاه البلدان المتقدمة.

أن نقل التكنولوجيا الحديثة (دون خلق الأطر الملائمة اقتصاديًا واجتماعيًا وتنمية باقى القطاعات) يؤدى إلى بطء فى الاستيعاب وتكلفة مرتفعة. وإهمال سائر القطاعات وخاصة الزراعة وعدم القدرة على خلق فرص العمل. ومزيد من تبعية البلد تجاه البلدان الصناعية المتقدمة. أى أن نقل التكنولوجيا بدون إعداد الأطر الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لذلك يؤدى إلى:

- مزيد من التبعية التكنولوجية.
- مزيد من التبعية الغذائية.
- مزيد من التبعية المالية (المديونية).
- مزيد من الهجرة من الريف إلى المدن.

وهو ما حدث بالفعل فى معظم الدول النامية التى استعجلت فى نقل التكنولوجيا المتطورة – دون الاستعداد لذلك – ظاهرة أو أكثر من الظواهر السابقة. ولعل فى مقدمة ما حدث لتلك الدول من زيادة المديونية الخارجية الفجوة الغذائية، وتزيد الهجرة من الريف إلى المدينة.

• نقل التكنولوجيا:

المقصود بنقل التكنولوجيا، هو نقل المعرفة المنهجية لصنع منتج ما. أو تطبيقه بطريقة ما، أو تقديم خدمة ما. وليس مجرد إقامة مصنع أو بيع أو تأجير للسلع.

ونود الإشارة إلى أن هناك فرق بين مفهومى نقل التكنولوجيا وخلق التكنولوجيا، (أى إنتاج تكنولوجيات جديدة فى المجتمع). ونعنى بالنقل تحريك أو استقدام التكنولوجيا المتقدمة من دول أخرى إلى دولة نامية.

أما الخلق[١] (وهو الابتكار والإنتاج للتكنولوجيا ذاتها)، فهو ليس مشكلة تنموية وليس فى مقدور الدول النامية ومعظم الدول المتقدمة، حيث لا يوجد فى العالم سوى ثلاث أو أربع دول مستكفية تكنولوجيا.

وحيث أن ثلثى الابتكارات تأتى بدفع من جانب الطلب (أى ما هى الاحتياجات). والقليل يأتى من جانب العرض. وحيث أن الدول النامية ليس لديها حجم طلب ولا نوعية – (احتياجات الفضاء والاحتياجات العسكرية هى الطلب الذى حرك الصناعات المدنية تكنولوجيا)، يتيح لها هذه المقدرة ومن ثم فلن تقوم لها تكنولوجيات جديدة ومبتكرة.

كما أن الابتكار والخلق هو وليد لحالة التصنيع العامة فى الدولة وهى التى تحدد بشكل مسبق قدرته على الابتكار. ومن ثم فإن ابتكار (أو إنتاج) التكنولوجيا لا يأتى على قائمة أولويات الدول النامية فى أوضاعها الحالية.

وقد يتأتى ذلك للدول العربية إذا وجدت سوق عربية. قاعدة صناعية عربية. وحجم طلب عربى يحرك الخلق التكنولوجى.

وفيما يلى نرى عملية النقل التكنولوجى فى بعض دول العالم ومراحلها:

---

(١) أرغيرى إيمانويل ، "تكنولوجيا ملائمة أم تكنولوجيا متخلفة" ، مستقبل التنمية العربية والعمل العربى المشترك ، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ١٩٩٣ ، ص ٢٣٥ .

- الولايات المتحدة اعتمدت فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على نقل التكنولوجيا الأوروبية وتطبيقها وتسويق منتجاتها. ولم يكن دور تنافسى.

- ونفس الشيء بالنسبة لليابان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث وقعت نحو ٤٢٠٠٠ عقد شراء ونقل تكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة فيما بين ١٩٥١ – ١٩٨٤ وتميزت عملية النقل بجهود مكثفة لتقييم واختيار أنسب التكنولوجيات، وراقبت الدولة شروط التعاون وجدية عملية النقل بفرق علمية متخصصة وكانت المهمة الأساسية لمؤسسات التنمية العلمية والتكنولوجية هى خدمة نقل التكنولوجيا وإدارتها.

حتى منتصف السبعينيات كانت اليابان أساسًا مستوردة للتكنولوجيا. وكان عائدها من تصدير التكنولوجيا لا يزيد عن ٢٢% من تكلفة الاستيراد (عام ١٩٧٨). كذلك كانت ألمانيا خلال نفس الفترة مستوردة للتكنولوجيا وكان عائدها من صادرات التكنولوجيا نحو ٤١% من تكلفة الاستيراد. بينما كان عائد فرنسا ١٢٠%.

ونفس النمط اليابانى فى نقل التكنولوجيا ابتعته كوريا عن طريق الشركات متعددة الجنسيات.

فى عام ١٩٩٤ كان من بين أكبر ١٥ شركة عملاقة فى العالم ٧ شركات أمريكية، ٤ يابانية، ٣ أوروبية، وواحدة كورية.

اعتمد النمط اليابانى والكورى على حماية السوق المحلية كقاعدة لتمكين الصناعة الصناعية (فى ١٩٩٤ كان نصيب السيارات المستوردة فى كوريا ٠.٧% من حجم سوق السيارات).

عصر التكنولوجيا[١] والمعرفة فى عصر الثورة العلمية والتكنولوجية الحالية، هو العنصر الحاكم، وذلك بعد ما كانت العمالة ورأس المال والمواد الخام فى عصر الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

- **<u>أساليب وآليات نقل التكنولوجيا[٢]:</u>**

هناك عدة أساليب تمكن الدولة (أو تستخدم فى بعض الدول) من نقل التكنولوجيا إليها ومنها:

<u>أولاً: عقود حق المعرفة والإنتاج والمساعدات الفنية اللازمة لذلك:</u>

حيث تعطى الجانب الوطنى الحق فى إنتاج السلعة الأجنبية بمعاونة الجانب الأجنبى.

ويحصل الجانب الأجنبى (صاحب السلعة) على قيمة محددة لتغطية حق الإنتاج ثم إتاوة سنوية (أو نسبة) يتم حسابها على الإنتاج (كان يتم دفع مبلغ معين على كل سلعة أو نسبة معينة من ثمن بيع كل سلعة ..).

ومقابل ذلك يحصل الجانب الوطنى على حق الإنتاج والمساعدات الفنية المتعلقة بذلك (طرق الإنتاج والمعدات) دون الدخول فى التصميم والتطوير (وهو من أسرار الشركات).

وبالتالى يستمر اعتماد الشركات الوطنية على الشركات الأجنبية فى تصميم المنتج وتطويره ويظل استيعاب التكنولوجيا وتطويعها وتطويرها محدودًا للغاية. وتزداد تكلفة الحصول على التكنولوجيا بهذا الأسلوب سنة بعد أخرى.

<u>ثانيًا: الاستثمار الأجنبى المباشر:</u>

---

(١) دكتور عصام الدين جلال، "التكنولوجيا مدخل مصر للقرن ٢١"، الأهرام الاقتصادى، ١٩٩٦/٦/١٠.

(٢) دكتور عادل إسماعيل جزارين، "آليات نقل التكنولوجيا وتطويرها"، جريدة الأهرام ١٩٩٨/٣/٤.

وذلك عن طريق إقامة مصانع للشركات الأجنبية فى الدولة سواء كانت بالمشاركة الوطنية أو مملوكة بالكامل للشركات الأجنبية وتصبح وسيلة مهمة لنقل التكنولوجيا حيث تكون الشركات حريصة على توفير التكنولوجيا وتدريب العمالة والإدارة على أحدث المستويات.

ويعتبر الاستثمار الأجنبى المباشر أفضل وسائل نقل التكنولوجيا وأكثرها فاعلية وذلك إذا اخذ فى الاعتبار النواحى والضمانات التالية:

١- مشاركة وطنية فى إقامة الصناعات.

٢- استخدام الأيدى العاملة والكوادر الوطنية.

٣- استخدام عنصر الإدارة الوطنى.

٤- وضع ضمانات للاستفادة من التكنولوجيا.

ويلعب الدور الأساسى فى هذا النمط الشركات العملاقة متعددة الجنسيات مثل جنرال موتورز ، جنرال إليكتريك ، نسله ... وغيرها).

وقد ساهم هذا الأسلوب فى تحقيق التقدم التكنولوجى لبعض دول جنوب شرق آسيا .

ثالثاً : التكنولوجيا المنقولة بالشراء أو التعاقد[١]:

وهى حزمة مفتوحة من السلع والخدمات والمصانع، بدرجات متفاوتة من نقل التصميمات والمواصفات وسر الصناعة والخبرة، لا يحددها فقط شروط التعاقد، ولكن معرفة وكفاءة العميل (الدولة) فى الاختيار والتشغيل والتطوير.

---

(١) دكتور عصام الدين جلال ، "التكنولوجيا مدخل مصر للقرن ٢١" ، الأهرام الاقتصادى ، ١٩٩٦/٧/١ .

وللدولـة دور مركـزى فيهـا، ومـن ثـم تعـد القنـاة الأكثـر احتمـالاً لتنميـة القـدرات الوطنية، وتحقيق قدر من الكفاءة فى التشغيل والمشاركة والمنافسة.

رابعًا: التعاون مع الجامعات ومعاهد البحوث الأجنبية:

عـن طريـق اتفاقيـات التعـاون العلمـى والفنـى بـين المؤسسـات العلميـة والبحثيـة الوطنية والأجنبية، يمكن التعاون فى التطوير الصناعى وحل المشكلات الصناعية.

خامسًا: برامج المساعدات الفنية المقدمة من الدول المتقدمة:

والتى تكون على شكل منح أو مساعدة مالية وتتيح الاستعانة بالخبراء الأجانب لحل مشاكل محددة تواجه الصناعة وللتطوير ورفع الكفاءة.

ومـن التجـارب الدوليـة وخصوصـية الـدول الناميـة. فإنـه مـن الضـرورى أن يكـون هناك جهاز قومى لنقل وتنمية التكنولوجية فى الدولة. يتبع رئاسة الدولة وتشارك فيه كل الجهات ذات الاختصاص والاهتمام والمصلحة، وكما هو موضح بالشكل (٣).

- **أنماط التنمية التكنولوجية لبعض الدول النامية:**

⇐ تجارب فى مجال التنمية التكنولوجية

– فـى اليابـان، وبعـد الحـرب العالميـة الثانيـة. ركـزت علـى عـدد محـدود مـن القطاعـات التكنولوجيـة الرائـدة Leader Technological Sectors. وتشـمل الإلكترونيـات الدقيقـة، والبصـريات، السـلع الاسـتثمارية، وصـناعة الخمـائر ووسـائل النقـل. وبعـد أن تمكنـت مـن تلـك القطاعـات انتقلـت إلـى السـلع الاسـتهلاكية. وبنـاء السـفن، والآلات الدقيقـة، والكيماويات الأساسية والأدوية.

واليـوم أصـبح نشـاطها التكنولـوجى يكـاد يغطـى كـل أصـناف السـلع والخـدمات متميزًا بقدرات تنافسية هائلة.

– وفـى كوريـات الجنوبيـة، بـدأت فـى مجـال المنسـوجات والأسـمدة والصـناعات الخفيفـة خـلال السـتينيات، ثـم الكيماويـات الأساسـية والبتروكيماويـات والحديـد والصـلب خـلال

السبعينيات، ثم السلع الاستثمارية والإلكترونية الدقيقة والكيماويات الدقيقة وتكنولوجيا المعلومات خلال الثمانينيات.

- والهند بدأت التركيز – بعد الاستقلال – على صناعات الغزل والنسيج والكيماويات الأساسية وقطاعات السلع الاستثمارية. ثم انتقلت خلال خطط التنمية إلى صناعة البتروكيماويات، والكيماويات الأساسية، ومدخلات الزراعة (أسمدة، كيماويات، مبيدات). ثم انتقلت إلى صناعة الفلزات، والطاقة الكهربائية، والطاقة النووية ووسائل النقل.

- أهمية فرض رقابة حكومية جادة على عمليات نقل التكنولوجيا والدول التى حققت نهضة تكنولوجية كانت تخضع عقود نقل التكنولوجيا للفحص والمراجعة من النواحى الفنية والمالية والاقتصادية من قبل جهة حكومية مختصة قبل إقرارها.

ويختلف أسلوب الرقابة والإشراف على نقل التكنولوجيا من دولة لأخرى.

١- الهند وباكستان لجأت إلى وضع مجموعة من الإرشادات التى تحكم عملية نقل التكنولوجيا.

٢- دول أمريكا اللاتينية لجأت لإصدار تشريعات لتنظيم نقل التكنولوجيا. بما يعنيه ذلك من فرض الرقابة الحكومية بأسلوب أكثر فاعلية.

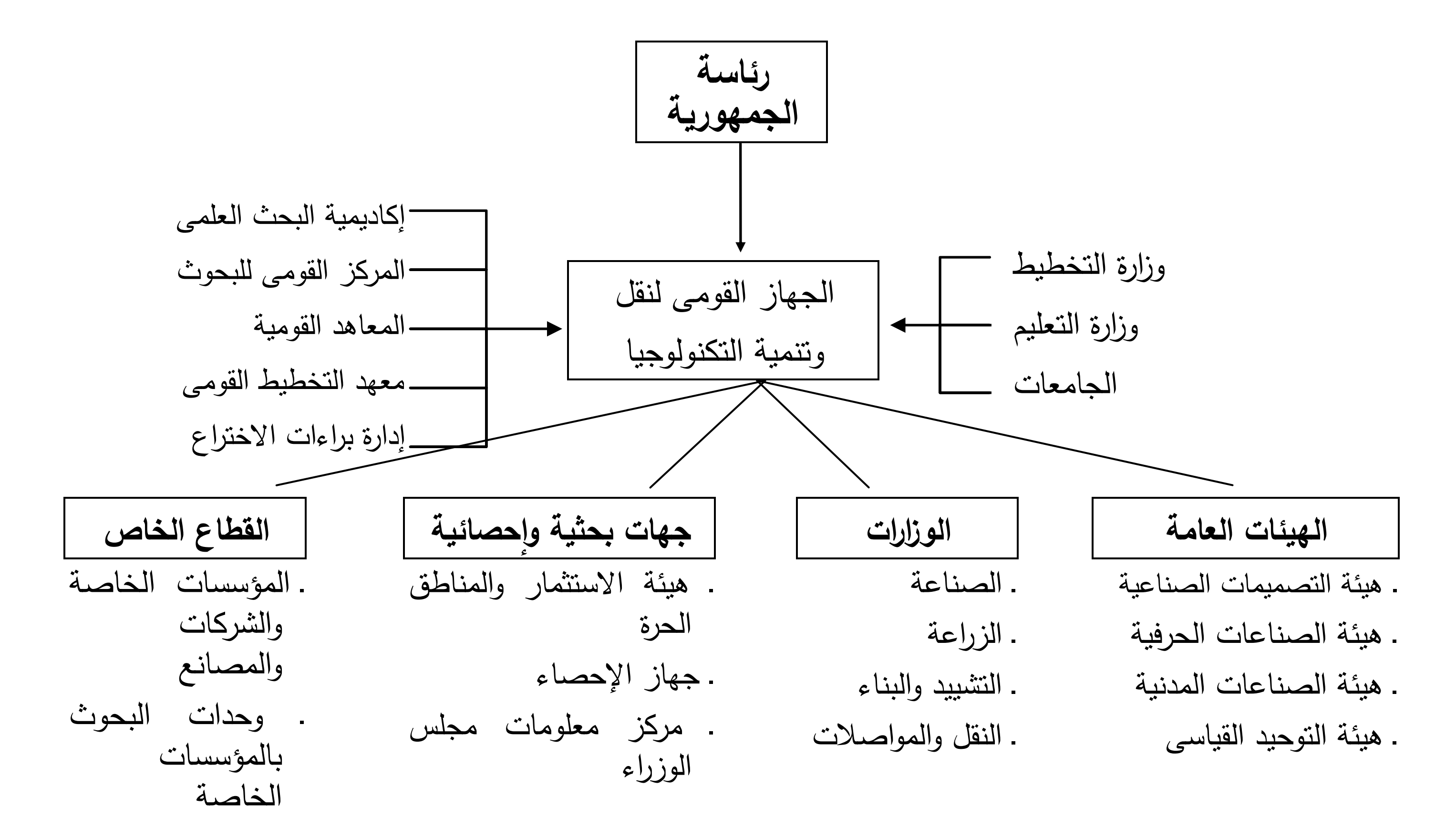
تعد التكنولوجيا مناسبة من حيث:

١- ترشيد استخدام الموارد والطاقة وإيجاد البدائل.

٢- المحافظة على نظافة البيئة وتوازن الطبيعة.

٣- تأثير على العمالة ورأس المال.

٤- وبصفة أساسية (تحقيق أهداف المجتمع التنموية المتواصلة).



شكل (٣) هيكل ونظام الاتصال بين الجهاز القومى لنقل التكنولوجيا

التجارب التكنولوجية فى بلدان العالم الثالث

(١) الأقطار النفطية	(٢) الأقطار شبه النفطية	(٣) الأقطار غير النفطية
– صناعات ثقيلة تعتمد على النقط (تكرير بتروكيماويات) (حديد وصلب وألمونيوم) – تقوم من أجل التصدير. – بواسطة شركات متعددة الجنسية – لا توجد علاقة بينها وبين باقى مكونات وقطاعات الاقتصاد المحلى. – توقفت عند مستوى الصناعات الوسيطة. – العنصر البشرى بجميع مستوياته أجنبى. – التكنولوجيا متقدمة جدًا. – يفتقر هذا الشكل إلى أدنى شروط التنمية المتكاملة والمستقلة ولا يحقق أى أثر تكنولوجى فى البلد (دول الخليج).	– اعتمدت على نفس النمط (الصناعات الثقيلة) على أساس الانطلاق منها إلى التصنع الثقيل والمتطور ـ وعلى أساس علاقتها الخلفية والأمامية. – هذه الصناعات بقيت جزءًا معزولاً عن المحيط الاقتصادى والاجتماعى للدولة لعدم إمكانية باقى القطاعات مجاراتها لأن التكنولوجيا المتقدمة جدًا المستخدمة فيها بقيت بدون حلقات وصل اقتصادية واجتماعية وتقنية تربطها بالمجتمع المحلى، ولذلك فشلت عن النمط السابق (الجزائر والعراق).	– اعتمدت على تصنيع بدائل الواردات (صناعات استهلاكية خفيفة . استهلاكية متوسطة صناعات وسيطة . وسائل الإنتاج. – أهملت تلك الدول قطاع الزراعة مما أدى إلى مديونيتها. – لم تستطع التصدير للخارج. – لم تتوسع قاعدة الفئات الاجتماعية المستفيدة من عملية التصنيع (مصر).

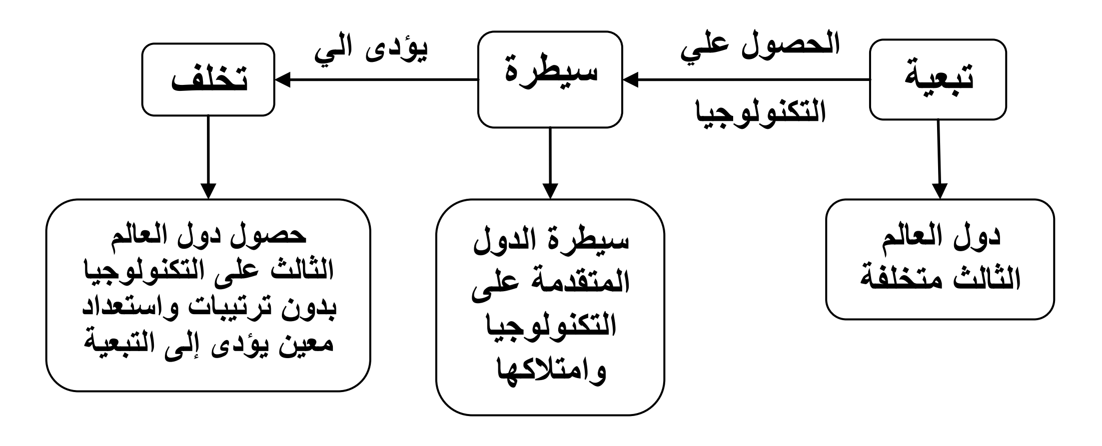
(٤) بعض دول جنوب شرق أسيا	(٥) تجربة كوريا وتايوان	(٦) التكنولوجيا فى الصين
– حققت معدلات نمو مرتفعة فى مجال الإنتاج	– زاوجت بين تصنيع بدائل الاستيراد	انطلقت ثورة الصين التكنولوجية والصناعية بدءا

<table>
<tr>
<td>الصناعى.
– دون تحقيق معدل نمو عام فى الاقتصاد القومى.
– لم تأخذ فى الاعتبار مجمل التطور الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة.
– استقبلت فى مناطق حرة الشركات متعددة الجنسية وأقامت صناعات تصديرية.
– لم تستفيد الهياكل الفنية والاقتصادية والاجتماعية من تلك استقدام التكنولوجيا فى تلك المناطق الحرة.
– أصبح التطور التكنولوجى والاقتصادى فى تلك الدول هش (الفلبين، ماليزيا، هونج كونج)</td>
<td>والتصنيع الموجه للتصدير.
– تصنيع ثقيل موجه نحو الداخل.
– واكبتها نهضة زراعية.
– اعتمدت أنواع من التكنولوجيا "حديثة وكلاسيكية" والمزج بينهما.
– لم تطلق يد الشركات متعددة الجنسيات على أراضيها. ومعظم المشاريع كانت بالمشاركة الوطنية .
– ثورتهم الصناعية مازالت غير محسومة.</td>
<td>من منتصف القرن العشرين (١٩٥٠).
وكانت سماتها الآتى:
– التركيز على الاهتمام بالزراعة
– أولوية العامل الاقتصادى على العامل التقنى.
– استيراد التكنولوجيا ونسخها.
– نشر وتدعيم وحدات الإنتاج الصغيرة والريفية.
– الوحدات الصغيرة حلقات وصل مع الوحدات الكبيرة التى اعتمدت التكنولوجيا المتقدمة الوافدة من الخارج.
– الاعتماد على العنصر البشرى وتوظيفه فى البنية البحثية والمشاريع الريفية (١٥٠٠ مليون نسمة).
– التوسع فى الابتكار.</td>
</tr>
</table>

- **العالم العربى والتكنولوجيا[١]:**

تصبح التكنولوجيا إيجابية إذا أمكن السيطرة عليها وفق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان العربية.

- ويصبح سلبية إذا لم يتم السيطرة عليها وفق الشروط الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة.
- التكنولوجيا هى الجانب التطبيقى من العلم النظرى.
- الاتجاهات والأنماط الثقافية وطبيعة الممارسات السلوكية للمجتمع ترتبط بالتكنولوجيا لأنها تؤثر فى درجة التفاعل والانسجام بين المستويات التكنولوجية المطبقة والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.
- التكنولوجيا تتصف بالندرة والسرية الصناعية. وتمثل تراكمات فى المعرفة.
- تعتمد التكنولوجيا على التجارة والإبداع والابتكار والإدارة الحرة والخلاقة فى المجتمع.
- فى مجال التكنولوجيا بالنسبة للدول النامية (ومن ضمنها بالطبع الدول العربية)



(١) دكتور عفيفى عواد. مرجع سابق.

الوضع سيصبح على هذا النحو:

- تحكم العالم المتقدم بامتلاك التكنولوجيا. وأسعارها. والاتجار بها جعل بلدان العالم النامى أكثر تبعية للعالم[1] المتقدم، وينفق أموال طائلة للحصول عليها. وتزداد مديونيته نتيجة القروض الى يحتاجها لشراء التكنولوجيا (براءات الاختراع، ثم اتفاقية الجات والملكية الفكرية حديثًا. هذا بالإضافة إلى شراء الآلات وقطع الغيار، والفنيين للتشغيل والصيانة...).

نقل التكنولوجيا فى العالم العربى يتسم بالآتى[2]:

١- قرارات حكومية من قبل السلطة السياسية (غير مدروسة دراسة كافية).

٢- قيام الدول الأجنبية والشركات عابرة الجنسية بتنفيذ المشاريع.

٣- عدم الترابط بين التكنولوجيات المنقولة/ وعدم تناسقها مع ما هو موجود فى المجتمع (تكنولوجيًا/ اقتصاديًا/ اجتماعيًا).

- **<u>الاستراتيجية التكنولوجية فى العالم العربى (ومصر):</u>**

١- تنمية الزراعة إنتاجيًا وتكنولوجيًا وصولاً إلى تحقيق فائض زراعى وغذائى.

٢- تنمية الصناعات الصغيرة والريفية.

٣- تطوير التكنولوجيا المحلية وترابطها.

٤- استيراد تكنولوجيا ملائمة للواقع الاقتصادى والاجتماعى.

٥- خلق الوسط الاجتماعى والاقتصادى والثقافى المناسب للتطوير التكنولوجى.

---

(١) سمير عبده، "العرب والتكنولوجيا"، دار الأفاق الجديدة، بيروت ١٩٨١.

(٢) دكتور عزت حجازى، "التحدى والتنمية والتخلف فى الوطن العربى"، دار التنوير، بيروت ١٩٨٥.

٦- التحوط تجاه النظام الاقتصادى العالمى الجديد.

خلاصة وتوصيات

هناك تغييرات جذرية حدثت فى العالم وهى مستمرة ومتصاعدة ومنها:

- تغييرات اقتصادية.
- تغييرات سياسية.
- تغييرات ثقافية.
- تغييرات عسكرية.
- تغييرات تكنولوجية، وهى أهمها جميعًا على الإطلاق.

ويرجع ذلك إلى أنها أكثر تأثيرًا على باقة التغييرات بل أن باقى التغييرات تعتبر نواتج للتغييرات التكنولوجية.

ومن أهم تلك التغيرات التكنولوجية:

- التحول من عصر الصناعة إلى عصر ما بعد الصناعة. أى عصر المعلومات.
- تكنولوجيا الحاسب الآلى.
- تكنولوجيا الاتصالات.
- تكنولوجيا الهندسة الوراثية والثورة البيولوجية.
- تكنولوجية الليزر، والألياف الضوئية.
- تكنولوجيا الهندسة العكسية.
- تكنولوجيا الذكاء الاصطناعى.... وغير ذلك.

وهذه التحولات الرهيبة والسريعة - وبفضل تكنولوجيا العلومات - تعنى أن العالم يعاد تنظيمه من يملكون المعرفة (المعلومات ، العلم والتكنولوجيا) وهم القادة، ومن لا يملكون المعرفة، وهم التابعون (الدول المتقدمة والدول النامية أو المتخلفة).

وكذلك نخلص مما سبق إلى أن نقل التكنولوجيا خلال الثورات الصناعية كان له مؤشرات معينة منها:

- إنه تم فى سياق نمط معين من التطور الاقتصادى والاجتماعى سماته الرئيسى هى التكامل والاستقلال.
- وأن هذه الدول كان عليها أن تهئ (قاعدة الانطلاق) التى تمثلت بالثورة الصناعية وهو تضافر جميع العناصر وتكاملها وتناسقها مع سياق التطور الاقتصادى العام فى البلد. وتواصل ما هو موجود وتقليدى ومع ما هو جديد ومتقدم. أى تسلسل الحلقات واتصالها ولا يمكن أن يتم الانتقال بقفزة واحدة.
- عمليات النقل لم تتم على يد شركات أجنبية أو تمويل خارجى ولكن بواسطة استقدام خبراء أجانب وتمويل محلى.
- لم يكن المستوى التعليمى عائق فى نقل التكنولوجيا. لاعتمادها على الحرفيين والتدريب والممارسة، ولكن المستوى التعليمى يسرع من عملية النقل التكنولوجى.

وستتوالد التغييرات فى المجتمع العالمى على النحو التالى:

لابتكار

ى القاعدة
ماعية

رة وأساليبها

ظم المجتمع
(العاملين)

دور الدولة

وختامًا لتحقيق طفرة تكنولوجية فى مجتمعاتنا العربية النامية فإن هناك ركائز (أو أعمدة) تقوم عليها التنمية التكنولوجية فى المجتمع، وهى عبارة عن حلقات[١] متصلة. وتتوقف التنمية التكنولوجية على تكامل وترابط هذه الحلقات أو الركائز والتى من الضرورى تنميتها معًا وفى اتجاه واحد مستهدف وهى:

١- تطوير نظام التعليم فى المجتمع .

٢- الاهتمام بالطفل وإعداده من الصغر.

٣- ربط الجامعات ومعاهد البحوث الصناعية.

٤- تشجيع الشركات الصناعية على إقامة مركز للبحوث والتطوير.

٥- إنشاء معاهد البحوث المتخصصة.

٦- إيفاد بعثات علمية للخارج.

٧- إنشاء مراكز المعلومات.

٨- إقامة السوق العربية، التى تمكن من إيجاد الطلب على التكنولوجيا.

٩- التكامل الصناعى العربى بما يمكن من إقامة القاعدة الصناعية اللازمة للخلق التكنولوجى.

(١) أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، "نحو سياسة تكنولوجية لمصر" ، التقرير النهائى ، القاهرة ١٩٨٣ .

المراجــــع

١- الأمـم المتحـدة، "اللجنـة الاقتصـادية لغـرب آسـيا"، مسـح للتطـورات الاقتصـادية والاجتماعية، فى منطقة اللجنة"، بيروت ١٩٨٠.

٢- أرغيرى إيمانويل، "تكنولوجيا ملائمة أم تكنولوجيا متخلفة"، مستقبل التنمية العربية والعمل العربى المشترك ، المعهد العربى للتخطيط، الكويت ١٩٩٣.

٣- أكاديميـة البحـث العلمـى والتكنولوجيـا، "نحـو سياسـة تكنولوجيـة لمصـر"، التقريـر النهائى، القاهرة ١٩٨٣.

٤- م. عزمى مصطفى، "التغيير وثقافة التغيير، ودور الصندوق الاجتماعى"، مؤتمر جنوب الوادى وأفاق المستقبل، معهد التخطيط القومى، فبراير ١٩٩٨.

٥- د. عفيفـى عـواد، "العـالم العربـى والتكنولوجيـا"، "مسـتقبل التنميـة العربيـة والعمـل الاقتصادى العربى المشترك"، المعهد العربى للتخطيط، الكويت ١٩٩٣.

٦- دكتور عبد الله يوسف أبو عياش، "التخطيط والتنمية فى المنظور الجغرافى"، دار القلم، بيروت ١٩٨٣.

٧- دكتور عزت حجازى، "التحدى والتنمية والتخلف فى الوطن العربى"، دار التنوير، بيروت ١٩٨٥.

٨- دكتـور عصـام الـدين جـلال، "التكنولوجيـا مـدخل مصـر للقـرن ٢١"، الأهـرام الاقتصادى، ١٩٩٦/٦/١٠، أعداد مختلفة.

٩- دكتور عادل إسماعيل جزارين، "آليات نقل التكنولوجيا وتطويرها"، جريدة الأهرام ١٩٩٨/٣/٤.

١٠- دكتور / سعيد النجار، "التخصيصية والتصميمات الهيكلية فى البلاد العربية"، ندوة مشتركة، صندوق النقد العربى، أبو ظبى، ديسمبر ١٩٨٨.

١١- سمير بعده، "العرب والتكنولوجيا"، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨١.

١٢- دكتور/ فؤاد مرسى، "الرأسمالية تجدد نفسها"، عالم المعرفة، ١٤٧، الكويت، مارس ١٩٩٠.

١٣- دكتور نجيب عيسى، "مشكلة التكنولوجيا فى العالم الثالث"، فى مستقبل التنمية العربية والعمل العربى المشترك، المعهد العربى للتخطيط، الكويت ١٩٩٣.

١٤- مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، "التقرير الاستراتيجية العربى ١٩٩١"، القاهرة ١٩٩٢.

١٥- محمد وليد النورى، "التخطيط فى القطاع الصناعى"، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، ١٩٩٧.

١٦- البنك الدولى – ١٩٩٦.

الفصل السادس

العــــولمة

تقــديم:

العولمة – ذلك المصطلح المستجد – هى قديمة قدم التاريخ، ولها استمرارية التاريخ، ولكن الذى تغير هو سرعة الإيقاع خاصة خلال العقود الأخيرة.

وعملية العولمة لا تزال فى مرحلة التشكيل والتكوين، وباستمرار تكتسب ملامح وخصائص جديدة، وبالتالى فليس هناك تاريخ محدد يمكن القول بنشأة العولمة خلاله كتاريخ بداية الثورة الصناعية مثلاً –، ذلك لأن العولمة كظاهرة ارتقائية، أممية، قد خطط لها منذ زمن بعيد، ولكن كان يتم موائمته وتطويره من فترة لأخرى وتحقيق أكبر استفادة منه للدول الكبرى والقوة المسيطرة خلال كل مرحلة من مراحل التطور.

وقد بدئ فى صياغة العديد من المفاهيم ومحاولة عولمتها وتنميطها على مستوى العالم، مثال ذلك:

- الألعاب الأوليمبية.
- التاريخ الميلادى للتقويم الجريجورى.
- إنشاء عصبة الأمم.
- ثم إنشاء الأمم المتحدة.
- البنك الدولى للإنشاء والتعمير.
- صندوق النقد الدولى.
- اتفاقية تحرير التجارة، وبداية عمل منظمة التجارة العالمية W.T.O[١].

---

(١) يضاف إلى ذلك التعامل بالذهب، ثم الدولار، ثم اليورو، كعملات عالمية.

وفــى ذات الوقــت فــإن العولمــة ارتبطــت بالإنجــازات العلميــة، والتكنولوجيــة، والسياسية والاقتصادية التى تحققت فى العالم، وهذا الارتباط ذو اتجاهين، حيث يمكن القول بأن العولمة هى نتاج تلك الإنجازات، كما يمكن القول بأن تلك الإنجازات هى من نتاج العولمة. وأيًا كان القول فإن سرعة إيقاع العولمة مرتبط بسرعة إيقاع تلك الإنجازات. وحيث تسارعت تلك الإنجازات فى آخر خمسة عقود تسارع معها أيضًا سرعة إيقاع العولمة.

- **ارتباط سرعة العولمة بالإنجازات المتحققة فى العالم:**

من هذه التحركات هائلة السرعة والتى ظهر معها سرعة العولمة ما يلى:

١- حركة التحضر، أى الانتقال من الريف إلى الحضر، ويترتب على ذلك ظاهرتان، زيادة عدد المدن، وتضخم سكان المدن، حيث تزايدت أعداد المدن وتضخمت سكانيًا كما يوضح الجدول.

السنة	عدد المدن التى يزيد سكانها عن مليون نسمة
١٨٥٠	٤ مدن
١٨٩٠	١٩ مدينة
١٩٦٠	١٤١ مدينة
١٩٩٠	٣٢٦ مدينة

المصدر: محمد شفيق جبر، "العولمة والخصخصة"، جريدة الأهرام، ١٩٩٨/٧/٥.

ومن ذلك يتضح أن معدل التحضر يزداد بنسبة ٨%، أى يتضاعف سكان المدن كل ١٠ سنوات، وما يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية واجتماعية.

٢- تزايد معدل استهلاك الطاقة نتيجة لما حدث من قفزات هائلة فى مجالات الصناعة والزراعة والمواصلات، وما يرتبط بذلك من تطور هائل فى الإنتاج.

٣- تعدد الابتكارات التكنولوجية، وسرعتها من فترة لأخرى بل أصبحت من يوم لآخر. وفى نفس الوقت قصر الفترة ما بين الابتكار والاستغلال التجارى أى الإنتاج للسوق. حيث تدنت الفترة الزمنية بين الاكتشاف العلمى والتطبيق التكنولوجى.

٤- فمثلاً، الفترة بين الاكتشاف العلمى للموتور الكهربائى عام ١٨٢١ وتطبيقه فى الصناعة عام ١٨٨٦ نحو ٦٥ عامًا، واستغرق المفاعل الذرى بين الاكتشاف العلمى عام ١٩٣٢ والتطبيق عام ١٩٤٢ حوالى ١٠ سنوات.

٥- بينما استغرقت الخلية الشمسية عامين بين العلم والتطبيق. وتضيق هذه الفترة باستمرار لتصل الآن إلى أقل من ٨ شهور، وربما أقل من ذلك (الكمبيوتر، التليفون المحمول...).

٦- التطور الذى حدث فى وسائل الانتقال (الدواب، المركبات، الباخرة، القطار، الطائرة، الطائرة الأسرع من الصوت...).

٧- وقد تزايدت هذه التحركات والتغيرات وزادت سرعتها فى التسعينيات، بما أثر على سرعة العولمة فى هذا العقد، ومثال لما حدث فى عقد التسعينيات:

- انهيار الاتحاد السوفيتى، الذى لم يكن متوقعًا أو على الأقل بالصورة التى حدث بها[1]، وتفتته إلى مجموعة من الدول التى سارعت بالاتجاه نحو التحرر الاقتصادى، وما ارتبط بذلك من سرعة حركة تيار العولمة فى تلك الدول.

- ثورة الاتصالات والمعلومات والغير مسبوق تاريخيًا والتى أدت أن يكون العالم قرية كونية على درجة كبيرة من الترابط والاتصال انعكس ذلك على انتشار العولمة وسرعة سريانها والترويج لها.

---

(١) قد يطرح السؤال التالى نفسه ؟ هل تجربة تفكك الاتحاد السوفيتى جائزة التكرار ؟ فمثلاً تفكك الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحدى وخمسين جمهورية، ولماذا لا ؟

- ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية، والتى تعد من مرتكزات العولمة، تدعيم وتساند وتؤيد الاتجاه نحو العولمة وبتكتلها هذا فإنها أيضًا تتحوط تجاه مخاطر وسلبيات العولمة، ومن هذه التكتلات:

⇐ الاتحاد الأوروبى.

⇐ النافتا.

⇐ الأسيان... وغيرهم.

وذلك يعنى ترابط المصالح وعولمة المؤسسات، والاتجاه الفعلى نحو عولمة اقتصادية فى بدايتها، اجتماعية فى منتصفها، سياسية فى نهايتها.

- عالمية الالثقيلة، نتاجية، أو عولمة العملية الإنتاجية، بمعنى أن المنتج الواحد المكون من أجزاء عديدة يتم إنتاجها فى عدة دول ووفقًا للمزايا التنافسية، ويتم تجميعها بعد ذلك فى دول ما – مثال ذلك السيارات والأجهزة الكهربائية[١].. والمعدات الثقيلة ، وهذا التطور حدث بعد أن كانت العولمة تشمل التبادل السوق والتجارة والتوزيع.

- إزالة الحواجز أمام حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، مع سرعتها بزيادة قدرة الاتصالات والمعلومات – وما فى ذلك من مخاطر على اقتصاديات الدول – مع زيادة الاعتماد على البورصات العالمية وتعاظم نشاطها.

- اتجاه عديد من الدول – إن لم يكن كلها تقريبًا – إلى اقتصاديات السوق الحر ، مع ظهور برامج الإصلاح الاقتصادى التى يقودها البنك وصندوق النقد الدوليين.

---

(١) مثلاً يوضع اسم الشركة للمنتج – (إنتاج مرسيدس/إنتاج سانيو/ إنتاج ناشيونال) – وليس مكان أو دولة المنشأ.

مما سبق يتضح – بصفة عامة – أن هناك عوامل رئيسية تفاعلت لتكوين مضمون ومصطلح العولمة، وذلك عبر فترة ممتدة من التاريخ الإنسانى، كان للدول الاستعمارية والرأسمالية اليد العليا فى فرضها، ومن هذه العوامل:

- قديمًا، الغزو العسكرى، بأن يفرض نمط ثقافة ومعيشة وفكر الآخر، وبالتالى حاولت دائمًا الدول المستعمرة دمج المستعمرات فى كيانها – الاستعمار الفرنسى للجزائر وأفريقيا، والاستعمار البريطانى للهند ومصر.
- حديثًا عن طريق التجارة والتبادل، بما يؤدى إلى السيطرة على الموارد والأسواق والتكنولوجيا والمعلومات، وما يفرضه ذلك من دخول الجنوبيين تحت مظلة الشماليين الأقوى اقتصاديًا، وما يترتب على ذلك معروف سلفًا.
- السيطرة الفكرية، أداة رئيسية من أدوات فرض العولمة، مستخدمة فى ذلك الإعلام القوى الجائر من خلال السماوات المفتوحة وكافة وسائل الإقناع، بما يؤدى إلى تدمير مقاومة الآخر ضد العولمة وبالتالى يصبح أمام الدول طريق واحد هو الاندفاع نحو العولمة.
- فرض إرادة الخضوع لدول المركز وما يرتبط بها من دول[١]، وذلك من خلال الاتفاقيات العالمية[٢]، والمؤتمرات[٣]، والتجمعات والجمعيات، والمجموعات[٤]. بما يؤدى إلى الاستسلام الإرادى لمسارات العولمة، وبذل الجهد فى متابعة المركز وملاحقة تطوراته وكل مستجد لتنفيذه.
- وأخيرًا – وهو المطلب الأساسى للعولمة – السيطرة الحضارية، بحيث تسود حضارة دولة (أو دول) المركز بقيمها ومبادئها – بل وأكثر من ذلك بنمط معيشتها

---

(١) إسرائيل على سبيل المثال فى المنطقة العربية، والولايات المتحدة فى العالم.

(٢) اتفاقية تحرير التجارة على سبيل المثال.

(٣) مؤتمر الأمم المتحدة للسكان.

(٤) مجموعة كوبنهاجن للسلام مع إسرائيل.

ولغتها – وعلى الدول الأخرى أن تقلع عن حضارتها وتتناساها وتصبح متلقية، مقلدة، ومسيره.

وبالتالى يمكن التأكيد على أن العولمة هى نتيجة تطور مجتمعى (عالمى) يشمل النواحى الاقتصادية، التكنولوجية، المعلوماتية، الثقافية، والاجتماعية. وأن هذا التطور لم يكن كله تلقائى بل كان مخططًا ومستهدفا فى جوانبه الأكثر تأثيرًا وذلك لإيجاد القرية الكونية تدعيمًا لهيمنة مستهدفة.

مما سبق يمكن القول أن العولمة – فى صورتها الحالية – هى ظاهرة تفرض تأثيرها على التاريخ الإنسانى كله. ولا يمكن تجاهل ذلك أو إعادته للوراء. لأننا بالفعل نعيش مجتمعًا متعولمًا واقتصادًا متعولمًا تحكمه وتتحكم فيه قوى عالمية – وتفرض عولمته – هى أقوى من الدول والحكومات.

هذه القوى العالمية تتحكم فى الاقتصاد (الإنتاج – التجارة – المال – الطاقة...)، كما تتحكم فى السلوك البشرى عن طريق الإعلام والسماوات المفتوحة والاتصالات، وتتحكم فى العقول عن طريق التكنولوجيا... ورغم ذلك فإن هناك من ينفى ذلك جهلاً أو مكابرة.

وعلى ذلك فإن العولمة أصبحت واقعًا نعيشه – بخيرها وشرها – وعلينا أن نعمل جاهدين للحد من وإيقاف أهداف العولمة السلبية، وفى نفس الوقت الاستفادة من جوانبها الإيجابية، ذلك حتى لا نعزل أنفسنا، أو يعزلنا غيرنا عن حركة المجتمع العالمى.

إن ما حدث فى دول جنوب شرق آسيا منذ منتصف ١٩٩٧، والانهيار الاقتصادى كانت العولمة والاجتياح المالى سبب رئيسى له (أو حركة رؤوس الأموال)، فما حدث لكل من تايلاند، كوريا، إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، ما هو إلا تأثير مباشر لسلبيات العولمة، وقد يرى البعض أنه فى نفس الوقت درس لمن يحاول أن يتصدى للعولمة.

- **أهداف العولمة، ومبرراتها:**

هناك مجموعة من الأهداف – وهى أيضًا مبررات – وضعها مؤيدو العولمة دفاعًا عنها وترويجًا لها. وهى تحتاج لكثير من التأكيد، لأن وقائع كثيرة فى مناطق عديدة فى العالم قد لا تأتى متوافقة مع هذه الأهداف والمبررات، بل وتأتى معاكسة لها خاصة فى الدول التى تقود وتتزعم تيار العولمة.

ومن هذه الأهداف والمبررات للعولمة ما يلى:

- مزيدًا من الحرية للإنسان فى كافة جوانبها.
- مزيد من رفاهية الحياة الإنسانية، حيث من المفروض أن تؤدى العولمة وتكفل المزيد من الرعاية الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، والثقافية.
- مزيد من حسن وكفاءة استغلال الموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئة.
- مزيد من الديمقراطية السياسية، والمشاركة الفاعلة فى الحياة السياسية، وتداول السلطة.
- مزيد من العدالة فى العلاقات الدولية، بكافة أنواعها.
- حرية حركة واستخدام المواهب والعقول فى أى مكان، وفى كل مكان بدون التقييد بحدود الدول[١].

وهذه هى الغايات – نظريًا – للعولمة التى تحاول الدول الكبرى صاحبة المصلحة إقناع باقى دول العالم – التابعة – بمبررات ومزايا العولمة.

وفى صياغة أخرى – أكثر تحديدًا – لأهداف العولمة، يمكننا أن نصيغها فى الآتى:

- تحقيق الاستخدام الأمثل والأكفاء لموارد الثروة فى العالم.

(١) هذا المفهوم تطلق عليه الدول النامية "سرقة العقول" بعد أن كانت تطلق عليها "هجرة العقول".

- تحقيق سوق عالمى مفتوح أمام جميع دول العالم بدون حوائل تمنع حركة السلع والأموال والعمال...
- تحقيق الاستقرار والأمن العالمى، وبالطبع الإقليمى بالقضاء على النزاعات المحلية أو الإقليمية.
- تحقيق قدر أكبر من التجانس العالمى فى الثقافة وفى مستويات المعيشة وفى أنماط الحياة – بمعنى التخلص من الثقافات القومية أو المحلية وأنماط الحياة القومية كذلك – وفى نفس الوقت إزالة التوجهات الإقليمية/ المحلية/ القومية، وتفكيك تلك الروابط إن وجدت(١).
- تحقيق وحدة الإنسان، ذلك عن طريق إذابة فوارق الأجناس، والقضاء على القوميات، وتأكيدًا لحقوق الإنسان.
- تحقيق الهدف (الغير معلن) وهو الوصول إلى حكومة عالمية، أو فوق قومية لإدارة العالم – من يتزعمها ؟، القطب الأوحد بالطبع.

ولكن السؤال هو، هل تحقق شيء من هذا فى الواقع – أو هناك ما يؤكد أن تلك الأهداف فى سبيلها للتحقق، رغم كثرة الحالات والمواقف التى تثبت عكس ذلك.

وبصفة عامة فإن أهداف ودوافع العولمة مجملها هو تطوير القدرات البشرية، وإطلاقها، وتحسين نوعية الحياة، وخلق وإيجاد مجتمع أفضل، وسيادة الحرية والديمقراطية، والعدالة بين دول العالم وبعضها.

تلك الأهداف هى التى تروج لها العولمة، والتى لم يتم اختيارها بعد بدرجة كافية للتعرف على صدق أو زيف تلك الأهداف، وإن كانت الشواهد المحددة تؤكد زيفها.

---

(١) مثال ذلك تفكيك الروابط العربية (الجامعة العربية – السوق العربية المشتركة... وغيرها) وإحلالها مثلاً بالشرق أوسطية .

مما سبق، أتضح لنا أن العولمة ظاهرة ذات طابع حركى ديناميكى مستمر ومتغير، لها جوانب وأبعاد عديدة، تلك الجوانب هى التى تظهر من خلالها العولمة وتمارس سطوتها وحركتها وانتشارها – أو من خلال تلك الجوانب تتسلل العولمة داخل الدول والمجتمعات حتى تستطيع أو تعولمها – أى تضمها إلى المتعولمين – وتصبح حركتها وتوجهاتها من خلال أدوات العولمة. وتلك الجوانب التى تمارس العولمة دورها من خلالها هى:

الجوانب السياسية/ الجوانب الاقتصادية/ الجوانب الاجتماعية/ الجوانب الثقافية/ الجوانب التكنولوجية/ الجوانب القانونية/ الجوانب الإنسانية.

وقبل أن نشير إلى جوانب العولمة السابقة، نوضح بأننا نتناول تحليل العولمة بمفهوم النموذج المركب للتطور الطبيعى للرأسمالية، وليس بمفهوم النموذج البسيط التـآمرى للنظام الرأسمالى، وأن كان الأخير لا نستطيع اغتياله كله من تفكير مجتمعاتنا نظرًا لتجاربها الطويلة المريرة والتى مازالت مستمرة مع الرأسمالية.

وتشمل جوانب العولمة[1] ما يلى:

الجوانب السياسية للعولمة: وتتلخص فى الحرية والديمقراطية، ويقصد بالحرية، حرية الفكر والعقيدة والاختيار، والانتخاب، وحرية إتاحة المعلومات والبيانات وتداولها، وحرية الحركة والتحرك....

⇐ الجوانب الاقتصادية للعولمة:

وهى الجوانب الأكثر جلبة للعولمة، والأكثر أثرًا، وتقوم على:

- حركة اندماج – بين الشركات والمؤسسات – وتكتل اقتصادى بين الدول غير مسبوق.

(١) دكتور / محسم أحمد الخضرى – "العولمة، مقدمة فى فكر واقتصاد عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية – القاهرة – الطبعة الأولى – عام ٢٠٠٠، ص ٨٤ وما بعدها.

- إنتاج منتجات جديدة، واسعة الاستخدام، بأحجام اقتصادية كبيرة لتدنيه التكاليف.
- استخدام نظم تسويق فورية على جميع المستويات تمكن من الإتاحة الفورية.
- فى المكان والزمان – للسلع والخدمات المطلوبة.
- استخدام وسائل دفع غير تقليدية، ونظم تمويل عالمية، انكشافية الطابع، وذات سرعة فائقة (اعتمادًا على ثورة الاتصالات).
- الاستخدام الأمثل للعنصر البشرى الأكفء دون التقيد بالحدود والجنسيات.

⇐ الجوانب الاجتماعية للعولمة:

أصبح من الواضح للعيان أن تجمعات القوى الاجتماعية القومية، المحلية، وحتى الأسرية تتجه إلى نمط عالمى يقلص القيم المحلية الوطنية، يل ويعمل على تبديلها، وبما يؤدى إلى إدخال وسيادة أنماط وقيم اجتماعية جديدة فى المجتمع العالمى متماثلة (بل موحدة).

ويمكن القول أنها أنماط العالم الغربى المتقدم الذى يعمل على فرضها وسيادتها على العالم كله. ومن المفروض أن العولمة تستهدف الإنسان أولاً من حيث حياته وحريته عن طريق سيادة مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية، وعدالة التوزيع.

⇐ الجانب الثقافى للعولمة:

فى ظل العولمة يوجد الاجتياح الثقافى غير المسبوق، بحيث تصبح الثقافة العالمية هى الموجه الغامرة والنافذة إلى داخل الوطن، والشعب. وبالتالى تتخلى الدول الصغيرة عن ثقافتها المحلية والوطنية وكافة خصائصها الثقافية لصالح الثقافة العالمية. ولا تتم هذه العملية بصورة بسيطة ولكن من خلال تصدع ثقافى وحضارى، وصراع أجيال وثقافات يتضح معه عجز الثقافة المحلية عن تقديم تصورات جديدة لواقع جديد. وبالتالى عدم تطوير الثقافة المحلية يجبر تلك الدول على القبول بسيادة الثقافة العالمية واعتناقها[١].

(١) انظر ص ١٧٠، ص ١٧١.

⇐ الجانب التكنولوجى للعولمة:

تكنولوجيا الاتصال وما حققته من تطورات هائلة أدت إلى سرعة اجتياح العولمة والتى ألغت حدود الدولة كما أن العولمة فى حد ذاتها هى سلسلة متصلة من التطورات والاكتشافات التكنولوجية فائقة القدرة، واسعة الانتشار سهلة الاستعمال، هى أيضًا دعمت وتدعم عملية العولمة من حيث سرعتها وقدراتها.

⇐ الجوانب القانونية للعولمة:

حيث تلزم العولمة الدول باحترام الاتفاقيات والمواثيق الدولية، ويزداد دور وأهمية المؤسسات الدولية[١]، والتشريع الدولى والتحكيم الدولى.

كذلك يتم توحيد المفاهيم والمصطلحات والتشريعات القانونية، مع سيادة قوانين عالمية لا يجوز الخروج عليها[٢].

وجوانب العولمة السالف الإشارة إليها تتعامل معها الدول النامية بمفاهيمها – مفاهيم وممارسات التخلف – حيث قد تقبل دولة من الدول جانب دون الجوانب الأخرى، أو بعض الجوانب دون جانب معين.

مثال ذلك قد تقبل بعض الدول بالجانب الاقتصادى من العولمة وترفض الجانب السياسى المتعلق بالديمقراطية، والتعددية، وحقوق الإنسان. وقد ترفض دول أخرى الجانب المتعلق بالاتصالية والمعلوماتية وتمنع الاتصال بالإنترنت بل وتجرمه.

مما سبق نستخلص بأن العولمة هى واقع، حركتها قديمة وتسارعها حديث، بداياتها القديمة فردية غير مستهدفة، حاليًا أصبحت مستهدفة من رغبة الكيانات الكبرى فى التوسع، والسيطرة، وإملاء الإرادة وبسط النفوذ. وهى فى نفس الوقت نتيجة منطقية لزيادة احتياجات المشروعات الكبرى إلى أسواق متاحة تنمو بشكل دائم.

(١) مثال ذلك حقوق (قانون) الملكية الفكرية...

(٢) الأمم المتحدة ، اتفاقية تحرير التجارة .

وهذا التصور يفرض على الدول مزيد من المسئولية ومن الأعباء حتى تستطيع أن تجابه سيطرة وتحكم الكيانات الكبرى والسيطرة على الأسواق الوطنية. وذلك عن طريق استراتيجيات جديدة، وتوجهات جديدة للدول النامية، مع زيادة طاقاتها فى مختلف المجالات. والبحث عن إمكانيات وسبل التعاون والترابط والتكتل فيما بينها.

لأن الكيانات الكبرى تتجه دائمًا إلى التكتل لما فيه مصلحتها، حيث أن تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج فى الدول الكبرى يدفعها باستمرار إلى التوجه نحو التكتل والاندماج، ومن ثم نحو العولمة بشكل طبيعى، ومن هذا المنطلق تعد العولمة عملية تطور تقدمى بأبعادها الإنسانية، والسياسية والاقتصادية، والحضارية، وهذا الطابع وتلك الأبعاد تفرض أو تؤدى إلى محاولة تلك الكيانات باستمرار لتحقيق:

- عولمة الإنتاج، أى الأنشطة الإنتاجية فى الشركات والمؤسسات عن طريق الشركات عابرة الجنسية.
- عولمة النشاط المالى، واندماج وارتباط الأسواق المالية ببعضها واتجاهها إلى السيطرة.
- عولمة البنية التحتية، كالاتصالات، والنقل وغيرها.
- عولمة مراكز صنع القرارات الاقتصادية العالمية – والتى تؤثر بصفة خاصة على الدول النامية – مثل المؤسسات الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد.
- محاولة العولمة السياسية، وهى من أهم دواعى العولمة – أسباب أو نتائج كما تشاء – اتجاه العالم إلى عالم القطب الواحد – ولهذه الوضعية تأثيراتها السياسية والاقتصادية والثقافية، والتكنولوجية – وتصب جميعها فى اتجاه العولمة.

والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة مازالت تناضل من أجل استمرار سيطرتها على العالم سياسيًا واقتصاديًا من خلال:

- اكتساب مزيد من القوة الاقتصادية والسياسية، عن طريق تطوير قوى الإنتاج، والتكتلات الاقتصادية، والقدرات التكنولوجية الهائلة.
- إضعاف القوى المناوئة، أو المحتمل أن تنافس أو تزاحم الاقتصاد الأمريكى باستخدام كافة الأساليب – مشروعة وغير مشروعة – للحيلولة دون امتلاك هذه القوى لمقومات المزاحمة.

- **العولمة Globalization، والتعولم Gullibility[1]:**

نود الإشارة إلى أن هناك فرق بين "العولمة" و "التعولم". فالعولمة عملية قسرية إجبارية تجتاح العالم، وهى مفروضة لا تتيح الاختيار الحر، ولا التنوع ولا تعترف بالتكافؤ، ولكنها تقترن بالحتمية ومن ثم فهى تتصف بالعمومية (أى تجتاح العالم دون تفرقة بين الدول).

أما التعولم فهى عملية إرادية مخططة، يتم وضع محتواها واستيعاب جوانبها المختلفة بشكل يحافظ على حرية الإرادة الوطنية وفرض الخيارات والاختيارات وهى تتصف بالخصوصية (أى أن كل دولة لها ظروفها على ممارسة التعولم).

ومن ذلك فالعولمة حالة، والتعولم عملية، العولمة ظاهرة قديمة ومستمرة، ولكن زادت سرعتها واتخذت أبعاد جديدة (اقتصادية، مالية، اجتماعية، ثقافية، سياسية...)، وليس للدولة سيطرة عليها (الاتصالات، والمعلومات...)، كما أنه ازداد نفوذ وسطوة أدواتها (الشركات متعددة الجنسية، المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية – مثل الصندوق والبنك الدوليين، ومنظمات الأمم المتحدة)، كما أنه ظهرت آليات جديدة مستقلة عن الدولة، تقوم بوظائف كانت تقوم بها الدولة كالمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى.

وبالتالى يتضح مما سبق الإشارة إليه أن العولمة عملية لا إرادية، مفروضة – وأن شئت قل هى حركة تطور المجتمع العالمى وتوجهاته – ، ولابد من مسايرتها

(١) دكتور محسن أحمد الخضرى – مرجع سابق.

والدخول فيها أردنا أو لم نرد، وإلا سنتخلف عن قطار التنمية وتزداد عزلة الدولة التى ترفض العولمة.

أما التعولم، فهى تلك العملية الإرادية، ويستهدف منها إعداد الدولة للدخول فى العولمة وموائمة نفسها لأدواتها ومجرياتها، والعمل على الاستفادة من إيجابيات العولمة وتدنية سلبياتها. وبالتالى فإن عملية التعولم ضرورية تقدم عليها الحكومات الرشيدة لإعداد مجتمعاتها للتعامل مع مرحلة جديدة من مراحل التطور العالمى. وعملية التعولم على درجة كبيرة من الأهمية – ولها أدواتها وإجراءاتها – ويختلف المدى الزمنى من مجتمع لأخر وفقًا لحالة كل مجتمع، وهى لازمة فى دولنا للدخول المتأنى وبأقل قدر من الخسائر – اقتصادية واجتماعية – فى العولمة.

والتعولم يتطلب الاستفادة من الخصوصية الذاتية فى المجتمع، واستغلال الموقع الجغرافى وما به من مزايا تنافسية اقتصادية، وصناعية، وتاريخية، وبما يؤثر على قدرة المجتمع فى الحفاظ على هويته عند دخوله مرحلة العولمة.

- **<u>آليات العولمة:</u>**

حتى تتحقق العولمة – على مستوى العالم، وبدخول دوله فى مظلة العولمة – كان لابد من وجود آليات (مؤسسات، منظمات، أجهزة...) تعمل على نشر، وتأكيد، وسيادة مفاهيم العولمة، ثم بعد ذلك إلزام غير معلن من تلك الآليات بالاندماج فى موجة العولمة.

وكان للأمم المتحدة ومنظماتها دور أساسى فى الإعداد والتمهيد وتحقيق نظام العولمة. حيث أوجدت كلا من أشكال "الفوقية" – أى فوق حكومات الدول – هيئت الفكر الإنسانى للقبول بالعولمة وأدواتها – أى الحكومة فوق القطرية – ، تؤثر سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا فى مجريات الأمور فى العالم.

وهناك عدة مؤسسات عالمية أشرفت – وتشرف على عملية العولمة وإيجاد ركائزها (بنيتها التحتية)، وفى مقدمة تلك المؤسسات:

- منظمة التجارة العالمية.
- صندوق النقد الدولى.
- البنك الدولى.

هذا طبعًا بالإضافة إلى باقى منظمات الأمم المتحدة وفيما يلى موجز لمهام كل من تلك المنظمات:

(١) منظمة التجارة العالمية W.T.O:

من أهم مؤسسات العولمة، حيث تعمل على تحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على نفسها إلى اقتصاديات مفتوحة، مندمجة فى الاقتصاد العالمى، وهذه المنظمة هى وليدة عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية ولكن أرجئت واستخدمت الجات بدلاً منها كمرحلة توصل إليها حتى تكتمل الظروف الموضوعية لدخول الدول إلى سوق عالمية واحدة مفتوحة.

وقد أصبحت منظمة التجارة العالمية هى المنظمة الرئيسية المسئولة عن تنفيذ العولمة على المستوى التجارى والاقتصادى. وتضم ١٣٤ دولة حتى يونيو ١٩٩٩ وتشارك بنحو ٩٥% من حجم التجارة الدولية.

وتضع منظمة التجارة العالمية مجموعة من القواعد والقوانين التى تلتزم بها الدول الأعضاء فى مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار وذلك من أجل حماية المنافسة، ومقاومة الممارسات التجارية غير التنافسية، كالدعم والإغراق. هذا مع إعطاء فترة سماح مناسبة للاقتصاديات المتخلفة لتستطيع موائمة نفسها لنظم العولمة.

(٢) صندوق النقد الدولى:

أنشئ الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤، ووظيفة الصندوق هى العمل على دعم واستقرار أسعار الصرف، ووضع نظام للمدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبى والتى تعوق نمو التجارة الدولية، وكانت له وظائف أخرى – ثانوية – مهمة منها:

- تقديم معونة فنية للدول الأعضاء، لتقديم المشورة فى رسم السياسات ودراسة المشكلات، واقتراح النصائح.
- برامج تدريبية متطورة فى مجال السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية.
- التنسيق بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولى.

(٣) البنك الدولى:

أنشئ عام ١٩٤٥، بهدف توفير التمويل لإعادة أعمار ما دمرته الحرب، وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة، ويقدم البنك عدة وظائف منها:

- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء، من دراسات واستشارات وتدريب.
- تشجيع الاستثمار الخاص (القطاع الخاص)، وإدخال برامج الإصلاح الاقتصادى والخصخصة، ومتابعة تنفيذها فى الدول الأعضاء.
- ثم، فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء.

تلك كانت مؤسسات العولمة التى تقوم على الجانب الاقتصادى والنقدى، وتتولى مهام عولمتها فى الدول المختلفة. إلا أنه كانت هناك مؤسسات تولت الجوانب الأخرى فى المجتمع، لتعمل على عولمتها وهى جوانب بالغة الأثر فى سرعة انتشار تيار العولمة، وفى نفس الوقت هى أيضًا من ضمن أهم آليات العولمة، ومنها:

⇐ **شبكة الإنترنت:**

لانتشار شبكة الإنترنت دور رئيسى فى زيادة الترابط، والاتصال، وتخطى الحدود، وشمولية وعالمية المعرفة مما يزيد من توحيد العالم والدفع نحو العولمة.

⇐ **شبكة الاتصالات العالمية:**

بكل مستوياتها وأنواعها تعد عامل فاعل وأساسى من أدوات ومسببات العولمة، بواسطتها تتلاشى فواصل المكان والزمان وهى تؤكد أن العولمة واقع لا يمكن إنكاره.

⇐ **الإعلام الكونى:**

وما يحققه من فورية نقل المعلومة والخبر، وما يهدف إلى نشره من أفكار وثقافة – وهو ما يطلق السيادة الإعلامية – وذلك عن طريق السماوات المفتوحة التى لا يستطيع أى نظام أو مجتمع إغلاقها رغم المحاولات الفاشلة لبعض نظم الحكم فى الدول الشمولية، وذلك مما يؤدى إلى تقويم واتساع تيار العولمة فى كافة المجالات.

⇐ **التجارة الإلكترونية:**

حيث يستطيع الملايين من البشر وفى أى مكان، التعامل الفورى بيعًا وشراءاً، للسلع والخدمات دون الحاجة إلى الانتقال، وهذا يعنى أن السوق أصبحت عالمية وهى ركيزة أساسية من ركائز العولمة وتأكيدًا لسيادة مفهوم العولمة والأخذ به والاستفادة منه.

⇐ **المنظمات غير الحكومية:**

حيث ازدادت انتشارًا وقوة وتأثيرًا فى الرأى العام على المستوى المحلى، وأصبحت تمثل قوة ضغط على الحكومات فى الدول النامية. ولها دورها التنموى الفعال والهام حيث تتوزع أعباء التنمية فى الدول النامية بين الحكومة وتلك المنظمات وهو ما يطلق عليه المشاركة الشعبية فى التنمية. ويزداد دور تلك المنظمات فى تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهذا الدور يزداد ويترابط مع المنظمات المتماثلة إقليميًا ودوليًا وعالميًا

وهو ما يؤكد عولمة القضايا الاجتماعية والسياسية وبالصورة التى لا يمكن تجاهلها، وما يسببه ذلك من مشكلات لبعض الدول النامية.

تلك الآليات والأدوات وما تؤديه من أدوار وما تفرضه من إجراءات على مختلف دول العالم تؤدى إلى تجاوز الخصوصية الوطنية أو القومية والاتجاه نحو العالمية والتجاوز عن السيادة الوطنية لصالح القوى والتجمعات العالمية (قوى العولمة)، كما يحدث فى أوروبا، وأمريكا، وأسيا.

- **خيارات العولمة:**

أصبح التقدم فى عصر العولمة يرتبط بالاندماج فى الاقتصاد العالمى، ولا تستطيع أى دولة – مهما كانت إمكانياتها أو مواردها عزل نفسها عن تيار العولمة والقبول بالتخلف والتهميش، ومن المفروض أن اتجاه العولمة الحالى – وهو ما يتم الترويج له وإقناع دول العالم به – يعمل على الآتى:

- تحقيق الاستقرار العالمى بالقضاء على مناطق الصراع والنزاعات الإقليمية.
- تحقيق الشفافية بالقضاء على بؤر الفساد والجريمة المنظمة.
- العمل على حماية الحقوق الاقتصادية والإنسانية.

ومن ثم فإن التعامل مع موضوع العولمة يضع الدول – فى صراع مع نفسها – أمام ثلاث خيارات، عليها أن تختار إحداها، وهذا الصراع الداخلى يرتبط بالأوضاع الداخلية السياسية، (نظام الحكم)، الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية وهى التى تؤثر وتقود إلى تفضيل خيارًا من الخيارات، أو عمل توليفة من أكثر من خيار – عولمة ولا عولمة – وهذه الخيارات هى:

الأول: القبول بالعولمة وإتباعها، والمشاركة الفاعلة فيها، والتعامل كعنصر إيجابى.

الثانى: التوافق مع تيار العولمة، أى عدم التصادم مع توجهاتها. وهى تمثل القبول بالمتغيرات والمستجدات وإدخال التعديلات على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية

بمـا يماشــى التوجهـات العالميـة – يـرى الـبعض أن هـذا الأسـلوب يعنــى أقـل الخسائر ولا فوائد – وهو منطق الخائفين من العولمة.

الثالث: الرفض والانعزال عن تيار العولمة، وبما يعنى رفض ومقاومة أى توجهات للانـدماج فـى الاقتصـاد والمجتمـع العـالمى بمـا فـى ذلـك الإصـلاح الاقتصـادى والسياسـى، والانكفـاء علـى الـذات. ويقـوم بهـذا الـدور القـوى التـى تخشـى علـى مصـالحها المكتسـبة فـى المجتمـع والتـى صـدأ فكرهـا بمضـى الـزمن ومـا زالـت تتمسك بمواقعها.

- **الدخول إلى العولمة (التعولم Globalablity):**

وبفرض أخذ المجتمع بخيار القبول بالعولمة والمشاركة فيها كعنصر إيجابى. وفى هذه الحالة يكون المجتمع قد أقر اجتياز الحدود الفاصلة بين المحلية والعالمية، ويصبح على المجتمع إذا أراد الدخول الآمن إلى العولمة وتعظيم الإيجابيات، وتدنيه السلبيات والمخـاطر – لا شك أن للعولمـة مخاطرهـا وسلبياتها والتـى سنشـير إليهـا لاحقًا – فإن على المجتمع إذا أراد ذلك أن يقوم بالآتى وخلال مراحل متتابعة:

- إيجاد قناعة مجتمعية بأهمية العولمة وضرورتها، مع جذب القوى المؤيدة للعولمة – وذلك كما حدث بالنسبة للإصلاح الاقتصادى – لتمارس دورها فى قيادة عملية التعولم، وفى ذات الوقت التمسك بالنواحى الحضارية والثقافية للمجتمع وتطويرها.
- إذا ما رأى المجتمع الدخول إلى العولمة (التعولم)، فإن هناك متطلبات لذلك، منها تـوفير وإعداد الهياكل الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسـية، والمعلوماتيـة، اللازمـة للـدخول فـى العولمــة، وهـذا يعنــى القبـول بالإصــلاحات الهيكليــة فــى الاقتصــاد والمجتمع التى تمكن أو تؤدى إلى ذلك.

– يأتى بعد ذلك مرحلة العمل فى ظل العولمة، وبما يعنى الاستفادة من المزايا وتدنيه السلبيات اقتصادية، واجتماعية، وثقافيًا، وسياسيًا... وغير ذلك من الجوانب.

ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر تطوير مختلف جوانب أنشطة المجتمع (الإنتاج، التسويق، التمويل، العنصر البشرى، التكنولوجيا، التعليم...)، ذلك حتى يمكن الاستفادة من العولمة كنظام يقوم على التكنولوجيا، والابتكار، والتجديد، والجودة، والسرعة، والعنصر البشرى الكفء.

- **كيف يحقق المجتمع العولمة (متطلبات العولمة)؟**

تعنى العولمة الاندماج فى الاقتصاد العالمى، بحيث يصبح الاقتصاد المحلى – وهنا نشير فقط إلى الجانب الاقتصادى للعولمة – مرتبط بالاقتصاد العالمى يتأثر فيه ويتعامل من خلال توجهاته. ويأخذ الاندماج فى الاقتصاد العالمى مسارات عدة ويتم من خلال:

– **الإنتاج المشترك** بين الدول وربط الإنتاج المحلى بالسوق العالمى واحتياجاتها.

– **الاشتراك الدولى** فى التسويق عن طريق مؤسسات عالمية عابرة للجنسية.

– **التمويل الدولى** عن طريق مؤسسات مالية عالمية واسعة الانتشار سريعة الحركة ذات قدرات مالية فائقة.

– **الاشتراك فى ملكية الكوادر البشرية**، بما يعنى حرية حركة العقول والكفاءات بين الدول وعدم حصرها فى دولة معينة، وبذلك تتساقط الحدود والجنسيات. إن توحد السوق واتساعه فى ظل العولمة، وتلاشى الحدود، وزيادة الاتصال أدى وسيؤدى إلى اتجاه المنافسة ليس فقط فى الإنتاج، ولكن أيضًا ستتجه إلى التنافس فى امتلاك العقول.

فالإنتاج الدولى الذى يقوم على تعميق مبادئ التخصص وتقسيم العمل، والاستفادة من الميزات النسبية والمطلقة، وزيادة القدرة التنافسية (التى تقوم على الجودة

والسعر) وذلك أساس الإنتاج فى عصر العولمة، والذى يسمح بحركة الموارد (طبيعية، مالية، بشرية) دون عوائق أو قيود.

كما أن إنتاج السلع فى بعض الدول لتستهلك فى العالم على اتساعه يتطلب بعد عولمة الإنتاج عولمة التسويق والتمويل والكوادر البشرية.

ولتحقيق ما سبق يتطلب الآتى:

- توفير أرضية داخلية تقبل بالعولمة وترتضى الدخول فيها، ولا تعارضها أو تقاومها.
- توفير الإطار المؤسسى اللازم للتعولم من بنية تحتية، واتفاقيات دولية، وتكتلات وتجمعات اقتصادية.
- لابد فى كل مجتمع أن يضع نظم حماية وتحوط تمكنه من تجنب الآثار السلبية والضارة للعولمة والتى قد تصيب المجتمع مسببة له العديد من الأزمات.
- كما سبق وأتضح أن العولمة تقوم على قدرة المجتمع وكفاءته الاقتصادية، والتكنولوجية ومن ثم فإن التطوير والتحديث فى كل جوانب وأنشطة المجتمع (علمية، إدارية، إنتاجية، تكنولوجية، مالية...) لازم وضرورى حتى يستطيع المجتمع دخول عصر العولمة ويتواءم معها ويستفيد منها، وألا فستكون الاستفادة محدودة أو معدومة أو سلبية، معنى ذلك أن الدول المتخلفة مشكوك فى مدى استفادتها من العولمة بمدى قدرتها على تطوير نفسها، وهذا بلاغ لتلك الدول من مغبة الاندفاع غير المجهز لدخول عصر وعالم العولمة.

- **<u>العولمة ومخاطرها:</u>**

بعد أن تعرضنا فى النقاط السابقة إلى العولمة من جوانبها المختلفة، وتعرفنا على أركانها وعناصرها، وهنا نود أن نتحسس مخاطرها، سلبياتها وأعبائها خاصة على الدول النامية وقبل أن نتناول تلك المخاطر والسلبيات، نعيد الإشارة إلى تاريخ العولمة وفرضها فى عالم اليوم وربط ذلك بالمخاطر والأثام.

يمكن القول بداية بأنه ليس هناك تاريخ محدد لظهور العولمة، فمنذ عقود طويلة – وربما قرونًا – والمجتمعات مستمرة فى التطور وهذا التطور قد يكون تلقائى فى بعض المراحل ومخطط ومستهدف فى مراحل أخرى، ليس فقط التطور ولكن التشابكات العالمية والتداخلات والسيطرة والاستعمار. وتحديدًا فإن البداية المرئية لنا للعولمة هى مع بداية الحرب العالمية الأولى، ثم الثانية والاتجاه نحو تقسيم العالم لمناطق نفوذ بين الدول المنتصرة فى الحرب، مع السيطرة والتكامل فى النواحى الاقتصادية والعسكرية بين الدول الكبرى – وكذلك التكتل كبداية.

وتزداد العولمة ظهورًا مع إنشاء الأمم المتحدة، وصندوق النقد والبنك الدوليين، ثم الوحدة الأوروبية، والشركات عابرة الجنسية. كل ذلك يعد مراحل متتالية فى تكوين ونشأة العولمة. وتزداد العولمة تأكيدًا مع الاتجاه إلى التوحيد والتنميط القياسى للنواحى الاقتصادية الاجتماعية والعلمية والثقافية، ثم توحيد المعايير الإنسانية كحقوق الإنسان والديمقراطية. ثم الاتجاه إلى الكونية، والتى تمثلت فى التكنولوجيا العالمية، المعلوماتية، الثقافة العالمية، الحرية، ثم أخيرًا سيادة القطب الواحد – وهذه هى الطامة الكبرى – مع انتهاء الحرب الباردة.

وهنا، يرى البعض أن مقاومة العولمة ستؤدى إلى انقسام العالم إلى جبهتين أو كتلتين، كتلة متقدمة، وكتلة متخلفة. الكتلة المتقدمة يزداد ارتباطها واندماجها بالعولمة، والتفاعل معها – فتزداد فيها تحسن نوعية الحياة. أما الكتلة المتخلفة، والتى ترفض العولمة، تفضل الانغلاق والانعزال، وتمارس القهر والتسلط وحكم الفرد، وينتشر بها الفساد، وتزداد تخلفًا مع الزمن. هذا رأى المجندين للدفاع عن العولمة، ولكن مع هذا الرأى يطرح السؤال التالى نفسه، فهل العولمة نظام جديد حقًا سواء للعالم المتقدم أو النامى، وأنه ستعم فوائده ومزاياه الجميع – كل حسب نشاطه ؟ أم أنه الطور المتطور – أو الشكل الجديد – للرأسمالية الغربية للتسلط على العالم النامى ؟ وذلك تشبيهًا بسلالات الأمراض التى تطور نفسها جيل بعد آخر لتزداد قدرة على الاختراق ومقاومة المضادات.

والرأى الآخر – وهو جدير بالتقدير والدراسة وأخذه فى الاعتبار – يرى أن العولمة صورة جديدة من صور السيطرة – سيطرة الأقوى، أدواتها تبدلت وتنوعت – بعد أن كانت القوة العسكرية – وأصبحت العلم، التكنولوجيا المتطورة، المعلومات والاتصالات، احتكار المعرفة، أساليب التنظيم والإدارة المتطورة[١].

كما كان للإحباط النفسى على مدى عقود سابقة – منذ فترات الاحتلال العسكرى – دور أساسى فى الهرولة نحو العولمة، حيث أدى ذلك الإحباط إلى الاعتقاد بأن ثقافة العالم المتخلف وتراثها الاجتماعى هو المعول الأول فى أسباب تخلفها، ولكى تتخلص من التخلف وتلحق بالعالم المتقدم عليها أن تندمج فى تيار العولمة، وتتخلص من تراثها الثقافى والاجتماعى، ويقود هذه الموجة حاليًا عالم الشمال بقيادة الولايات المتحدة وبهدف السيطرة الثقافية والاجتماعية ومن ثم حضارية – كما سيتم الإشارة.

وبالنسبة لنا يعنى هذا إننا إزاء هجوم واختراق ثقافى وحضارى قوى وخطير، وبآليات قوية ومؤثرة ولم تكن متاحة فى أى عصر من العصور، وتتول قيادته وتسريبه بطريقة سرطانية الولايات المتحدة بكل قوتها وأساليبها غير السوية، حيث تعمل وتهدف أن تسود العالم ثقافة أمريكية (تحت مسمى ثقافة عولمية) مشوهة بكل ما تحتويه من انحرافات اجتماعية.

وتمتد مخاطر العولمة إلى عولمة كيان المجتمع ذاته، بالاتجاه إلى تفكيك العلاقات الاجتماعية عن طريق خلخلة كثير من القيم الاجتماعية للمجتمع، والعقائد الدينية[١]، والتبشير بالقيم المادية، والتقليل من الانتماءات الوطنية، وذلك فى سبيل عولمة العالم من كل النواحى وفقًا لتوجهات عالم الشمال.

---

(١) دكتور/حامد عمار، "العولمة والمعلوماتية فى التربية والتعليم"، جريدة الأهرام، ١٩٩٨/٨/١٥.

(١) ظهور جماعة عبدة الشيطان قد يطرح استفسارًا عن هل هناك أثر للعولمة وراء ذلك ؟

وهذا الرأى يجرنا إلى القول بأن العولمة إذا نظر إليها على أنها تطور حضارى للمجتمع الرأسمالي[٢]، وأن الحضارة ليست عالمية ولكنها متفردة بمعنى أن لكل مجتمع حضارته – مثلا الحضارة الفرعونية، الحضارة العربية... – وحضارة المجتمع ترتبط بتاريخ وجغرافية هذا المجتمع ومن ثم فإن كافة الحضارات متفردة وليست عالمية. ويترتب على ذلك أن كافة جوانب العولمة ليست مناسبة للدول النامية – أى لا يمكن القبول بالعولمة كقالب واحد أو حزمة واحدة – ولا تستطيع تلك الدول أن تأخذ بكل جوانب العولمة خاصة ما له علاقة مباشرة بالنواحى الثقافية والاجتماعية والإنسانية بصفة عامة.

ومن ثم يمكن القول بأن العولمة ظاهرة محلية، إقليمية، قومية خاصة بمجتمع معين أو إقليم معين، ولا تنسحب على العالم كله، رغم ما يشيعه الغرب من ارتكازها إلى (الإنتاج، المادة، العلم، السوق)، ولها قوانينها التى يرى الغرب أنه لا يمكن مناقضتها، ولكن أثبت التاريخ أنه حتى القوانين الطبيعية لا حتمية وقابلة للتغيير والتبديل.

وكما هو واضح فإن عملية العولمة هى مجموعة من القرارات والإجراءات التى تتخذ لتأكد وضع الدولة أو المجتمع ضمن القطيع المتعولم من دول العالم – وخاصة النامى –، تلك القرارات والإجراءات تصدرها لمصلحتها القوى المسيطرة وتعمد – وتفرض تقنينها، وأوضح دليل على ذلك اتفاقية تحرير التجارة والمراحل التى مرت بها، والتمهيد العالمى الذى سبق دخولها حيز التنفيذ (تفكيك الاتحاد السوفيتى، وتفرد الولايات المتحدة يليها المعسكر بقيادة العالم) – بالإضافة إلى العديد من المنظمات والاتفاقيات التى أنشئتها القوى العظمى ثم قننتها لتصبح قراراتها ملزمة وذلك لما فيه مصلحتها[١].

(٢) دكتور/ عمر الفاروق، "تفنيد دعاوى العولمة"، جريدة الأهرام، ١٩٩٩/٧/٣٠.

(١) قرارات الأمم المتحدة لحصار الدول (ليبيا والعراق...) .

ورغم ذلك فإن تلك الاتفاقيات والمنظمات وما تتضمنه من بنود ما هى إلا خيارات، لها بدائل بوسع الدول النامية أن تختار من بينها ولكن بشرط توفر الإرادة والترابط اللازم لمجابهة ظاهرة العولمة.

والمقصود هناك بالإرادة، هى الإرادة السياسية التى تستطيع أن تتخذ القرار وتتحمل تبعاته وتخطط له، كذلك الإرادة الشعبية التى تتمسك بخصائصها الاجتماعية الثقافية والحضارية وحرية قراراتها وتوجهاتها الاقتصادية.

أما الترابط فيعنى تضامن تلك المجتمعات والدول المتماثلة فى الظروف والأوضاع لتحقيق قدرة اقتصادية تمكنها من عدم الخضوع لتبعات العولمة، ومثال ذلك الاتحادات، والسوق المشتركة، والتجارة البينية، وغيرها بين المجموعات الإقليمية للدول النامية.

وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الحاسم لراس المال العالمى والمؤثر على الاقتصاد الداخلى لدول العالم المختلفة – وخاصة الدول النامية – والعامل وراء ذلك هو إعطاء الحرية لحركة لرؤوس الأموال وبالتالى الارتباط القوى بين معدلات الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم بين الدول المختلفة، وذلك يجعل التأثير الخارجى أقوى من التأثير الداخلى على الأوضاع المالية والنقدية فى الدول ، ولا تستطيع السيطرة عليها أو حتى التأثير إذا حدثت تغيرات كبيرة فيها، وأوضح دليل على ذلك ما حدث فى دول جنوب شرق آسيا السابق الإشارة إليه[٢].

والتغييرات شديدة القوة فى أسواق رأس المال، إنما تهدف إلى إثبات وتحقيق أمرين، الأول هو الفائدة المتحققة فى الدول الكبرى من تلك الأزمات، لانخفاض قيمة

(٢) ويمكن الإشارة أيضًا إلى التقلبات الشديدة فى أسعار الصرف فى مصر – الزيادة الكبيرة فى سعر صرف الدولار – كذلك التناقص فى احتياطى العملات الأجنبية دون القدرة على السيطرة على تلك الاتجاهات.

وارداتها، وبالتالى تحقيق مستوى تضخم منخفض، وارتفاع أسعار الأسهم فى أسواقها الداخلية.

والأمر الثانى، هو تعريف وإنذار والتأكيد لدول العالم - النامى على وجه الخصوص - أنه لا قبل لها بمجابهة تلك التقلبات بمفردها، ولابد من وجود آلية عالمية لتحقيق الاستقرار فى الأسواق المالية، حيث تشير تلك الدول إلى ضرورة تأسيس نوع من الرقابة العالمية على السلطات المالية المحلية فى الدول المختلفة، وتشرف كذلك على أسلوب عمل النظام المصرفى العالمى فيما يتعلق بالقروض وانتقالات رؤوس الأموال.

وهنا بلاغ وتأكيد بأنه إذا تحقق ذلك فإن الدول الرأسمالية - وفى مقدمتها الولايات المتحدة - تكون قد وصلت إلى أهدافها من العولمة وهى السيطرة المالية على النظام العالمى، بالإضافة إلى السيطرة الاقتصادية - والتجارية - وهذا أقوى من وجود حكومة عالمية. وشواهد وأحوال العالم - وخاصة العالم النامى - تشير إلى أن تحقيق هذا الهدف ليس ببعيد، وحينئذ لن تستطيع دول العالم النامى الفكاك من مصيدة العولمة وسيطرة وتحكم القطب الواحد.

ومما يؤكد أن العولمة صناعة أمريكية يستهدف منها السيطرة العالمية ما طرحه الكاتب الأمريكى ديفيد روتكويف فى مقاله (مدبح الإمبريالية الثقافية/١٩٩٧)[١]، يقول:

- "إن أهم مراحل العولمة - المدخل الأساسى - هو إزالة الحواجز الثقافية، بمعنى محو الثقافة الوطنية - المحلية - وإحلالها بالثقافة العالمية، وهى مسئولية الولايات المتحدة، التى يجب أن تهيمن على موجات الأثير - وتدفق المعلومات، حتى يكون لها الهيمنة والسيطرة على الفضاء، كما كان لبريطانيا العظمى الهيمنة على البحار.

(١) دكتور محمد سكران، "هذه هى ثقافة المستقبل الموعود"، جريدة الأهرام، ٢٠٠٠/١٢/١.

- في ظل الثقافة العالمية – ثقافة العولمة – فإن المجتمعات تصبح فى غير حاجة إلى أصولها التاريخية وتراثها الثقافى، ومن ثم يمكن تشكيلها والتأثير عليها وتوجيهها حيث تريد القوة العالمية المسيطرة.
- هذه الثقافة العولمية التى لابد أن تأخذ بها الدول تقوم على أساس الديمقراطية، الليبرالية، والسوق العالمية، والشركات عابرة الجنسية، وثقافة الاستهلاك، وتلغى مؤسساتها الثقافية المحلية.
- وفى النهاية ندعوا إلى أن تكون اللغة الإنجليزية هى لغة التخاطب فى العالم، وبالتالى قتل اللغات الأخرى".
- ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل بلغ به السفور مداه بالقول بأن على الآخرين – الجميع – مساعدة الولايات لتحقيق ذلك.

وهذا ليس تحليلاً فرديًا، وإنما هو واقع تؤكده الأحداث، كما يؤكده معارضة كثير من الدول الأوروبية – موطن الديمقراطية الليبيرالية – فى وجه ما تروج له الولايات المتحدة من ثقافة العولمة، ومما يؤكد هذا الواقع بعض المؤشرات التى منها:

- انتشار وزيادة مد الثقافة الغربية وفى مقدمتها – أو على رأسها – الثقافة الأمريكية عن طريق الأفلام – والتليفزيون، ومدارس اللغات، والجامعات الأجنبية فى الدول الخارجية، واعتبار اللغة الإنجليزية لها المقدمة عن اللغة الوطنية – أليس هذا واقع فى مصر... وغير ذلك كثير.
- ازدياد تركز الثروة على المستوى الدولى، وكذلك داخل كل دولة على حدى، وتزايد تحالفات رأس المال على المستوى العالمى، والمستوى المحلى، مما يدعوا إلى القول بأن سيطرة – أو قل دكتاتورية – رأس المال قد بزخ عهدها فى العالم، وعلى مستوى الدول – والدول النامية ذاتها – (اتحاد الشركات الكبرى، الشركات عابرة الجنسية، اندماج الشركات، الخصخصة داخل الدول النامية تشتريها القلة من الرأسماليين...).

وهنـاك نحـو خمسـمائة شـركة كبـرى فـى العـالم تسـيطر علـى نحـو ثلثـى التجـارة العالميـة – مـن هـذه الشـركات ١٥٦ شـركة أمريكيـة، ١٠٠ شـركة يابانيـة، ونحـو ٢٤٤ شـركة أوروبية(١).

ففى مجال السلع الاستهلاكية تسيطر خمس شركات متعددة الجنسية على حوالى ٧٠% مـن السـوق العـالمى، كمـا أن أكثـر مـن ٥٠% مـن صـناعة السـيارات والطيـران والإلكترونـات تسـيطر عليهـا خمـس شـركات أخـرى متعولمـة، وفـى حقـل الإعـلام فـإن خمس شركات تسيطر على نحو ٤٠% من الصناعة الإعلامية فى العالم(٢).

ولا ننسـى أنـه فـى مجال عولمـة الإنتـاج تم إلغـاء بلد المنشأ أو المنتج، واستبدلت باسـم الشـركة المنتجـة – فالسـيارة المرسـيدس اسـتبدل (صـنعت فـى ألمانيـا) بإنتـاج (مرسيدس)، وصنع فى اليابان مثلاً استبدلت بإنتاج (توشيبا).

وبمناسـبة القـول السـابق يطـرح السـؤال التـالى نفسـه وهـو، هـل العولمـة بمفهـوم سيطرة القطب الواحد سوف تزداد – قوة وشراسة – وتستمر ؟

وفى محاولة للإجابة على هذا التساؤل نذكر بالآتى:

- إلـى مـدى متوسـط سيظل المشـروع الأمريكـى للعولمـة (العولمـة صـناعة أمريكيـة) قائمًـا، ولكـن الـذى يبـدو فـى الصـورة الدائمـة التغيـر هـو محاولـة الـدول الأوروبيـة المستمرة للخروج عن الخط الأمريكى واستقلالها بقرارها، والرفض بـأن تكون الأداة المنفذة لـلإرادة الأمريكيـة، وهـذه بدايـة تكـوين قطـب جديـد – الاتحـاد الأوروبـى – بجانب القطب الأمريكى.

(١) ، (٢) عبد الحى زلوم ، "نذر العولمة" ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ص ٣٥١ ، ص ٣٥٣ ، غازى الصورانى ، "البعد التاريخى المعاصر لمفهوم العولمة وتأثيرها علـى الـوطن العربـى" ، مجلـة الوحـدة الاقتصـادية العربيـة ، مجلـس الوحـدة الاقتصـادية ، العـدد العشرون ، السنة الثانية عشر ، يوليو ٢٠٠٠ ، ص ١٠٠ ، ص ١٠١ .

- كما أن الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا والتى تمت فى إبريل ١٩٩٧، وتجاهد للتوسع تجاه الهند وأسيا الوسطى، ذلك يؤدى بالتأكيد إلى تكوين القطب الثالث المتنامى القدرة، والمتوقع أن تتفوق قدرته على القطب الأول خلال عقود قليلة، ولكن عليه أن يتحوط تجاه ما قد يتعرض له من القطب الأول.
- ثم هناك المشروع الأوسع الذى يضم الصين وروسيا بالإضافة إلى الهند، وباكستان، بالإضافة إلى اليابان.
- إن تكون هذه الأقطاب وتناميها يجعلنا نتساءل أين موقع عالمنا العربى والإسلامى من الأقطاب المستجدة فى عملية العولمة، وهل هناك أمل فى قطب عربى فى هذا المجال.

وأخيرًا، قد يسأل القارئ نفسه وما العمل ؟، وكيف يمكننا الحفاظ على هويتنا وثقافتنا، وحريتنا والتعرض للإجابة على هذا التساؤل يمكن تركيزها فى النقاط التالية:

- دراسة انعكاسات العولمة ونتائجها على مختلف الأقطار والاستفادة من تجربتها.
- تعميق الإصلاح الاقتصادى، والخصخصة بقواعد تكون فى صالح المجتمع أولاً.
- تطوير التعليم والتكنولوجيا فى المجتمع، وأتباع المنهج العلمى فى كل نواحى الحياة.
- التمسك بالثقافة العربية وتطويرها، والتأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع العمل على تفعيل دور الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى.
- العنصر البشرى هو الفاعل الرئيسى فى تنمية المجتمعات، فتطويره وتنمية ضرورة وبما يؤدى إلى تطوير عنصر الإدارة فى المجتمع، وتطوير مؤسسات الدولة يقوم على العنصر البشرى.
- وأخيرًا وليس أخرًا، نذكر بما يطلق عليه السوق العربية المشتركة التى تحدثنا عنها منذ نصف قرن أو يزيد وما زال الحديث مستمرًا. وعن طريقها يمكن تجنب كثيرًا

من مخاطر العولمة. والتى قامت على الورق فحسب. حيث تقرر فى عام ١٩٥٠ إنشاء المجلس الاقتصادى العربى، ثم اتفاقية التجارة والترانزيت عام ١٩٥٣، واتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥٧، وقرار السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤، واتفاقية الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٦٧، ومركز التنمية الصناعية العربى عام ١٩٦٨، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية عام ١٩٦٩. ذلك بالإضافة إلى الاتحادات الاقتصادية المشارقية، والمغاربية.

وصولاً إلى اتفاقية منظمة التجارة العربية الحرة عام ١٩٩٧ والتى صادق عليها ثمانية عشر دولة عربية. كل ذلك وبدون فاعلية مؤثرة على الاقتصاديات العربية.

• **إمكانيات وقدرات بعض الدول وعلاقتها بالعولمة:**

وفيما يلى نشير إلى بعض القدرات والإمكانيات لبعض دول العالم، والتى سوف يتحدد وضعها على خريطة العولمة كدولة مؤثرة، موجهة، لها حرية القرار، أم دولة متأثرة، متلقية، قراراتها تابعة.

ويأتى فى مقدمة دول العالم من حيث القدرات الولايات المتحدة الأمريكية بدون شك، حيث تمثل ٤.٥% من سكان العالم، ونحو ٦.٥% من مساحته، وتحقق ٢٣.٣% من إجمالى الناتج القومى العالمى، وإنفاقها العسكرى يمثل ٢٨% من الإنفاق العسكرى فى العالم، بها ١٠% من أطباء العالم – جدول (١) – هذا عدا القدرات التكنولوجية والعلمية الفائقة، مما يضعها على قمة دول العالم من حيث الإمكانيات وبالتالى من حيث قدرة التأثير والريادة والتوجيه.

كما تعلن معدلات التضخم فى الدول عن مدى قدرة الاقتصاد الوطنى، وسلامة هياكله وتوجهاته، أيضًا إمكانيات النمو به. وبالنظر فى تلك المعدلات جدول (٢) يتضح أن أدنى معدلات تضخم توجد بالدول المتقدمة وبمتوسط ١.٤، بينما يصل فى الدول النامية إلى نحو ٦.٥ كمتوسط (عام ١٩٩٩) ويبلغ المتوسط فى الدول الأفريقية

نحو ١١% سنويًا، بينما فى دول الاتحاد السوفيتى السابق يبلغ نحو ٤٣.٧%، وأدنى معدلات تضخم تحققت عام ١٩٩٩ فى اليابان (-٠.٣)، والاتحاد الأوروبى (١.٤)، ثم الولايات المتحدة (٢.٢).

أما جدول (٣) فله أهمية خاصة حيث يشير إلى الوضع الغذائى للدول العربية بالنسبة للعالم الخارجى – وبمعنى أدق يشير إلى حجم الفجوة الغذائية ومدى اعتماد الدول العربية على العالم الخارجى فى الحصول على الغذاء ، ووفقًا لمقولة **من لا يملك غذائه لا يملك حريته**، يتضح من الجدول أن قيمة الفجوة الغذائية العربية تبلغ نحو ١٣.٠١ مليار دولار سنويًا فى المتوسط، وأن نسبة الاكتفاء الذاتى لكل من الحبوب والدقيق، السكر، الزيوت، يمثل نحو ٦.٧%، ٣٤.٥%، ٤٢.٧% على الترتيب (عام ١٩٩٨).

الفصل السابع

التنمية الريفية

M التنمية الريفية مدخلاً ضروريًا للتنمية الشاملة فى الدول النامية L

مقـــدمـة :

التنمية الريفية عبارة عن عملية تحديث تهدف إلى تغيير أنماط الحياة التقليدية للسكان الريفيين إلى نمط أكثر تقدماً وأسرع تغيراً. وعملية التنمية الريفية عملية ذات أبعاد متعددة تشمل البعد الاقتصادى الذى يساعد الأفراد على رفع مستوى معيشتهم، وتشمل بعداً سياسياً يكسب الأفراد القدرة على المشاركة بفاعلية فى الحياة السياسية وفى صنع القرارات التى تؤثر على حياتهم وحياة أبنائهم، كما تشمل بعداً اجتماعياً يعكس عدالة استفادة جميع أفراد المجتمع من ثمار التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادى المتزايدة نتيجة لعمليات التنمية. وتشمل بعداً بيئياً يعمل على مراعاة الحفاظ على الموارد البيئية من الهدر والاستنزاف والتلوث أثناء تنفيذ الأنشطة والمشروعات التنموية المختلفة. ولا تغفل التنمية الريفية البعد الثقافى لسكان الريف ومحاولة إكسابهم العلم والمعرفة والخصائص العصرية الحديثة التى تساعدهم على مواكبة العصر الذى يعيشون فيه، ويبث فيهم روح الطموح وترتقى بمعدلات أدائهم أيماناً بأن الفرد هو غاية أى عملية تنموية وهو سبيلها فى الوقت ذاته.

لفهم عملية التنمية الريفية وكيف يمكن الوصول إليها فلابد أولاً من تناول المفاهيم الأساسية التى أدت إليها وتوضيح التعاريف الاسمية التى ارتكزت عليها.

مفهوم التنمية Development

أصبح إحداث التنمية الشاملة من أوليات أهداف جميع الحكومات المتقدمة والنامية على السواء. وإن كانت التنمية نفسها عملية نسبية تختلف سماتها وأهدافها من بلد إلى آخر، ولذلك فقد تعددت التعريفات التى تتناول مفهوم التنمية بالشرح والتوضيح حيث تستخدم مصطلحات كثيرة مثل إحداث النمو Growth أو التقدم Progress، أو الوصول لنموذج الدول الأوربية الغربية Westernization، أو التنمية Development، والمفهوم الذى يعنينا ويرتبط بأهدافنا هو مفهوم " التنمية"، وتعنى كلمة تنمية من الناحية اللغوية عملية نمو طبيعى تسير فى مراحل متعددة أو أنها تعنى التطور فى مراحل متتالية"[1].

" كما تعرف التنمية بأنها مفهوم معنوى يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية فى المجتمع، تحدث نتيجة التدخل الإرادى المقصود لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية فى المجتمع وعوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو"[2].

" كما تعرف التنمية بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة فى كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو مجتمع. ويرى أن عملية التنمية تنطوى على شرطين: الأول هو إزاحة كل المعوقات التى تحول دون انبثاق الإمكانيات الذاتية الكامنة داخل كيان معين (الفرد أو المجتمع)، والثانى هو توفير الترتيبات المؤسسية التى تساعد على نمو هذه الإمكانيات الإنسانية المنبثقة إلى أقصى حدودها"[3].

(1)Webster's New World Dictionary of the American Language, Second College Edition, 1970.

(٢) إسماعيل حسن عبد البارى (دكتور)، " أبعاد التنمية"، دار المعارف ١٩٨٢، ص ٨.

(٣) سعد الدين إبراهيم (دكتور): مصر فى ربع قرن: دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعي" – معهد الإنماء العربى – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٨١، ص ٨٢.

ولقد تطور مفهوم التنمية على النحو التالي[1]:

المفهوم التقليدى للتنمية:

الذى يرى أن تحقيق التنمية لا يمكن إلا من خلال تحقيق نمواً اقتصادياً عن طريق الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة بغرض زيادة الناتج القومى، وبالتالى زيادة دخل الفرد، ومن ثم الاستثمار.

المفهوم المعدل للتنمية:

ويتسع فيه مفهوم الاستثمار ليشمل الاستخدام الأمثل للموارد سواء كانت متاحة لدى المجتمع أو لدى الغير، وعن طريق هذا الاستثمار تحدث الزيادة فى الناتج القومى المحلى وكذلك فى دخل الفرد، ويأخذ هذا المفهوم فى الاعتبار التوزيع العادل للدخل بين جميع فئات المجتمع لتحسين دخل الفئات منخفضة الدخل.

مفهوم التنمية البشرية:

وهى رؤية ذات عمق إنسانى للتنمية يعتبر أن النمو الاقتصادى ما هو ألا وسيلة فى حين أن التنمية البشرية هى الهدف، وأن هناك روابط قوية تصل بين النمو الاقتصادى وتخفيف الفقر والتنمية البشرية، ويقيس منجزات التنمية بحيث تشمل مختلف الجوانب اقتصادية واجتماعية وصحية وتعليمية.

تنمية نوعية الحياة:

وهو مفهوم ذا مدخل شامل يستوعب كل اختيارات الناس والفرص التى يتطلعون إليها والحياة الأفضل التى يمكن أن يحياها كل منهم، ويؤكد على بناء القدرات البشرية حتى يمكن للإنسان أن يشارك فى عملية التنمية وفى جنى ثمارها وممارسة حقه فى

(١) سعد طه علام (دكتور)، "دراسات فى الاقتصاد والتنمية " معهد التخطيط القومى، ١٩٩٨، ص ٧-٢١.

العيش بصحة جيدة ومستوى تعليمى جيد، ومسكن ملائم، وأن يجد فرصة العمل الملائمة المحققة للدخل الضرورى للمعيشة فى مستوى لائق، وأن يعيش فى بيئة سليمة لا تتسبب له فى أضرار اقتصادية أو صحية أو نفسية.

مفهوم التنمية الريفية Rural Development

"يجب أن ينظر إلى القطاع الريفى المعيشى على أنه بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية ويجب إعطاؤه الأولوية التى يحتاجها بشكل ملح، كما يجب مراعاة أن التنمية الزراعية عبارة عن عملية تطور بطيئة ولابد من نبذ أسلوب المشاريع السريعة والبدء فى وضع الأسس للاستثمارات طويلة الأمد لحل مشكلات إنتاج الغذاء والفقر"[١].

وعرفت التنمية الريفية[٢] على إنها عملية ديناميكية تهدف إلى إحداث مجموعة من التغيرات الوظيفية والهيكلية لإعداد الطاقات البشرية الريفية بالشكل والحجم الذى يمكن المجتمع من زيادة حجم الموارد الميسرة له والاستفادة منها إلى أقصى الدرجات الممكنة، وذلك عن طريق استيعاب الأساليب اللازمة لإحداث هذا التغير واستعمال الأدوات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب.

وكما عرفت[٣] التنمية الريفية بأنها " تكامل القطاعات الإنتاجية الريفية على أساس علمى وتخطيط يضع الموارد والإمكانيات الريفية فى الحسبان فى ضوء الخطة

(١) كار ايتشر وجون ستاتر، " التنمية الزراعية فى العالم الثالث" – دار الشئون الثقافية العامة – ترجمة سمير عبد الرحيم الجبلى – مراجعة د. هاشم علوان السامرانى، ١٩٨٨، ص ٦٦.

(٢) وفيق أشرف حسونة (دكتور)، معوقات التنمية الريفية فى العالم العربى وكيفية التغلب عليها"، ورقة مقدمه إلى الحلقة الدراسية فى التخطيط للتنمية الريفية – مايو ١٩٧٠– معهد التخطيط القومى، مذكرة داخلية رقم ٩٦ يونيو ١٩٧٥، ص ٤.

(٣) عبد الباسط عبد المعطى، " المرأة فى السباق البنائى للقرية العربية " الكتاب السنوى لعلم الاجتماع – العدد الخامس – القاهرة – دار المعارف – أكتوبر ١٩٨٣، ص ٧٣.

القومية الشاملة لإشباع الحاجات الأساسية وعدالة توزيع الفرص لصالح المنتجين بما يكفل حقهم فى المشاركة فى العمل وقراراته وعوائده.

ويشير آخر[١] إلى أن التنمية الريفية " هى تلك العملية الإنسانية التى تتم بالإنسان والتى تنجم عن التدخل الإدارى والمستمر لإحداث تغير مرغوب فى سلوك الناس لإيجاد الظروف الخاصة من خلال مشاركتهم، ومن خلال تحريك كل فئاتهم لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، وبالتالى تحقيق حياه أفضل للمجتمع ككل وعلى الأخص لموارده البشرية بفئاتهم المختلفة من سيدات ورجال وشباب وشابات وأطفال وخاصة محدودى الدخل".

كما عرفت[٢] التنمية الريفية على إنهاء " مجموعة من العمليات المتابعة التى تنظم فيها جهود المواطنين مع الدولة فى سبل تحقيق أهداف محددة وفق خطة مرسومة تؤدى إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية للريفيين بما فى ذلك زيادة دخولهم وتنويع مصادرها، وتوفير الخدمات الأساسية لهم ورفع مستوى المتاح منها، وزيادة إسهامهم الفعال فى شئون مجتمعهم الصغير والكبير على حد سواء.

كما عرف البعض[٣] التنمية الريفية بأنها " جملة نشاطات وإجراءات اجتماعية واقتصادية متكاملة تهدف إلى تطوير موارد الريف البشرية والزراعية والصناعية والسياحية – وتهدف إلى تزويد الريف بالخدمات الأساسية بغية الوصول إلى بيئة متكاملة يمكن فيها للإنسان من أن ينتج ويعيش بدرجة مقبولة من الرفاهية وأن يساهم

(١) حسن على داوود، " تاريخ تنمية المجتمعات الريفية"، أبحاث الندوة الدولية عن المرأة الريفية والتنمية، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، ديسمبر ١٩٨٠، ص ٢.

(٢) إبراهيم محرم (دكتور)، برنامج العمل الاجتماعى فى مشروعات التنمية المتكاملة بمحافظة بنى سويف، المؤتمر الإرشادى ومنجزات ٣٠ عام: ٥–٧ نوفمبر ١٩٨٣، ص ٥.

(٣) صلاح الدين الزغبى وآخرون، " قراءات فى التنمية الريفية" – الإسكندرية – مطبعة هندسة الإسكندرية، ١٩٨٥، ص ٢٦–٢٧.

فى المجهود الاجتماعى والاقتصادى والوطنى ضمن تصور شامل ومتكامل يضم جميع البلاد".

ذكر محرم[١] أنه من الممكن استخلاص مفهوماً محدداً للتنمية الريفية يتركز فى أن: " التنمية الريفية عملية تغيير ارتقائى مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحى الحياة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً، ويقوم بها أساسا أبناء المجتمع الريفى بنهج ديمقراطى وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحى النهوض من جهة وتكامل المجتمع النامى مع مجتمعه القومى الكبير من جهة أخرى".

مكونات التنمية الريفية[٢]

تعتبر التنمية الريفية حلقة من الأحداث المتفاعلة، وهى تتمثل فى أربعة مكونات رئيسية يمكن إيضاحها كما يلى:

أولاً: سياسة وإدارة التنمية Policy and Management of Rural Development

١- وهذا المكون يحتوى على ما يلى:

٢- الحركة القيادية التنموية.

٣- التنسيق بين الأنشطة التنموية.

٤- التكامل بين الأنشطة التنموية.

٥- التوازن بين الأنشطة التنموية.

٦- الشمول فى الأنشطة التنموية.

ثانياً: المدخلات التنموية Rural Development Inputs

١- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية.

---

(١) إبراهيم محرم (دكتور)، التنمية الريفية – المفهوم والقواعد – التجربة المصرية – قضايا جوهرية – برنامج مستقبلى – سلسلة مصر ٢١- تصدر عن مؤسسة فريدريش ناومان مصر ١٩٩٤، ص ٧.

(٢) عدلى على أبو طاعون (دكتور) – " علم الاجتماع الريفى – المكتب الجامعى – الإسكندرية – ١٩٩٧–ص ٢٢٢.

٢- المشاركة الأهلية للسكان الريفيين.

٣- المستوى التكنولوجى الزراعى.

٤- الحركة القيادية بالقرية.

ثالثاً: المعاملات التنموية Development Through Puts

١- كثافة الأنشطة الزراعية.

٢- كثافة الأنشطة الصناعية الزراعية.

٣- كثافة الأنشطة التجارية.

٤- كثافة الأنشطة الاجتماعية.

رابعاً: المردودات التنموية Development Out Puts

١- المنتجات التنموية (الرخاء الاقتصادى والرفاء الاجتماعى والرضاء النفسى).

٢- عدالة توزيع المنتجات أو العوائد التنموية.

٣- جذرية التغير الاجتماعى الارتقائى.

هذا ويجدر الإشارة إلى ما يتضمنه المفهوم المحدد الحالى للتنمية الريفية وكونها عملية تغير ارتقائى، أى أن هذا المفهوم يأخذ بعد الزمن فى الاعتبار وليس مجرد تشخيص وتقييم الوضع الحالى للمجتمعات الريفية، وبالتالى فيمكن عن طريق ذلك البعد تحديد ما إذا كانت هذه المجتمعات تتقدم أم ساكنة أم تتدهور بمرور الزمن.

مبررات أولوية تنمية القرية

يتصف الريف المصرى بمجموعة من الصفات.. الخصائص.. وهى بصفة عامة من صفات التخلف، ومن ثم يمكن القول بأن الريف المصرى مازال متخلفاً ولدرجة كبيرة. ليس فقط إذا قورن بالمستويات العالمية، ولكن يتضح التخلف أيضا عند مقارنة

القرية بالمدينة أو الريف بالحضر فى الجمهورية. وكان من أهم دوافع وأسباب الأخذ بحتمية تنمية القرية المصرية ما يلى:

١- تخلف الريف واستمرارية تزايد الفجوة بين الريف والحضر

ظل الريف أقل نصيبا فى التنمية على مر العصور وذلك رغم أن به قرابة ٦٠% من السكان – وفقا لتعداد ١٩٩٦–، ومن ثم بدت به مظاهر التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، إذا ما قورن بالحضر أو بالمعدلات العالمية. ومن ضمن أهم الأسباب التى أنتجت هذا التخلف العوامل المتداخلة المؤدية إليه ومنها ملكية الأرض الزراعية، واستلاب عوائد (فوائض) القرية لصالح المدينة بأنواع الضرائب وأسعار السلع الزراعية المتدنية، هذا بالإضافة إلى نظم الحكم المحلى غير الرشيدة والمتخلفة، وتدنى كل أنواع الخدمات فى الريف. مما طبع أهل الريف بسمات وخصائص وسلوكيات معينة معوقة للتنمية.

٢- تبعثر وتدنى جهود التنمية الريفية السابقة

منذ عقود وهناك محاولات للتنمية الريفية لم تؤتى ثمارها، حيث مرت التنمية الريفية بالعديد من التجارب والمشاريع التنموية، وكلها كانت مشاريع متفرقة جزئية لا ترابط بينها، وذات أهداف متباينة.

وكما نعلم فأن من ضمن أهم أسس التنمية الريفية هى الشمول والتكامل والترابط بين الأهداف وبعضها، وبين الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف.

أن تبعثر وضآلة جهود التنمية الريفية فى السابق لم يؤدى إلى تحقيق التنمية المستهدفة للقرية المصرية، إلا أنه يمكن القول بأنه تمت الاستفادة من التجارب السابقة حتى يمكن تلافى تلك الأخطاء والنقائص فى التنمية الحالية.

٣- عدم القدرة على تحقيق تنمية قومية شاملة

حيث أصبح تحقيق التنمية الشاملة هدف قومى تسعى إلى تحقيقه كافة الدول النامية، وفى مصر منذ الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل كان هذا هو هدف كافة الخطط الخمسية، ولكن تعثر تحقيق ذلك الهدف لأسباب فى مقدمتها تخلف الريف وعدم تحقيق التنمية المتوازنة بين القرية والمدينة على مر الزمان – بل وخلال الخطط الخمسية ذاتها – ، وانعكس ذلك بالطبع على معدلات تحقيق التنمية.

حيث أدى عدم تنمية القرية إلى أن تصبح القرية طاردة للسكان إلى المدن، مع عدم وجود أو خلق فرص عمل جديدة فى القرية، وتدنى المستوى الاقتصادى والصحى والاجتماعى لسكان الريف، مما ضاعف من مشكلات المدن وأدى إلى تعثر التنمية فيها أيضا.

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الصفات والخصائص التى تراكمت عبر الزمن فى الريف المصرى، وأدى تراكمها هذا إلى أن أصبحت من ضمن مشكلات ومعوقات تنمية الريف.

وعلى القائمين بالتنمية الريفية التعامل معها حتى يمكن تحقيق التنمية المستهدفة، والتى يمكن أن نطلق عليها:

بعض مظاهر تخلف الريف:

١- **اختلال التوازن بين الأرض والبشر:** نتيجة للثبات النسبى للمساحة المنزرعة وما يقابله من زيادة مطرد فى أعداد السكان وبالتالى تدنى مستوى المعيشة.

٢- **اختلال التوزيع الاستثمارى بين الريف والحضر:** لسنوات طويلة استأثرت المحافظات الحضرية بالنصيب الأكبر من استثمارات الخطط المتعاقبة، مما ترتب عليه بطء تنمية الريف عن الحضر، وبالتالى زيادة قوة الطرد لسكانه من الريف إلى الحضر أو إلى خارج البلاد.

٣- **اختلال الميزان الغذائى:** حيث لا يكفى الناتج من محاصيل غذائية الطلب المتزايد للسكان، والذى لا تستوعبه مساحة الأرض المحدودة مما أدى إلى الاعتماد على استيراد كم كبير من الحبوب الغذائية الأساسية.

٤- **تباطؤ التنمية البشرية للمرأة عن منظومة التنمية البشرية:** مما فرض على المرأة الريفية العجز من التواصل مع رسالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتصديها للمشكلات القومية المختلفة مثل مشكلة الزيادة السكانية، والتخلص من عادة الثأر الممثلة لظاهرة اجتماعية مرضية ضارة.

٥- **اختلال التوازن البيئى فى الريف:** نتيجة للضغط السكانى على البيئة التى تحملهم وتعولهم بأكثر مما تحتمل ومن مظاهر هذا الضغط:

- الزحف الحضرى على الأماكن والأراضى الزراعية لاستغلالها لأغراض السكن وإقامة الطرق والمصانع وغيرها.
- التجريف وانتزاع الطبقة الخصبة السطحية.
- استهلاك الأسمدة بأسلوب عشوائى، ثم إلقاء مخلفات هذه الأسمدة فى القنوات والترع ومجارى نهر النيل وتلويثها.
- الإسراف فى استخدام المبيدات الكيميائية وتلويثها للتربة والماء والهواء.

٦- **تعقد مشكلات البنية الأساسية:** نتيجة لاختلال التوزيع الاستثمارى المتراكم بين الريف والحضر مما يستلزم التكثيف العالى للاستثمارات لتعويض هذا الاختلال والوصول بالريف للتمتع بالخدمات التى تتمتع بها المناطق الحضرية من بنية أساسية.

٧- **الصفات الفردية للسكان الريفيين:** ومما يتمتعون به من قدرته والابتعاد عن الابتكار والتجديد، وقدر محدود من الطموح.

البرنامج القومى لتنمية القرية المصرية (شروق)

ومن ثم كان من الضرورى إعداد برنامج قومى لتنمية القرية المصرية – وهو ما أطلق عليه برنامج " شروق" للتنمية الشاملة للقرية المصرية، الذى بدأ بمناقشة إطاره فى أواخر عام ١٩٩٤ ليبدأ التنفيذ عام ١٩٩٥، وهى تجربة جديدة بالدراسة والاستفادة منها، لما حققته من نتائج ايجابية ونجاحات على مختلف الجوانب التى تضمنها البرنامج.

ركائز التنمية الريفية فى البرنامج القومي

يقوم برنامج " شروق" للتنمية الريفية الشاملة المتكاملة بصفة أساسية على عدة ركائز هى:

- المشاركة الشعبية.
- ديمقراطية التنمية.
- الاعتماد على القيادة المحلية والشباب والمرأة.
- المساندة الحكومية للتنمية.
- التخطيط الجيد للتنمية.

١- المشاركة الشعبية فى التنمية:

تعتمد بصفة أساسية على تغيير اتجاه وفكر الريفيين، وبذل الجهد لنقلهم من مجرد متلقين للتنمية إلى مشاركين فيها بل صناع لها، حيث عن طريق المشاركة يقوم المواطن الريفى باختيار المشروعات ذات الأولوية بالنسبة له، والمشاركة فى تنفيذها سواء بالمال أو الجهد أو الإمكانيات العينية، ثم يتولى بعد ذلك متابعتها وتقييمها.

وبالتالى يعتبر برنامج "شروق" كنموذج لبرامج التنمية الريفية – ليس فقط عبارة عن توفير استثمارات مالية أو مادية، ولكنه يهدف أيضا – وبصفة أساسية – إلى تغيير فى فكر ومنهج وسلوك المواطن وحفز مشاركته الايجابية فى تنمية مجتمعه

بالتفكير والتخطيط والتنفيذ والمتابعة وبالاستثمارات كلما كان ذلك ممكناً قدر استطاعته.

٢- التنمية الديمقراطية:

يقوم برنامج التنمية الريفية على مبدأ ديمقراطية التنمية، بما يعنى مشاركة جميع أفراد المجتمع مشاركة حرة فى التعرف على الاحتياجات وترتيب الأولويات ووضع الخطة، وتنفيذها ومتابعتها. وهذه المشاركة الديمقراطية لابد أن تتم على مستوى القرية ذاتها وعن طريق مربعاتها السكنية التى يجتمع أفرادها باستمرار لمناقشة متطلباتهم الحياتية الحالية والمستقبلية، وكيفية مجابه ما قد يؤثر فى تلك المتطلبات ووضع الأولويات واقتراح أساليب التنفيذ وإمكانيات وأساليب مشاركتهم فى التنفيذ. كل ذلك يتم خلال مناقشة حرة وشريفة. وتزداد فاعلية المشاركة بتوافر ونشاط المنظمات الاجتماعية الأهلية الموجودة فى المجتمع.

٣- إبراز دور القيادة المحلية والشباب والمرأة:

والقيادات المحلية (القيادة الطبيعية) هم الأفراد اللذين يلقون التقدير والاحترام والقبول فى المجتمع المحلى (القرية) بغض النظر عن الوضع المادى أو الوظيفى، ومعم من يسعى إليهم الأهالى لطلب الرأى والمشورة وتلقى آرائهم وأحكامهم القبول والاحترام بين أفراد المجتمع. هؤلاء لابد من إتاحة المجال والفرصة لمشاركتهم نظراً لما تضيفه هذه المشاركة من فاعلية وإيجابية على أنشطة التنمية الريفية.

أما الشباب فأن أهمية دورهم ومشاركتهم مطلوبة حيث أن ثمار التنمية تعود إليهم فى الأساس فلابد من أن يشاركوا فى صنعها، كما أن مشاركتهم هى تدريب وتعليم على الايجابية والمشاركة الديمقراطية.

والمرأة التى هى نصف المجتمع لابد من مشاركتها وإشراكها فى تنمية مجتمعها، وذلك عن طريق إثارة حميتها للمشاركة بفاعلية إذا ما شعرت بأن أرائها تأخذ فى

الاعتبار وتنقل مفهوم أهمية المشاركة إلى الأجيال الجديدة. وبالتالى تضاف قدرات المرأة إلى قدرات المجتمع ككل ومن ثم تتضاعف قدرة المجتمع التنموية.

٤- الدور الحكومى فى التنمية:

فى الدول النامية تعد الإمكانيات الذاتية (المشاركة الشعبية)، والمحلية محدودة. ويلزم التدعيم والمساندة من خارج المجتمع المحلى، وهى المساندة المادية والفنية فيما يتعلق بجوانب التنمية المختلفة، والمصدر الأساسى لهذه المساندة هو الجهات الحكومية من خلال منظماتها المعنية. ومن الضرورة أن تناسب تلك المساندة الاحتياجات المحلية من حيث الكمية والنوعية والتوقيت وطبيعة التغيير المستهدف. وبالتالى يصبح هناك أهمية كبيرة لبرامج التأهيل والتدريب والمعرفة الفنية حتى تتمكن المستويات المحلية من القيام بدورها كصاحبة ومخططة ومنفذة للتنمية، وليست الجهات الحكومية التى تقوم فقط بدور العامل المساعد والمكمل والمحفز (الموجهة) لجهود التنمية.

٥- التخطيط الجيد لبرامج التنمية:

النجاح فى التنفيذ – بما يعنى تحقيق أهداف التنمية – يقوم أساساً على التخطيط الجيد. فالخطة المعدة إعداداً جيداً، يتأكد نجاحها من خلال التنفيذ. وهناك مبادئ أساسية بالنسبة للتخطيط بصفة عامة وبالنسبة للتنمية الريفية بصفة خاصة.

فبالنسبة للتنمية الريفية يجب أن تكون محلية أساساً، بمعنى أن الخطة تبدأ من القرية، ويتضح فيها لامركزية التخطيط والتمويل والتنفيذ والمتابعة، والرقابة والتقييم. وبصعود الخطة إلى المستويات الأعلى (الوحدة المحلية –المركز – المحافظة)، تأخذ النظرة الشاملة فى الاعتبار، والتكامل القائم بين الأجهزة والوزارات وبعضها البعض.

أما بالنسبة للمبادئ التخطيطية بصفة عامة، والتى بد من أخذها فى الاعتبار فهى شمولية الخطة، وواقعية الخطة، ومرونة الخطة، واستمرارية الخطة. وتتضح كل هذه المبادئ عند ممارسة أسلوب شروق للتنمية الريفية المتكاملة والذى يأخذ هذه المبادئ فى الاعتبار بصفة أساسية. وكذلك فى اختيار مشروعات الخطة التى يعمل

البرنامج على أن تكون متكاملة، تغطى كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبنية الأساسية، والبيئية. وأن تحقق تلك المشاريع أكبر استفادة لكافة أعضاء المجتمع.

أهداف برنامج التنمية الريفية المتكاملة " شروق"

أهـداف التنميـة الريفيـة المتكاملـة متفـق عليهـا – أى أنهـا معروفـة – بالنسـبة للمهتمـين بمجـالات التنميـة. وتشـمل هـدف اسـتراتيجى أو أساسـى، وأهـداف عامـة أو تفصيلية.

أما الهدف الاستراتيجى فيشمل[١]:

١- التقدم المستمر فى نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلى.

٢- الارتقاء المتوالى بمستوى مشاركتهم الفعالة فى إحداث هذا التقدم.

وجـانبى الهـدف الاسـتراتيجى متـداخلان، ومتكـاملان، ومرتبطـان، وإن كـان الشـق الثـانى مـن الهـدف الاسـتراتيجى يمثـل وسـيلة وهـدف فـى نفـس الوقـت. حيـث لا يتحقـق التقدم فى نوعية الحياة إلا من خلال المشاركة الفعالـة فـى اختيـار وتحقيـق جوانـب هـذا التقدم والمحافظة عليها واستمراريتها.

أمـا الأهـداف العامـة – أو التفصـيلية، والتـى يمكـن تجزئـة الأهـداف الاسـتراتيجية إليها، فهى:

١- **التنمية البيئية:** وذلك بتحسين عناصر ومكونات البيئة والمحافظة عليها.

٢- **التنمية الاقتصادية:** عن طريق زيادة الأنشطة التى تتيح مزيد من فرص العمل، وتؤدى إلى زيادة الدخل وتنويع مصادره.

٣- **التنميــة البشـرية:** عـن طريـق تـوفير الجوانـب الاجتماعيـة التـى تـؤدى إلـى رفـع مستوى العنصر البشرى صحياً، وتعليمياً، وثقافياً، ومهارياً. بالإضافة إلى الاهتمام

(١) دكتور إبراهيم محرم " شروق ٢٠٠٠" – جهاز بناء وتنمية القرى المصرية – سبتمبر ٢٠٠٠.

بالمرأة، والشباب والأنشطة السكانية. وذلك بما يمكنه من المشاركة الفاعلة فى عملية التنمية بجميع جوانبها.

٤- **التنميــة المؤسســية:** عن طريق زيادة فاعلية المشاركة الشعبية، والمنظمات الأهلية، وكافة مؤسسات المجتمع.

٥- **تنمية البنية الأساسية الريفيـة:** وذلك نظراً للتخلف الكبير لبنية الريف الأساسية واتساع الفجوة بينه وبين الحضر، وهذه التنمية تعود بالريف إلى أن يصبح منطقة جذب سكنى ويوفر كافة خدمات البنية الأساسية لمواطنيه.

أسلوب العمل خلال برنامج " شروق"

لقد اتخذ برنامج "شروق" منهجاً علمياً لتنمية القرية المصرية، والذى اتضحت بعض جوانبه خلال مراحل الإعداد السابقة، وتحديد الرؤى والأهداف. والآن نشير إلى أسلوب العمل على المستوى المحلى، والذى يشمل المراحل التالية:

- التعرف.
- الاستنهاض.
- التخطيط.
- التنفيذ.
- التقييم والتقويم.

أولاً: مرحلة التعرف: وفيها يتم التعرف على المجتمع المحلى (القرية) وحصر الموارد والإمكانيات المتاحة. سواء مادية، بشرية، خدمية. مع التعرف على النسق الاجتماعى والقيادات الطبيعية.

ثانياً: مرحلة الاستنهاض: تعنى تنبيه وتحفيزه المجتمع للتعرف على إمكانياته – والتى تمت خلال مرحلة التعرف السابقة، ثم تحفيزه للعمل على المشاركة والتغيير

المطلوب للتنمية. وذلك عن طريق الاجتماعات واللقاءات (فى المربعات السكنية فـى القريـة. وعلـى كافـة المسـتويات الجغرافيـة، والفئويـة...) للشـرح والتعريـف والاستشارة لكافة أفراد المجتمع المحلى.

ثالثـاً: تخطـيط التنميــة: وذلـك بوضـع الخطـة اللازمـة للتنميـة المتكاملـة (للقريـة.. والمسـتويات المختلفـة). مـع مشـاركة جميـع فئـات المجتمـع فـى إعـداد الخطـة واختيـار مشـروعاتها ذات الأولويـة مـن وجـه نظـر المجتمـع المحلـى، ودراسـة جدواها.

رابعاً: مرحلـة التنفيذ: والتـى يتم من خـلال وبمشـاركة أعضـاء المجتمع المحلى تنفيذ المشـروعات التـى تـم إدراجهـا فـى الخطـة ودراسـة جـدواها بنـاءاً علـى اختيـارات المجتمع المحلى.

خامساً: التقييم والتقويم: وهذه المرحلة تستهدف قياس وتقدير الإنجازات التى تحققت مقارنـة بمـا كـان مسـتهدفاً. وهـى مواكبـة لعمليـة التنفيـذ ذاتهـا، حيـث تمكـن مـن تحسـين مسـتوى الأداء، وذلـك مـن خـلال المعـايير والمقـاييس المسـتخدمة. والتـى تمكن من تقويم الانحرافات وإصـلاح عيوب التنفيذ خـلال كل مرحلـة من مراحل المشروع أو عملية التنمية الريفية على المستوى المحلى.

هيكل آليات عمل M شروق L

يبدأ هيكل آليات شروق من مستوى القرية وحتى المستوى القومى وعلى النحو التالى شكل(١):

- المربعات السكنية فى القرية.
- الوحدة المحلية القروية.
- المركز الإدارى.
- المحافظة.
- المستوى القومى.

تشكيل الهيكل:

أولاً:المربعات السكنية فى القرية:

ويتولى النشاط "مندوبى شروق" فى المربعات السكنية فى القرية (النجوع والكفور والعزب والتوابع) – حيث يضم المربع الواحد نحو ١٠–٢٥ منزلا– وحيث يقوم أهالى المربع باختيار مندوب أو مندوبات شروق، مع عمل الخبراء على ترشيد هذا الاختيار بالشرح والتوضيح للأهالى.

وتتركز مهام "مندوبى شروق" فى أنهم حلقة الصلة بين أهالى المربع وبين أنشطة "شروق" واللجنة المحلية القروية، وعليهم واجب استمرار اللقاءات الجغرافية والقطاعية للتعريف واستثارة المواطنين على المشاركة ونقل مطالبهم.

ثانياً: لجنة شروق بالوحدة المحلية القروية

فى كل وحدة محلية قروية (أو ظهير ريفى بحسب الأحوال) تتشكل لجنة " شروق" من أعضاء يمثلون أربعة مجموعات:

المجموعة الأولى: ممثلون عن المجلس الشعبى المحلى المنتخب للقرية ويحددهم هذا المجلس.

المجموعة الثانية: ممثلون عن كل منظمة وجمعية أهلية فى نطاق الوحدة القروية (جمعيات تعاونية – جمعيات تنمية – مراكز شباب – أندية نسائية –.. الخ). مهما تعددت هذه المنظمات. وتحدد كل جمعية أو منظمة ممثلها فى اللجنة.

المجموعة الثالثة: أعضاء المجلس التنفيذى للوحدة المحلية القروية، الذى يضم رؤساء جميع وحدات الخدمة الحكومية فى نطاق الوحدة المحلية وهم محددين بحكم وظائفهم.

المجموعة الرابعة: القيادات الطبيعية فى نطاق القرى والتوابع التى تضمها الوحدة المحلية، والذين كشفت عنهم الخريطة الاقتصادية والاجتماعية للقرية التى يتم الانتهاء منها من المرحلة الأولى من منهج " شروق" فى كل قرية (فى حدود عدد لا يزيد عن مجموع ممثلى المجلس المحلى والجمعيات الأهلية باللجنة).

ويصدر قرار بتشكيل لجنة " شروق" بالوحدة القروية من السيد المحافظ المختص، ويختار رئيسها ديمقراطياً من بين أعضائها غير الحكوميين، ويتولى أمانتها الفنية مسئول مشروعات التنمية بالوحدة المحلية. ولا يوجد عدد محدد نمطى ثابت لأعضاء هذه اللجنة.

ثالثاً: لجنة "شروق" بالمركز الإداري

فى كل مركز إدارى تتشكل لجنة " شروق" من أعضاء يمثلون أربعة مجموعات:

المجموعـة الأولـى: ممثلون عن المجلس الشعبى المحلى المنتخب للمركز، يحددهم هذا المجلس.

المجموعة الثانية: أربعة ممثلين عن كل لجنة قرية فى البرنامج (بمعدل ممثل واحد عن كل مجموعة من المجموعات الأربع فى عضوية لجنة القرية).

المجموعة الثالثة: أعضاء مجلسى الشعب والشورى فى الدائرة التى يقع فيها المركز.

المجموعـة الرابعـة:أعضـاء المجلس التنفيذى للوحدة المحلية بالمركز، وهم محددين بحكم وظائفهم. ويصدر قرار بتشكيل لجنة " شروق" بالمركز من السيد المحافظ المختص، ويختار رئيسها ديموقراطياً من بين أعضائها غير الحكوميين، ويتولى أمانتها الفنية مسئول مشروعات التنمية بالمركز. ولا يوجد عدد نمطى ثابت لأعضاء هذه اللجنة.

رابعاً: لجنة " شروق" على مستوى المحافظة

فى كل محافظة تتشكل لجنة " شروق" من أعضاء يمثلون أربعة مجموعات:

المجموعـة الأولـى: ممثلون عن المجلس الشعبى المنتخب للمحافظة، يحددهم هذا المجلس.

المجموعـة الثانيـة: أربعة ممثلين عن كل لجنة مركز (بمعدل ممثل واحد عن كل مجموعة من المجموعات الأربع فى عضوية لجنة المركز).

المجموعة الثالثة: ممثلون عن الجمعيات والمنظمات الأهلية التى تعمل على مستوى المحافظة.

المجموعة الرابعة: أعضاء المجلس التنفيذى للمحافظة، وهم محددين بحكم وظائفهم.

ويصدر قرار بتشكيل لجنة " شروق" بالمحافظة من السيد المحافظ ويتولى رئاستها، ويقوم بمهام الأمانة الفنية مدير إدارة تنمية القرية بالمحافظة. ولا يوجد عدد نمطى ثابت لأعضاء هذه اللجنة.

خامساً: المستوى القومي

يقترح تشكيل مجلس أعلى للتنمية الريفية برئاسة السيد رئيس الجمهورية يضم فى عضويته جميع السادة الوزراء الذين تتصل وزاراتهم بالتنمية الريفية.

أو كاقتراح بديل: انعقاد مجلس الوزراء مكتملاً فى صورة " مجلس أعلى للتنمية الريفية" بصفة دورية وليكن مرة كل ثلاث شهور أو أقل، باعتبار أن مهام التنمية الريفية تكاد أن تتصل بمختلف الوزارات، وينضم لعضوية المجلس السادة المحافظين رؤساء الأقاليم التخطيطية بالدولة، وممثلين عن اتحادات المنظمات الأهلية المتنوعة.

دور ومهام المستويات التنظيمية فى هيكل آليات " شروق" (شكل٢)

- **مهام " مندوبى شروق"**

"مندوبى شروق" فى القرية هم قاعدة الاتصال المباشر لبرنامج " شروق" مع المواطنين. وتتركز مهام مندوبى شروق فى أنهم حلقة الوصل الدائمة بين أهالى وسكان المربع وبين أنشطة ومشروعات برنامج " شروق" ولجنته القروية. ويقع عليهم واجب استمرار عقد اللقاءات الجغرافية والقطاعية مع الأهالى فى مربعهم لتوصيل الأفكار والمعلومات إليهم، وكذلك نقل رغباتهم ومطالبهم إلى لجنة القرية، وأيضا الحث والتشجيع المستمر لالتزام المواطنين بحجم ونوعية الإسهامات والجهود الشعبية التى وعدوا بها لتنفيذ مشروعات " شروق" وهى مهام تتطلب تدريباً مستمراً ومعونة فنية متواصلة لمندوبى شروق، لصقل قدراتهم وترسيخ توجهاتهم التنموية.

- **مهام لجنة " شروق" بالوحدة المحلية القروية**

١–وضع وإقرار خطة برنامج " شروق" للتنمية الريفية المحلية وفق الأولويات التى يقرها مواطنو القرى. وتشمل الخطة تفاصيل المشروعات والأنشطة التنموية المحلية.

٢–توزيع الموارد المالية الحكومية والأجنبية المخصصة لتنمية القرية على المشروعات الواردة بخطة برنامج " شروق" المحلية.

٣–الإشراف على تدبير الإسهامات الشعبية النقدية والعينية التى يرتضيها مواطنو القرية كمشاركة تطوعية منهم فى تنفيذ مشروعات الخطة وإدارتها وتشغيلها وصيانتها.

٤–توزيع الأدوار والمسئوليات على كافة الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الأهلية والحكومية بالقرية المنوط بها تنفيذ مشروعات الخطة وإدارتها وتشغيلها وصيانتها.

٥–متابعة وتقييم مراحل تنفيذ مشروعات الخطة على المستوى المحلى، وبوجه خاص ما يتصل بالإنفاق المالى على المشروعات سواء من الموارد الحكومية أو الإسهامات الشعبية.

٦–اتخاذ القرارات والإجراءات التى تيسر سرعة تنفيذ المشروعات وحل ما قد يعترضها من مشكلات.

٧–رفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص النجاح لبرنامج " شروق" إلى لجنة " شروق" بالمركز الإدارى.

وتعد لجنة " شروق" بالوحدة القروية هى القيادة المباشرة لبرنامج " شروق" على المستوى القروى المحلى، ولها سلطة واسعة وكبيرة فى اختيار مشروعات التنمية وترتيب أولوياتها فى إطار خطة زمنية. وتوزيع أدوار تنفيذها، وتوزيع الاعتمادات

المالية المتاحة على المشروعات، وتقرير حجم وطبيعة المشاركة الشعبية المالية والعينية فى هذه المشروعات، ومتابعة تنفيذها وتقويمها.

وتؤدى لجنة "شروق" بالقرية مهامها بمساندة معونة فنية مستمرة يقدمها خبراء التنمية، وعلى وجه خاص عند إعداد الخطة شاملة تفاصيل المشروعات بعد دراسة جدواها الفنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك الإشراف الفنى على تنفيذ المشروعات ومتابعتها وتقييمها.

- **مهام لجنة " شروق" بالمركز الإداري**

تختص لجنة " شروق" بالمركز بما يلى:

١- تحقيق التنسيق والتكامل فيما بين خطط برنامج " شروق" بالوحدات القروية الواقعة فى نطاق المركز.

٢- تخصيص أنصبة الوحدات المحلية القروية من الموارد المالية الحكومية والأجنبية المخصصة لبرنامج " شروق" على مستوى المركز.

٣- تقديم الدعم والمساندة لتحقيق تنفيذ الوحدات القروية لمشروعاتها فى برنامج " شروق" خلال التنسيق والتكامل بين الأجهزة الحكومية والشعبية على مستوى المركز.

٤- متابعة مراحل تنفيذ مشروعات البرنامج فى الوحدات المحلية القروية.

٥- اتخاذ القرارات والإجراءات التى تيسر سرعة تنفيذ مشروعات القرى وحل ما قد يعترضها من مشكلات.

٦- رفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص نجاح برنامج "شروق" إلى لجنة "شروق" بالمحافظة.

ومن الواضح أن السلطة الجوهرية التى منحت للجنة المركز، تتركز فى توزيع الموارد المالية الحكومية والأجنبية المتاحة للبرنامج على مستوى المركز فيما بين الوحدات المحلية القروية التابعة، دون الدخول فى عملية توزيع هذه الاعتمادات فيما

بين المشروعات التى تتضمنها خطة البرنامج فى هذه الوحدات، حيث تبقى هذه المهمة مخولة للجنة القروية.

- **مهام لجنة "شروق" بالمحافظة**

وتختص لجنة "شروق" بالمحافظة بما يلى:

١- تحقيق التنسيق والتكامل بين خطط برنامج "شروق" بالوحدات القروية وباقى الخطط القطاعية والنوعية على مستوى المحافظة.

٢- تخصيص أنصبة المراكز الإدارية بالمحافظة من الموارد المالية الحكومية والأجنبية المخصصة لبرنامج "شروق" بالمحافظة.

٣- تقديم الدعم والمساندة لتحقيق تنفيذ الوحدات القروية لمشروعاتها فى البرنامج، خلال التنسيق والتكامل بين كل الأجهزة الحكومية والشعبية على مستوى المحافظة.

٤- متابعة مراحل تنفيذ مشروعات البرنامج.

٥- اتخاذ القرارات والإجراءات التى تيسر سرعة تنفيذ مشروعات القرى وحل ما قد يعترضها من مشكلات.

٦- رقع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص نجاح البرنامج إلى المستوى المركزى.

ومن الواضح أن السلطة الجوهرية التى منحت للجنة المحافظة تتركز فى توزيع الموارد المالية الحكومية والأجنبية المتاحة للبرنامج على مستوى المحافظة فيما بين المراكز الإدارية بالمحافظة، دون الدخول فى عملية توزيع هذه الاعتمادات فيما بين قرى هذه المراكز، حيث تبقى هذه المهمة مخولة للجنة المركز. وعلى لجنة "شروق" بالمحافظة أن توزع اعتمادات البرنامج المتاحة فيما بين المراكز على أسس تراعى العدالة فى فرص التنمية على أساس نفس الاعتبارين سالفى الذكر واللذين ستراعيهما

لجنة المركز عند التوزيع فيما بين القرى "أى مؤشرات التنمية البشرية فيما بين المراكز، ومدى المشاركة الشعبية النسبية لمواطنى قرى المركز".

- "**مهام" المجلس الأعلى للتنمية الريفية (المستوى القومى)**

يقوم المجلس الأعلى للتنمية الريفية بالمهام التالية:

١- وضع الاستراتيجية الشاملة للتنمية الريفية.

٢- وضع الخطة العامة لبرنامج "شروق" فى إطار خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- وضع قواعد تخصيص أنصبة المحافظات من الموارد الحكومية والأجنبية المتاحة للبرنامج.

٤- التنسيق التكاملى بين جهود كافة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ البرنامج.

٥- متابعة مراحل تنفيذ البرنامج وتقييمه المستمر.

٦- اتخاذ الإجراءات والقرارات المحققة لتيسير تنفيذ البرنامج.

٧- اقتراح التعديلات أو التغيرات التشريعية والمؤسسية التى قد تتطلبها حاجة البرنامج وعرضها على السلطات الدستورية المسئولة عن إصدارها.

العلاقات المؤسسية فى التنمية الريفية

حيث أن عملية التنمية الريفية شاملة تكاملية، تهم كافة المؤسسات والوزارات والجمعيات ذات العلاقة بالقرية المصرية، ومن ثم فإنه يصبح من الضرورى أن يتم التنسيق والترابط بين جهود كافة تلك المؤسسات فى عملية التنمية. هذا التنسيق والتكامل يتم وفقاً للمستوى الذى يتطلبه العمل التنموى سواء المستوى القومى، أو مستوى المحافظة، أو مستوى المركز الإدارى، وكذلك عند مستوى الوحدة المحلية القروية. وتتحدد مهام المشاركة وفقاً للمستوى الذى تتم عنده بدءاً من المشاركة فى

وضـع إطـار الخطـة.. البرنـامج القـومى للتنميـة – علـى المسـتوى القـومى، وحتـى المشاركة فى تنفيذ الخطـة.. المؤسسات أو المنظمات الأهليـة، وكذلك التمويل سواء من صندوق التنمية المحلية أو الجهات الأجنبية.

ومن هذه الجهات ذات العلاقة بالتنمية الريفية والتى يلزم تحديد وتنسيق علاقاتها المؤسسية ما يلى:

- الوزارات والجهات المركزية.
- الجامعات ومراكز البحث العلمى.
- المنظمات الأهلية غير الحكومية.
- صندوق التنمية المحلية .
- جهات المعونة الأجنبية.

التحسن فى الخدمات فى الريف وأثر "شروق"

ويوضح جدول (٥) التحسن فى خدمات الريف.. الزيادة فى الخدمات المقدمة فى الريف – ونسبة مساهمة "شروق" فيها.. ومنه يتضح أن مساهمة "شروق" فى الإنجازات التى تحققت خلال الفترة بين عامى ١٩٩٥/٩٤ – ٢٠٠٠، على النحو التالى:

فبالنسبة لمياه الشرب بلغ عدد سكان الريف المستفيدين نحو ٨ر٧٣%، وكانت مساهمة "شروق" فى التحسن فى خدمة الصرف بنسبة ٣٤%، ونحو ٩ر٨٠% فى خدمة إنارة مداخل وطرقات القرى، ونحو ٧ر٦٦% فى الخدمة التليفونية، ونحو ٢ر٧٧% فى الخدمة البريدية، و٢ر٥٩% فى رصف مداخل القرى، ٩ر٥٦% فى الخدمة الصحية، ونحو ٥ر٧٦% فى ملاعب ومراكز الشباب، ٨ر١٧% فى خدمة التعليم الابتدائى، وأخيراً ساهمت "شروق" فى تحسين خدمة التعليم الإعدادى خلال نفس الفترة (٩٤/٩٥–٢٠٠٠) بنحو ١١%.

جدول (٥)

التحسن فى خدمات فى الريف المصرى فيما بين عامى ٩٥/٩٤ –٢٠٠٠
واسهام برنامج شروق فى التحسن

الخدمة المتاحة بالقرية	عام ٩٥/٩٤ قبل شروق				عام ٢٠٠٠ بعد شروق				إسهام شروق فى التحسين			
	قرى		سكان ريفيين		قرى		سكان ريفيين		قرى		سكان ريفيين	
	عدد	% (١)	عدد بالألف	% (٢)	عدد	%	عدد بالألف	% (٣)	عدد	% (٤)	عدد بالألف	% (٥)
مياه الشرب النقية	٣٤٤٠	٧٥.٦	٢٣٣٢٣	٦٩.٤	٤٤٠٧	٩٧	٣٥٧٥٠	٩٧.٧	٧٥٣	٧٧.٩	٦٩٨٤	٧٣.٨
معالجة مخلفات صرف صحى	٥٧	١.٢	٣٣٦	١.٠	٢٤٣	٥.٣	٢٩٢٦	٨.٠	١١٠	٥٩.١	٨٨٠	٣٤.٠
اناره مداخل وطرقات القرية	٤١٤٩	٩١.٢	٣٠٠١٦	٨٩.٣	٤٤٦٧	٩٨.٣	٣٦٢٠٦	٩٩.٠	٢٦١	٨٢.١	٢٦١٠	٨٠.٩
الخدمة التليفونية	٤٠٧٣	٨٩.٦	٢٩٨٠٧	٨٨.٧	٤١٧١	٩١.٧	٣٣٩٧٥	٩٢.٩	٧٣	٧٤.٥	٨٠٣	٦٦.٧
الخدمة البريدية	٣٩٩٢	٨٧.٨	٢٨٦٠٣	٨٥.١	٤١٧١	٩١.٧	٣٣٩٣٢	٩٢.٨	١٦٦	٩٢.٧	١٨٢٦	٧٧.٢
رصف مداخل القرية	٢٠٣٢	٤٤.٧	١٠٩٦٣	٣٢.٦	٢٦٦٣	٥٨.٥	٢٢٢٥٣	٦١.٣	٤٤٨	٧١.٠	٤٩٢٨	٥٩.٢
تعليم ابتدائى	٣٦٥٦	٨٠.٤	٢٥٥٧٩	٧٦.٩	٤٢٦٦	٩٣.٨	٣٤٥٩٧	٩٤.٦	٩٨	١٦.٠	١٠٧٨	١٧.٨
خدمة التعليم الاعدادى	٣٢٧٦	٧٢.٠	٢٢١٥٩	٦٥.٩	٣٤٩٠	٧٦.٧	٢٩١٦٥	٧٩.٧	٣٧	١٧.٣	٤٤٤	٤٤.٠
خدمة صحية	٢٩٤٥	٦٤.٨	٢٣٩٨٩	٧١.٤	٣٢١٦	٧٠.٧	٢٩٩١١	٨١.٨	١٤٦	٥٣.٩	١٦٨٣	٥٦.٩
ملاعب ومراكز شباب	٣٠٠٩	٦٦.٢	٢١٢٩٥	٦٣.٤	٣٤٤٦	٧٥.٨	٣١٠٦١	٨٤.٩	٣٨٢	٨٧.٤	٥٢٠٢	٧٦.٥

(١) جملة عدد القرى والتجمعات الريفية ٤٥٤٨.

(٢) جملة سكان الريف عام ٩٥/٩٤ ٣٣٦٠٧ ألف نسمة.

(٣) جملة سكان الريف فى ٢٠٠٠/١/١ ٣٦٥٧١ ألف نسمة.

(٤) % من جملة القرى التى استفادت.

(٥) % من جملة السكان المستفيدين.

انجازات شروق

مجموع عدد المشروعات ٤٨١٣٧ مشروعا.

إجمالى الاستثمارات : ١٣١٦ مليون جنيه.

منها إسهاماً شعبية :٤٤٠.٦ مليون جنيه

المشكلات والمعوقات التى واجهت برنامج M شروق L للتنمية الريفية

نشير فيما يلى إلى أهم المعوقات والمشكلات التى واجهت البرنامج – كما جاءت فى تقرير المجالس القومية المتخصصة – الدورة العشرون، والذى جاء فيه ما يلى:

- بدئ فى تنفيذ البرنامج قبل الانتهاء من إعداد الموظفين الحكوميين على المستوى القاعدى، بتدريبهم وتحويل اتجاهتهم نحو الأسلوب المستحدث للتنمية بالمشاركة فى "شروق" مما أدى إلى تعثر بعض الإجراءات.

- البدء فى تنفيذ البرنامج دون إجراء التعديلات التشريعية الضرورية على قانون الإدارة المحلية لتعميق اللامركزية، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية فى تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية، مما أدى إلى صعوبة التعاون والتنسيق بين أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ.

- النظر إلى شروق من جانب الجهات المسئولة عن التمويل فى الدولة باعتباره برنامجاً قطاعياً للتنمية الريفية، ينافس باقى برامج الوزارات الأخرى فى التنمية الريفية على الموارد المحددة، بدلاً من النظر إليه باعتباره مظلة قومية لجهود الدولة بكافة وزاراتها فى القطاع الريفى، بما يحقق التنمية المتكاملة.

- تركيز توزيع الاعتمادات – نحو ٩٧% منها على التنفيذ العينى لإقامة المشروعات (تشييدات، مبان، الآلات، معدات) وتوجيه نسبة شديدة الانخفاض من اعتماداته للتنمية البشرية (نحو٣%) خلال التدريب والتأهيل والتثقيف لزيادة المعارف وتعميق الاتجاهات، بل وإيقاف كافة أعمال التدريب فى البرنامج عام ١٩٩٩/٩٨.

- افتقاد التنسيق والتكامل مع قطاعات هامة فى الدولة لها أنشطة جوهرية فى القرى، وفى مقدمتها وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية والصندوق الاجتماعى للتنمية، وكذلك افتقد البرنامج إمكانيات المساندة من الجمعيات الأهلية لتعبئة

وتنظيم المشاركة الشعبية. كما افتقد تناسق أنشطته مع الصندوق الاجتماعى للتنمية، فضلاً عن قدرات التنسيق مع وزارات أخرى عديدة.

- ازدواجية النظر من جانب الدولة إلى مشروعات التنمية الاقتصادية الصغيرة فى القرى، فبينما تعفى من الضرائب إذا حصلت على تمويل من الصندوق الاجتماعى للتنمية والأسر المنتجة، فإنها لا تعفى من الضرائب إذا حصلت على تمويل من مشروع "شروق " من خلال صندوق التنمية المحلى. أو حتى إذا أقيمت كلها بالجهود الذاتية دون قروض.

- التركيز على نوعية معينة من مشروعات البنية الأساسية وهى: مياه الشرب بغض النظر عن ترتيب أولويات المشروعات التى حددتها آليات البرنامج على المستوى الفردى، وأيضاً بغض النظر عن ضرورات التكامل بين المشروعات خروجاً عن خطته ومنهجه الأصلى.

- الإسراع فى مد تنفيذ البرنامج إلى كل قرى الجمهورية، قفزاً فوق خطته الأصلية التدريجية زمنياً، وفى نفس الوقت لم تزد فيه اعتمادات البرنامج بنفس نسبة توسعه الكبير، وبالتالى انخفض متوسط الوحدة المحلية القروية من اعتمادات البرنامج، مما أضعفت مصداقيته.

- إيقاف المتابعة الميدانية فى البرنامج بكامله طوال عامى ٩٨/٩٧ و ١٩٩٩/٩٨، بالرغم من أن هذا العام قد شهد توسعاً بنسبة ٥٠% عن السنة السابقة فى إعداد القرى التى شملها البرنامج، وكذلك عدد المشروعات التى ينفذها.

- عدم صرف أية حوافز أو تعويض جهدالحكومية المعقدةلمحليين المنفذين للبرنامج فى القرى والمراكز والمحافظات، وفى الوقت ذاته تقوم جهات أخرى بصرف حوافز لهم عن تنفيذ برامجها، مما أضعف من حماسهم.

- إتباع نفس الأساليب والإجراءات الحكومية المعقدة فى تنفيذ مشروعات البرنامج، بالرغم من أنها تشمل نسبة كبيرة (٣٤%) كمشاركة شعبية متنوعة الصور مثل (العمل، الأرض، الخامات، التبرعات النقدية)
- تعجل تحقيق نتائج تنموية سريعة من البرنامج، بالرغم من أن خطته بنيت على أساس الوصول إلى أهدافه فى القرية الواحدة خلال (٢٠ عاماً) حتى سنة ٢٠١٧، وتصور أن التنمية – بما فيها من تعديل لسلوك الأفراد – يمكن أن تتم فى سنوات معدودة.

الفصل الثامن

التنمية البشرية ... أصبحت محور التنمية

حدث تطور – تبدل– فى مفهوم التنمية عبر نصف القرن الماضى، وهذا التبدل ذاته ظاهرة من مظاهر التنمية، فيمكننا القول بأنه حدثت تنمية لمفهوم التنمية، حيث خلال فترة بداية الخمسينات من القرن الغائت كان مفهوم التنمية ينصب على "الاستخدام الامثل – أو الاكفء – للموارد المتاحة فى المجتمع بحيث يتسنى الحصول على أكبر انتاج – دخل – بأقل تكلفة، واستمر هذا المفهوم حتى بداية الستينات حيث أضيف الى المفهوم "...مع عدالة التوزيع"، وذلك مع انتشار الاخذ بالاسلوب الاشتراكى، والتأميمات، والملكية العامة، وتزايد دور الدولة الاقتصادى وبالتبعية الدور الاجتماعى للدولة.

واستمر هذا المفهوم حتى بداية السبعينات ليتغير الى مفهوم التنمية المتواصلة المستدامه، وهى التنمية التى تحافظ على حق الاجيال القادمة فى موارد الثورة القابلة للنفاذ (كالبترول) الغاز الطبيعى، المياه الجوفية... موارد الثورة المعدنية...)، وكذلك ادخل المفهوم البيئ فى الحسبان، حيث أصبح من الضرورى أن تحافظ التنمية على المكون البيئ ولاتؤدى الى الهدر البيئ أو تدمير البيئة، ومن ثم شرط أساسى فى أى مشروع تنموى حتى تتم الموافقة عليه أن يتضمن جزء عن الاثار البيئية للمشروع ضمن دراسة جدوى المشروع، واذا كان للمشروع آثار بيئية سلبية فالمشروع ملزم بان تتضمن تكاليفة الاستثمارية تكلفة الاصحاح البيئ. ومن هنا جاء تواصل واستدامة التنمية.

وفى منتصف الثمانينات وبداية التسعينات أتضح للقائمين على التنمية بصفة عامة، وللمنظمات الدولية بصفة خاصة أن عمليات التنمية تتم بالبشر وللبشر،

وبالتالى فأن تنمية العنصر البشرى هى أساس عملية التنمية، ولا يمكن حدوث أو تحقيق التنمية الا من خلال تنمية العنصر البشرى – الموارد البشرية – فى المجتمع وذلك من كافة النواحى، اقتصادية، اجتماعية، صحية، وثقافية... وتعليمية.. وغيرها من الجوانب. حيث أوضحت تجارب التنمية خلال النصف قرن الاخير انه بعض النظر عن باقى الموارد التى يملكها – أو متاحة – فى المجتمع، فان العنصر البشرى قادر على تحقيق التنمية حتى مع ندرة أو قلة الموارد المادية فى المجتمع – اليابان، ودول جنوب شرق آسيا – وحتى يتحقق ذلك كان من الضرورى أعطاء الأهمية الواجبة لتنمية العنصر البشرى، عن طريق تنمية الموارد البشرية على أساس أن البشر هم ركيزة التقدم وليس الموارد الطبيعية والمادية فقط، ذلك عن طريق تحسين نوعية حياه البشر، وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الناس بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة، وأعدادهم لاستخدامها الاستخدام الأكفاء، عن طريق تطوير قدراتهم الفنية والصحية وإكسابهم المعارف ، وتحسين ظروف البيئة المحيطة بهم.

إن اهتمام خطط التنمية بالبعد الاجتماعى و البعد الإنسانى يعنى العمل على التحسن فى مختلف نواحى الحياة و رفع مستوى العنصر البشرى بما يؤدى إلى توسيع فرص ومجالات الاختيار أمامه وهذا الاهتمام جاء فى الخطة من خلال إتاحة المزيد من فرص العمل، وزيادة الاستثمارات فى قطاعات التعليم والصحة ومياه الشرب والصرف الصحى، وهى أهم العناصر التى تؤثر بطريقة مباشرة على تنمية العنصر البشرى وتبرز مدى اهتمام الخطة بالبعد الاجتماعى.

ومن اهتمام مصر بهذا الموضوع يتم إصدار تقارير للتنمية البشرية منذ عام ١٩٩٤ عن معهد التخطيط القومى بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى. وتأتى أهمية تلك التقارير لما توليه من عناية واهتمام لقياس والتعرف على الأدلة والمؤشرات المتعلقة بالتنمية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة، كما أنها توضح مستويات التنمية والفجوات التنموية فى مختلف محافظات ومدن وأحياء الجمهورية، وتوفر قاعدة بيانات شاملة وجيدة، تستخدم فى وضع الخطط التنموية

قومية وإقليمية حيث لا تخطيط بدون بيانات. ومن خلال الخطة القومية يمكن ترتيب الأولويات وتحديد الأهداف التى تعمل على تضيق تلك الفجوات التنموية، وتحقيق معدلات التنمية التى تستهدفها الخطة.

حالة التنمية البشرية فى مصر:

أصبح قياس مدى التقدم الذى حدث لتحقيق أهداف التنمية من أولويات منظمات التنمية والمجتمع الدولى لسنوات عديدة. كما أصبحت الحكومات الوطنية تهتم بتحديد مؤشرات توضح مقدار التحسن أو التدهور الذى طرأ على نوعية ومستوى حياة السكان. وخلال حقبة الثمانينيات من القرن النمصرم أتضح أن اتخاذ متوسط الدخل الفردى وحده كمقياس للتنمية غير كاف لمعرفة وفهم الفروق التى تحدث بين معدلات التنمية فى الدول المختلفة، كما أنه غير كاف لتوضيح المعوقات التى تحول دون تحقيق التنمية البشرية؛ لذلك قام البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة عام ١٩٩٠ بتقديم دليل التنمية البشرية (HDI)، كمؤشر مركب يمكنه أن يعكس بصورة أكثر شمولاً الأبعاد الأساسية للتنمية فى المجتمع. يتكون دليل التنمية البشرية من ثلاث أدلة فرعية:

(أ) **دليل توقع الحياة:** وهو يجمع بين مؤشرى طول الحياة والصحة.

(ب) **دليل التعليم:** حيث يرتبط التعليم بتحسن نوعية الحياة وسهولة الوصول إلى المعرفة، كما أن التعليم يساهم بفاعلية فى تمكين الفرد من الحصول على فرص العمل.

(جـ) **دليل الناتج المحلى الإجمالى:** وهو يجمع عديد من المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على حياة الناس.

خلال الاثنى عشر سنة الماضية، قام تقرير التنمية البشرية الدولى بحساب مؤشرات التنمية البشرية لمعظم الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، وعلى أساس تلك المؤشرات تم ترتيب تلك الدول وفقا لإنجازات كل دولة وما حققته من تنمية. وقد حقق

ترتيب مصر التنموى تقدما معتدلا مقارنة بباقى دول العالم خلال الفترة المذكورة. وعموما فقد تم تعديل طريقة حساب مؤشر التنمية البشرية، كما استخدم لقياس اتجاهات التنمية على المستوى القومى. وأصبحت مؤشرات التنمية البشرية على المستويات المحلية تعتبر مؤشرات رئيسية لتحديد المستويات العليا والدنيا للتنمية فى نطاق كل دولة. وقد أوضحت تلك المؤشرات، والتباينات بين الأقاليم المختلفة، كما وفرت أساساً لوضع استراتيجيات التنمية الإقليمية. وقد أصبح ممكنا أن يتم حساب مؤشر التنمية البشرية لأقل مستوى من الوحدات الإدارية، وبحث فجوات التنمية الموجودة داخل كل إقليم. والتحليل على هذا المستوى يوفر حقيبة معلومات غنية، حيث يمكنه تقديم صورة تفصيلية ومعلومات مكثفة عن اتجاهات التنمية داخل الدولة، ويشير بدقة للمناطق المهمشة التى تحتاج لاهتمام الدولة.

جدول (١): تطور دليل التنمية البشرية فى مصر (١٩٩٦-٢٠٠٤)

سنوات التقرير	١٩٩٦	١٩٩٧/ ١٩٩٨	١٩٩٨/ ١٩٩٩	٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٢٠٠٣[1]	٢٠٠٤
دليل توقع الحياة	٠.٦٨٥	٠.٦٩٥	٠.٦٩٨	٠.٧٠٢	٠.٧٠٢[2]	٠.٧٥٢
دليل التعليم	٠.٥٦٩	٠.٥٩٩	٠.٦١٤	٠.٦٤٣	٠.٦٨٢	٠.٧٠٣
دليل الناتج المحلى الإجمالي	٠.٥٠٣	٠.٥٩٨	٠.٦٣٢	٠.٦٤٩	٠.٦٥٥	٠.٦٠٧
دليل التنمية البشرية	٠.٥٨٩	٠.٦٣١	٠.٦٤٨	٠.٦٦٥	٠.٦٨٠	٠.٦٨٧

المصدر: تقارير التنمية البشرية المصرية ١٩٩٤-٢٠٠١، ٢٠٠٤

ويوفر دليل التنمية البشرية الأساس لتحليل المعلومات الغنية عن أحوال الناس، ونوعية الحياة، إمكانيات توظيفهم، أوضاعهم التعليمية... الخ، وكلما اقتربت تلك

(١) تم حساب الأدلة بنفس منهجية تقرير ١٩٩٤.

(٢) فى دليل توقع الحياة عام ٢٠٠٢استخدمت نفس منهجية أرقام تقرير ٢٠٠٠/٢٠٠١.

المعلومات من مستوى القرية كلما أمكن توفير معلومات أكثر له أو لها. لذلك فأن حساب مؤشرات التنمية البشرية على مستوى القرية لا يقتصر فقط على إمداد متخذى القرار بصورة تفصيلية عن اتجاهات التنمية عبر المجتمعات المحلية، بل إنه يأتى أيضا بالموضوعات وثيقة الصلة بالتنمية على مستوياتها المحلية إلى أماكنها. كما أنها توفر الأساس الذى يتيح للمواطنين من أن يتساءلوا عن حياتهم ومستقبلهم، ويتيح للناس الفرصة فى دخول حوار مع قادتهم وممثليهم المنتخبين. كما توفر المعلومات التى يمكنها إشعال وتغذية المشاركة الشعبية فى السياسة المحلية واتخاذ القرار.

التباينات الإقليمية فى مصر

دأبت مصر على حساب مؤشر التنمية البشرية على المستوى القومى وعلى مستوى المحافظات بدءاً من عام ١٩٩٤ وبالرغم من التقدم المحقق فى مجال التنمية البشرية خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢)، فأن التحليل على مستوى المحافظات أظهر وجود اختلافات تنموية معنوية.

ارتفع دليل التنمية البشرية القومى (على مستوى الجمهورية) من ٠.٥٨٩ فى تقرير عام ١٩٩٦ إلى ٠.٦٨٠ فى تقرير عام ٢٠٠٣ ثم إلى ٠.٦٨٧ فى تقرير عام ٢٠٠٤، وقد أدت هذه الزيادة إلى انتقال مصر من مستوى ذات التنمية البشرية المنخفض إلى فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسط (ترتيبها ١١٥)، حيث تشمل فئة التنمية البشرية متوسطة المستوى الدول من الترتيب ٥٤ إلى ١٣٧.

وهذا المستوى المتوسط للتنمية البشرية على مستوى الدولة يعود فى أحد أسبابه لانخفاض الدليل فى محافظات الوجه القبلى بصفه خاصة حيث بلغ ٠.٦٤٩، ٠.٦٥٣ فى تقرير ٢٠٠٣، ٢٠٠٤ على الترتيب، ويرجع هذا الانخفاض بصورة رئيسية إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى وضعف مؤشرات التعليم جدولى (٢، ٣).

جدول (٢): أدلة التنمية البشرية فى تقرير ٢٠٠٣

الدليل / المحافظات	دليل التنمية البشرية	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الناتج المحلى الإجمالي
حضرية	٠.٧٥٦	٠.٧١٨	٠.٧٩٦	٠.٧٥٥
وجه بحري	٠.٦٧٨	٠.٧٠٩	٠.٦٨٥	٠.٦٤٠
وجه قبلي	٠.٦٤٩	٠.٦٨٧	٠.٦٢٣	٠.٦٣٨
حدود	٠.٧١١	٠.٧٠٣	٠.٧٢٤	٠.٧٠٥
الجمهورية	٠.٦٨٠	٠.٧٠٢	٠.٦٨٢	٠.٦٥٥

المصدر: تقرير التنمية البشرية – مصر ٢٠٠٣.

ارتفع معدل القراءة والكتابة للسكان (+١٥) على مستوى الجمهورية من ٢٥.٨% عام ١٩٦٠ إلى ٦٥.٦% عام ٢٠٠١ ثم إلى ٦٩.٤% عام ٢٠٠٢ وذلك نتيجة لاهتمام الدولة بمجال التعليم ومحو الأمية.

كما يعتبر نجاح مصر فى مجال التعليم السبب الرئيسى فى تحريك مصر نحو فئة الدول متوسطة المستوى فى التنمية البشرية.

جدول (٣): أدلة التنمية البشرية فى تقرير ٢٠٠٤

الدليل / المحافظات	دليل التنمية البشرية	دليل توقع الحياة	دليل التعليم	دليل الناتج المحلى الإجمالي
حضرية	٠.٧٦٥	٠.٧٦٨	٠.٨١٩	٠.٧٠٧
وجه بحري	٠.٦٦٦	٠.٧٠٨	٠.٦٩٩	٠.٥٩٢
وجه قبلي	٠.٦٥٣	٠.٧٣٧	٠.٦٣٣	٠.٥٩٠
حدود	٠.٧٠٨	٠.٧٥٣	–	٠.٦٥٧
الجمهورية	٠.٦٨٧	٠.٧٥٢	٠.٧٠٣	٠.٦٠٧

المصدر: تقرير التنمية البشرية – مصر ٢٠٠٤.

أولاً: مؤشرات التنمية البشرية فى مصر

تقارير التنمية البشرية فى مصر بنيت على أساس المنهجية والإطار التحليلى لتقرير التنمية البشرية الدولى. وقد استخدم البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة على مستوى العالم سبعة عشر مؤشراً لحساب الأدلة الثلاث التى تستخدم لحساب دليل التنمية البشرية. لا تزال مصر تبنى شبكات العمل المنظمة للمؤشرات المستخدمة فى حساب الأدلة الثلاث وهى (توقع الحياة، التعليم، والناتج المحلى الإجمالى) للوصول إلى دليل التنمية البشرية الخاص بها. وقد أصبح دليل التنمية البشرية القومى أكثر تمثيلا ودقة، خاصة أن قاعدة البيانات على المستوى القاعدى أصبحت تنمو عاماً بعد عام.

ومؤشرات التنمية البشرية التى تم استخدامها فى التقارير تقع فى خمس مجموعات:

(أ) مؤشرات ديموجرافية.
(ب) مؤشرات اجتماعية (تعليم، صحة، اتصالات، مشاركة،...).
(ج) مؤشرات اقتصادية.
(د) مؤشرات تعكس الفجوات القائمة.
(هـ) مؤشرات توضح وضع المرأة.

وتكمل هذه المجموعات مؤشرات التنمية البشرية التقليدية، لتوفير صورة متكاملة عن التنمية البشرية فى مصر.

(أ) المؤشرات الديموجرافية

تعانى مصر من الزيادة المضطردة فى أعداد السكان[١]، فقد زاد عددهم من نحو ٢٥.٩ مليون نسمه عام ١٩٦٠ إلى نحو ٥٩.٤ مليون نسمة عام ١٩٩٦ بمتوسط معدل نمو سنوى ٢.٤%– وهو معدل عالى جدا– وبفضل جهود الدولة فى تنظيم الأسرة فقد انخفض هذا المعدل إلى نحو ٢.١% خلال الفترة(١٩٩٦ – ٢٠٠١)،

(١) جميع بيانات السكان تشمل داخل الجمهورية فقط.

حيث بلغ العدد نحو ٦٥.٣ مليون نسمه عام ٢٠٠١ (داخل الجمهورية)، وصل إلى نحو ٦٧.٦ مليون نسمة[1] عام ٢٠٠٢.

وبالإضافة إلى الزيادة الكبيرة فى عدد السكان فهناك اختلال التوزيع السكانى، حيث يتركز السكان فى مناطق محدده، وخاصة فى المناطق الحضرية فقد بلغت نسبة سكان الحضر ٤٢.٩% عام ٢٠٠١ وذلك بسبب الهجرة إلى المناطق الحضرية، فضلاً عن تحول كثير من القرى إلى مدن٠ وقد ارتفع معدل نمو سكان الحضر من ١.٨% إلى ٢.٣% خلال الفترتين (١٩٨٦ - ١٩٩٦) و(١٩٩٦ - ٢٠٠١)، وبلغت نسبه سكان المدينة الأكبر وهى القاهرة ٢٦.٢% من إجمالى سكان الحضر .

ومن الملاحظ أن النسبة قد انخفضت منذ عام ١٩٨٦، وذلك بسبب وجود جزء تابع لمحافظتى الجيزة والقليوبية فى إطار إقليم القاهرة الكبرى، والهجرة الداخلية للقاهرة الكبرى كانت موجهة لهاتين المحافظتين منذ عام ١٩٨٦.

(ب) المؤشرات الاجتماعية

التعليم:

المؤشران المستخدمان لحساب دليل التعليم هما نسبة القيد فى التعليم الأساسى والثانوى ومعدل القراءة والكتابة للسكان (١٥ +).

زادت نسبة القيد فى التعليم الأساسى والثانوى من ٤٢% إلى ٨٦% خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠٠١)، كما يلاحظ ارتفاع معدل الدخول بالصف الأول الابتدائى من٦٨.٦% إلى ٩١.٤% خلال نفس الفترة لاهتمام الدولة بالتعليم وارتفاع الوعى التعليمى لدى الأسر وبناء أعداد كبيرة من المدارس فى العقد الأخير.

أما فيما يتعلق بالاختلالات فى مجال التعليم فإننا نجد أن متوسط كثافة الفصل (على مستوى الدولة) مازالت مرتفعة فى كل من التعليم الابتدائى والإعدادى ٤١.١ ، ٤٣.٩ تلميذاً عام ٢٠٠١ ثم انخفضت إلى ٣٩.٧، ٤٢.٣ تلميذاً عام ٢٠٠٢على

(١) تقرير التنمية البشرية – مصر ٢٠٠٣.

التوالى. وتبلغ نسبة المبانى غير الصالحة ٢٣.٨ %بالرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت فى هذا المجال لتوفير أبنية مدرسية، وخاصة خلال السنوات التسع الماضية (بعد زلزال عام ١٩٩٢). وبالرغم من أهمية مستوى التعليم على التنمية البشرية إلا أننا نجد أن الإنفاق العام على التعليم لا يتجاوز ٦.٧% من الناتج المحلى الإجمالى (عام ٢٠٠٠/٢٠٠١) انخفض إلى ٥.٢% عام ٢٠٠٢[١].

ارتفع معدل القراءة والكتابة للسكان (١٥ +) على مستوى الجمهورية من ٢٥.٨% عام ١٩٦٠ إلى ٦٥.٦% عام ٢٠٠١ ثم إلى ٦٩.٤% عام ٢٠٠٢ وذلك نتيجة لاهتمام الدولة بمجال التعليم ومحو الأمية وتوجيه الجهود والموارد فى هذا المجال. ويعتبر نجاح مصر فى مجال التعليم السبب الرئيسى فى تحريك مصر نحو فئة الدول متوسطة المستوى فى التنمية البشرية.

الصحة:

المؤشرات المستخدمة لحساب الدليل المعبر عن نوعية الحياة هى: طول الحياة، معدل وفيات الرضع، معدل وفيات الأطفال دون الخامسة، وفيات الأمهات، ونسبة الأطفال المحصنون.

يتضح من استعراض الملامح الأساسية للحالة الصحية أن هناك تحسناً واضحاً فى بعض المجالات مثل نسبه الأسر التى تحصل على خدمات صحية، ومياه مأمونة، وصرف صحى على مستوى الجمهورية، غير أن عديد من المناطق الريفية مازالت تعانى من قصور هذه الخدمات بها وتحتاج إلى كثير من الدعم.

وهناك تحسن ملحوظ فى معدل وفيات الرضع فقد انخفض من ١٠٨ إلى ٣٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حى خلال الفترة (١٩٦١ –٢٠٠١) ثم إلى ٢٤.٥ عام ٢٠٠٢، كما تحسن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (٣٩.١ حالة وفاة لكل

(١) تقارير التنمية البشرية – مصر ٢٠٠٣، مصر ٢٠٠٤

١٠٠٠ مولود حى) عام ٢٠٠١ انخفض إلى ٣١.٤ عام ٢٠٠٢، وذلك بسبب ارتفاع نسبة الأطفال المحصنون (٩٧.٩%)[١].

ومازالت النساء تعانى من عدم قدرتها على الوصول والاستفادة من الخدمات الصحية، خاصة فى الريف بالرغم من التحسن الكبير فى معدل وفيات الأمهات إلا أنه مازال مرتفعاً، وقد يرجع ذلك إلى نقص الوعى علاوة على الأمية المرتفعة بين النساء فى الريف وتباعد الوحدات الصحية المتخصصة.

ومازالت صحة المرأة تحتاج إلى كثير من الجهود والاهتمام، فنسبة حالات الولادة تحت إشراف صحى لم تتجاوز ٥٦.٥%، وقد يرجع ذلك أساساً إلى بعض التقاليد والأمية والجهل، كما أن معظم حالات الولادة التى تتم فى العيادات والمستشفيات الخاصة لا يتم تسجيلها بدقة.

وباستقراء الأرقام الخاصة بالأطباء والممرضات فإنه مازال هناك كثير من الجهود يجب أن تبذل لتحسين الخدمة الصحية وذلك بالارتفاع بعدد الأطباء والممرضات والوحدات الصحية وطبقاً لأعداد السكان وتوزيعهم الجغرافى على المساحة المأهولة.

وبالرغم من الاستثمارات الضخمة التى وجهت للقطاع الصحى خلال السنوات الماضية إلا أنها لا تتجاوز ٢.٤%، ١.٩% فى عامى ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على الترتيب من الناتج المحلى الإجمالى، ونحو ٧.٢% من إجمالى الإنفاق العام (عام ٢٠٠٠/٢٠٠١).

تعكس مؤشرات الصحة دلالات غير متوقعة على مستوى المحافظات. فعلى سبيل المثال نجد أن نسبة الحوامل اللائى يحصلن على رعاية قبل الولادة أكثر ارتفاعا فى محافظات الوجه القبلى (٦٣.١%)، مقارنة بالمحافظات الحضرية (٥٤.٥%)،

(١) تقارير التنمية البشرية –مصر ٢٠٠٣، مصر ٢٠٠٤

كذلك فيما يتعلق بمعدل وفيات الأمهات (٦١.٨ ، ٨٨.٩) لكل مائة ألف مولود حى على الترتيب، ومعدل وفيات الرضع (٣٥.٧، ٣٦.٦) لكل ألف مولود حى على الترتيب، مما يعنى أن الخدمات الصحية فى الوجه القبلى أوفر نسبيا عنها فى المحافظات الحضرية، وأن الوعى الصحى بها أكثر ارتفاعا، وهى نتيجة تثير تساؤلات جادة حول مدى دقة وشمول بيانات المحافظات، وخاصة محافظات الوجه القبلى.

ومن واقع الخبرة واستقراء البيانات الديموجرافية لأعوام كثيرة، ربما يكون من أهم أسباب هذه النتيجة غير المنطقية أن معظم هذه البيانات بيانات مسجلة فى وزارة الصحة ووحداتها والتى يتردد عليها نسبة أكبر من سكان محافظات الوجهين البحرى والقبلى، أما سكان المحافظات الحضرية فيتردد أغلبهم على العيادات الخاصة للأطباء والتى لا يتم حصر الحالات بها، هذا من ناحية الحوامل اللاتى يحصلن على رعاية. أما بالنسبة للوفيات (الأمهات – الرضع) فهذا يرجع أساساً إلى القصور فى تسجيل الواقعات الحيوية (مواليد/وفيات) وكذا عدم الاهتمام بأسباب الوفاة الحقيقية وخاصة فى الوجه القبلى بصفة عامة وفى ريف الوجه القبلى بصفة خاصة – وقد أثبتت ذلك دراسات ميدانية سبق إجرائها منذ أكثر من عشر سنوات ومما يؤيد ذلك انخفاض عدد الأطباء لكل ١٠ آلاف نسمة فى محافظات الوجه القبلى، وهو ما ينعكس على كفاءة الخدمة المقدمة.

الاتصال:

مؤشرات الاتصال التى شملها التقرير لشرح وتوضيح مستوى التنمية البشرية هى أجهزة الهاتف، أعداد الكتب، مكاتب البريد، عدد المترددين على المسارح والسينما والمتاحف.

مؤشرات الاتصال من المكونات الهامة للدلالة على مستوى التنمية البشرية خاصة فى الدول النامية التى ترتفع فيها نسبه الأمية، وكلما زادت وتحسنت وسائل الاتصال كلما دفعت عملية التنمية فى المجتمع. وتوضح هذه المؤشرات الملامح

الأساسية للاتصال، والتى تظهر أنه مازال هناك كثير من الجهد يجب أن يبذل فى مجال التوعية حيث نجد انخفاض فى أجهزة الهاتف (١٨٧هاتف لكل ١٠٠٠ أسرة)، وأعداد الكتب (١٧٥.٦ كتاب لكل ١٠٠٠ نسمة)، وكذا عدد المترددين على المسارح والسينما والمتاحف (١٨.٦، ١٥٢.٦، ٤٦.٥ لكل ١٠٠٠ نسمة) على الترتيب، والعمل على زيادة عدد المخدومين بمكاتب البريد (٧١٢٥.٤ نسمة لكل مكتب بريد واحد)٠

هناك فروق بين المحافظات فى معظم المؤشرات التى تعكس الملامح الأساسية للاتصال مثل أجهزة الهاتف لكل ١٠٠٠ أسرة، فهى أكثر ارتفاعاً فى المحافظات الحضرية (١٥٨.٨)، وتنخفض إلى ٤٨.٩ فى محافظات الوجه القبلى وإلى ٥٦.٠ فى محافظات الوجه البحرى.

ونفس الاتجاه نجده فى الأسر المزودة براديو وتليفزيون٠ غير أنه فيما يتعلق بمؤشرى المترددون على دور السينما وعدد سيارات الركاب لكل ألف نسمة نجد أن هناك تفاوتا كبيرا وملحوظا بين المحافظات الحضرية خاصة القاهرة والإسكندرية وبورسعيد، وباقى المحافظات وذلك بسبب ارتفاع الدخول ونسب التعليم، وتركز أغلب الخدمات السينمائية فى المحافظات الحضرية عنها فى باقى المحافظات، وذلك وفقاً لتقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣.

المشاركة فى التنمية:

تم الاعتماد على ستة مؤشرات للدلالة على المشاركة فى التنمية وهى التصويت فى الانتخابات كمؤشر للمشاركة السياسية، المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية والشخصية، نسبه القيد الإجمالية فى التعليم بالقطاع الخاص، المشاركة الشعبية فى استثمارات برنامج شروق، المشاركة فى الأنشطة الاقتصادية الحرفية والمشاركة الاقتصادية فى القطاع غير المنظم٠

تنخفض نسبة المشاركة الشعبية على المستوى القومى بدرجة كبيرة فى كافة المجالات سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، فالمشاركة فى انتخابات المحليات بلغت نحو ٤٢.٤% فقط عام ٢٠٠٢ من جملة الناخبين المقيدين فى مصر، أما المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب (عام ٢٠٠٠) فلم تتجاوز ٢٤.١%. ويلاحظ تدنى مشاركة المرأة، فمشاركتها فى عضوية النقابات المهنية لا تتعدى ١٠%، وفى اللجان النقابية ٤% وفى مجالس الإدارة ٢%.

وفيما يتعلق بالمؤشر الأول نجد أنه أكثر ارتفاعاً فى محافظات الوجه البحرى والقبلى بالمقارنة مع المحافظات الحضرية سواء فيما يتعلق بالمشاركة السياسية فى التصويت على الانتخابات للمحليات أو لمجلس الشعب، وذلك يرجع لقوه الروابط الاجتماعية والأسرية وللعادات والتقاليد.

أما فيما يتعلق بالمشاركة فى الأنشطة الاجتماعية والشخصية فنجد أن الفروق محدودة بين المحافظات باستثناء القاهرة والإسكندرية والجيزة التى تتميز بارتفاع عدد العاملين نسبياً فى خدمات المجتمع ويلاحظ أن مشاركة الإناث أقل من الذكور.

وتتضح العدالة النسبية بين المحافظات فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية فى استثمارات برنامج شروق سواء فى مشروعات البنية الأساسية أو مشروعات التنمية الاقتصادية، وذلك يرجع إلى أن أحد أهداف هذا البرنامج هو تحقيق تغطية كاملة لكل قرى المحافظات من حيث إمدادها بالمشروعات التى تحل كثير من مشاكلها المحلية، وأن البرنامج يقوم أساساً على مبدأ المشاركة الشعبية فى التنمية.

(ج) المؤشرات الاقتصادية

قوة العمل والبطالة:

بلغت قوة العمل (١٥+) ٢٨.٧%، ٣٠.١% لسنوات ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على الترتيب من إجمالى السكان، أما النسبة المئوية للإناث فى قوة العمل (١٥+) فهى لم تتجاوز ١٥.٤%، ٢١.٨% لنفس العامين. وتتفاوت النسبة المئوية لقوة العمل فى الأنشطة الثلاث الرئيسية: الزراعة والصناعة والخدمات، ويستحوذ النشاط الأخير على

النسبة الأكبر من العمالة(٤٦%)، يليه القطاع الزراعى والصناعى بنسب ٣٠.٦% و٢٣.٤% على التوالى. وتتغير هذه النسب طبقاً للمحافظات الحضرية أو الريفية٠ ويلاحظ تدنى نسبه المشتغلين بالمهن العلمية والفنية كنسبه مئوية من قوة العمل(٢١.٢%)، (٢٤%) للعامين السابق الإشارة إليهما وهو ما يقتضى بذل مزيد من الجهد فى هذا المجال حتى يمكن مواكبة العولمة ودخول التقنيات الحديثة. لذلك لابد من إعداد وتدريب القوة العاملة حتى يمكنها استخدام هذه التقنيات المتقدمة، بما ينعكس على مستوى التنمية البشرية فى مختلف المجالات.

وقد بلغ معدل البطالة نحو ٩%، ١٠.٢% للعامين موضع التقارير[١]، وترتفع هذه النسبة بين الإناث لتصل إلى ١٩.٨%، ٢٣.٩% بالترتيب من قوة العمل (+١٥)، كما ترتفع فى الريف مقارنة بالحضر، وتبلغ أعلى نسبة للبطالة فى خريجى التعليم الثانوى وما يعادله حيث تصل إلى ٢٢.٤%، ٢٠.٤% لعامى ٢٠٠١، ٢٠٠٢ على الترتيب.

الفقر وتوزيع الدخل:

زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٤٨٢٢.٤ جنيه مصرى إلى ٥٥٣٧.٦ جنيه مصرى خلال الفترة (٩٨/١٩٩٩ –٢٠٠١) ثم إلى نحو ٥٧٤٢.١ جنيه عام ٢٠٠٢. كما تحسن توزيع هذا الدخل طبقا لمعامل جينى، وبالرغم من هذا التحسن إلا أن نسبه الفقراء لا تزال مرتفعة (٢٠.١% من إجمالى الأسر) بالرغم من انخفاضها خلال نفس الفترة السابقة.

الموارد:

بلغت الأراضى الصالحة للزراعة ٧٧٦١.١ ألف فدان، وهى تمثل ٣.٣% من مساحة الدولة، وتبلغ نسبة المساحة المحصولية إلى الأراضى المنزرعة ١.٨مرة ٠ وبلغت تحويلات العاملين بالخارج ٣٧٤٢.٢ مليون دولار، وزاد الناتج المحلى الإجمالى بالتكلفة الثابتة من ٢٥٣ بليون إلى ٢٩٦ بليون جنيه خلال الفترة (٩٨/٩٧

(١) مصر– تقارير التنمية البشرية لعامى ٢٠٠٣، ٢٠٠٤.

– ٢٠٠١/٢٠٠٠)، وزاد معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من هذا الناتج من ٣.٦% إلـــى ٩.٩% خـــلال الفتـــرتين (١٩٨٢/٨١ – ١٩٩٢/٩١) و(١٩٩٦/٩٥ – ٢٠٠١/٢٠٠٠). كذلك حدث تحسن فى معدل النمو السنوى للصادرات خلال نفس الفترات السابقة فبعد أن كان المعدل سالباً (–٠.٨) أصبح ٦.١%. وأيضاً حدثت زيادة فى معدل النمو السنوى للإيرادات الضريبية غير أنه مازال هناك اختلالا فى تدفق الموارد فنسبة الصادرات إلى الواردات بلغت ٣٢.١%، وبلغ إجمالى الدين الخارجى ٢٧% من الناتج القومى الإجمالى، أما نسبة خدمة الدين الخارجى فهى ٨.٧% من الصادرات. وقد بلغت الصادرات ٩% من الناتج المحلى الإجمالى مقابل ٢٠.٨% للواردات.

(د) مؤشرات تعكس الفجوات

الفجوة بين الإناث والذكور:

تبلغ نسبة الإناث ما يقرب من نصف المجتمع فى جميع المحافظات، ويرتفع العمر المتوقع لهن مقارنه بالذكور. غير أنه فيما يتعلق بباقى المؤشرات سواء التعليمية (الإلمام بالقراءة والكتابة (١٥+) والقيد بمراحل التعليم المختلفة) أو الخاصة بالعمل (نسبه الإناث فى قوه العمل ١٥ +) فنجد أن هناك فروقا بين الإناث والذكور فى جميع المحافظات ولكنها أكثر حده فى محافظات الوجه القبلى. وبالرغم من التحسن الذى طرأ على هذه المؤشرات لصالح الإناث خلال الفترة (١٩٦٠ – ٢٠٠١/٢٠٠٠) إلا أن الفجوة لا تزال كبيرة بين الإناث والذكور فيما يتعلق بالإلمام بالقراءة والكتابة وقوة العمل والبطالة.

ولكن هناك اهتمام متزايد بتعليم الإناث، مما ينعكس على ارتفاع معدلات قيد الإناث فى جميع مراحل التعليم على نحو يفوق قيد الذكور فى بعض الأحيان خاصة فى المحافظات الحضرية وبعض محافظات الوجه البحرى (دمياط، الدقهلية،

الإسماعيلية)، وربما يرجع ذلك إلى تسرب أعداد من الذكور فى هذه المرحلة العمرية إلى سوق العمل فى القطاع غير المنظم.

الفجوة بين الريف والحضر:

بالرغم من الجهود التى بذلت من قبل الدولة والاستثمارات التى وجهت إلى الريف لتنميته خلال السنوات السابقة إلا أنه مازال هناك تفاوت بين الريف والحضر. وقد تضاءل هذا التفاوت كثيراً عما سبق، خاصة فى مجالات الأسر المزودة بمياه نقيه وبصرف صحى باستثناء بعض المحافظات التى ترتفع فيها هذه الفجوة (بنى سويف، المنيا، الفيوم، أسيوط وسوهاج).

أما فيما يتعلق بمؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة فنجد أن هناك تفاوتاً واضحاً بين الريف والحضر فى جميع المحافظات، ولكنه يصبح أكثر حدة فى معظم محافظات وريف الوجه القبلى. فمن بين كل ١٠٠ فرد ريفى بالوجه القبلى هناك فى المتوسط ٤٤.٨ فرد لديهم إلمام بالقراءة والكتابة. وذلك يدل على ارتفاع معدلات الأمية فى ريف الصعيد.

مؤشرات تعكس حاله المرأة:

مازالت هناك فجوة نوعية فى بعض المجالات بالرغم من التحسن الكبير فى أحوال المرأة خلال السنوات الماضية، كما سبق أن رأينا فأن مساهمة المرأة فى قوه العمل منخفضة(١٥.٤%)، ارتفعت إلى ٢١.٨% عام ٢٠٠٢، ومازال هناك انخفاض فى نسب الإناث الحاصلات على مؤهل ثانوى وأعلى (٢٣.٥%)، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة (١٩.٨%)عام ٢٠٠١ ارتفع إلى نحو ٢٣.٩% عام ٢٠٠٢، وعدم حصولها على الخدمات الصحية الملائمة فمازال معدل وفيات الأمهات مرتفع (٦٠.٧ حاله وفاة لكل ١٠٠ ألف مولود حى)، ونسبة الولادات تحت إشراف صحى منخفضة (٥٦.٥%) فى عام ٢٠٠١[١].

(١) مصر، تقرير التنمية البشرية– ٢٠٠٣.

الفصل التاسع

المرأة ... التنمية

المرأة هى عماد المجتمع، هى نصف الحاضر وكل المستقبل، فهى نصفه والمسئولة عن النصف الآخر، وهى التى تبنى الجيل القادم. ومن ثم فأن إعداد المرأة من حيث تنميتها وتطوير قدراتها يعد مرتكز تنموى أساسى إذا أراد المجتمع الانطلاق فى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة المتواصلة فلابد من تنمية المرأة أولاً.

هذا ما أجمعت عليه كافة البحوث والمنظمات الدولية والمحلية[١]. ولذا أصبح من الضرورى للمجتمعات الساعية إلى التنمية الشاملة من أن تعمل على تنمية المرأة من كافة جوانبها. ولهذه التنمية متطلبات جانب منها يتعلق بأعداد المرأة، وجانب آخر يتوقف على تمكين المرأة (بمعنى إعطائها كافة الحقوق أو المساواة أو عدم التحيز ضدها).

وتحقيق ذلك يتطلب التعرف على أوضاع المرأة الحالية فى المجتمع – إيجابيات وسلبيات تلك الأوضاع حتى يمكن التعامل معها، ومن ثم نتناول أوضاع المرأة فى المجالات التالية:

١ – **المرأة والتعليم:**

إن كان هناك عدم مساواة بين الفتيات والبنين فى الالتحاق بالتعليم، فهذا يرجع إلى الأسرة والى حالة المجتمع ولا يرجع إلى الدولة، أو القوانين والتشريعات والتى نصت صراحة على حق المواطن – رجل أو امرأة على السواء – فى الحصول على التعليم فى مراحله المختلفة والتمتع بمجانيته.

---

(١) مؤتمر السكان والتنمية – القاهرة ١٩٩٤ / مؤتمر المرأة العالمى بكين ١٩٩٥.

وتشير البيانات إلى أن هناك تباين بين الجنسين فى مجال التعليم، كذلك بين الريف والحضر، وبين الوجه القبلى والوجه البحرى.

حيث بلغ نسبة المقيدات فى المرحلة الابتدائية نحو ٩٠.١% من إجمالى المرحلة العمرية، أنخفض فى المرحلة الإعدادية لنحو ٨٩.٧% وفى المرحلة الثانوية انخفض إلى ٦٩.٢%، وبلغ فى المرحلة الجامعية حوالى ٢٩% من إجمالى الفتيات فى تلك المرحلة العمرية.

وفى الوجه البحرى بلغ معدل التحاق الفتيات بالتعليم الأساسى نحو ٩٠.٨%، والوجه القبلى نحو ٨٢% من فتيات تلك المرحلة العمرية.

ويحدث التباين كذلك بين الريف والحضر حيث تنخفض معدلات التحاق الفتيات بالتعليم فى الريف عنها فى الحضر.

يرجع تدنى معدلات التحاق الفتيات بالتعليم عن البنين لأسباب متعددة، لعل فى مقدمتها التقاليد، والتدنى الثقافى للأسرة، وانخفاض مستوى المعيشة، وتشغيل الفتيات.

مؤشرات الالتحاق بالتعليم للإناث (٢٠٠٠/٢٠٠١)

معدل الدخول بالصف الأول الابتدائي	%٩٠.١
نسبة القيد بمرحلة الابتدائي	%٨٨.٣
نسبة القيد بالمرحلة الإعدادية	%٨٩.٧
نسبة القيد بالثانوى (عام وفنى)	%٦٩.٢
نسبة القيد بالتعليم العالي	%٢٩.٤

نسب التسرب فى التعليم

	٩٠/١٩٩١		٢٠٠١/٢٠٠٢	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
التسرب فى مرحلة الابتدائي	٦.٥	٢.٩	٠.٦١	١.١١
التسرب فى المرحلة الإعدادية	٩.٩١	١١.٥٤	٢.٣	٣.٦٢

أما التسرب من التعليم فيعطى صورة مختلفة حيث ازداد تسرب البنين عن الفتيات فى مرحلتى التعليم الابتدائى والإعدادى خلال سنوات ١٩٩١/٩٠، ٢٠٠٢/٢٠٠١، وهذا يدل على إقبال الفتيات على التعليم والاستمرار فيه متى اتيحت لهن الفرصة، ومن ناحية أخرى فأن تسرب البنين يرجع إلى البحث عن فرص عمل نظراً لتدنى الأوضاع الاقتصادية للأسرة حيث يبلغ نسبة العاملين بأجر من البنين المتسربين من التعليم نحو ٥٣.٥%، مقارنة بنحو ١١% من الفتيات المتسربات من التعليم[١].

٢- **أمية المرأة:**

آفة التنمية هى الأمية بشكل عام، وأمية المرأة بصفة خاصة. حيث تعيق أمية المرأة مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية فى التنمية، كما أنها – وهذا هو الأهم – تعيق تطور الأسرة وتنميتها. ويجب أن يكون معلوماً أنه لا تنمية بدون القضاء على الأمية.

ومازالت معدلات الأمية مرتفعة، ومعدلات أمية النساء نحو ضعف معدلات أمية الذكور. ولكنها تتجه الى الانخفاض البطئ.

ففى عام ١٩٨٦[٢] كانت أمية الذكور نحو ٣٧.٥% والإناث نحو ٦٢.٥% – بلغا فى عام ٢٠٠٣ نحو ١٨.٥%، ٤١.٨% لكليهما على الترتيب.

كذلك هناك تباين بين المحافظات فى معدلات الأمية، حيث بلغت فى المحافظات الحضرية نحو ١٠.٢% للذكور، نحو ٢٦.١% للإناث. بينما فى محافظات الوجه البحرى بلغت نحو ١٤.٦%، ٤١%، وفى محافظات الوجه القبلى نحو ٢٣.٢%، ٤٥.٢% للذكور والإناث على الترتيب .

(١) الحزب الوطنى الديمقراطى – الأمانة العامة للسياسات – المؤتمر السنوى سبتمبر ٢٠٠٣- أوراق السياسات – مقدمة المرأة – ص٥.

(٢) البنك الدولى – تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٩٦ ، ص ٢٠١ .

معدلات الأمية (%)

البيان	الذكور	الإناث
الجمهورية لعام ١٩٨٦	٣٧.٥	٦٢.٥
الجمهورية لعام ٢٠٠٣	١٨.٥	٤١.٨
المحافظات الحضرية (متوسط ٢٠٠٣)	١٠.٢	٢٦.١
المحافظات الوجه البحرى (متوسط ٢٠٠٣)	١٤.٦	٤١.٠
المحافظات الوجه القبلى (متوسط ٢٠٠٣)	٢٣.٢	٤٥.٢
إجمالى الجمهورية (٢٠٠٣)	%٣٤.٠٠	

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى، يونيو ٢٠٠٣، معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية، مصر ٢٠٠٣.

ويرجع ارتفاع أمية النساء إلى انخفاض معدلات التحاق الفتيات بالتعليم، وزيادة معدلات تسربهن من مرحلة التعليم الأساسى، والعادات والتقاليد، والاحتياج إلى الفتيات للعمل فى الأسرة أو الحقل بدون أجر، أو إلحاقهم للعمل بأجر.

كما أن تركز الخدمات التعليمية فى المدن والمراكز وعواصم المحافظات، وبعد المسافات أدى إلى ارتفاع معدلات أمية النساء فى الريف عن الحضر. مع عدم المقدره الاقتصادية للأسر فى الريف للأنفاق على التعليم (ليس فقط بمفهوم مجانية التعليم ولكن شراء الكراسات والملابس وغيرها فى غير متناول الاسر الريفية الفقيرة).

كما أن عدم تحقيق نتائج فعاله لما يطلق عليه هيئة محو الأمية رغم طول العمر والجهاز الوظيفى والمخصصات المالية، إلا أن ما تحقق من نتائج غير مرضى، ويجب إعادة النظر وإعادة الهيكلة لهذه الهيئة.

هذا مع الاخذ فى الاعتبار عوامل كثيرة تؤدى للأمية مازالت موجودة منها التسرب، والارتداد إلى الأمية، والاختلاف فى تعريفات ومقاييس الأمية، والبطئ فى اجراءات وأساليب التخلص منها والقضاء عليها، وقدرت الفترة الزمنية اللازمة للقضاء

علـى أميـة النسـاء فـى الشـريحة العمريـة ١٤-٣٥ سـنة بنحـو ٢٣ عامـاً علـى الأقل[١](بنفس المعدل الحالى لمحو الأمية).

٣- المرأة والعمل:

مساهمة المرأة فى النشاط الأقتصادى ضرورية لتحقيق التنمية، متى رغبت المرأة فى تلك المساهمة، ولم تحرم منها بسبب عوائق معينة ترجع الى الجنس أو الأجر.

السكان وقوة العمل والبطالة فى ٢٠٠٢/٢٠٠٣

البيان	الإجمالي	الإناث منهم	%
إجمالى السكان	٦٨.٩ مليون	٣٣.٦١ مليون	٤٨.٧٩
قوة العمل (١٥+)	٢٠.٢ مليون	٣.٢ مليون	١٦
المشتغلون (١٥+)	١٨.٢ مليون	٢.٥٦ مليون	١٤.١
نسبة البطالة -١-	%١٠.٢٠	%٢٣.٩	-
معدل الأمية	٣٤.٠٠	%٤٢.٠٠	-

المصدر: معهد التخطيط القومى - تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٣ وزارة التخطيط، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أعوام مختلفة.

١-تقرير التنمية البشرية - مصر ٢٠٠٤.

فحيـث يبلـغ إجمـالى السـكان ٦٨.٩ مليـون نسـمة فـى عـام ٢٠٠٣ مـنهم نحـو ٤٨.٩% مـن الإنـاث (٤٩%). ومـن جملـة السـكان تبلـغ قـوة العمـل (أى القـادرون والباحثون عن عمل ١٥ سنة فأكثر) نحو ٢٠.٢ مليون نسمة. منهم نحو ١٦% من النسـاء أى ما يمثل ٣.٢ مليون. فـى حين يبلـغ إجمـالى عدد المشـتغلين نحـو ١٨.٢

(١) الحزب الوطنى الديمقراطى ، مصدر سابق .

مليون[١]، يبلغ عدد النساء العاملات نحو ٢.٦ مليون امرأة من الإجمالى أو ما نسبته ١٤.١%.

فى حين يبلغ معدل البطالة الكلى نحو ١٠% وللنساء يبلغ نحو ٢٠%.

وعديد من الدراسات تشير الى ان غالبية النساء العاملات فى المناطق الفقيرة يعملن بدافع الحاجة المادية، وقد أشار تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ الى ان العامل الاقتصادى من أهم أسباب عمل ٦٢.٥% من النساء فى مصر[٢].

ولسوق عمل المرأة فى مصر سمات معينة، حيث تزداد عمالة النساء والأطفال فى الريف بأجور متدنية، أو بدون أجور – العمل العائلى –، وفى المدن تعمل الأغلبية الأمية فى النشاط الخاص غير الرسمى بأجور متدنية، أما فى القطاع الرسمى فترتفع فيه نسبة العاملات المتعلمات وكذلك فى القطاع المنظم وجميعهن يعملن بأجر.

كما تنخفض نسبة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى الى نحو ٢١.٦% مقارنة بالرجل الذى وصلت مساهمته الى نحو ٤٥.٧% لعام ٢٠٠٢[٣]. كما ترتفع معدلات البطالة للنساء عن الرجال لتصل الى نحو ٢٤% للنساء عام ٢٠٠٢، بينما كانت للرجال نحو ٦.٣% فى نفس العام وذلك للفئة العمرية ١٥–٦٤ سنة[٤].

(١) إجمالى عدد العاملين رجالاً ونساءاً البالغ نحو ١٨.٢ مليون نسمة فى الجمهورية يشمل العاملين فى قطاع الزراعة والبالغ عدد نحو ٥.١ مليون عامل (ذكور وإناث) – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، كتاب الاحصاء السنوى ، ٢٠٠٣. وهذا الرقم يشمل كل أنواع البطالة عدا البطالة الكاملة .

(٢) معهد التخطيط القومى – تقرير التنمية البشرية – مصر ١٩٩٦ .

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – بحث العمالة بالعينة – النشرة السنوية – يوليو ٢٠٠٣ .

(٤) المصدر السابق .

أما فيما يتعلق بتوزيع العمالة (إناثاً وذكوراً) بين قطاعات النشاط الاقتصادى – لنفس الفئة العمرية – فأنه يظهر خصائص وسمات على درجة كبيرة من الأهمية. مثلاً يستوعب القطاع الزراعى الجزء الاكبر من عمالة النساء، هذا من ناحية ومن ناحية آخرى نسبة العاملات فى الزراعة (٣١.٨%) من جملة العاملات، اكبر من نسبة العاملين (٢٧.٨%) فى الزراعة من إجمالى الذكور العاملين فى الاقتصاد القومى.

وتظهر هذه السمة ايضاً فى نشاطى التعليم، والخدمات حيث تبلغ للإناث ٢٢.٣%، ١٢.٧%، وللذكور ٧.٧%، ٦.٨% لكل نشاط على الترتيب من إجمالى العاملات والعاملين فى الاقتصاد القومى.

يلى ذلك من حيث نسبة العاملات (من إجمالى الإناث العاملات) أنشطة الصناعات التحويلية، تجارة الجملة والتجزئة، النقل والمواصلات والفنادق والمطاعم، التشييد والبناء، والكهرباء والغاز، وذلك بنسب تصل لنحو ٨.٨%، ٦.٩%، ٢.٠%، ١.٦%، ٠.٨%، لكل على الترتيب. وتستوعب باقى الانشطة نحو ١٢.٧% من إجمالى الإناث العاملات ، وذلك لعام ٢٠٠٢(١).

وهذه المؤشرات ان دلت على شئ فانما تدل على ان مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى كبيرة، كما أن مساهمتها فى النشاط الزراعى اكبر من مساهمتها فى أى نشاط آخر، هذا عدا نشاط المرأة الاقتصادى غير المأجور وغير المسجل أو المقيم فى الزراعة والخدمات والأسرة. ومن ثم فانه يمكن القول بان مساهمة المرأة فى النشاط الزراعى لا تقل – إن لم تزد – عن مساهمة الرجل، حيث تبلغ هذه النسبة من العاملات فى الريف نحو ٤٢.٦%.

٤- <u>عدم قدرة المرأة على الحصول على الائتمان:</u>

تعانى المرأة من عدم القدرة على الحصول على الائتمان اللازم لمزاولة أنشطة اقتصادية وذلك لعدم امتلاكها لضمانات وبالتالى تتخوف مؤسسات الاقراض من منح الائتمان للمرأة.

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء – الكتاب الاحصائى – يونيو ٢٠٠٣ .

وترتب على ذلك تدنى نسبة صاحبات الاعمال من النساء سواء على مستوى الريف أو الحضر حيث بلغت نحو ٣.٦%، ٢% للنساء، بينما للرجال بلغت النسبة نحو ٥٦.٦%، ٤٣.٤% فى كل من الريف والحضر بالترتيب.

كما أن الأفكار الخاطئة وراء هذا التمييز والتى من ضمنها ان المرأة والفقراء لا يدخرون، ويقومون بالاقتراض لأجل الاستهلاك فى الاجل القصير وان المشروعات التى تملكها المرأة فيها مخاطره ائتمانية مرتفعة.

٥- **المرأة والوظائف العليا النقابية والقيادية والسياسية:**

أعطى دستور ١٩٥٢ المرأة العديد من الحقوق والمكاسب، ومن خلالها حصولها على وظائف قيادية عامة وهامة فى الدولة. ورغم ذلك فمازال هذا الدور محدوداً بل أن نوعيات منه مازالت مقصوره على الرجال. ونشير إلى الآتى للتعرف على تمكين المرأة:

فى الحكومة عينت أول وزيرة فى الحكومة المصرية عام ١٩٦٣، ولم يتعدى تمثيل المرأة فى الوظائف القيادية والعليا (وكلاء أول، وكلاء وزارة، ومديرى عموم) نحو ١١.٨% حتى عام ١٩٩٢[١]. وفى عام ١٩٩٦ وصلت هذه النسبة الى نحو ١٥.٣%، وفى عام ٢٠٠٠ أرتفعت الى نحو ١٨.٧% من إجمالى شاغلى هذه الوظائف. وتشمل النسبة الاخيره على ٢ فى درجة وزير مقابل ٦٦ من الرجال، ٣٣ امرأة بالدرجة الممتازة فى مقابل ٥٥٢ من الرجال، كذلك شاغلات درجة وكيل وزارة ومديرى عام نحو ٤٦٢، ٣٣١٢ من النساء مقابل نحو ٣١٤١، ١٢٧٢٩ من الرجال[٢] وهذا يوضح مقدار التمييز أو التحيز للرجال.

(١) المجلس القومى للأمومة والطفولة ، المرأة فى مصر ، تقرير مقدم للمؤتمر العالمى الرابع ، بكين ١٩٩٥ ،ص ١٠ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، احصاء العاملين بالحكومة والقطاع العام لعامى ١٩٩٦ ، ٢٠٠٠ .

وبالنسبة للمواقع القيادية فى المحافظات فحتى الآن لم تشغل أى امرأة منصب محافظ، واحدة رئيس مدينة، ونحو ١.٨% يشغلن منصب نائب رئيس مركز ومدينة، ونحو ٠.٣% فى منصب رئيس وحدة محلية قروية.

وبالنسبة للمشاركة النقابية للنساء فتعد متدنية مقارنة بالرجال، وقد تزداد فى بعض النقابات عن البعض الآخر حيث بلغت اعلى مشاركة للمرأة فى نقابة المهن الاجتماعية (٤٤% من العضوية)، يليها نقابة التشكلين (٤٣.٦%)، ثم نقابة الصيادلة (٤١.٩%)، ثم نقابة المهن التعليمية (٤١.٤%) وتنخفض مشاركة المرأة فى النقابات العمالية لتصل لنحو ١٥.٤% من مجموع الأعضاء، وفى المهن التطبيقية (٥.٣%) وكذلك فى المهن الهندسية (١٠.٥%)[١].

وفى مجال العمل الدبلوماسى تمثل المرأة نحو ١٤%[٢]، وفى مجال القضاء تم تعيين أول قاضية مصرية عام ٢٠٠٣.

وبالنسبة للمشاركة السياسية فمن الواضح ان هناك درجة عالية من عزوف المرأة عن المشاركة فى الحياة السياسية والتى تتضح من أن نسبة مساهمة المرأة فى عضوية البرلمان لم تزد عن ١.٦% من جملة الاعضاء منذ عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٩٩[٣].

وفى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة بلغت نسبة المرشحات من النساء نحو ٣.٠٥% من إجمالى المرشحين البالغ عددهم ٣٩٥٧ مرشحاً[٤]. كما أن عدد من

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مصر فى أرقام ، ابريل ٢٠٠٣ .

(٢) معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ، مصر ٢٠٠٣ .

(٣) مارلين تادرس وآخرون ، المواطنة المنقوصة ، تهميش المرأة فى مصر ، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان ، ١٩٩٥ .

نادية حليم سليمان ، الابعاد الثقافية والاجتماعية لمشاركة المرأة السياسية ، المركز الديمجرافى بالقاهرة – الندوة الثلاثون لتحديات العولمة – فبراير ٢٠٠٣ – ص ١٨ .

(٤) سلوى شعراوى جمعة ، تفسير السلوك الانتخابى ، ندوة المشاركة السياسية فى مصر ، مركز البحوث العربية ، ديسمبر ١٩٩٣.

يـدلين بأصـواتهن لـم تتعـدى ٦% مـن جملـة المقيـدات بالجـداول الأنتخابيـة[١] فـى انتخابات ١٩٩٠.

٦- صحة المرأة والتنمية:

الحالـة الصـحية للمرأة فـى المجتمـع من أهم متطلبـات زيـادة مسـاهمة المرأة فـى التنميـة. ومازالـت الأوضـاع الصـحية للمـرأة فـى مصـر متدنيـة وخاصـة فـى الريـف. ويتضح ذلك من عدة مؤشرات فى مقدمتها معدل وفيات الامومة البالغ نحو ٦١ حالـة لكل ١٠٠.٠٠٠ عام ٢٠٠١، كمـا أن الحوامـل اللاتـى يحصـلن علـى رعايـة صـحية اثنـاء الحمـل يبلـغ نحـو ٦١.٠٠%، والـولادات فـى غيـر أشـراف طبـى تمثـل نحـو ٤٣.٥%، كما أن نسبة المصابات بالأنيميا من الحوامل تبلغ نحو ٢٤%، ذلك لعام ٢٠٠١.

مؤشرات صحة المرأة (عام ٢٠٠١)

المؤشر	النسبة
معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠.٠٠٠	٦١.١حالة
الحوامل اللاتى لا يحصلن على رعاية اثناء الحمل	٣٨.٩%
الولادات فى غير أشراف طبي	٤٣.٥%
نسبة الاصابة بالانيميا لدى الحوامل -١-	٢٤%

المصدر: تقرير التنمية البشرية، مصر ٢٠٠٣ .

(١) السياسات الاجتماعية فى مصر، اجتماع متخذى القرار حول السياسات الاجتماعية فى دول الاسكوا، المركز البرلمانى الكندى – مؤسسة الصفدى، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٢.

وعلى هذا فقد تم الاتفاق على ما يسمى مقياس فقر القدرات والذى يعتمد على ثلاث مؤشرات أساسية هي:

(١) نادية حليم سليمان ، مرجع سابق .

- **مؤشر غذائى صحى = نسبة ناقصى الوزن من الاطفال دون سن الخامسة.**
- **مؤشر صحى انجابى = نسبة حالات الولادة دون اشراف طبى.**
- **مؤشر تعليمى معرفى = نسبة الامية بين الإناث.**

ويتم اخذ متوسط هذه المؤشرات الثلاثة وهو الذى يقيس فقر القدرة وكلما كان منخفضاً كان فقر القدرة أقل (أو الحالة أفضل). ومن هذا المقياس يتضح ان حالة المرأة تمثل ثلثى هذا المقياس (الولادات فى غير اشراف طبى، نسبة أمية النساء)، كما أن المكون الثالث (نسبة ناقصى الوزن من الأطفال دون الخامسة) ترجع أيضاً الى حالة المرأة الصحية والاقتصادية. ومن ثم يمكن القول ان قدرة المجتمع تعود فى ثلثيها الى حالة المرأة.

مؤشر فقر القدرات (عام ٢٠٠١)

(%)

البيان	ناقصو الوزن دون الخامسة	ولادات فى غير حضور طبي	إناث لم يتلقين تعليماً	فقر القدرة
حضر	٦.٩	٢٦	٣٨.٥	٢٣.٨
ريف	٩.٩	٥٤.٤	٧٢.٣	٤٥.٥
مصر	٨.٨	٤٣.٥	٥٥.٨	٣٦.٠

المصدر: حسب من؛ تقرير التنمية البشرية، مصر ٢٠٠٣، معهد التخطيط القومي

٧- **المرأة والفقر فى المجتمع:**

هناك أكثر من تعريف للفقر، وبصفة عامة عرف بأنه "عدم مقدرة الانسان على تحقيق حياة جيدة"، هذا المفهوم يعنى ان هناك مواصفات لابد ان تتوفر فى الفرد حتى يستطيع الحصول على حياة جيدة، وتلك المواصفات تقوم على التعليم، الصحة، العمل، الدخل، وهى الجوانب التى تضمنها تعريف التنمية البشرية، والتى تقول ان التنمية هى "تطوير وتنمية العنصر البشرى بما يؤدى الى توسيع فرص ومجالات

الاختيار امامه فى شفافية وحرية وديمقراطية" وبما يؤدى الى تحسين نوعية او جودة حياة البشر.

وإذا تناولنا تلك العناصر نجد ان هناك تحيز ضد المرأة او تحيز للرجل بما يؤدى الى تدنى وضعها بالنسبة للعناصر السابق الاشارة إليها. وبالتالى فقد ارتبط الفقر فى مصر بتدنى وهشاشة أوضاع المرأة فى المجتمع بما يعنى "تأنيث الفقر"[١] والذى ينطوى مفهومه الى التعبير عن جوانب عدم المساواه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تعانيها المرأة فى المجتمع، وبالتالى أصبحت المرأة هى الأشد فقراً (كنتيجة)، وهى أيضاً من أسباب زيادة واستمرار ظاهرة الفقر فى المجتمع.

ويمثل التحيز، والتمييز فى المجتمع انحرافاً عن نمط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية كما يحدده دستور الدولة وتشريعاتها، بل وقيمها الدينية. ومن ثم وقع العبء الاكبر للفقر على النساء.

ومن صور واشكال التحيز ضد المرأة – ما سبق الاشارة اليه – فى التعليم، وسوق العمل، الصحة، كذلك فأن هناك صور آخرى للتحيز ضد المرأة فيما يختص بحقوقها القانونيةتتعارض مع مبدأ "الجميع سواء امام القانون" ومنها؛ قانون جنسية أبناء الأم المصرية، حرية السفر والتنقل، قانون العقوبات.

ويزداد هذا التحيز والتميز وضوحاً فى الريف المصرى، فان المرأة تشارك بأكثر من ٥٠% من النشاط الانتاجى الزراعى. ورغم ذلك فمازالت تعانى من أشكال التحيز المتعددة بالاضافة الى تدنى المستوى الاجتماعى والثقافى والصحى للمرأة الريفية، وضعف المستوى المهارى وبدائية الاساليب التى تتبعها فى شئون حياتها المتنوعة.

وهذا التدنى يزداد وضوحاً فى الريف المصرى والذى يتجلى فى أوضح صورة فى المكان الذى تعيش فيه المرأة، وهنا نود ان نشير الى المنزل الريفى وما يتصف به ومدى انعكاس وارتباط ذلك بكل الجوانب التنموية السابق الحديث عنها.

(١) معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ، مصر ٢٠٠٣.

فقد أوضحت احدى الدراسات[1] ان نحو ٧٦% من المساكن الريفية مساحتها أقل من ٥٠ متراً مربعاً، وان نحو ٢٧% من المساكن من غرفة واحدة، وحوالى ٣٤% من غرفتين، والمساكن المكونة من ثلاث غرف أو اكثر نسبتها نحو ٣٩%. والمبانى بالطوب الاحمر نحو ٤٧% من جملة تلك المساكن ونحو ٥٣% بالطوب اللبن والبوص والطين. ونحو ٤٣% من المساكن بدون مرحاض، ٦٥% ليس بها مطبخ، ٧٦% ليس بها حمام. وكان نحو ٩٣% منها به فرن منزلى.

ومن منازل الريف نحو ٦٥% لديها مصدر مياه نقية داخل البيت ، فى حين ان ٣٥% منها لديها مصادر مياه نقية خارج الوحدة السكنية. وتخلو القرية المصرية بصورة شبة كاملة من عمليات الصرف الصحى المتكاملة. ونحو ١٥% من المنازل الريفية تخلو من الكهرباء.

هذا حال المنزل الريفى الذى ينعكس اثره على المرأة الريفية والاطفال والاسرة الريفية بأكملها، فلنبدأ بالمرأة الريفية تطويرها وتنميتها اجتماعياً وثقافياً وبيئياً حتى تتحقق التنمية المستهدفة.

٨- <u>المناخ التنموى العام وتنمية المرأة:</u>

تتفتح قدرات البشر وتزداد مشاركتهم ويزدادوا إيجابية فى مناخ الحرية والديمقراطية الذى يسود المجتمعات، ومن ثم تزداد القدرة التنموية فى المجتمع، حيث تأكد ان التنمية تقوم على البشر أساساً وليس على الموارد المادية.

ومن ثم كلما أتسعت مساحة الحرية والديمقراطية فى المجتمع ازدادت فيه معدلات التنمية الناتجة عن مشاركة المواطن فى عملية التنمية، وينموا المواطن وينموا المجتمع. كما أن العكس صحيح، تدنى الحرية والديمقراطية يعيق المشاركة الحقيقية لجموع المواطنين وبالتالى تتأخر عملية التنمية للبشر والمجتمع.

(١) ابراهيم محرم (دكتور) – جهاز بناء وتنمية القرية – التنمية البشرية – ٢٠٠٤ .

وما ينسحب على مجموع المجتمع فى عموميته ينسحب كذلك على المرأة فى هذا المجتمع فالقصور فى الحرية والديمقراطية يؤدى الى تخلف تطور المرأة وكذلك المجتمع.

وهنا نضع حالة المجتمع من هذا الجانب تحت التحليل والبحث لنتعرف على أهم عائق لعملية التنمية، والتنمية البشرية، وتنمية المرأة. الا وهو غياب – أو نقص – الحرية والديمقراطية فى المجتمعات.

وتتضح متطلبات تحقيق الحرية فى المجتمع فى بعض الجوانب التالية:–

- حرية الفرد الآمن.
- حرية أبداء الرأى.
- حرية الاعتقاد.
- حرية الأعلام والصحافة.
- حرية الأحزاب وتكوينها.
- حرية منظمات المجتمع المدنى.
- حرية – وحق – التقدم والترشيح لأى منصب فى المجتمع يشغل عن طريق الأنتخاب.

فأى من هذه الحريات يسود فى مجتمعاتنا – بصدق – اليس غياب هذه الحريات يعيق تطور الافراد واطلاق ملكاتهم؟ والى متى؟ ستظل هذه الامور على ماهية عليه.

إن الدول التى حققت تنمية متواصلة مستمرة هى التى سادت فيها الحريات الحقيقية وليس الشكلية، والدول التى انتكست وتراجعت الى الخلف هى التى غاب عنها تلك الحريات، والدلائل معروفة وواضحة. وبالطبع ينعكس ذلك على طرفى المجتمع رجالاً ونساءاً، فكيف ننمى النساء أو الرجال فى مجتمع مقيدة – او محدودة – فية الحرية.

كما أن الديمقراطية – مع الحرية – لها نفس الأهمية والتأثير على كل من الرجل والمرأة فى المجتمع. ومن ضمن أهم أسس الديمقراطية هو تداول المناصب بحيث لا يصبح منصباً معيناً حكراً على فرد أو جنس – رجل أو امرأة – أو تنظيم معين لآجال غير محددة. ولذلك أثره على التنمية وعلى ثقة المجتمع فى ذاته، وعلى تنافس الجميع لبذل المزيد من الجهد للترقى، كما أن التداول يتيح الفرص للتجديد والتطوير، وتواصل واستدامة عملية التنمية.

كما أن هناك العديد من الجوانب الآخرى للديمقراطية التى تؤثر على دور ومشاركة المرأة فى المجتمع كما تؤثر على دور الرجل، ومن تلك الجوانب مدى قبول الآخر فرداً، وجماعة، ورأياً. كذلك احترام حقوق وحريات الأفراد، وسيادة القانون والتساوى أمامه، والقدرة على مساءلة السلطة.

وأيضاً توزيع السلطات وتوازنها بين مؤسسات متعددة ومستقلة ومتكافئة وفعالة فى المجتمع وبما يحول دون الانفراد بها وتركزها، ذلك يدعم من مشاركة المرأة ودورها فى تنمية المجتمع.

كما أتضح مما سبق فأن دور المرأة أساسى فى حياة المجتمع ومن ثم فأنه يصبح من الضرورى أدماجها فى جهود تنمية المجتمع – حتى تنجح هذه التنمية – والتى لا يمكن ان تحقق كامل أهدافها إلا بمشاركة المرأة. وبالتالى يصبح الهدف التنموى فى مجال المرأة هو زيادة الدور الاجتماعى للمرأة فى المجتمع – أو ما يعنى تمكين المرأة – وبنفس المعنى رفع المكانة الاجتماعية للمرأة. ولا ينجح هذا المسمى أو هذا الهدف إلا اذا تحول الى مجموعة محددة من البرامج والانشطة التى تتكامل مع باقى مكونات عملية التنمية الشاملة فى المجتمع.

وهذه البرامج والانشطة المطلوبة لرفع مكانة ودور ومساهمة المرأة فى المجتمع ومن ثم التنمية تأتى من العمل خلال محورين، أولهما يتعلق بالعمل مع المجتمع والثانى من خلال العمل مع المرأة ذاتها[١] .

(١) ابراهيم محرم (دكتور) ، نهضة الريف ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص١٤٣.

فالعمل من خلال المجتمع يهدف أساساً الى الاقناع بتقبل الرجال فى المجتمع بدور المرأة فى جهود التنمية فى هذا المجتمع، بدءاً من القيادات المركزية حتى أدنى المستويات القاعدية. وبالتالى فأنه من الضرورى ان تتضمن كافة برامج الأعلام والاتصال والتدريب والتعليم الموجهة الى كافة فئات المجتمع رسمية وشعبية هذا المحتوى الاستراتيجى العام، وبما يساعد على تعديل اتجاهات الرجل تجاه المرأة ويصبح أدماج المرأة فى جهود التنمية مطلباً للرجال قبل النساء.

والمحور الثانى وهو العمل مع المرأة، يهدف أساساً الى توعيتها بطاقاتها وامكانياتها الكامنة، وزيادة اهتمامها بضرورة مشاركتها فى جهود التنمية لصالحها وأسرتها ومجتمعها. ثم تأهيلها التأهيل المعرفى والمهارى والاتجاهى للقيام بأدوارها التنموية المأمولة، وتوفير كافة الفرص أمامها لتأدية تلك الادوار والتقدم من خلالها.

ولذلك أصبح من الضرورى المناداة بعقد اجتماعى جديد يتم من خلاله تضافر جهود حكومة نشطة وفعاله – وصادقة – تتقبل العمل مع قطاع اعمال يتمتع بالحيوية – والامانة – والمسئولية الاجتماعية، وقطاع مدنى قوى يمثل مختلف فئات الشعب تمثيلاً ديمقراطياً، ويتطلب ذلك اصلاح الجهاز الادارى فى الدولة من اجل قيام المرأة بدورها كاملاً فى المجتمع وزيادة اسهامها فى سوق العمل.

الفصل العاشر

التنافسية M مستوى التنمية .. وقدرة المجتمع L

مفهوم التنافسية:

ظهر الاهتمام بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات من القرن العشرين خاصة فى ظل التغيرات الأخيرة التى ظهرت كالنظام العالمى الجديد وتنامى ظاهرة العولمة Globalization، والاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة. والى الاعتماد على قوى وآليات السوق، وإنشاء منظومات مؤسسية وكيانات أهلية للمساعدة فى الحد من أثار المرحلة الانتقالية أولاً ولمعالجة الظواهر المصاحبة لفشل السوق ثانياً، ومن ثم أصبح من الواضح ضرورة العمل على خلق أساليب تسويقية تمكن الوحدات الاقتصادية الإنتاجية من المنافسة سواء فى الأسواق المحلية أو الأسواق العالمية.

والتنافسية مفهوم لم يتفق على تعريف محدد له، ويختلف الكتاب حول مضمونه والذى يتداخل مع مفاهيم أخرى مثل النمو والتنمية ومستوى المعيشة، رفاهية وازدهار الدول، مما يجعل من الصعوبة وضع تعريف محدد له، هذا بالإضافة إلى تطوره باستمرار، ففى السبعينات من القرن العشرين ارتبط هذا المفهوم بجوانب التجارة الخارجية وفى خلال الثمانينات ارتبط بالسياسة الصناعية، وفى التسعينات ارتبط بالسياسة التكنولوجية، أما فى هذا القرن فقد ارتبطت التنافسية بقدرة الدولة على رفع مستوى معيشة الأفراد بها.

القدرة التنافسية تعبر عن قدرة المجتمع – أو هى انعكاس لقدرة المجتمع – وليس قدرة الاقتصاد فحسب، بمعنى أنها محصلة لمستوى المجتمع ويأتى فى مقدمة العوامل التى تدخل فى حساب تلك المحصلة؛ الأمية، نظام التعليم، التدريب، البحث العلمي،

والإنفاق عليه، نظام وقوانين العمل، الإنتاجية، المستوى التكنولوجى المستخدم أو المتاح فى المجتمع، حجم الاستثمار المحلى من الناتج القومي، هيكل الصادرات، أسعار الصرف... نظام السوق... التشريعات المالية... البنية التحتية.

كما أن بعض المفاهيم ركزت مفهوم التنافسية أساساً على الأسواق الخارجية والاستثمار الأجنبى المباشر. متجاهله الأسواق الداخلية وأيضاً متجاهلة الخدمات (أى القدرة على الاحتفاظ بالأسواق الداخلية فى مجابة المنافسة الخارجية، كذلك قدرة الدولة على زيادة الطلب على خدمات قطاعاتها كالسياحة مثلاً).

وفى ضوء ما سبق يمكن التوضيح من خلال الآتى:

الغاية Finality: غاية التنافسية هى رفاه متمثل بدخل فردى عالى مستديم ومطرد الارتفاع.

الهدف Objective: هدف التنافسية اكتساب أسواق دولية – بعد السوق المحلى.

المقصد Target: مقصد التنافسية حشد الأدوات المساعدة على رفع التجارة الدولية فى المواد الخام وعلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

التنافسية الدولية (بين الدول) هى قدرة الدولة على:

١- أن تنتج أكثر وأكفاء نسبياً.

٢- أن يبيع أكثر من السلع المصنعة.

٣- أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما أن القدرة التنافسية تعكس مدى مساهمة الإنتاج المحلى فى تغطية الطلب الداخلى.

وإزاء تلك الصعوبة فى وضع مفهوم للتنافسية فقد تم تقسيم مفاهيم التنافسية إلى ثلاث فئات رئيسية هي[١]:

١- مفهوم التنافسية وفقاً لأوضاع التجارة الخارجية للدول.

٢- مفهوم التنافسية وفقاً لجانبى التجارة الخارجية ومستوى المعيشة.

٣- مفهوم التنافسية المرتكز على مستويات المعيشة فقط.

١- مفهوم التنافسية وفقاً لأوضاع التجارة الخارجية للدول:

ويرتبط هذا المفهوم بأوضاع الميزان التجارى للدولة، إذ يدل الفائض منه على قوة تنافسية للدولة، بينما يعنى العجز تدهور فى تنافسية الدولة، وقد استخدم هذا المفهوم فى تفسير تدهور تنافسية الولايات المتحدة الأمريكية فى الثمانينات من القرن العشرين مقارنة باليابان، إلا انه ليس على الدوام أن ترتبط أوضاع الميزان التجارى بالدولة بالتنافسية حيث قد يعنى العكس من ذلك.

٢- مفهوم التنافسية وفقاً لجانبى التجارة الخارجية ومستوى المعيشة:

حيث يعنى هذا المفهوم قدرة الدولة على تحقيق توازن فى ميزانها التجارى وقدرتها على تحسين مستويات المعيشة لأفرادها، وفى هذا الإطار ظهرت بعض المفاهيم الدولية أو الصادرة عن جهات دولية مثل:

- المجلس الأمريكى للسياسة التنافسية[٢]:

يعرف التنافسية بأنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس فى الأسواق العالمية ويمكنها تحقيق مستويات معيشية مضطردة فى الأجل الطويل.

(١) طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية – المؤتمر العلمى الثالث والعشرين للاقتصاديين المصريين – القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، ٨-١٠مايو ٢٠٠٣

(٢) World Economic Forum, the Global Competitiveness Report – WEF, Geneva, 1996.

▪ أما منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي[١] OECD؛

فتعرف التنافسية بأنها الدرجة التى يمكن وفقها فى شروط سوق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التى تلاءم أذواق الأسواق الدولية فى الوقت الذى تحافظ فيه على الدخول الحقيقية للأفراد والتوسع فيها على المدى الطويل.

وإذا كان مفهوم التنافسية يشترط النجاح فى الأسواق العالمية فان بعض الاقتصاديين أمثال (بول كروجمان) يشترط النجاح الداخلى أولاً لتحقيق التنافسية فالقول بان الازدهار الاقتصادى للدولة يتحدد بشكل كبير بواسطة النجاح فى الأسواق العالمية هو فرض خاطئ، حيث أن العنصر المهم والحكم لحل المشكلة الاقتصادية يكمن فى تنشيط العوامل الداخلية المحلية للدولة، وخاصة فيما يتعلق برفع معدلات الإنتاجية، والحد من البطالة، والتضخم، والتطوير التكنولوجى.

٣- مفهوم التنافسية المرتكز على مستويات المعيشة:

حيث يعنى هذا المفهوم قدرة الدولة على تحقيق مستويات معيشة متزايدة ومضطردة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى مقاساً بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

وبجانب هذه المفاهيم الخاصة بالتنافسية هناك بعض المفاهيم الأخرى والمتمثلة فى دراسة للاتكتاد ١٩٩٥ عن البيئة والتنافسية العالمية والتنمية أوضحت أن مفهوم التنافسية على مستوى الدولة يتعادل مع مصطلح رفاهية الدولة، وأن تنافسية الدولة ليست دالة خطية لتنافسية الشركات الفردية داخل الدولة، بل أوسع من ذلك، إذ يجب أن يشتمل على العديد من العوامل مثل الإنتاجية، الابتكار التكنولوجي، الاستثمارات، أسعار الصادرات والواردات، ميزان رأس المال، ظروف العمل، الضرائب، الاستقرار السياسي، وغيرها من العوامل.

(١) OECD: "Industrial Competitiveness" OECD, France, 1996.

كذلك يشير بورتر إلى أن تنافسية الدولة مفهوم متعدد الجوانب، فقد تؤخذ على أنها ظاهرة كلية داخل الاقتصاد تتأثر ببعض المتغيرات مثل أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، عجز الموازنة العامة للدولة، أو تعتمد على ملكية الموارد الطبيعية بوفرة، أو أنها دالة عكسية فى تكلفة العمل، كما أن الميزة التنافسية قد ترجع إلى اختلاف ممارسات الإدارة، أو أنها القدرة على خلق الوظائف[١].

من المفاهيم السابقة للتنافسية نخلص إلى صعوبة وضع تعريف محدد وواضح لها نظراً لتعدد أوجه هذه الظاهرة، لذا فانه من الضرورى وضع إطار محدد ومضبوط لهذا المفهوم[٢]، لأنه مع كل مفهوم هناك سياسات معينة تقوم بتدعيمه ومساندته فمثلاً فى حالة الاقتصاد المصرى والذى يعانى من معدلات بطالة عالية، وعجز مستمر فى ميزانه التجاري، بالإضافة إلى ضعف إنتاجية قطاعاته وارتفاع معدلات الفقر به يكون للتنافسية تعريف أخر وهى:

> قدرة الاقتصاد على المنافسة فى الأسواق العالمية والمحلية للسلع والخدمات استناداً إلى كفاءة فى الإنتاجية ومعدلات تشغيل مرتفعة بما يؤدى إلى زيادة متوسط الدخل الفردى وتحسين نوعية حياة البشر.

يتطلب هذا المفهوم زيادة متواصلة فى الصادرات تعمل على تحسين الميزان التجارى تكون نابعة من معدلات مرتفعة فى الإنتاجية وجودة فى النوعية إلى جانب توزيع مكاسب التصدير بعدالة على كافة عناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل، ويتطلب تحقيق هذه العناصر ضرورة وجود خطة تنمية متكاملة تضم فى جوانبها خطط للتشغيل، الاستثمار، البنية الأساسية، تنمية المهارات البشرية، وفى هذه الحالة يمكن التعويل على دور السياسات الاقتصادية للدولة من سياسات مالية ونقدية وتجارية...الخ فى دعم ورفع مستوى تنافسية الاقتصاد المصرى.

(١) Michael Porter, "The competitive Advantages of Nations", the Macmillan Press, New York, 1990, P.P 3-6.

(٢) طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية، مرجع سابق

مجالات الاهتمام بالتنافسية:

تتعدد مجالات الاهتمام بالتنافسية وتتمثل فى:

١- **على مستوى التحليل:** ويشمل ذلك مستوى المشروع والقطاع والدولة وأيضاً الإقليم.

٢- **الشمول:** ويشمل ذلك الفاعلية والكفاءة Efficiency (تحقيق الأهداف بأقل تكاليف) والفاعلية Effectiveness (الاختيار الصحيح للأهداف).

٣- **النسبية:** بمعنى أنها تعنى مقارنة نسبية بين الاقتصاديات (الدولة – المؤسسات – أقسام المؤسسة) أو مقارنة نسبية زمنية.

أنواع التنافسية ومؤشراتها:

يختلف مفهوم التنافسية بين تنافسية شركة أو قطاع أو دولة فتنافسية منشأة تسعى إلى كسب حصة فى السوق الدولى تختلف عن تنافسية قطاع وهما بدورهما يختلفان عن تنافسية دولة تسعى إلى تحقيق معدل مرتفع ومستديم لدخل الفرد فيها.

تنافسية المنشأة

هى القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر فاعلية من المنافسين الآخرين فى السوق الدولية مما يعنى نجاحاً مستمراً لهذه المنشأة فى ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال والتكنولوجيا)، ويعد تلبية حاجات الطلب المحلى المتطور (والمعتمد على الجودة) خطوة أساسية فى تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمى والمنافسة الدولية، (بمعنى انتقاء مفهوم إنتاج للسوق المحلى وإنتاج للتصدير).

وبصفة عامة فان المشروع قليل الربحية هو مشروع ليس تنافسياً ويحدث ذلك عندما تكون تكلفة إنتاجه المتوسطة تتجاوز سعر منتجاته فى السوق أى أن قيمة الموارد التى يستعملها المشروع (تكلفة الفرصة) تزيد على قيمة السلع التى ينتجها أو

الخدمات التى يقدمها، وهذا يعنى أن موارد المشروع يساء تخصيصها وان ثروته تتضاءل أو تتبدد.

ويؤثر على تنافسية المشروع قوى خمس هى:

- تهديد الداخلين المحلين إلى السوق.
- قوة المساومة والتفاوض التى يمتلكها الموردون للمشروع.
- قوة المساومة والتفاوض التى يمتلكها المشترون لمنتجات المشروع.
- تهديد الإحلال (بدائل عن منتجات المشروع).
- المنافسون الحاليون للمشروع فى صناعاته.

وعلى مستوى المشروع فان الربحية – تكلفة الإنتاج– والحصة من السوق تشكل مؤشرات لتنافسية المشروع.

لابد من التذكرة بأن التنافسية هى فى مجال السلع والخدمات فى المجتمع، ولا يجوز التركيز والاهتمام فقط بمجال السلع، دون الخدمات، التى قد يكون لنا فيها قدرة تنافسية أكبر – وبلا شك فان لمصر فى الخدمات قدرة تنافسية اكبر – السياحة بأنواعها، النقل، التخزين الدولى وغيرها – ورغم ذلك فان مقدار الاهتمام بتنافسيتها أقل من اللازم

تنافسية القطاع:

عند الحديث عن القطاع يجب تحديده تحديداً دقيقاً وتعنى التنافسية هنا قدرة شركات قطاع معين فى دولة ما على تحقيق نجاح مستمر فى الأسواق الدولية دون الاعتماد على دعم وحماية حكومية، ويشترط لإجراء تحليل التنافسية على مستوى قطاع (تجمع أنشطة) أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معني، – وفوارق مؤسسات القطاع محدودة وتعود تلك الفوارق إلى أسباب عديدة كتوليفة المنتجات،

عوامل الإنتاج، عمر المشروع الحجم، الظروف التاريخية، وعوامل أخرى- ويتم تقييم تنافسية القطاع بالمقارنة بقطاع مماثل لإقليم أو دولة أخرى، إن فرع النشاط التنافسى يتضمن مشروعات تنافسية إقليمياً ودولياً.

وتقاس تنافسية القطاع من خلال عدة مؤشرات مثل الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري، ومحصلة الاستثمار الأجنبى الداخل والخارج إضافة إلى مقاييس تتعلق بالتكلفة والجودة للمنتجات على مستوى الصناعة.

وتتضمن المؤشرات:

- مؤشرات التكاليف والإنتاجية.
- مؤشرات التجارة والحصة من الأسواق الدولية.
- الميزة النسبية الظاهرة. Revealed Comparative Advantage indices (RCA)

تنافسية الدولة:

من الأمور التى تستوجب الحذر النظر إلى أن الأمم تتنافس فيما بينها على نفس الشكل الذى تتنافس فيه المنشآت وأن هناك احتمال لوجود خاسرين ورابحين. وتركز معظم البحوث الحديثة على مقاييس الإنجاز النسبى ومزايا التكلفة أو التقييم النوعى لمكانة البلد ومؤسساته فى العالم.

وتعرف تنافسية الدولة بقدرتها على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل الفرد فيها ففى حين تقتضى الميزة النسبية المنافسة على أجور منخفضة فإن الميزة التنافسية تقتضى تحسين الإنتاجية للمنافسة فى نشاطات اقتصادية ذات أجور مرتفعة، الأمر الذى يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع نسبياً ومستمر لدخل الفرد.

ويعتبر معدل الصادرات ومستوى تدفق الاستثمار الأجنبى أهم المحددات ذات التأثير على القدرة التنافسية، لما لها من اثر على رفع معدل الدخل الفردى إذا ما تم توجيههما (الصادرات والاستثمار الأجنبى) إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية.

فمن الملاحظ أن الدول التى تستمر فى اعتمادها على إنتاج سلع ذات قيمة مضافة متدنية كمكون أساسى لصادراتها هى الدول صاحبة ادنى معدل معيشة للفرد، ذلك لأن من شأن الاعتماد على مثل هذا النوع من الإنتاج الاعتماد على الأجور المتدنية لتدنى المستوى المطلوب للعاملين فيه، كما أن مثل هذه الدول والتى تعتقد أنها تسير فى طريق الرخاء هى فى الحقيقة دول تدخل فى حلقة مفرغة بسبب ضغطها الدائم والمستمر على الأجور بهدف تخفيض كلفة الإنتاج ومواكبة التذبذبات فى الأسعار العالمية للمواد الخام، الأمر الذى يترتب عليه صعوبة تحسين الإنتاجية وبالتالى الابتعاد عن مستويات الإنتاجية المقبولة للعمالة، وفى النهاية انخفاض أجورهم تبعاً لذلك وهكذا.

وعلى العكس فان الدول التى تعتمد فى صادراتها على السلع المصنعة ذات القيمة المضافة العالية، وبهامش ربح مرتفع يكون دخل أفرادها مرتفعاً نتيجة لارتفاع المستوى المطلوب للعاملين فى هذه الصناعة وإنتاجيتهم وبالتالى فهى تدخل فى حلقة منتجة تؤدى فى النهاية إلى الرخاء حيث ترتفع الأجور مع ارتفاع الإنتاجية وتميزها.

مؤشرات التنافسية:

تعكس مؤشرات التنافسية قوة اقتصاد كل دولة وإمكانياتها فى الحفاظ على أسواقها المحلية وعلى قدرتها على مواجهة المنافسة العالمية واختراق السوق العالمى وهناك العديد من المؤشرات الخاصة بقياس التنافسية والتى تم وضعها من قبل الجهات الدولية المختلفة والتى وردت فى التقارير العالمية وتغطى عدد كبير من دول العالم وهذه تتمثل فى:

١- التقرير السنوى عن التنافسية فى العالم (WCY) والصادر عن المعهد الدولى لتنمية الإدارة (IMD) بسويسرا، ويتضمن ترتيب دول العالم وفقاً لعدد من المؤشرات تتدرج تحت ثمانية عوامل للتنافسية وهى الاقتصاد المحلى (٣٠ مؤشراً)، العولمة (٤٥ مؤشراً)، الحكومة (٤٨ مؤشراً)، المالية (٢٧ مؤشراً)، البنية

التحتيـة (٣٢ مؤشـراً)، الإدارة (٣٦ مؤشـراً)، العلـوم والثقافـة (٢٦ مؤشـراً)، البشـر (٤٤ مؤشراً)، وقد بلـغ عدد الدول التـى يشملها تقرير عام ٢٠٠١ نحو ٤٩ دولـة، ليس من بينها أى دولة عربية.

٢- تقريـر التنافسـية العالميـة[١] (GCR) والصـادر عـن المنتـدى الاقتصـادى العـالمى (WEF) حيث يستند إلى عدد كبير من المؤشرات موزعة على ثمانية عوامل هى الانفتاح، الحكومة، المالية، البنية التحتية، التكنولوجي، الإدارة، العمل، المؤسسات، ويشتمل على ٥٩ دولة منها دولتين عربيتين فقط هما الأردن، مصر.

٣- مؤشرات صندوق النقد الدولي[٢] (IMF)

وتتمثل فـى أسعار الصـرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار المستهلك، قيمـة وحـدة التصـدير للسـلع المصـنعة، السـعر النسـبى للسـلع المتداولـة وغيـر المتداولة، تكلفة وحدة العمل فى الصناعات التحويلية.

٤- مؤشرات البنك الدولى:

وتعتمد على (٣٠) مؤشراً تم تقسيمها إلى أربع مجموعات[٣]

أ- مؤشرات تقيس قدرة الاقتصاد على سرعة الحركة وتمثل فى مؤشرات:

- معدل نمو الناتج القومى الإجمالى.
- معدل النمو فى متوسط دخل الفرد.

---

(١) World Economic Forum, the Global Competitiveness Report – WEF, Geneva, 1996.

(٢) أحلام مرسى السنطاوى، محددات القدرة التنافسية ومؤشراتها وواقع البلدان العربية ومستقبلها – بحوث ومناقشات ورشة العمل المنعقدة فى تونس ١٩-٢١ يونيو ٢٠٠٠ – بعنوان محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية فى الأسواق الدولية، المعهد العربى للتخطيط – الكويت.

(٣) نفس المرجع السابق.

- مدى الارتباط بالعالم الخارجى (إجمالى الصادرات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى).
- نسبة الإنفاق الحكومى إلى الناتج المحلى الإجمالى.
- الفجوة بين الادخار والاستثمار المحلى.

ب- مؤشرات تقيس القدرة على التمويل أو الاعتماد على الاقتصاد القومي، وتشير هذه المجموعة من المؤشرات إلى قدرة الشركات الدولية ومؤسساتها على العمل المتواصل فى ظل بيئة تتسم بالمخاطر وعدم اليقين وتتمثل فى:

- المستوى العام للأسعار.
- الدين الخارجى.
- العجز أو الفائض فى الميزانيات الحكومية.
- عمق الجهاز المصرفى.

ج- مؤشرات تقيس قدرة الاقتصاد على التشابك مع البيئة المحيطة:

فكلما زادت وسائل الاتصال الحديث كلما كان ذلك دليلاً على زيادة التشابك وسهولته والارتباط بالعالم الخارجي، إلا انه كلما تزايدت حداثة وسائل الاتصالات وزادت تكلفتها كلما قل تداولها فى الدول النامية ومن ثم تقل قدرتها (هذه الدول) على الاندماج فى الاقتصادى العالمى.

د- مؤشرات تقيس القدرة على التعلم:

وتعنى بها قدرة مؤسسات الدولة ورعاياها على استيعاب مستحدثات العصر من المعلومات وطرق الإنتاج الحديثة حيث يتناسب ذلك مع قدرتها على التعلم وتعتبر المؤشرات الصحية، مؤشرات التعليم، مؤشرات القدرات البشرية من أهم المؤشرات الدالة على القوة والقدرة البشرية.

مؤشرات التنافسية بأفريقيا[١]

حيث يشير تقرير التنافسية لأفريقيا عام ١٩٩٨ والذى تم إعداده لثلاث وعشرين دولة أفريقية إلى بعض المؤشرات المستخدمة فى ذلك وهى الانفتاح Openness، الترتيبات الحكومية، ظروف التمويل، سوق العمل، البنية الأساسية والإجراءات المؤسسية.

وعلى الرغم من تعدد المؤشرات المستخدمة فى قياس التنافسية وذلك عبر التقارير العالمية المختلفة، إلا أن هذه المؤشرات لم تراعى فى اعتبارها ظروف الدول النامية وخاصة العربية منها، هذا إلى جانب أن أساليب ترجيح المؤشرات قد يشوبها بعض التحيز خاصة بالنسبة للمؤشرات المستقاة من بيانات قوائم الاستبيان والمتضمنة أراء المديرين التنفيذيين فى أداء الاقتصاد هذا بالإضافة إلى بعض المؤشرات التى تنشرها جهات أخرى ومنها مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر الشفافية، مؤشر ثروة الأمم، مؤشر بيئة الأعمال.

وضع الاقتصاد المصرى بالنسبة للتنافسية:

للتعرف على وضع الاقتصاد المصرى بالنسبة للتنافسية سوف يتم الاعتماد على عدد من المؤشرات التى يتم بها مقارنة وضعية الاقتصاد بغيره من اقتصاديات العالم وذلك فيما يتعلق ببيئة الأعمال المواتية للتنافسية، ومنها:

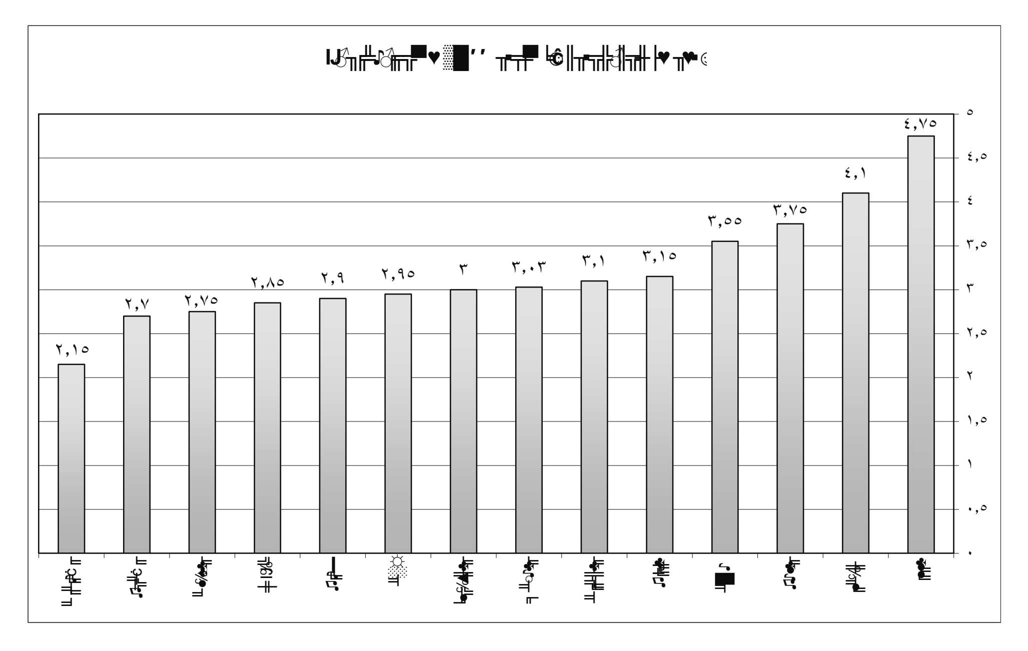
١-مؤشر الحرية الاقتصادية:

(١) فاديه محمد عبد السلام، القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية المصرية فى الأسواق الدولية، ندوة محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية فى الأسواق الدولية، تونس ١٩-٢١ يونيو ٢٠٠٠.

تعنى الحرية الاقتصادية وفقاً لهذا المؤشر حماية حقوق ملكية الأصول وتوفير مجالات الاختيار وحريته أمام الأفراد، كما تعنى غياب التدخل الحكومى فى عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات، وقد اعتمد مقياس درجة الحرية على عشرة عوامل هى:

مؤشرات الحرية الاقتصادية	عدد المتغيرات المقاسه
١) حرية التجارة	٣
٢) العبء الضريبى للحكومة	٤
٣) تدخل الحكومة فى الاقتصاد	٤
٤) السياسة النقدية	١
٥) تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي	٨
٦) الصيرفة	٥
٧) الأجور والأسعار	٥
٨) حقوق الملكية	٧
٩) الأنظمة	٦
١٠)السوق السوداء	٧
المجموع	(٥٠) متغيراً

ويتضح من هذه العوامل أن هذا المؤشر يساهم فى إعطاء صورة عامة عن مناخ الاستثمار فى بلد ما فى ضوء مدى وجود عوائق للتجارة أو مدى سيادة القانون ويضع هذا المؤشر الدول على متصل أو تدريج للحرية الاقتصادية يتراوح بين ١ حيث الحرية الكاملة، و ٥ حيث لا حرية على الإطلاق وتقع الدول العربية فى هذا المؤشر على مدى واسع من الرتب بدءاً من الأمارات وحتى ليبيا (٤.٧٥)، ويلاحظ من الرسم الموضح تدهور وضع مصر فيما يتعلق بمؤشر الحرية الاقتصادية (٣.٥٥) بالمقارنة بدول أخرى فى نفس المنطقة.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار فى الدول العربية، ٢٠٠١.

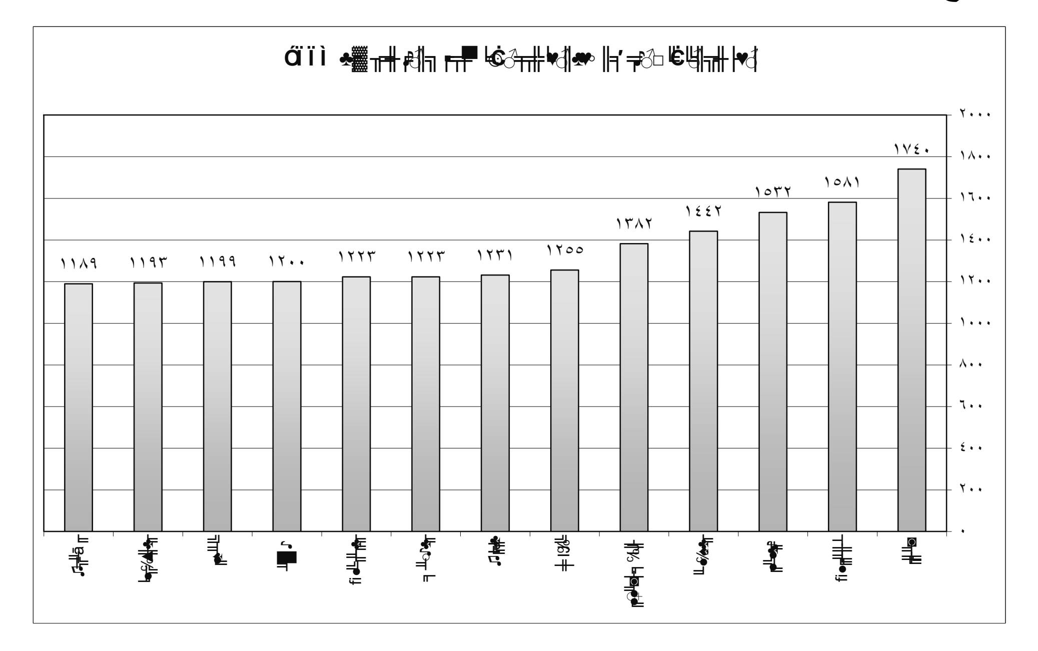
ويستدعى هذا الوضع المتدهور لمصر فى مؤشر الحرية الاقتصادية ضرورة إعادة النظر فيما يخص السياسات النقدية والمالية والعمل على تعديل مناخ الاستثمار وتهيئة أمام المستثمرين للعمل على جذبهم.

٢-المؤشر الثلاثى عن ندوة الأمم المتحدة للاقتصاديات الناشئة:

ويستخدم فى قياس مدى قدرة الدول الناشئة على تحقيق النمو الاقتصادى وتحسين الأوضاع الاجتماعية وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة جاذبة ومستقرة للاستثمار، ويتكون المؤشر المركب الثلاثى من ٦٣ متغيراً أو عاملاً، عودلت بوزن واحد لتشكيل ثلاث مؤشرات مركبة فرعية.

ويدل ارتفاع قيمة المؤشر على وضع أفضل للدولة من حيث مكونات ثروة دول الاقتصاديات الناشئة.

وبالنسبة لوضع الاقتصاد المصرى بالنسبة لهذا المؤشر نجد أن مصر تأتى فى المرتبة (٤٠) من إجمالى ٧٠ دولة منها ايرلندا، إسرائيل، ماليزيا، الكويت الأمر الذى يتضح معه انخفاض مرتبة مصر فيما يتعلق بهذا المؤشر.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار فى الدول العربية، ٢٠٠١

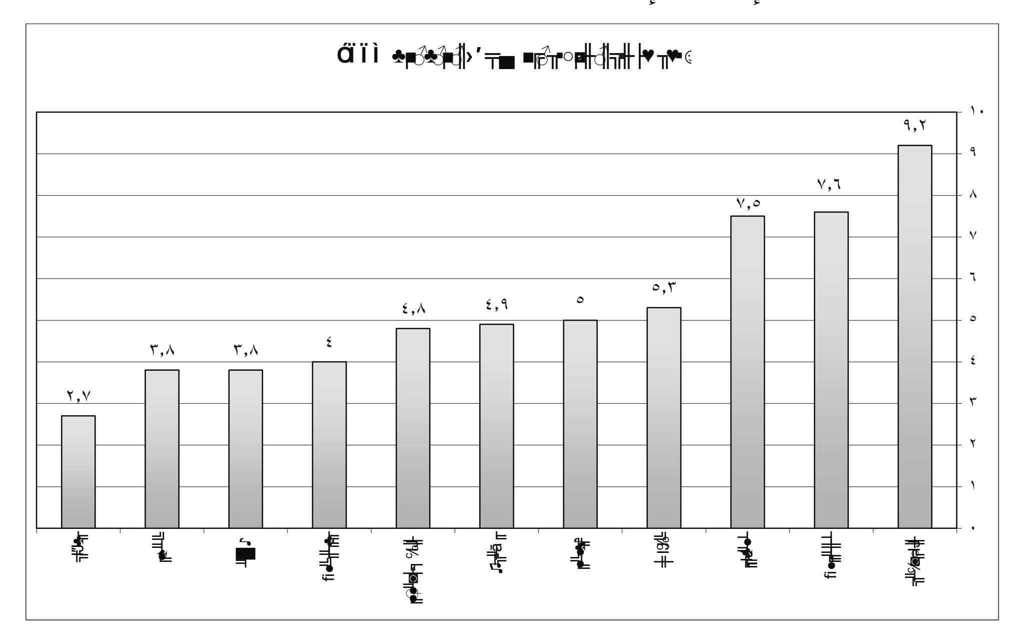
مما يستدعى العمل على اتخاذ الإجراءات والتدابير الإصلاحية الهادفة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية فى مختلف القطاعات الاقتصادية، هذا بجانب العمل على زيادة كفاءة تخصيص الموارد، تدعيم الثقة ببرامج الإصلاح الاقتصادى لدى كل من المواطنين والمستثمرين المحليين على وجه الخصوص.

٣-مؤشر الشفافية:

وهو مؤشر مركب يعكس درجة التحسن فى ممارسات الادارة الحكومية والشركات العالمية فى اطار محاربة الفساد وتوفير الشفافية فى هذه الممارسات.

ويدل المؤشر على درجة فساد عالية اذا اخذ القيمة (صفر) ودرجة شفافية عالية اذا اخذ القيمة (١٠)، حيث توجد مستويات متدرجة من الشفافية بين المستويين.

وبالنسبة لوضع مصر بالنسبة لهذا المؤشر نجد انه متدنى للغاية مقارنة بدول أخرى مثل سنغافورة وإسرائيل وإيرالندا وتونس



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار فى الدول العربية

ويتضح من ذلك ان مصر تفتقر الى الشفافية فى اداء الاعمال الامر الذى يتعلق بوجود جيوب للفساد يجب العمل على التخلص منها، هذا بجانب العمل على رفع معدلات الشفافية فى الاعمال المالية وفى البنوك والبورصات المالية.

٤- مؤشر بيئة اداء الاعمال[١]:

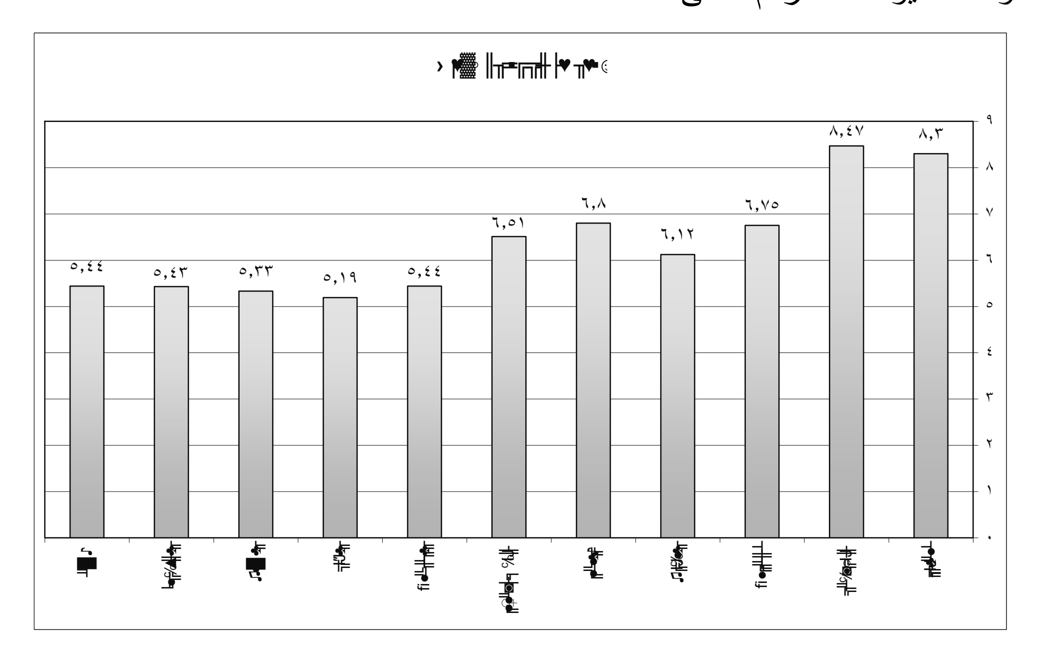
وهو يهدف إلى رصد نوعية وجاذبية بيئة الأعمال وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الأجنبية والتعرف على المعوقات التى تواجهها داخل البلد المضيف لها.

ويستند هذا المؤشر إلى مؤشرين فرعين هما:

(١) طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية، مرجع سابق، ص. ص ١٥-١٦.

- مؤشر جارى: ويعكس متوسط الأداء خلال السنوات الخمس الماضية.
- مؤشر مستقبلى: ويستند إلى الاستشراف المستقبلى خلال السنوات الخمس المقبلة.

وتقع درجات هذا المؤشر بين (صفر) وتعنى عدم وجود جاذبية للاستثمار وأداء الأعمال لدى البلد، (٩) وتعكس أعلى درجات جذب البلد لأداء الأعمال وللتعرف على وضع الاقتصاد المصرى بالنسبة لهذا المؤشر نجد أن مصر تحقق الرتبة (٤٤) من إجمالى (٦٠) دولة مقارنة بالعديد من دول العالم كما أنها تأتى فى مرتبة متأخرة وفقاً لما يوضحه الرسم التالى.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار فى الدول العربية ٢٠٠١.

مؤشر الاندماج فى الاقتصاد العالمى:

وهو من أهم المؤشرات التى وضعت أخيراً لقياس العولمة والتى تستخدم (١٤) متغيراً يتم وضعها فى أربع مجموعات رئيسية هى التكامل الاقتصادي، الروابط الشخصية، الاتصالات التكنولوجية، النشاط السياسي، حيث تضم كل مجموعة منها عدد من المؤشرات الفرعية نجد أن مصر قد احتلت الترتيب رقم (٦٠) من بين (٦٢)

دولـة شـملها التقريـر الـذى أصـدرته مؤسسـة كيـدنى عـام ٢٠٠٤، وذلـك بعـد أن كـان ترتيبها (٤٨) عام ٢٠٠٣.

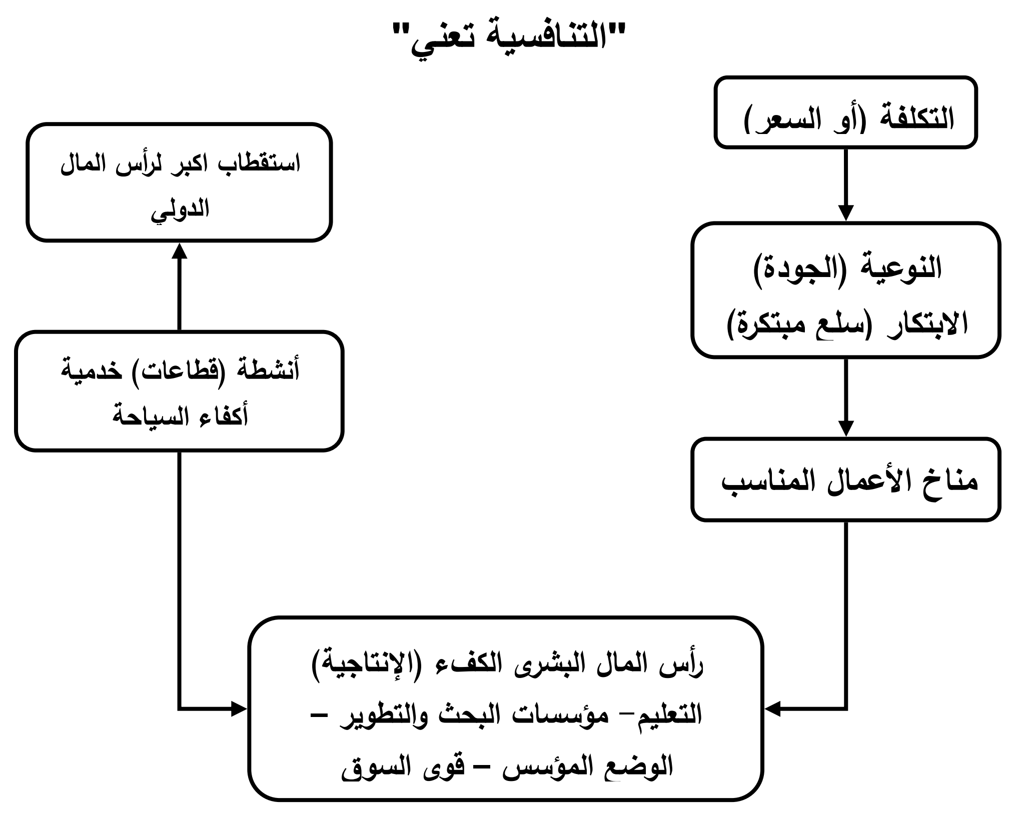
كذلك احتلـت مصـر مراتـب متـأخرة فـى معظـم هـذه المجموعـات مـن بـين (٦٢) دولـة فبالنسـبة لمجموعـة التكامـل الاقتصـادى التـى تقـيس عـدة أمـور منهـا التجـارة الخارجية، محفظة الأوراق المالية، تدفق الاستثمارات الأجنبية فقد حصلت مصر على الترتيـب (٥٨) متقدمـة فـى ذلـك علـى إيـران واليابـان والهنـد وبـنجلاديش، وبالنسـبة لمجموعـة مؤشـرات الـروابط الشخصـية التـى تقـيس الاتصـالات الهاتفيـة، والسـعر والحـوالات الماليـة والشخصـية فقـد حصـلت مصـر علـى الترتيـب (٤٧)، وبالنسـبة لمجموعة مؤشرات التكنولوجيا التى تقيس عدة أمور منها مستخدمو الانترنت، وأجهزة الكمبيوتر المتصلة بها، والمواقع على الشبكة الدولية للمعلومات فقد حصلت مصر على الترتيب (٥٣) متقدمة فى ذلك على دول مثل المغرب، الهند، سرى لانكا، كينيا، السنغال.

ويشـير تقريـر المنتـدى الاقتصـاد الـدولى بـدافوس عـن التنافسـية إلـى أن مصـر احتلت المرتبة (٣٨)[١] لعام ١٩٩٨ فى مؤشر التنافسية الدولية المقدر وفقاً للمعايير المذكورة سـابقاً، ممـا يعنـى تـدهور مؤشـر تنافسيتها مقارنـة بعـام ١٩٩٧ حيـث احتلـت المرتبة (٢٨)، وقد فسر التقرير هذا الانخفاض الكبير فى ضوء التدهور النسبى فى العديد من مجالات التنافسية إلى ضعف الإجراءات الإدارية.

كذلك يشير تقريـر التنافسية لأفريقيـا عـام ١٩٩٨ والـذى اعـد مؤشـرات التنافسـية لثلاث وعشرين دولـة افريقيـة استناداً إلـى مؤشرات هـى الانفتـاح، الترتيبـات الحكوميـة، ظـروف التمويـل، سـوق العمـل، البنيـة الأساسـية والإجـراءات المؤسسـية إلـى اعـتلاء مصـر المرتبـة السادسـة بينمـا احتلـت تـونس المرتبـة الثانيـة، حيـث أرجـع التقريـر المكانـة

(١) فاديـة محمـد عبـد السـلام، القـدرة التنافسـية لقطـاع الصـناعة التحويليـة المصـرفية فـى الأسـواق الدوليـة وتحـديات المسـتقبل، بحـوث ومناقشـات ورشـة العمـل المنعقـدة فـى تـونس ١٩-٢١ يونيـو ٢٠٠١، المعهد العربى للتخطيط.

المتميزة التى احتلتها تونس إلى نجاحها فى تحقيق معدل نمو اقتصادى خلال عقد التسعينات وصل إلى ٤.٥% سنوياً، حيث اعتمدت تونس على تحقيق نمو فى التجارة فى ظل الاتفاقات الموقعة مع الجانب الأوروبي[١]



مؤشرات التنافسية منها:

- سعر الصرف.
- تكلفة المنتج.
- تكلفة ساعة العمل.
- نوعية المنتج.

---

[١] نفس المصدر السابق.

- المستوى التكنولوجى.
- حصص السوق.
- معدلات نمو الصادرات.
- تركيبة الصادرات من حيث القيمة المضافة.

مؤشرات التنافسية العربية:

- الأداء الاقتصادى والمالى.
- البنية التحتية المادية.
- الانفتاح (أداء التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبى المباشر.
- التنمية البشرية.
- الحاكمية والمؤسسات.

ويعد معدل الدخل الحقيقى للفرد هو مقياس التنافسية للدولة، كذلك يمكن استخدام النتائج التجارية للبلد (مثل؛ فائض الميزان التجارى المضطرد/ حصة من السوق الدولية مستقرة ومتزايدة/ تطور تركيب الصادرات نحو صادرات ذات قيمة مضافة مرتفعة وتكنولوجيا عالية).

ونمو الدخل الحقيقى للفرد ونمو الإنتاجية مفهومان مترابطان وليسا متطابقين، فالدخل الحقيقى للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية.

كما أن نتائج التجارة لبلد ما تتحسن عندما ترتفع قيمة عملته أو عندما ترتفع أسعار صادراته بالقياس إلى أسعار الواردات.

وهناك ارتباطاً بين التنافسية وواقع امتلاك البلد لميزة نسبية ظاهرة فى سوق مزدهر (سوق السياحة لسياح من ألمانيا واليابان)

سعر الصرف والقدرة التنافسية:

يؤدى ارتفاع سعر الصرف (عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة من العملة الأجنبية – مثال ذلك ٦ جنيهات مقابل دولار واحد –) يؤدى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الأجنبية فى السوق المحلية وبالتالى يجعلها اقل قدرة على المنافسة فى الاقتصاد المحلى مما يرفع قدرة السوق المحلى على المنافسة فى الأسواق العالمية.

وهكذا فان سعر الصرف الحقيقى – الذى يعرف بنسبة سعر السلعة محلياً بعملية ما إلى سعر السلعة عالمياً بنفس العملة – هذا السعر يعتبر مقياس للقدرة التنافسية للسلع. والعلاقة بين القدرة التنافسية وسعر الصرف الحقيقى عكسية، فالقدرة التنافسية تتجاوب عكسياً مع سعر الصرف الحقيقي، وسعر الصرف الحقيقى يتأثر عكسياً بسعر الصرف الاسمى وطردياً مع الأسعار المحلية وعكسياً مع السعر العالمى.

سعر الصرف الحقيقي[١] علاقة عكسية مع القدرة التنافسية.

سعر الصرف الحقيقى علاقة عكسية مع سعر الصرف الاسمى.

سعر الصرف الحقيقى علاقة عكسية مع السعر العالمى.

سعر الصرف الحقيقى علاقة طردياً مع الأسعار المحلية.

ومن ثم فان القدرة التنافسية للاقتصاد ترتفع بارتفاع سعر الصرف الاسمى (انخفاض قيمة الجنيه)، وانخفاض الأسعار المحلية وارتفاع الأسعار العالمية.

* الميزة النسبية الصريحة =

$$\frac{\text{صادرات الدولة من صناعة أ}}{\text{صادرات العالم من نفس الصناعة أ}} \div \frac{\text{إجمالى صادرات الدولة}}{\text{إجمالى صادرات العالم}}$$

كلما كانت أكبر من واحد صحيح كان الميزة أفضل.

الاستثمار فى خلق التكنولوجيا والقدرة التنافسية:

(١) سعر الصرف الحقيقى (نسبة سعر السلعة محلياً بعملة ما إلى سعرها عالمياً بنفس العملة)
مثلاً: سعر ١ك سكر محلياً = ٣ جنيهات وسعره عالمياً ٣/٤ دولار
إذاً سعر الصرف الحقيقى هو أربعة جنيهات للدولار.

من ضمن أهم العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية وزيادتها، هو المستوى التكنولوجى المتاح فى المجتمع، فكلما تقدم المستوى التكنولوجى فى الدولة كلما ذادت قدرتها التنافسية، والمستوى التكنولوجى هو محصلة التعليم والبحث العلمى بدرجة أكبر.

ويوضح الجدول التالى بعض المؤشرات ذات التأثير على خلق وزيادة القدرة التكنولوجية ومن ثم التنافسية فى المجتمع.

متوسط سنوات الدراسة للسكان، والإنفاق على البحث العلمي

وعدد العلماء والمهندسين العاملين فى بحوث التطوير لكل ١٠٠ ألف عامل

الدولة	نسبة السكان الحاصلين على متوسط سنوات دراسة ١٥ سنة فأكثر				نسبة ما ينفق على البحث والتطوير من الناتج المحلى الإجمالي (٨٧-١٩٩٧)	عدد العلماء والمهندسون العاملون فى البحث والتطوير لكل ١٠٠ألف عامل (٨٧-١٩٩٧)
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠		
الأردن	٣.٣	٤.٣	٦	٦.٩	٠.٣	٩٤
تونس	١.٥	٢.٩	٣.٩	٥	٠.٣	١٢٥
مصر	-	٢.٣	٤.٣	٥.٥	٠.٢	٤٥٩
كوريا الجنوبية	٤.٩	٧.٩	٩.٩	١٠.٨	٢.٨	٢١٩٣

المصدر: الأمم المتحدة – تقرير التنمية البشرية -٢٠٠١.

ومن الجدول يتضح تفوق كوريا الجنوبية من حيث المؤشرات الثلاث على الدول العربية الثلاث موضوع المقارنة، ومن ثم جاءت قدرتها التنافسية أكبر بكثير من الدول المشار إليها.

نصيب الفرد من الناتج المحلى لبعض البلدان

مقارنة بالاتحاد الأوربى للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢

(%)

الدولة / السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
مصر	٢٥	٢٥	٢٦	٢٦	٢٦	٢٥
بلدان البحر المتوسط	٣١	٣١	٣٠	٣٠	٢٩	٢٩
بلدان جنوب شرق آسيا	٨٩	٨٣	٨٧	٩٠	٨٨	٨٨

عوامل بناء القدرة التنافسية فى التجربة اليابانية:

لاشك أن التجربة اليابانية ناجحة ومبهرة، حيث خرجت من الحرب الثانية مدمرة، وأعادت بناء قدراتها بل وأصبحت ثانى أو ثالث قوة اقتصادية الاستفادة منها، ومن ضمن عوامل بناء تلك القدرة:

١- اختيار مجموعة من الصناعات المشرقة، مع توفير التمويل اللازم، حيث تم التركيز على نوعية من الصناعات والمنتجات ذات الطلب العالمى المتزايد فى المستقبل البعيد، ومن أمثلتها: الساعات السويسرية، الحديد الأمريكى والبريطاني، السفن الأوربية، التلفزيونات الأمريكية والكندية والبريطانية، الكاميرات الألمانية، الماكينات والآلات البريطانية والأمريكية، السيارات الأمريكية والأوروبية... .

هذا مع حدوث تكيف سريع فى هياكل الإنتاج مع صدمة البترول الأولى (١٩٧٤) لأن المنتجات اليابانية أصبحت غير تنافسية.

كما أهتمت الصناعة بالصناعات المستقبلية، وذات الطلب العالمى المرتفع.

٢- أدوات التغير الهيكلي؛ ومن أهم هذه الأدوات:

- مبدأ الصادرات يجب أن تعوض الواردات على مستوى الصناعة والنشاط والفروع.
- الاعتماد التصديري؛ ويقصد به نسبة الاعتماد على الصادرات فى كل صناعة وترتب الصناعات بناءاً على ذلك. فمثلاً اعتمدت صناعة لعب الأطفال اليابانية حتى أوائل الستينيات على تصدير نحو ٩٣% من جملة إنتاجها ولذلك جاءت فى الفئة التصديرية الكبرى.

– مؤشر التخصص التنموي؛ ويقدر:

$$\frac{\text{جملة الصادرات من صناعة ما}}{\text{جملة الصادرات القومية}} \div \frac{\text{جملة الصناعات العالمية (الإنتاج العالمى) من نفس الصناعة}}{\text{جملة الصادرات العالمية}}$$

وكلما كان هذا المؤشر يساوى الواحد الصحيح فان هذا يعنى أن الصناعات المحلية لديها ميزة تنافسية جيدة فى السوق الدولى وان الصناعة تعمل فى الاتجاه الصحيح. واعتبر المؤشر أداه هامة فى وصف وتحديد حالة ومستقبل الصادرات القومية.

– سياسية توجيه الاستثمارات، أى وضع نظام أولويات لتشجيع الاستثمار فى قطاعات الإنتاج الصناعى المتعددة ذات الطلب العالمى المتزايد (فى شكل مساعدات مولت من بنك التنمية اليابانى).

٣– سياسة التعريفة الجمركية:

وضعت العديد من القواعد لتشجيع الصناعات التصديرية وزيادة الصادرات المصنعة، وحماية الصناعة الوطنية، والحد من الواردات الصناعية المنافسة.

٤– خلق الميزة التنافسية عن طريق رفع كفاءة النظام الانتاجى اليابانى ولذلك ثلاث معايير وهى: الكفاءة فى استخدام الطاقة، تخفيض الفاقد، وزيادة الانتاجية.

مقارنة مؤشرات الكفاءة فى كل من اليابان

والولايات المتحدة خلال الفترة (٧٤–١٩٨٤)

الدولة / المؤشر	اليابان	الولايات المتحدة
ساعات العمل فى الاسبوع	٤١.٩	٤٠.٣

تكلفة الطاقة للساعة	٦.٣٥ دولار	١٢.٥٩ دولار
نسبة النمو فى الانتاجية (٧٤-١٩٨٤)	١٠٣.٩%	٢٧.٣%

٥- الاعتماد على البحوث والتنمية لخلق وزيادة الميزة التنافسية، حيث ساعدت فى تحسين إنتاجية الصناعات والمؤسسات اليابانية التقليدية، وكذلك التعرف على الصناعات الجديدة الممكن الدخول فيها وتحقيق مساحة كبيرة من السوق العالمي، ومثال ذلك:

-اليابان تنفق ما يمثل ١٠% من الإنفاق العالمى على البحوث.

-يمثل خريجى كليات الهندسة بها نحو ٤٠% سنوياً من خريجى الهندسة بالولايات المتحدة رغم أن عدد سكانها يمثل نصف عدد سكان الولايات المتحدة.

-بها سنوياً ٥٠ ألف ورقة بحثية تكنولوجية تمثل ٧% من جملة الإنتاج العالمى.

-ينشر بها سنوياً ٤٠ ألف عنوان كتاب جديد بها.

٦- الاستفادة من وفورات اقتصاديات الحجم: حيث أن وفورات اقتصاديات الحجم الكبير ساهمت بدرجة كبيرة فى رفع معدلات النمو الاقتصادى وتحسين القدرة التنافسية للصناعات اليابانية.

حيث أن كل الصناعات اليابانية فى السبعينات (مثل الملابس الجاهزة، الحديد والصلب، أجهزة التلفزيون، الدوائر المتكاملة...) قد اشتركت فى خاصية عامة أساسية وهى الإنتاج بمستوى الجودة العالمية والإنتاج على نطاق الحجم الكبير.

٧- اتباع سياسة فعالة لترويج الصادرات، فمثلاً عندما أرتفعت قيمة الين فى مقابل الدولار قدمت الحكومة دعماً للمشروعات التى تضررت – وخاصة مشروعات التصدير، وامتد الدعم المالى ليشمل تغطية برامج اعادة تدريب العمال.

المشكلات الأساسية – معوقات القدرة التنافسية

الهيكل	الثقافة	قوة العمل	بيئة الأعمال
▪ تفكك البنية الأساسية المؤسسية. ▪ ضيق القاعدة الصناعية. ▪ ارتفاع نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات المستويات المنخفضة للرسملة. ▪ كبر حجم القطاع الغير رسمى. ▪ ضعف الترابطات مع صناعات الخدمات الداعمة، ومحدودية الشبكات الصناعية Industrial Networks. ▪ خلل سلاسل القيمة Value Chain نتيجة عدم استكمال برنامج الخصخصة.	▪ ارتفاع معدلات استبدال العمالة. ▪ عدم الالتزام بأخلاقيات العمل. ▪ انخفاض الاهتمام بعنصر الجودة، والتميز الفني، والمعايير. ▪ اتساع الفجوة الاجتماعية بين العمال والموظفين. ▪ غياب أسلوب العمل الجماعى والمهارات الجماعية. ▪ تدنى مستويات الوعى. ▪ عدم قيام جهاز الأعلام بدوره التثقيفى.	▪ عدم قدرة قوة العمل على المنافسة نظراً لانخفاض إنتاجيتها وتدنى مستويات المهارة. ▪ عدم توافق جانبى العرض والطلب فى سوق العمل. ▪ عدم كفاية مراكز التدريب. ▪ نقص المهارات المتخصصة لإدارة الأعمال. ▪ عدم كفاءة نظام التعليم المهنى. ▪ غياب التدريب المتخصص. ▪ عدم تناسب نظام التعليم فى المجتمع مع احتياجات سوق العمل.	▪ بيئة قانونية تتسم بكثرة التشريعات وتعقدها. ▪ الافتقار إلى أجهزة وآليات قوية وفعالة لتسوية المنازعات التجارية. ▪ إجراءات ضريبية معقدة. ▪ الافتقار إلى احترام حقوق الملكية. ▪ عدم وضوح صورة بيئة الاقتصاد الكلى. ▪ تعقد قواعد المشتريات الحكومية. ▪ الروتين الحكومى فى مختلف المؤسسات الحكومية. ▪ ضعف الإدارة الاقتصادية (الحوكمة) وإجراءات المساءلة العامة. ▪ ارتفاع تكلفة التمويل. ▪ ضعف سوق الأسهم والسندات.

المصدر: بحث مبدئى قامت به وحدة السياسات بمركز تحديث الصناعة، علاوة على ورقة التشاور رقم ٤٠ لمركز تحديث الصناعة (إعداد: د.أحمد الجمل)

لتحسين القدرة التنافسية:

يبدأ هذا من خلال تبنى الاستراتيجية المناسبة وتوظيف الموارد بكفاءة تشغيل عالية، وبالتالى الانتقال من زاوية التابعين إلى فى المنافسة إلى زاوية القائدين. ولتحقيق هذا الانتقال لابد للصناعة من إنتاج وأتباع استراتيجية تعتمد على ترجمة الخيارات والخطط التى يتم تبنيها من قبل الشركات إلى عمل فورى ومنتج إضافة إلى تحسين الكفاءة التشغيلية بالاستغلال الأمثل للمدخلات (العمل ورأس المال والمواد الخام والطاقة والمعرفة،...) بهدف الوصول إلى منتج عالى الجودة، وللانتقال إلى الريادة فى المنافسة فان أمام الشركات عدة خيارات أما إتباع الخيار السهل والسريع والمتمثل فى تطوير الكفاءة التشغيلية مع اختيار أجزاء محددة ومتميزة من طلب السوق حيث الربحية العالية، أو الخيار الصعب بانتهاج استراتيجية جديدة كلياً متمثلة فى الانتقال نحو خدمة أجزاء محددة ومتميزة من السوق ومن ثم تحسين الكفاءة التشغيلية وكلما توجهت الشركات نحو خدمة أجزاء تخصصية ومتميزة من السوق كلما زادت ربحيتها واقتربت من زاوية القيادة.

نحو استراتيجية مصرية للإسراع بالتنافسية:

- التعرف على سبل جديدة لزيادة القاعدة التكنولوجية للاقتصاد المصرى.
- انتهاج أساليب جديدة أكثر نجاحاً لتشجيع التجارة.
- العمل مع القطاع الخاص من اجل تدعيم قدرة قطاعات حاسمة معينة لدعم الاحتياجات المستقبلية للاقتصاد والأمن القومى.
- إنشاء بنية أساسية تتعلق بالمعلومات ذات التوجه المستقبلى.
- أمداد القطاع الخاص بمعلومات أفضل عن النشاط الاقتصادى.

النمو والاستقرار الاقتصادى:

الاستمرار فى الرقابة على الموازنة الحكومية من خلال خفض النفقات وتحسين الكفاءة الضريبية وتفعيل وتناغم أدوات الرقابة النقدية وصولاً إلى سعر صرف حقيقى

مستقر يمثل نقطة الارتقاء للاقتصاد المصرى والاهتمام بتحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية وسلوك الادخار المحلى ويمكن أن يؤدى إصلاح قطاع التامين والمعاشات سواء فى القطاع الخاص أو العام إلى زيادة المدخرات المحلية.

تطوير القطاع الخاص والبيئة التنظيمية:

الإسراع بأجراء الإصلاحات المؤسسية فى العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية خاصة فى النظم القانونية والقضائية. هذا بالإضافة إلى تطوير سوق المال المصرى والتطوير المالى بصفة عامة بما يساعد على تفعيل وزيادة مشاركة البنوك وشركات التامين والمؤسسات المالية الأجنبية.

البنية الأساسية والتعليم والتكنولوجيا:

التوسع بشفافية وسيادة المنافسة الحرة فى مشروعات (BOT) فى مشروعات البنية الأساسية والاهتمام بالتكنولوجيا المتقدمة والترحيب بها فى مجالات الإنتاج والإدارة ، والاعتماد المتزايد على الحوافز النابعة من نظام السوق للوصول إلى نظام تعليمى أفضل، ومراجعة وتقييم دور ورسالة مؤسسات التعليم العالى فى ضوء التطورات العالمية التى حدثت فى مجال تكنولوجيا الاتصالات والزراعة والصناعة.

الهيكل الاقتصادى والتوظيف والكفاءة:

ينبغى التأكيد على الحاجة إلى أجراء تعديل هيكلى فى الاقتصاد المصرى ليسير مع تحسين الميزة التنافسية الدولية لمصر، وحسن استخدام القوة العاملة ورفع كفاءة الاقتصاد ككل ومضاعفة الجهود للتعرف على العوامل المؤسسية مثل قوانين سوق العمل، التنظيمات القطاعية التى تؤدى إلى إعاقة كفاءة تخصيص العمل وغيرها من الموارد وتشجيع إقامة المناطق الصناعية والمشروعات الصغيرة واستخدام التكنولوجيا النظيفة لحماية البيئة.

درجة الانفتاح والاندماج فى السوق العالمى:

تعتبر سياسات التجارة الدولية والاستثمار الأجنبى المباشر هى الوسائل الأولية الهامة التى تنتقل من خلالها حوافز السوق العالمى إلى الاقتصاد المحلى وهى أيضاً قنوات انسياب التكنولوجيا فى الإنتاج والإدارة إلى المشروعات المصرية، كما ينبغى صياغة علاقة مشاركة أقوى مع القطاع الخاص من اجل الوصول إلى مواقف وطنية إزاء قضايا التجارة متعددة الأطراف إضافة إلى ذلك فان الإسراع بتحرير التجارة سوف يؤدى إلى تعظيم التحسن المتواضع فى القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد المصري، ويسهم بصورة ملموسة فى تمويل الهيكل الاقتصادى بحيث تكون سماته استمرارية معدل النمو المرتفع.

الملحق الإحصائى

جدول (١)

تطور أعداد السكان خلال الفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠١م

السنة	ذكور بالألف نسمة	إناث بالألف نسمة	جملة بالألف نسمة	معدل الزيادة السكانية (%)
١٩٩٦	٣١٣٦١	٣٠١٣٢	٦١٤٩٣	١.٩
١٩٩٧	٣٢٠٩٢	٣٠٨٣٤	٦٢٩٢٦	٢.٣
١٩٩٨	٣٢٦٢٧	٣١٣٤٧	٦٣٩٧٤	٢.١
١٩٩٩	٣٣٢٦٩	٣١٩٤٥	٦٥٢٣٤	٢.٠
٢٠٠٠	٣٣٨٤٨	٣٢٥٢٠	٦٦٣٦٨	١.٩
٢٠٠١*	٣٣٩٦٣	٣٢٦٣١	٦٦٥٩٥	١.٩

المصدر:

- البنك الأهلى المصرى - نشرة الاقتصادية - العدد الأول والثانى - المجلد الرابع والخمسون، القاهرة - ٢٠٠١ - نقلاً عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بعد إضافة السكان خارج الجمهورية.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - رئاسة قطاع الإحصاء بعد إضافة السكان خارج الجمهورية.

جدول (٢)

توزيع العمالة على قطاعات النشاط الاقتصادى

خلال الفترة من ١٩٩٦/٩٥ – ٢٠٠١/٢٠٠٠

(العدد بالألف عامل)

السنة / قطاعات النشاط الاقتصادي	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	/٩٩ ٢٠٠٠*	/٢٠٠٠ ٢٠٠١*
الزراعة والري	٤٨١٢١	٤٧٤٧	٤٨٢٠	٤٩٠٤	٤٩٨٥	٥٠٦٩
الصناعة والتعدين	٢٠٩٩	٢٠٣٨	٢١٨٢	٢٢٩٧	٢٤١٢	٢٥٢٧
البترول ومنتجاته	٤٢	٤٣	٤٤	٤٦	٤٩	٥٣
التشييد والبناء	١١٠٠	١١٤٠	١٢١٥	١٢٩٥	١٣٧٧	١٤٦١
الكهرباء	١١٨	١٢٠	١٢٤	١٢٨	١٣١	١٣٤
إجمالى القطاعات السلعية	٨١٧١	٨٠٨٨	٨٣٨٥	٨٦٧٠	٩٨٥٤	٩٢٤٤
النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	٧١٤	٧٩٤	٧٣٢	٧٦٠	٧٨٩	٨٢١
التجارة والمال والتأمين	١٦٩٩	١٦٧٩	١٧٤٥	١٨١٦	١٨٨٨	١٩٦٣
السياحة والمطاعم والفنادق	١٤٠	١٤٥	١٤٥	١٤٧	١٥٠	١٥٨
إجمالى قطاعات الخدمات الإنتاجية	٢٥٥٣	٢٥٢٨	٢٦٢٢	٢٧٢٣	٢٨٢٧	٢٩٤٢
الإسكان والمرافق العامة	٢٣٤	٢١٩	٢٢٣	٢٢٧	٢٣١	٢٣٥
الخدمات الاجتماعية والشخصية	١٥٨٤	١٤١٣	١٤٦٧	١٥٢٨	١٥٩١	١٦٥٧
الخدمات الحكومية والتأمينات	٢٧٩٨	٣٥٧٧	٣٦٤٧	٣٧٢٦	٣٨٣١	٣٩٤١
إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	٤٦١٦	٥٢٠٩	٥٣٣٧	٥٤٨١	٥٦٥٣	٥٨٣٣
الإجمالى العام	١٥٣٤٠	١٥٨٢٥	١٦٣٤٤	١٦٨٧٤	١٧٤٣٤	١٨٠١٩

- **المصدر:** البنك الأهلى المصرى – النشرة الاقتصادية – العدد الأول والثانى – المجلد الرابع والخمسون، القاهرة – ٢٠٠١ – جدول ٢/٢ – ص ١٣٩.

جدول (٣)

تقديرات الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة

خلال الفترة من ١٩٩٦/٩٥ – ٢٠٠١/٢٠٠٠

(بالمليون جنيه)

السنة قطاعات النشاط الاقتصادي	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٩٩/ ٢٠٠٠*
الزراعة والري	٢٤٤٧	٤٣٣٢٥	٤٣٩٠٥	٤٥٥٣٠	٤٧٢٦٠
الصناعة والتعدين	٢٦٩٧	٤٣٣٨٣	٤٦٧٨٦	٥١٣٢٨	٥٦١٨٥
البترول ومنتجاته	١٤٣٥٦	١٥٨٥٤	١٦٩٤٨	١٦٠٧٣	١٦١٣٩
التشييد والبناء	٧٨٩٨	١٢٧٥٠	١٤١٠٠	١٥٥٨٠	١٦٧٥٣
الكهرباء	٢٦٥٨	٤٢٢	٤٤٧٠	٤٨٥٥	٥٢٢٨
إجمالى القطاعات السلعية	٧٦٣٦١	١١٨٥٣٢	١٢٦٢٠٩	١٣٣٣٦٦	١٤١٥٦٥
النقل والمواصلات وقناة	١٦١١٦	٢٢٦٩٥	٢٣٨٠٢	٢٤٨٧٤	٢٦١٧٩
السويس	٣١٩٤٩	٥١٠٢٧	٥٤٥٥٧	٥٨٤٤١	٦٢٧٠٥
التجارة والمال والتأمين	٢٦٠٩	٣٨٣٠	٢٨٨٣	٣٧٠٩	٤٦٨٧
السياحة والمطاعم والفنادق					
إجمالى قطاعات الخدمات الإنتاجية	٥٠٦٧٤	٧٧٥٥٢	٨١٢٤٢	٨٧٠٢٤	٩٣٥٧١
الإسكان والمرافق العامة	٣٣٥١	٥٢٩٠	٥٦٣٥	٦٠٤١	٦٥٩٤
الخدمات الاجتماعية والشخصية	١١٨٣٣	١٩٠٦١	١٩٩٧١	٢٠٩١٠	٢٢١٣٤
الخدمات الحكومية والتأمينات	١١١٥٠	١٩٠٦٥	٢٠٠٣٣	٢١٠٨٨	٢١٩٨٥
إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	٢٦٣٣٤	٤٣٤١٦	٤٥٦٣٩	٤٨٠٣٩	٥٠٧١٣
الإجمالى العام	١٥٣٣٦٩	٢٣٩٥٠٠	٢٥٣٠٩٠	٢٦٨٤٢٩	٢٨٥٨٤٩

- **المصدر:** البنك الأهلى المصرى – النشرة الاقتصادية – العدد الأول والثانى – المجلد الرابع والخمسون، القاهرة – ٢٠٠١ – جدول ٣/٢ (أ) – ص ١٤٠.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوى – يونيو ٢٠٠١ جدول رقم (١.١١) ص ٢٦٧، ٢٦٨.

جدول (٤)

الميزان التجارى المصرى خلال الفترة

من ١٩٩٦ – ٢٠٠٠

(بالمليون جنيه)

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
إجمالى الصادرات وتشمل المعاد تصديره	١٢٢٧٧	١٣٣٣٥	١١٠٤٤	١٢١٦٥	١٦٢٧٤
إجمالى الواردات	٤٤٢١٨	٤٤٨٨٦	٥٦٠٢٦	٥٤٣٩٩	٤٨٦٤٥
الفرق بين الواردات والصادرات (+٠.١)	–٣١٩٤١	–٣١٥٥١	–٤٤٩٨٢	–٤٢٢٣٤	–٣٢٣٧١

• **المصدر:** الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – يونيو ٢٠٠١ جدول رقم (٦.١١) ص ٢٧٤.

جدول (٥)

إجمالى المساحات المزروعة خلال الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٩

(ألف فدان)

الموسم	الزراعات الشتوية	الزراعات الصيفية	الزراعات النيلية	البساتين	إجمالى المساحة المحصولية
١٩٩٥	٦٠٢٢	٥٦٧٧	٧٤١	٩٥٤	١٣٣٩٤
١٩٩٦	٦٠٣٢	٥٩٤٥	٦٨٩	٩٠٠	١٣٥٦٦
١٩٩٧	٦٠٦٢	٦٠٠٤	٦٤٢	١٠٠٠	١٣٧٠٨
١٩٩٨	٦٣٣٩	٥٧٨٤	٦٧٧	١٠٥٠	١٣٨٥٠
١٩٩٩*	٦٣٨٠	٥٨٥٤	٥٩٨	١٠٥٠	١٣٨٨٢

المصدر:

- البنك الأهلى المصرى – النشرة الاقتصادية – العدد الأول والثانى – المجلد الرابع والخمسون، القاهرة – ٢٠٠١ – جدول ٦/٢ (أ) – ص ١٤٨.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوى – يونيو ٢٠٠١ جدول رقم (١.٢) ص ٣٩ بعد إضافة مساحة بساتين مماثلة لعام ١٩٩٨.

جدول (٦)

اتجاهات الأداء الاقتصادى المصرى ١٩٩٩/٢٠٠٠

الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة (بالمليار جنيه)	٢٨٥.٨
مساهمة القطاع الخاص (مليار جنيه) % من إجمالى الناتج المحلى	٢١١.٥ ٧٤%
مساهمة القطاع العام (مليار جنيه) % من إجمالى الناتج المحلى	٧٤.٣ ٢٦%
إجمالى قيمة الصادرات السلعية (مليار جنيه) % من إجمالى الناتج المحلى	١٦.٣ ١٧.٥%
إجمالى قيمة الواردات (مليار جنيه) % من إجمالى الناتج المحلى	٤٨.٧ ٥.٨%
عجز الميزان التجارى (بالمليار جنيه)	٣٢.٥
إجمالى الناتج الزراعى (مليار جنيه) % من إجمالى الناتج المحلى	٤٩.٧ ١٧.٤%
إجمالى الصادرات الزراعية (مليار جنيه)	٢.٩٨
إجمالى الواردات الزراعية (مليار جنيه)	١٨.٠٦
تحويلات المصريين من الخارج (مليار جنيه)	١٣.٥
إجمالى قيمة الادخار المحلى الإجمالى (مليار جنيه) % من إجمالى الناتج المحلى	٤٤.٣% ١٥.٧%
إجمالى قيمة الاستثمار المحلى الإجمالى (مليار جنيه) % من إجمالى الناتج المحلى	٥٦.٠٢ ١٩.٦%
معدل نمو السكان % سنويًا	٢.١%
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى خلال الفترة ٩٤/٩٣ – ١٩٩٩/٩٨	٤.٦

• **المصدر:** الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى السنوى – يونيو ٢٠٠١ جدول مختلفة.